ضميرُ ليبيراليٍّ

بول كروغمان

ضميرُ ليبيراليٍّ

نقله إلى العربية

محمد محمود التوبة

العبيكان
Obeikan

Original Title
THE CONSCIENCE OF A LIBERAL
Paul Krugman

ISBN-13: 978-0-393-06069-0

Published by: W.W. Norton & Company Inc. 500 Fifth Avenue, New York, NY 10110 (U.S.A.)

ISBN 7 - 707 - 54 - 9960 - 978
الطبعة العربية الأولى 1430هـ ـ 2009م
الناشر العبيكان للنشر
المملكة العربية السعودية – شارع العليا العام – جنوب برج المملكة – عمارة الموسى للمكاتب
هاتف: 2937574/2937581، فاكس: 2937588 ص.ب: 67622 الرياض 11517

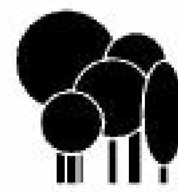
ح مكتبة العبيكان، 1430هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
كروجمان، بول
ضمير ليبرالي./ بول كروجمان؛ محمد محمود التوبه.- الرياض 1430هـ
290ص؛ 16.5× 24سم
ردمك: 7 707 54 9960 978
1 – الولايات المتحدة – الأحوال الاجتماعية 2- المجتمع الأمريكي أ. التوبه، محمد محمود (مترجم)
ب. العنوان
ديوي: 309.173 1430 / 1767
ردمك: 7 707 54 9960 978 رقم الإيداع: 1767 / 1430

امتياز التوزيع شركة مكتبة العبيكان
المملكة العربية السعودية – العليا – تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة
هاتف: 4160018 /4654424 – فاكس: 4650129 ص. ب: 62807 الرياض 11595

الإهداء

إلى والديّ

المحتويات



الفصل الأول

النهج الذي كنا عليه

ولدت في العام 1953. ومثلي مثل سائر أبناء جيلي، عددت أمريكة التي نشأت فيها قضية مسلّمة، وفي الحقيقة، أنا مثلي مثل كثيرين من أبناء جيلي، سخطت على المظالم الحقيقية نفسها التي اقترفها مجتمعنا، وكنت ضد قصف كمبوديا، وذهبت أطرق الأبواب من بيت إلى بيت من أجل المرشحين السياسيين الليبيراليين. وحين نرجع النظر إلى ما مضى ونتأمل فيه، حينئذ فقط تقف البيئتان السياسية والاقتصادية لشبابي متجلّيتين مثل فردوس مفقود، وهي حادثة استثنائية في تاريخ أمتنا.

كانت أمريكة ما بعد الحرب، فوق كل شيء، مجتمع الطبقة الوسطى. وكان الانتعاش الكبير في الأجور الذي بدأ مع الحرب العالمية الثانية قد رفع عشرات الملايين من الأمريكيين، ورفع والديَّ من بينهم، من الأحياء الحضرية الفقيرة ومن الفقر الريفي إلى حياة امتلاك البيت وحياة الراحة غير المسبوقة. وأما الأغنياء، من الناحية الأخرى، فكانوا قد فشلوا في المحافظة على مواقعهم وتراجعوا: فهم كانوا قلة في العدد، وكانوا بالنسبة إلى الناس الميسورين في الوسط، ليسوا بالأغنياء جداً. كان الفقراء أكثر عدداً من الأغنياء، ولكنهم مع ذلك كانوا أقلية صغيرة نسبياً. ونتيجة لذلك، كان هناك إحساس يستوقف الانتباه من الصفات الاقتصادية المشتركة: وهو أن معظم الناس في أمريكة عاشوا حياة مادية متشابهة على نحو يمكن تمييزه، وهي حياة طيبة على نحو يلفت الأنظار.

وكان الاستقرار المطّرد لاقتصادنا متوافقاً مع الاعتدال في العملية السياسية الحكومية عندنا (politics) وطوال معظم شبابي، لا طوال شبابي كله، كان هناك إجماع عريض بين الديمقراطيين والجمهوريين على خطط السياسة الخارجية (policy) وعلى العديد من نواحي خطط السياسة المحلية. ولم يبق الجمهوريون يحاولون أن ينقضوا إنجازات برنامج الإصلاح الجديد (New Deal)، بل إن قلة منهم فعلاً ساندت الرعاية الطبية

للمسنين (ميديكير). وكانت الثنائية الحزبية فعلاً تعني شيئاً ذا شأن. وعلى الرغم من الاضطراب العنيف حول فيتنام والعلاقات العرقية، وعلى الرغم من الدسائس الخبيثة من نيكسون وزبانيته، كانت العملية السياسية الأمريكية، في القسم الأعظم منها، محكومة بتحالف ثنائي من الحزبين من رجال وافقوا على قيم أساسية.

وأي إنسان مطّلع على التاريخ يعرف أن أمريكة لم تكن هكذا دائماً، ويعرف أننا كنا فيما مضى أمة موسومة باللا مساواة الاقتصادية الجسيمة ومحطمة من الحزبية السياسية المريرة. ومع ذلك، ومن منظور سنوات ما بعد الحرب، بدا ماضي أمريكة من اللا مساواة المفرطة والحزبية القاسية مثل طور عابر، غير ناضج، ومثل جزء من خشونة أمة كانت في المراحل الأولى من التصنيع. وأما الآن، وقد صارت أمريكة ناضجة بشكلٍ كامل، فقد حَسِبنا نحن، أن المجتمع المتساوي نسبياً الذي يمتلك الطبقة الوسطى القوية، ويمتلك مشهداً سياسياً مستقراً استقراراً مطَّرداً، حَسِبنا أنه كان هو حالة أمريكة العادية.

ومع ذلك، ففي الثمانينيات من 1980، صار واضحاً بالتدريج أن تطور أمريكة إلى أمة الطبقة الوسطى، وأمة منتصف الطريق من الناحية السياسية، لم يكن هو نهاية القصة. فقد بدأ الاقتصاديون يثبتون بالوثائق وجود ارتفاع حاد في اللا مساواة: أي أن عدداً صغيراً من الناس كانوا يسبقون الآخرين ويتقدمون عليهم بعيداً إلى الأمام، في الوقت الذي لم ير فيه معظم الأمريكيين إلا القليل من التقدم الاقتصادي أو لم يروا أي تقدم. وبدأ علماء العلوم السياسية يثبتون بالوثائق وجود ارتفاع في الاستقطاب السياسي: كان السياسيون يشدّون منجذبين نحو طرفي مقياس اليسار – اليمين، وصار من الممكن على نحو متزايد استخدام كلمتي «ديمقراطي» و«جمهوري» بوصفهما مترادفتين مع «ليبيرالي» و«محافظ» على التوالي. وهذان الاتجاهان مستمران حتى هذا اليوم: فاللا مساواة في الدخل اليوم عالية مثلما كانت في العشرينيات من 1920 [1]، والاستقطاب السياسي عال مثلما كان في كل الأوقات.

وقصة الاستقطاب السياسي المتصاعد ليست مسألة متصلة بأن كلا الحزبين يتحرك نحو الحدود القصوى من طرفي اليسار واليمين. فمن الصعب إقامة دعوى تشرح أن

الديمقراطيين تحركوا إلى اليسار تحركاً بالغ الأهمية: ففي القضايا الاقتصادية من الرفاهية إلى الضرائب، حكَم بيل كلينتون، وهذا قابل للنقاش، لا إلى اليمين من جيمي كارتر، بل إلى اليمين من ريتشارد نيكسون. ومن الجهة الأخرى فإن من الواضح أن الجمهوريين قد تحركوا إلى اليمين: قارن فقط الخط المتشدد في محافظة جورج دبليو. بوش مع اعتدال جيرالد فورد. وفي الحقيقة، فإن بعض الخطط السياسية لبوش، مثل محاولته إلغاء ضريبة العقار، لا تأخذ أمريكة إلى الخلف إلى النهج الذي كنا عليه قبل برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) فقط، بل تأخذنا إلى الخلف إلى النهج الذي كنا عليه قبل العصر التقدمي*.

إذا ألقينا نظرة أطول، فإن بداية عصر الثنائية الحزبية ونهايته عكستا تغيرات أساسية في الحزب الجمهوري. وكان العصر قد بدأ حين وصل الجمهوريون الذين عارضوا برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) معارضة مريرة إما إلى التقاعد أو أنهم خرجوا مهزومين. وبعد نصر هاري ترومان المشوَّش في عام 1948، صالحت قيادة الحزب القديم العظيم نفسها مع فكرة أن برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) كان هناك ليبقى، وأوقفت تلك القيادة، وكان ذلك منها مسألة حفظ لِذَاتِها السياسية، أوقفت محاولة إرجاع عقارب الساعة إلى الخلف إلى العشرينيات من 1920. ونهاية عصر الثنائية الحزبية ومجيء العصر الجديد من الحزبية المريرة، جاءا حين تم الاستيلاء على الحزب الجمهوري من قبل قوة راديكالية جديدة في العملية السياسة الحكومية الأمريكية، وهي الحركة المحافظة، التي ستلعب دوراً ضخماً في هذا الكتاب. وصلت الحزبية إلى ذروتها بعد انتخابات العام 2004، حين حاول بوش المنتصر أن يفكك الضمان الاجتماعي، وهو درة التاج في مؤسسات برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل).

كان هناك، إذاً، قوسان عظيمان في تاريخ أمريكا الحديثة، قوس اقتصادي من اللا مساواة العالية إلى المساواة النسبية والرجوع إلى الخلف ثانية، وقوس سياسي من

* العصر التقدمي في الولايات المتحدة هو مدة الإصلاح التي دامت من التسعينيات من 1890 إلى العشرينيات من 1920.

الاستقطاب المتطرف إلى الثنائية الحزبية والرجوع إلى الخلف ثانية. ويتحرك هذان القوسان في تواز: فالعصر الذهبي للمساواة الاقتصادية توافق تقريباً مع العصر الذهبي للثنائية الحزبية السياسية. وكما عبر عنه علماء العلوم السياسية نولان ما ككارتي، وكيث بوول، وهوارد روزنتال، فإن التاريخ يوحي بأن هناك نوعاً من «الرقص» الذي تتحرك فيه اللا مساواة الاقتصادية والاستقطاب السياسي بوصفهما واحداً[2]. وقد استخدم أولئك العلماء أسلوباً إحصائياً متقدماً لتتبع المواقع السياسية لأعضاء مجلس الشيوخ. وتظهر بياناتهم أن الجمهوريين يتحركون نحو اليسار، أقرب إلى الديمقراطيين، حين هبطت اللا مساواة في الدخل، منتجة بذلك الثنائية الحزبية للخمسينيات والستينيات. ثم تحرك الجمهوريون نحو اليمين، منشئين بذلك حزبية اليوم المريرة، حين صعدت اللامساواة في الدخل. ولكن ما الذي يجعل شريكي الرقص يبقيان معاً ؟

أحد الاحتمالات هو أن اللا مساواة هي التي تأخذ زمام القيادة، أي، ولنغير الاستعارات، أن سهم التسبيب، العلاقة بين المسبِّب والمسبَّب، يشير من علم الاقتصاد إلى علم السياسة. وبحسب ذلك الرأي تسير قصة السنوات الثلاثين الأخيرة هكذا: قوى لا شخصية مثل التغير التِّقاني والعولمة تسببت في أن يصير توزيع دخل أمريكة توزيعاً غير متساو وعلى نحو متزايد، وتسببت في وجود أقلية من النخبة تشذ متقدمة بعيداً عن بقية السكان. وقد اختار الحزب الجمهوري أن يلبي مصالح تلك النخبة الصاعدة، وربما كان ذلك بسبب أن ما افتقرت إليه النخبة في الأعداد عوضت عنه في قدرتها ورغبتها في أن تقدم إسهامات ضخمة للحملات. وهكذا انفتحت ثغرة بين الحزبين، وصار الجمهوريون هم حزب الرابحين من نمو اللا مساواة في حين صار الديمقراطيون يمثلون أولئك الذين تركوا في الخلف.

تلك هي، تقريباً، القصة التي كنتُ قد آمنتُ بها حين بدأت العمل في هذا الكتاب. وهناك بوضوح بعض الصحة في ذلك. وعلى سبيل المثال، فإن نظرة قريبة على الحملة التي هدفت إلى إبطال ضريبة العقارات تظهر أنها كانت حملة قد مولتها إلى حد كبير حفنة من العائلات التي امتلكت عقارات ضخمة وهدفت بالحملة إلى حمايتها. ومنذ أربعين سنة لم يكن هناك عقارات ضخمة عديدة، والأغنياء الكبار في البلاد، مثلما

كانـوا، لم يكونـوا أغنياء بما فيه الكفايـة لتمويل ذلك النوع من الحمـلات. وهكذا فتلك حالة ساعدت فيها اللا مساواة الصاعدة على سحب الجمهوريين إلى اليمين.

وعلـى الرغم من ذلك، فقد صـرت مقتنعـاً، على نحو متزايد، بأن الكثير من التسـبيب يسير في الطريق المعاكس؛ أي أن التغيير السياسي في شكل الاستقطاب المتصاعد كان سبباً كبيراً في اللا مسـاواة الصـاعدة. أي أنني سـأقترح قصة بديلة للسـنوات الثلاثين الأخيرة التي تسـير هكذا: على طول مسـار السـبعينيات من 1970، اسـتولى راديكاليون من اليمين مصـممون علـى أن يتراجعوا عـن إنجـازات برنامج الإصـلاح الجديد (نيوديـل) ويطووا صـفحتها، اسـتولوا على الحزب الجمهوري، ففتحوا بذلك فجوة حزبية مع الديمقراطيين، الذين صـاروا هم المحافظين الحقيقيين، والمدافعين عن مؤسسـات المسـاواة الموجودة منذ مدة طويلة. وأدى تمكين اليمين المتصـلب إلى تشـجيع الأعمال على أن تشـن هجوماً شاملاً على حركة اتحادات العمال، وهو ما أدى إلى خفض قدرة العمال على المساومة خفضاً حاداً، وحرر القادةَ التنفيذيين للأعمال من القيود السياسية والاجتماعية التي كانت في السابق قد وضعت حدوداً لشـيكات رواتب التنفيذيين المنفلتة من السيطرة، وخفض معدلات الضرائب على الدخول العالية خفضاً حاداً، وعزز اللا مساواة الصاعدة بطرق أخرى متنوعة.

الاقتصاد الجديد للا مساواة

هـل تسـتطيع البيئة السياسـية فعـلاً أن تكون على ذلـك النحو الحاسـم الذي يقرر اللامسـاواة الاقتصادية؟ يبدو ذلك مثل ردَّة اقتصادية، ولكن جملة متنامية من البحث الاقتصادي توحي بأنها تستطيع. وأنا سأشدد على أربع نبذ من الدليل.

الأولى، حـين بدأ الاقتصـاديون، الذين أجفلوا من اللا مسـاواة الصـاعدة، بالنظر إلى الخلـف إلى جـذور أمريكة الطبقة الوسـطى، واكتشـفوا لدهشـتهم أن الانتقال من اللامسـاواة في العصر المموَّه *(gilded age) إلى المساواة النسبية لعصر ما بعد الحرب

* ماه السيف بالذهب ونحوه: طلاه، انظر المعجم الوسيط..والعصر المموه في التاريخ الأمريكي يشير إلى المدة من السبعينيات من1870 إلى التسعينيات من 1890 ، وظهر فيها استقطاب غير مسبوق للثروة مصحوباً بوفرة مفرطة لدى الطبقة العليا في أثناء ما بعد الحرب الأهلية الأمريكية وإعادة البناء، (المترجم).

لم يكـن تطـوراً تدريجياً. وبدلاً من ذلـك، كان مجتمع الطبقة الوسـطى لأمريكة ما بعد الحرب مجتمعاً قد خُلِق خلقاً، في مدة سـنين قليلة فقط، بوسـاطة خطط سياسـة إدارة روزفلت، وخصوصاً عبر ضوابط الأجور في زمن الحرب. وسمّاها المؤرخان الاقتصاديان كلوديـا غولدين وروبرت مارغو، اللذان كانا أول مـن أثبت بالوثائق هذه الحقيقة الواقعة المثيرة للدهشة، باسم الانضغاط الكبير [3]. والآن، فأنت قد تكون قد توقعت أن ترجع اللا مسـاواة مرتدة،كالنابض الذي كان مضغوطاً ورفع عنه الضغط، إلى مستوياتها السابقة بعد أن تكون ضوابط زمن الحرب قد أزيلت. ولكن تبين، على كل حال، أن التوزيع المتساوي نسبياً للدخل، والذي نشأ بوساطة فرانكلين ديلانو روزفلت، استمر أكثر من ثلاثين عاماً. وهذا يوحي بقوة أن المؤسسات، والمعايير، والبيئة السياسية بالنسبة إلى توزيع الدخل تُهِم أهمية أكثر مما قد يقودك الاقتصـاد101 أن تعتقد، وأن قوى السـوق اللاشخصـية تُهِم أهمية أقل مما قد يقودك علم الاقتصاد 101 أن تعتقد.

الثانيـة: أن توقيت التغير السياسـي والاقتصـادي يوحـي بأن علم السياسـة، لا علم الاقتصاد، كان هو الذي يتولى زمام القيادة. ولم يكن هناك أي ارتفاع كبير في اللامساواة في الولايات المتحدة إلى الثمانينيات من 1980، وحتى وقت متأخر في العام 1983 أو العام 1984 كان هناك بعض المناقشـة المشروعة التي ما زالت تدور حول ما إذا كانت البيانات قد أظهرت انقطاعاً واضـحاً في الاتجاه أم لا. ولكن اسـتيلاء الجناح اليميني من الحزب الجمهوري حدث في منتصف السبعينيات من العام 1970، ومؤسسات الحركة المحافظة، التي جعلت ذلك الاستيلاء ممكناً، جاءت إلى حد كبير إلى الوجود في مطالع السبعينيات مـن 1970. وهكذا فإن التوقيت يوحي إيحاء قوياً بأن التغيير السياسـي المسـتقطب جاء أولاً، وأن اللا مساواة الاقتصادية الصاعدة لحقت به.

الثالثة: في الوقت الذي اعتاد فيه معظم الاقتصـاديين أن يحسبوا أن التغيير التِّقاني، الـذي يزيد -حسـبما يُفترض الطلبَ- على العمال الحاصـلين على تعليـم أعلى، ويقلل الطلب على العمال الحاصلين على تعليم أقل، كان هو السبب الرئيس لصعود اللا مساواة في أمريكة، كانت تلك الأرثوذوكسية، وهي ذلك الرأي المستقيم، قد بدأت تذبل بالتدريج،

حين ينظر الباحثون في البيانات نظرة أكثر إمعاناً. وربما تكون أشد الملاحظات لفتاً للأنظار هي أنه بين الأمريكيين المتعلمين تعليماً عالياً أيضاً، لم يكن معظمهم قد رأى مكاسب كبيرة في الدخل. وبدلاً من ذلك، كان الرابحون الكبار أعضاء من نخبة ضيقة جداً: كانوا هم نسبة الواحد بالمئة، أو أقل من تلك النسبة، من السكان الموجودين في القمة. ونتيجة لذلك هناك إحساس متنام بين الباحثين بأن التِّقانة ليست هي القصة الرئيسة. وبدلاً من ذلك، توصل الكثيرون إلى الاعتقاد بأن تأكُّلاً في المعايير الاجتماعية وفي المؤسسات التي كان من عادتها أن تروج المساواة، مدفوعاً في نهاية الأمر بوساطة تحول العملية الحكومية السياسة الأمريكية نحو اليمين، كان تأكُّلاً قد لعب دوراً حاسماً في بروز اللا مساواة[4].

والرابعة وأخيراً، توافر المقارنات الدولية نوعاً من الاختبار المنضبط. فالتحول الحاد نحو اليمين في العملية الحكومية السياسة للولايات المتحدة تحول فريد من بين البلدان المتقدمة، وبريطانية الثاتشرية، وهي أقرب مقارنة بالولايات المتحدة، كانت في أفضل الأحوال صورة انعكاس باهت منها. وعلى نحو مقابل، تؤثر قوى التغيير التِّقاني والعولمة على كل شخص. فإذا كان الصعود في اللا مساواة يمتلك جذوراً سياسية، يجب أن تبرز الولايات المتحدة في ذلك، وإذا كان الصعود في اللا مساواة يعود بشكل رئيس إلى قوى السوق اللاشخصية، يجب أن تكون الاتجاهات في اللا مساواة متشابهة عبر العالم المتقدم. والحقيقة هي أن الزيادة في اللا مساواة في الولايات المتحدة ليس لها نظير في أي مكان آخر في العالم المتقدم. وفي أثناء سنوات ثاتشر خبرت بريطانية صعوداً حاداً في تفاوتات الدخل، ولكنها لم تكن تقريباً على الضخامة نفسها مثل الصعود في اللا مساواة هنا، وكانت اللا مساواة قد صعدت باعتدال، إن وجدت مطلقاً في أوروبا القارية وفي اليابان[5].

يبدو أن التغيير السياسي، إذاً، موجود في قلب القصة. فكيف حدث التغيير السياسي؟

العملية الحكومية لسياسة اللا مساواة

قصة الكيفية التي انتهى إليها جورج دبليو. بوش وديك تشيني في إدارة البلاد تعود نصف قرن إلى الخلف، تعود إلى السنوات التي كانت فيها مجلة ناشيونال ريفيو، التي

حررها شاب، هو ويليام اف بكلي، تدافع عن حق الجنوب في منع السود من التصويت، «المجتمع الأبيض مخول أن يفعل على هذا النحو لأنه، في الوقت الحالي، هو العرق المتقدم»، وكانت المجلة تمتدح القائد العام فرانسيسكو فرانكو، الذي أطاح حكومة منتخبة ديمقراطياً، تمتدحه باسم الكنيسة والمِلْكِيَّة، بوصفه «بطلاً قومياً أصيلاً». والحركة الصغيرة التي كانت تعرف آنئذ باسم حركة «المحافظة الجديدة» كانت إلى حد ما رد فعل معادياً ضد قرار دوايت آيزنهاور والقادة الجمهوريين الآخرين أن يقيموا سلامهم مع تركة فرانكلين ديلانو روزفلت.

ومع مرور السنين نمت هذه الحركة الصغيرة إلى أن صارت قوة سياسية قوية، يسميها كل من مسانديها وخصومها «الحركة المحافظة». وهي شبكة من الناس والمؤسسات التي تمتد بعيداً إلى ما وراء ما يعد في العادة حياة سياسية: فبالإضافة إلى الحزب الجمهوري، والسياسيين الجمهوريين، تضم الحركة المحافظة منظمات وسائل إعلامية، وخزانات تفكير* (think tank) ودور نشر وأكثر من ذلك. ويستطيع الناس أن يعملوا مسارات وظيفية كاملة ضمن هذه الشبكة ويقوموا بعمل ذلك بالفعل، وهم آمنون في معرفة أن الولاء السياسي سينال مكافأة بغض النظر عما يحدث. فالليبرالي الذي أفسد حرباً ثم خرق قواعد الأخلاق ليكافئ عشيقته قد يكون قلقاً على إمكانيات توظيفه، أما بول وولفوويتز فكان يمتلك كرسياً في انتظاره في معهد المشروع الأمريكي.

كان فيما مضى عدد من السياسيين الجمهوريين الذين لم يكونوا من محافظي الحركة، ولكن هناك قلة فقط باقية منهم، وذلك إلى حد كبير بسبب أن الحياة تغدو صعبة جداً لأولئك الذين لا يُعدون موثوقين يعتمد عليهم سياسياً. واسألوا فقط لينكولن تشافي، العضو المعتدل السابق في مجلس الشيوخ من رود آيلند، الذي واجه تحدياً رئيساً

* المقصود من هذا التعبير (ثنك تانك) هو المعهد أو المؤسسة أو المجموعة المنظمة للقيام بالبحث المتعدد الاختصاصات الذي يتم لصالح زبائن حكوميين أو تجاريين. وتشمل المشاريع المدروسة لصالح الحكومات تخطيط السياسات الاجتماعية والسياسية والإستراتيجيات العسكرية والدفاع القومي. وتشمل المشاريع التجارية تطوير تقانات جديدة ومنتجات جديدة وتجربتها. وتشمل مصادر التمويل كلاً من الأوقاف والعقود والهبات الخاصة ومبيعات التقارير. ولهذا النوع من المؤسسات أنواع كثيرة، وقد يكون منها الحزبي وغير الحزبي. انظر الموسوعة البريطانية الموجزة، (المترجم).

قبيحاً في العام 2006 من اليمين الذي ساعد على ما يؤدي إلى هزيمة تشايف في الانتخابات العامة، على الرغم من أنه كان واضحاً أن الجمهوريين قد يحتاجون إليه تماماً للاحتفاظ بالسيطرة على مجلس الشيوخ.

المال هو غراء الحركة المحافظة، التي تمول بشكل رئيس من حفنة من الأفراد الأغنياء غنى مفرطاً، ومن عدد من الشركات الكبيرة، وجميعهم يقفون جاهزين ليكسبوا من اللامساواة المتزايدة، ومن نهاية تنهي فرض الضرائب التصاعدية، ومن التراجع عن دولة الرفاهية وطي صفحتها، وباختصار، ليكسبوا من نقض برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) وعكس اتجاهه. وإدارة عقارب الساعة إلى الوراء في خطط السياسات الاقتصادية التي تحدد اللا مساواة هي، في لبِّها كل ما تدور حوله الحركة المحافظة. وقد أسرّ غروفر نوركويست، وهو نشيط ضد الضرائب وواحد من الشخصيات الرئيسة للحركة، أسرّ مرة أنه يريد أن يعيد أمريكة إلى الوراء إلى ما كانت عليه «حتى مجيء تيدي روزفلت، حين سيطر الاشتراكيون. ضريبة الدخل، وضريبة الموت، والتنظيم، وكل ذلك»[6]

ولأن الحركة المحافظة تدور، في نهاية الأمر، حول التراجع عن خطط السياسات التي تؤذي نخبة غنية ضيقة، فهي في الأساس حركة ضد الديمقراطية. ولكن مهما يكن إعجاب مؤسسي الحركة، بالطريقة التي عالج بها القائد العام فرانكو الأمور، إعجاباً كبيراً، فإن الطريق إلى السلطة السياسية في أمريكة يسير أثناء الانتخابات. ولن يكون هناك تقريباً القدر نفسه من المال الحاضر لو كان المانحون المحتملون ما زالوا يعتقدون أن الدعوة إلى خطط سياسية اقتصادية تزيد اللا مساواة هي فشل سياسي، مثلما كان لديهم كل سبب ليعتقدوا ذلك في أعقاب الهزيمة الكاسحة لباري غولدوتر في العام 1964. إن الحركة المحافظة قد سارت من مكانة هامشية إلى دور مركزي في العملية الحكومية السياسة الأمريكية لأنها أثبتت عن نفسها بأنها قادرة على أن تفوز بالانتخابات.

ورونالد ريغان، أكثر من أي شخص آخر، هو الذي دل على الطريق. وخطابه «وقت للاختيار» الذي ألقاه في العام 1964 وأطلق فيه مساره السياسي، ثم خطاباته التي ألقاها في أثناء حملته الناجحة في العام 1966 للفوز بمنصب حاكم كاليفورنيا ألمحت كلها سلفاً

إلى الإستراتيجيات السياسية التي كانت سوف تعمل من أجله ومن أجل محافظي الحركة الآخرين طوال السنوات الأربعين اللاحقية. وقد صور كتَّاب سير القديسين ريغانَ، في الزمن الحاضر، بوصفه مثالاً للكمال لمبادئ المحافظ النبيل، ولكنه لم يكن أي شيء من هذا النوع. كانت نجاحاته السياسية المبكرة مستندة إلى المناشدات الموجهة إلى القلق الثقافي والقلق الجنسي، واللعب على الخوف من الشيوعية، وكانت فوق كل شيء، استغلالاً ضمنياً لرد الفعل العدواني الأبيض ضد حركة الحقوق المدنية ونتائجها.

رسالة رئيسة واحدة لهذا الكتاب، وهي رسالة قد يجدها كثيرون من القراء غير مريحة، وهي أن العِرقَ موجود في قلب ما حدث للبلد الذي ترعرعت فيه. إن تركة الرق، وهي الخطيئة الأصلية لأمريكة، هي السبب الذي يجعلنا الاقتصاد المتقدم الوحيد الذي لا يضمن الرعاية الصحية لمواطنينا. رد الفعل العدواني الأبيض ضد حركة الحقوق المدنية هو السبب الذي يجعل أمريكة البلد المتقدم الوحيد الذي يريد فيه حزب سياسي كبير أن يرجع عن دولة الرفاهية ويطوي صفحتها. وكان رونالد ريغان قد بدأ حملته في العام 1980 بخطاب حقوق الولايات خارج فيلادلفيا، وميسيسيبي، البلدة التي كان قد قُتِل فيها ثلاثة عاملين في الحقوق المدنية، وكان نيوت غينغريتش قادراً على أن يستولي على مجلس الشيوخ كاملاً بسبب التحول الجنوبي الكبير، تحول البيض الجنوبيين من دعم الديمقراطيين دعماً كاسحاً إلى دعم الجمهوريين دعماً كاسحاً.

برنامج جديد من برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل جديد)

بعد أشهر قليلة من انتخابات العام 2004 وضِعْتُ تحت بعض الضغط من زملاء صحافيين، قالوا إن عليَّ أن أتوقف عن قضاء وقت طويل بهذا القدر منتقداً إدارة بوش ومنتقداً المحافظين على وجه أكثر عموماً. وقيل لي آنئذ: «لقد سوّت الانتخابات بعض الأمور». ومع ذلك، ولدى النظر إلى الوراء للتأمل في الماضي، فإن الأمور تبدأ في الظهور وكأن انتخابات العام 2004 كانت هي آخر هتاف بالنصر للحركة المحافظة.

لقد فاز الجمهوريون بنصر مذهل في انتخابات نصف المدة للعام 2002 باستغلال الإرهاب على أكمل وجه. وهناك كل سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن أحد الأسباب التي

جعلت بوش يأخذنا إلى الحرب مع العراق كان رغبته في إدامة نفسية الحرب المختلطة مع توقعه بأن النصر في حرب صغيرة رائعة سيكون جيداً لآمال إعادة انتخابه ثانية. وفي الواقع، يحتمل أن تكون العراق قد أكسبت بوش انتخابات العام 2004، على الرغم من أن الحرب كانت قد بدأت تسير، من قبل الانتخابات، سيراً سيئاً.

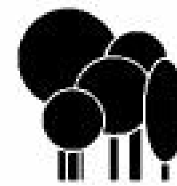
ولكن الحرب سارت فعلاً سيراً سيئاً، ولم يكن ذلك مصادفة عارضة. وحين انتقل بوش إلى البيت الأبيض، وجدت الحركة المحافظة نفسها أخيراً مسيطرة على كل روافع السلطة، وأثبتت على نفسها بسرعة أنها غير قادرة على أن تحكم. إن قيام الحركة بتسييس كل شيء، بالطريقة التي تقدِّر بها الولاء السياسي حق قدره، فوق كل ما عداه، هو تسييس يخلق ثقافة محاباة الأصدقاء والفساد التي سادت على كل شيء تفعله إدارة بوش، من فشل إعادة بناء العراق إلى الاستجابة سيئة الحظ لإعصار كاترينا. وهذه الإخفاقات المتعددة لإدارة بوش هي ما يحدث حين تكون الحكومة مُدارَة من حركة مكرَّسة لخطط سياسية هي ضد معظم مصالح الأمريكيين، وحين يكون على الحركة أن تحاول أن تعوض عن ذلك الضعف الأصيل فيها بوساطة الخداع، وصرف الأنظار، وتوزيع الهبات إلى مؤيديها. وقد ساعد تصاعد احتقار الأمة لبوش ولإدارته ساعد الديمقراطيين على تحقيق نصر مذهل في انتخابات نصف المدة في العام 2006.

انتخابات واحدة لا تصنع اتجاهاً. وهناك، مع ذلك، قوى أعمق تقوِّض الأساليب (التكتيكات) السياسية التي سبق أن استخدمها محافظو الحركة منذ أن ترشح رونالد ريغان لمنصب حاكم كاليفورنيا. وعلى نحو حاسم، فإن جماعة الناخبين الأمريكيين، ولنَضَعْها بشكل فظ، تتحول لتصير أقل بياضاً. ويحاول الإستراتيجيون الجمهوريون أن يرسموا تمييزاً بين الناخبين الأمريكيين الإفريقيين والهسبانيين والآسيويين الذين يلعبون دوراً تدريجياً متنامياً في الانتخابات، ولكن ذلك التمييز، كما أظهر الحوار حول الهجرة، ليس هو التمييز الذي يكون ناخبو رد الفعل العدواني الأبيض، وهم الناخبون الذين يعتمد عليهم الحزب القديم الكبير الحديث، مستعدين لفعله. وهناك عامل أقل فجاجة وهو

التحول التدريجي التقدمي في مواقف الأمريكيين: فاستطلاعات الرأي توحي بأن جماعة الناخبين قد انتقلت على نحو مهم إلى اليسار في القضايا المحلية منذ التسعينيات في 1990، وتوحي بأن العِرق قوة متضائلة في أمة تصير، بصدق، وعلى نحو ثابت، أقل عرقيّة.

ما زالت الحركة المحافظة تمتلك المال في جانبها، ولكن المال لم يكن كافياً أبداً في حد ذاته. وأي شيء يمكن أن يحدث في انتخابات العام 2008، ولكنه يبدو تخميناً معقولاً أن أمريكة بحلول العام 2009 ستملك رئيساً ديمقراطياً ومجلس شيوخ ديمقراطياً بشكل قوي. وزيادة على ذلك، فإن هذه الأكثرية الجديدة، إن برزت، ستكون متماسكة من الناحية الإيديولوجية أكثر مما كانت عليه الأكثرية الديمقراطية التي كانت لبيل كلينتون في العامين الأوَّلين، التي كانت تحالفاً قلقاً بين ليبيراليين شماليين وبين جنوبيين محافظين.

والسؤال هو: ماذا يجب على الأكثرية الجديدة أن تفعل؟ وجوابي هو أن عليها، من أجل الأمة، أن تتابع متابعة لا اضطراب فيها برنامجاً ليبيرالياً يقوم على توسيع شبكة الأمان الاجتماعي وتقليل اللا مساواة، أي، برنامج جديد من برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل جديد). ويجب أن تكون نقطة البداية لذلك البرنامج، وهي مكافئ الضمان الاجتماعي في القرن الحادي والعشرين، يجب أن تكون هي الرعاية الصحية الشاملة، وهي شيء يمتلكه، من قبل أن نمتلكه، كل بلد متقدم بعد بلد. وقبل أن نستطيع أن نتكلم عن كيفية الوصول إلى هناك فإن من المفيد، مع ذلك، أن نلقي نظرة جيدة على الموقع الذي كنا فيه. تلك النظرة هي موضوع الفصول الثمانية القادمة، وهي قصة قوس التاريخ الأمريكي الحديث.



الفصل الثاني

العصر المموَّه الطويل

النظر إلى الاقتصاد السياسي للولايات المتحدة قبل برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) من وجهة نظر سنوات بوش، هو مثل النظر إلى صورة شمسية لجدِّك مصورة بدرجات من لون الحبر الداكن ومثل أن تدرك أنت أن جدك يَظهر في الصورة مشبهاً لك شبهاً كبيراً، وفي الحقيقة، فأنت تدرك أنك من بعض النواحي تشبه جدك أكثر مما تشبه أباك. ومن سوء الطالع أن الملامح العائلية التي تبدو، وقد أعادت الظهور في وجهك بعد القفز جيلاً، هي ملامح غير جذابة بشكل عميق.

أمريكة قبل برنامج الإصلاح الجديد، مثل أمريكة في مطالع القرن الحادي والعشرين، كانت أرض اللا مساواة الضخمة في الثروة وفي السلطة، والأرض التي فشل فيها نظام سياسي ديمقراطي اسمي في أن يمثل المصالح الاقتصادية للأكثرية. وزيادة على ذلك فإن العوامل التي سمحت لنخبة غنية أن تهيمن على الحياة السياسية تملك عوامل نظيرة لها اليوم يمكن معرفتها اليوم: وهي عسر مالي كاسح في ظرف غير مواتٍ اشتغل فيه المرشحون السياسيون الشعبيون، وانقسام الأمريكيين مع المصالح الاقتصادية العامة وفق خطوط تتصل بالأعراق، والأجناس، والأديان، والقبول غير النقدي للإيديولوجية المحافظة التي حذرت من أن أي محاولة لمساعدة أقل الناس حظاً سوف تؤدي إلى كارثة اقتصادية.

قد تشعر بالإغراء لتقول إنني أفرط في توكيد الشبه، وإن حال أمريكة اليوم في عدم وجود المساواة ليس مثلما كان قبل برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل). ولكن الأرقام، على كل حال، تقول غير ذلك. وكما يبين الجدول 1، فإن تركيز الدخل في أيدي نخبة ضيقة اليوم يتوافق مع تركيزها في العشرينيات من 1920.

الجدول 1، حصة مجموعات الدخل العالي في الدخل الكلي. باستثناء أرباح رأس المال.

أعلى دخل 10% أعلى دخل 1%

المتوسط للعشرينيات من 1920 - 2005	%64,3	%3,17
	% 3,44	% 4,17

المصدر: توماس بيكيتي وإيمانويل سايز. «اللا مساواة في الدخل في الولايات المتحدة. 1913-1988».
كورترلي جورنال اف إيكونوميكس 118. العدد 1 (فبراير. 2003). ص ص 1-39. البيانات المحدثة متوافرة في http://elsa.berkeley.edu/_Saez/.

والآن، من الصحيح القول إن طبيعة حكم القلة في العملية الحكومية السياسية لما قبل برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) والطريقة الدموية في الغالب التي استخدمت بها سلطة الدولة لحماية مصالح المِلْكِيَّة كانت طريقة أكثر تطرفاً من أي شيء نراه نحن اليوم. وفي الوقت نفسه، فعلى الرغم من أن اللا مساواة في الدخل لم تكن أكبر مما هي عليه الآن، كانت اللا مساواة في شروط المعيشة أكبر بكثير، والسبب هو أنه لم يكن هناك أي برنامج من البرامج الاجتماعية التي تخلق الآن شبكة أمان بالنسبة إلى أقل الناس حظاً، مهما تكن هذه الشبكة غير مكتملة. ومع كل ذلك، فالتشابه العائلي بين ذلك الحين وبين الوقت الحاضر هو تشابه يستوقف الأنظار ويثير القلق معاً.

وعلى كل حال، فقبل أن أقول المزيد عن ذلك التشابه، أحتاج إلى اسم لتلك المدة التي سأناقشها أفضل من اسم «ما قبل برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل)»، التي تحدد العصر بما لم يكُنْ عليه فقط. ويقول المؤرخون عموماً إن العصر المموه أفسح الطريق للعصر التقدمي نحو العام 1900، ولديهم غرض في ذلك. فالصبغة الثقافية والسياسية للبلاد تحولت تحولاً كبيراً في العام 1900 تقريباً. وتيودور روزفلت الذي صار رئيساً في العام 1901، كان موالياً لحكومة الأثرياء بصورة أقل وثوقاً من أسلافه، وقد أنشئت إدارة الغذاء والدواء في العام 1906، وأعيد إدخال ضريبة الدخل في العام 1913، وكان ذلك متزامناً مع تعديل دستوري منع المحكمة العليا من الإعلان، كما كانت قد فعلت من

قبل، بأنها ضريبة غير دستورية. ولكن هذه التغييرات، على كل حال، لم يكن لها إلا تأثير قليل على اللا مساواة في الداخل أو على الثروة في أمريكة أو على الدور القليل الذي لعبته حكومة الولايات المتحدة في تخفيف آثار تلك اللا مساواة. وكما نستطيع أن نقول على أفضل وجه، فإن أمريكة في العشرينيات من 1920، على الرغم من أنها كانت أغنى مما كانت عليه في أواخر القرن التاسع عشر، كانت على القدر نفسه من اللا مساواة تقريباً جداً، وعلى القدر نفسه تقريباً تحت سيطرة نخبة غنية.

وهكذا مع المجازفة بإزعاج المؤرخين، فسوف أشير إلى المدة كلها من نهاية إعادة البناء في السبعينيات من 1870 إلى مجيء برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) في الثلاثينيات من 1930، بوصفها العصر المموّه الطويل. لقد كانت مدة تحددت فوق كل شيء بمستويات من اللا مساواة الاقتصادية العالية بشكل ظل مستمراً.

استمرار اللا مساواة في العصر المموّه

لا نملك إحصاءات تفصيلية بشأن توزيع الدخل والثروة في أمريكة في أثناء معظم العصر المموّه الطويل، ومع ذلك، هناك دليل كافٍ يبين أن أمريكة كانت مجتمعاً غير متساوٍ على نحو ضخم منذ العام 1900 تقريباً، وهي ملاحظة لن تفاجئ أي شخص. ويوحي الدليل أيضاً، وربما يكون على نحو أشد مفاجأة، بأن مستوى اللا مساواة بقي من دون تغيير تقريباً طوال العشرينيات.

من المهم أن نعرف ذلك. فاستمرار اللا مساواة المفرطة تماماً عبر عصر الجاز هو أول جزء من الدليل لإحدى النقاط المركزية من هذا الكتاب: وهي أن مجتمعات الطبقات الوسطى لا تبرز تلقائياً في أثناء نضوج اقتصاد ما، بل يجب أن تُخلق هذه المجتمعات أثناء العمل السياسي. لا يوجد شيء في البيانات التي نمتلكها بالنسبة إلى مطالع القرن العشرين يوحي بأن أمريكة كانت تتطور تطوراً تلقائياً إلى المجتمع المتساوي نسبياً، والذي ترعرعت فيه. واحتاج الأمر إلى فرانكلين ديلانو روزفلت وإلى برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) للمجيء بذلك المجتمع إلى الوجود.

ما الدليل على أن العصـــر المموّه اســتمر، في نواح مهمة للغاية، حتى العشــرينيات من 1920 تمامــاً؟ هنــاك رقم مفيد واحد نســتطيع أن نحســبه، ولو كنا نفتقــر إلى البيانات الإحصــائية الكثيفــة، وهو عــدد الأمريكيين الأغنياء على نحــو مفرط. وقد حســب جيه. برادفورد ديلونغ، وهو اقتصــادي ومؤرخ اقتصادي في بيركيلي، حسب عدد «البليونيرات» الذيــن يحدّدهم بأنهم أولئك الذين امتلكوا ثروة أكبر من المخرجات الســنوية لعشــرين ألف عامل أمريكي متوســط. (وكان ذلك نحو بليون دولار في منتصــف التســعينيات من 1990، حــين ابتكــر هذا المقياس، ولكنــه قريب من بليوني دولار اليــوم). في العام 1900 كان هناك، وفق حســاب ديلونغ، اثنان وعشــرون بليونيراً أمريكياً. ومع حلول العام 1925 كان هنــاك اثنان وثلاثــون، وهكذا فعدد البليونيرات حافظ علــى الارتفاع تقريباً مع نمو الســكان حتى العصــر التقدمي تمامــاً وإلى آخره. ومــع برنامج الإصــلاح الجديد فقط تلاشــى البليونيرات تقريباً من المشــهد، وهبطوا في عددهم إلى ســتة عشــر بليونيراً في العام 1957، ثم إلى ثلاثة عشــر في العــام 1968.1 (ويفي بالمطلوب في معيار ديلونغ الآن ما يقارب 160 أمريكياً.)

وكان بليونــيرات العصــر المموّه هم على وجه الدقة الذين تتوقــع: كانوا هم البارونات اللصوص، الرجال الذين صنعوا الثروات من السكك الحديدية، والتصنيع، والصناعات الاســتخراجية مثل اســتخراج النفط والفحم. وفي العام 1915 كان جون دي. روكفلر في رأس القائمة، وخلّفه اثنان من أقطاب الفولاذ، وهما هنري سي. فريك، وآندرو كارنيجي، ثم يأتي بعدهم صف من بناة السكك الحديدية ومن الممولين، إضافة إلى هنري فورد.

وحســاب عــدد البليونيرات يتــلاءم مع دليل آخــر، مثل أحجــام الممتلــكات العقارية الضــخمة، وهو يوحي أن تركيز الثروة عند القمة تماماً كان هو التركيز نفســه تقريباً في نهاية العشرينيات من 1920 مثلما كان في العام 1900. ذلك التركيز هبط بعدئذ هبوطاً مثيراً مع مجيء برنامج الإصــلاح الجديد. وفي أثناء أول عقود قليلة بعد الحرب العالمية الثانية، صــارت أحوال اللا مســاواة في العصر المموه شــيئاً من الأسطورة، وصار العصر المموه نوعاً من المجتمع الذي لم يكن أي شخص يظن أنه سيعود - إلا أنه قد عاد الآن.

المستوى العالي من اللا مساواة في أثناء العصر المموه الطويل، مثل اللا مساواة العالية اليوم، عكس من بعض الوجوه موقف المساومة الضعيف للعمال. وطوال معظم العصر، كان أرباب العمل الكبار أحراراً في وضع الأجور وشروط العمل استناداً إلى أي شيء سيحتمله سوق العمل، وما كان يساور أرباب العمل إلا القليل من الخوف من المعارضة المنظمة. وكانت الإضرابات تُفَض بالقوة في الغالب، وكان ذلك يشمل عادة استخدام مفسدي الإضراب وكاسريه الذين كان أرباب العمل يستأجرونهم، ولكن الإضرابات كانت تفض أحياناً، كما في إضراب العام 1892 في مصانع كارنيجي لأعمال الفولاذ في هومستيد وإضراب بولمان في العام 1894، كانت تفض على أيدي ميليشيات الولاية أو القوات الاتحادية. وكذلك فإن معدلات تكوين الاتحادات العمالية والانتساب إليها وتأثير الاتحادات تصاعدت كلها بالتدريج بعد العام 1900، ووصل ذلك ذروته مؤقتاً بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة. ولكن هجوماً معاكساً قام به أرباب العمل دفع العمال إلى التراجع مرة أخرى. ومع أواخر العشرينيات من 1920،كانت عضوية الاتحادات، التي وصلت إلى أكثر من 17 بالمئة من قوة العمل في 1924، كانت قد رجعت إلى أقل من 11 بالمئة، وهي ما هي عليه العضوية الآن تقريباً.

واللا مساواة العالية لم تكن تعني أن العمال أخفقوا في المشاركة في أي من ثمرات التقدم. ففي الوقت الذي كانت فيه اللا مساواة كبيرة، كانت مستقرة تقريباً، ونتيجة لذلك فإن نمو اقتصاد الولايات المتحدة في أثناء العصر المموه الطويل أفاد كل الطبقات: فمعظم الأمريكيين كانوا أفضل حالاً بكثير في العشرينيات من 1920 مما كانوا عليه في السبعينيات من 1870. أي أن الهبوط في المكاسب الحقيقية بالنسبة إلى الكثيرين من العمال وهو الذي حدث في أمريكة منذ السبعينيات من 1970، هو هبوط لم يكن له نظير في أثناء العصر المموه الطويل. والعمال الحضريون، على وجه الخصوص، رأوا تحسناً ضخماً في نوعية الحياة طوال مسيرة العصر المموه الطويل، حين تحسنت التغذية والصحة، وصارت السباكة داخل البيوت والكهرباء معياراً متعارفاً عليه ويشمل

في الجملة الشقق السكنية المؤجرة، إضافة إلى أن بروز أنظمة النقل الجماعي الحضرية وسع الآفاق الشخصية*.

ولكن هذه التحسينات لا ينبغي أن تقودنا، على كل حال، إلى أن نخفي استمرار الحرمان الحقيقي. ففي نهاية العشرينيات كان الكثيرون من العمال الأمريكيين ما زالوا يعيشون في فقر طاحن. وبالنسبة إلى غير المحظوظين، أي أولئك الذين قُذِف بهم خارج العمل، أو أصيبوا في أثناء العمل، أو تقدمت بهم السن من دون أن يكون لهم أبناء يعولونهم، كان هناك بؤس عظيم في أوساط الغنى المتوافر للقلة. وذلك أنه قبل الثلاثينيات من 1930 لم يكن هناك خطط سياسية حكومية ذات قيمة لإعادة توزيع الدخل مثل الرفاهية أو طوابع الطعام، ولا كان هناك أي برامج تأمين اجتماعي توافرها الحكومة مثل الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية للمسنين. وكانت الحكومة صغيرة جداً على كل المستويات، ونتيجة لذلك فالضرائب على الجميع كانت منخفضة للغاية باستثناء أغنى الأغنياء جداً. وعلى سبيل المثال، كانت عشرة آلاف دولار في منتصف العشرينيات من 1920 تشتري قدر ما تشتري الآن 120.000 دولار تقريباً، وكان الناس الذين امتلكوا دخولاً تقدر بعشرة آلاف دولار في السنة معدودين في جملة الواحد بالمئة الموجودين في القمة من حيث توزيع الدخل، ولكنهم دفعوا أقل من واحد بالمئة من دخلهم في ضرائب الدخل، مقارنة بما يقارب نسبة 20 بالمئة من الدخل بالنسبة إلى الناس الذين لهم وضع مشابه اليوم. وهكذا فقد كان ذلك الوقت وقتاً جيداً ليكون المرء غنياً. ومن ناحية أخرى، ونظراً إلى أن برامج دعم الدخل تعلِّل حالياً معظم دخل أفقر خمس من الأمريكيين، فإن كون الإنسان فقيراً في العشرينيات من 1920 كان خبرة أخشن إلى حد بعيد مما هي عليه الآن.

وهذا يقود إلى سؤال واضح: إذا أخذنا بالحسبان الثروة الكبيرة التي جرى توليدها في أثناء العصر المموه الطويل، والتفاوتات الكبيرة في الدخل، والنظام الديمقراطي الذي يزيد فيه عدد العمال الذين يُدفع لهم أجر قليل زيادة ضخمة على عدد النخبة التي

* يمكن رؤية التحسن في نوعية المعيشة ومن جملتها التحسن في الأحياء الفقيرة المزدحمة عن طريق مقارنة الشقق المرممة من عصور مختلفة في متحف مباني شقق الجانب الشرقي المنخفض في مدينة نيويورك، (المؤلف).

تفرض عليها ضريبة على نحو صغير جداً، فما الذي يفسر غياب الطلبات الفعالة التي تطلب من الحكومة أن تقوم بعمل المزيد لتجعل الأغنياء يدفعون مبالغ كبيرة ولتساعد من هم أقل غنى؟

وليس الأمر أن مفاهيم فرض الضرائب التصاعدية ودولة الرفاهية لم تكن بعد قد اخترعت، أو لم تكن قد نُفِّذت أيضاً في أماكن أخرى. ففي ألمانية، أدخل أوتوفون بسمارك رواتب تقاعد الشيخوخة، وتأمين البطالة، بل أدخل التأمين الصحي الوطني كذلك في الثمانينيات من 1880. وكان بسمارك قد تصرف من حساب سياسي، لا من الرحمة، لقد أراد أن يَحول دون المعارضة المحتملة لحكم القيصر. ولكنه بفعله ذلك أظهر أن وجود حكومة أكثر رحمة كان في الحقيقة، أمراً ممكناً. وهنا في الولايات المتحدة كان نظام المنافع، الذي أدخل بعد الحرب الأهلية من أجل المحاربين القدماء ومن أجل من عاشوا بعدهم،كان في نواح هامة منه، رائداً للضمان الاجتماعي. وكان المنبر الشعبي (بوبيوليست)، حزب الشعب، في العام 1896 قد دعا إلى ضريبة دخل تصاعدية وإلى برامج أعمال عامة لتوفير وظائف في أزمنة الكساد، وهذه دعوة ليست مختلفة من الناحية النوعية عما سيعمله فرانكلين ديلانو روزفلت في نهاية الأمر بعد أربعين سنة تقريباً.

ولم تكن أمريكة بلداً فقيراً جداً لا يستطيع أن يوفر مثل هذه البرامج. فالولايات المتحدة في العشرينيات من 1920 كانت أغنى بشكل جوهري من البلدان الأوروبية، ومع ذلك كانت فرنسة، وألمانية، والمملكة المتحدة قد امتلكت جميعاً برامج جوهرية من العون العام أكبر بعدة مرات من تلك البرامج التي كانت موجودة في الولايات المتحدة[2]. وفي الحقيقة كانت الولايات المتحدة في العام 1925 قريبة من درجة الغنى التي ستكون عليها بريطانية في مطالع سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية، وهي السنوات التي رسخت فيها بريطانية دولة رفاهية متكاملة، ومن جملة ذلك الرعاية الصحية الوطنية، كانت دولة رفاهية أكثر كثافة في بعض النواحي مما تملك الولايات المتحدة الآن.

فلماذا إذاً لم يكن هناك طلب فعال «ليجعل الأغنياء يدفعون مبالغ كبيرة لمساعدة الإنسان الضعيف»؟ كما صاغها هوي لونغ فيما بعد.

العملية الحكومية السياسة لحكم النخبة

الجمهوريـون، بدؤوا بوصـفهم حـزب العمل الحـر، ولكنهم بحلول السـبعينيات من 1870 كانوا قد صـاروا بشـكل لا يمكن نكرانـه حزب الأعمال الكبـيرة والأغنياء، فازوا باثنتي عشرة مرة من أصل ست عشرة مرة من الانتخابات الرئاسية بين الحرب الأهلية والكسـاد الكبير. بل لقد سـيطروا على مجلس الشـيوخ سـيطرة أكثر ثباتـاً، ولم يحرز الديمقراطيون الأكثرية إلا في خمسـة مجالس من أصـل اثنين وثلاثين مجلس شـيوخ في ذلك العصر. وفي الوقت الذي كان فيه مجلس النواب أكثر تنافساً نوعاً ما، كان الحزب الجمهوري هناك كذلك هو المسيطر عادة.

وزيـادة على ما تقدم، فإن المقارنات الحزبية تقلل مـن قيمة الهيمنة المحافظة للعمل الحكومي السياسي في أثناء هذا العصر، وذلك لأن جناحاً كبيراً من الحزب الديمقراطي، وهـو ما يسـمى الديمقراطيين البوربون، والذين ضـموا في صـفوفهم كلاً من الجنوبيين الرجعيين والشـماليين الموالين للأعمال، كان جناحاً مسـانداً لمصالح الأغنياء ومعارضاً لمسـاعدة الحكومة للفقـراء مثله في ذلك مثـل الجمهوريين تمامـاً. وكان الديمقراطيون البوربـون مختلفين فعلاً عن الجمهوريين في بعض القضـايا: فهـم آمنوا بالتجارة الحرة أكـثر مـن التعريفـات الجمركيـة الحمائيـة العالية، وهـم اسـتنكروا الفسـاد في العمل الحكومي السياسي. ولكن سيكون من الخطأ أن نصف البوربون بكونهم يقفون بأي معنى من المعاني إلى اليسـار من الحزب الكبير القديم؛ أي الحزب الجمهوري. وفي المناسـبات النادرة التي أخذ فيها ديمقراطيٌ السيطرة على البيت الأبيض، كانت دائماً لديمقراطيي بوربـوني: وقـد كان غروفر كليفلاند، وهـو الديمقراطي الوحيد الذي فاز بالرئاسـة بين الحرب الأهلية وبين فوز وودرو ويلسـون في العام 1912.3 كان رئيسـاً بوربونياً، ومثل ذلك كان الديمقراطيون الذين وصلوا إلى أي مكان قرب البيت الأبيض مثل صامويل تيلدين* في العام 1876.

---

* صامويل تيلدين (1814 - 1886) سياسي أمريكي صار حاكماً لنيويورك ومرشحاً ديمقراطياً للرئاسة، (المترجم).

ما الذي يفسر هذه الهيمنة المحافظة الطويلة في بلد كان يجب أن يكون فيه لفرض الضرائب على الأغنياء، ومساعدة المحتاجين، بحسب الأرقام، جاذبية جماهيرية كبيرة؟ يتضمن التفسير عدة عوامل وكلها مألوفة جداً من المشهد السياسي اليوم، ولكنها كانت حاضرة بشكل مبالغ فيه.

الأول أنه كان هناك الحرمان الفعال من حق التصويت في الانتخابات للكثيرين من العمال الأمريكيين. ففي العام 1910 كان 14 بالمئة تقريباً من الذكور البالغين مهاجرين لم يحصلوا على المواطنة، غير قادرين على التصويت في الانتخابات. وفي الوقت نفسه كان السود الجنوبيون محرومين بشكل فعال من حق التصويت في الانتخابات وفقاً لنظام التمييز والعزل العنصريين المعروف باسم جيم كرو*. وبين المهاجرين والسود، كان ربع السكان تقريباً، محرومين ببساطة من أي دور في العملية السياسية، وكانوا هم عموماً، أفقر ربع من السكان. وكما سنرى فيما بعد في هذا الكتاب فقد رجعت مشكلة الحرمان من حق التصويت في الانتخابات في أمريكة المعاصرة، والشكر في ذلك إلى حد كبير للهجرة غير الشرعية على نطاق واسع وللمشاركة المنخفضة المستمرة في تصويت السود في الانتخابات، ويساعدها القمع المنهجي للتصويت في الانتخابات بطريقة هي أكثر مكراً ودقة مما كانت عليه في أيام نظام جيم كرو، ولكنها مع ذلك تستطيع أن تكون حاسمة في الانتخابات المتقاربة.

ثم كانت هناك مسألة تمويل الحملة الانتخابية، التي كانت قوتها قد توضحت توضحاً حياً إلى أبعد الحدود في انتخابات 1896. وهي المرة الوحيدة، وهذا أمر قابل للجدل والنقاش، بين الحرب الأهلية والعام 1932، التي كان فيها متحدياً للنخبة الاقتصادية الحاكمة للبلاد قد امتلك فرصة جدية للفوز بالبيت الأبيض. فبعد أن صار الأغنياء خائفين مما قد يفعله ويليام جينينغ برايان، لم يصلبوه على صليب من ذهب، لقد دفنوه

* جيم كرو هو الاسم الساخر الذي أطلق على الممارسة المنهجية للتمييز العنصري ضد الشعب الأسود وعزله عن البيض في المؤسسات والأعمال والفنادق والمطاعم وفق القوانين الداعية لذلك، وخصوصاً في الجنوب الأمريكي من إعادة البناء بعد الحرب الأهلية الأمريكية إلى منتصف القرن العشرين تقريباً، (المترجم).

تحت جبل من تلك المادة. لقد أنفقت حملة ويليام ماككينلي في العام 1896 3.35 من ملايين الدولارات، وهذا المبلغ يقدر تقريباً بضعفي ما كان الجمهوريون قد أنفقوه في العام 1896، وهو خمسة أضعاف ما كان موضوعاً تحت تصرف برايان. وتذَكَّر أن ثلاثة ملايين من الدولارات في العام 1896 كانت تعني مالاً كثيراً: ونسبتها المئوية من الإنتاج الإجمالي المحلي كانت معادلة لأكثر من 3 بلايين دولار بحساب اليوم ومعادلة لخمسة أضعاف ما أنفقته حملة بوش الانتخابية في العام 2004. كان التفاوت المالي بين الأحزاب تفاوتاً استثنائياً، ولكن الجمهوريين في العادة كانوا قد امتلكوا ميزة مالية كبيرة. والمرات الوحيدة التي كان فيها الديمقراطيون منافسين مالياً تقريباً بين الحرب الأهلية وبين انتخابات وودرو ويلسون في العام 1912 كانت في العام 1876، وهي الانتخابات التي ربح فيها الديمقراطي صاموبل تيلدين الصوت الشعبي فعلاً (وكانت الأصوات الانتخابية فيها قد سرقت، في صفقة أحرز فيها روذرفورد بي.هيز البيت الأبيض في مقابل وعده بسحب القوات الاتحادية من الجنوب)، وفي نصرَيْ غروفر كليفلاند في1884 و1892. وليس مصادفة أن تيلدين وكليفلاند كانا ديمقراطيين بوربونيين. وحين سمى الحزب الديمقراطي شخصاً ما ليس بوربونياً، كان يتم التفوق عليه بالإنفاق بشكل ثابت بنسبة ثلاثة إلى واحد تقريباً[4].

وأخيراً كان هناك الخداع الانتخابي الواسع التغلغل[5]. وكلا الحزبين فعله، بطرق متنوعة. وطوال الكثير من تلك المدة كانت بطاقات الاقتراع السرية نادرة: وكان معظم الناخبين يستخدمون بطاقات اقتراع مطبوعة من الحزبين نفسيهما، وكانت هذه البطاقات قابلة للتمييز بسهولة بالحجم وباللون. ونتيجة لذلك، كان شراء الأصوات الانتخابية ممكناً وسهلاً وواسع الانتشار، ولم يكن هناك أي مشكلة في التحقق من أن الأصوات الانتخابية كانت قد ألقيت في الصناديق بالفعل بوصفها أصواتاً مشتراة. وفي العام 1888 حصلت نيويورك تايمز على رسالة مرسلة من ويليام دودلي، أمين صندوق اللجنة الوطنية الجمهورية، إلى رئيس المقاطعة الجمهوري في إنديانا. وتنص في جزء منها:

سوف تتسلم لجنتك بالتأكيد من الرئيس هيوستن المساعدة اللازمة للإمساك بناخبينا الذي يعطون أصواتهم في عدة أماكن والمشكوك فيهم ... قسِّم الناخبون غير الشرعيين إلى مجموعات خمس، وضع رجلاً موثوقاً، مع الأرصدة المالية اللازمة، مسؤولاً عن أولئك الخمسة، واجعله مسؤولاً عنهم لئلا يهرب أحد منهم، وأنهم جميعاً سوف ينتخبون بطاقتنا [6].

وكما وضعت التايمز في افتتاحيتها، كانت هذه الرسالة «إغراء مباشراً للقيام بأعمال إجرامية... وهي كتاب إرشـادي رسمي لمشتري أصوات الناخبين ولجماعات الرشوة من الجمهوريين في إنديانا». ولم يكن ذلك أمراً غير معتاد. وفي الحقيقة هناك سبب للاعتقاد أن المعدلات العالية من مشاركة الناخبين في العصر المموه الطويل عكست بشكل ملحوظ وجود الحوافز المالية. كان شـراء أصـوات الناخبين، لا محالة، أكثر شـيوعاً في الولايات الحاسـمة: وأحد التقديرات التي يشـار إليها على نطاق واسـع هو أنه في أثناء العصـر المموه والعصـر التقدمي كان ما يصل إلى ثلث الناخبين في نيوجيرسي، التي كانت ولاية حاسـمة بشكلٍ كبير جداً في ذلك الوقت، يأخذ المال النقدي بشكل منتظم مقابل الإدلاء بأصواتهم لدافع المال.

وكان حشـو صـندوق الاقتراع أيضاً واسع الانتشـار، لا في المناطق التي سيطرت عليها الآلات الحضـرية فقط، على الرغم من أن معظم الذين يقومون بحشـو الصناديق كانوا خجولين جداً إلى درجة لا يسـتطيعون معها أن يقولوا بفظاظة، مثلما قال ويليام مارسـي تويـد، «بطاقات الانتخابات لم تكن تصـنع النتيجـة: عادّو البطاقات هم الذين صـنعوا النتيجة». وكان هناك أيضاً استخدام كثيف للتخويف لإبقاء ناخبي الحزب الآخر بعيدين عن صـناديق الاقتراع. وكان الملاذ الأخير هو أن الجماعات السياسـية الراسخة عمدت أحيانـاً ببسـاطة إلى إلغاء إرادة الناخبين.على سـبيل المثال، عمد المجلس التشـريعي في إنديانا في العام 1897 ببساطة إلى إسقاط العددين من أنصار حزب الشعب على الرغم من أن المجلس أقر بأنهم كانوا قد فازوا بأغلبية الأصوات في مقاطعاتهم.

ومـرة أخرى، انخرط كلا الحزبين في هذه الأسـاليب، على الرغم من أن الحد المالي للجمهوريين ربما كان يعني أنهم جاؤوا في الطليعة في الإفسـاد التنافسـي للعمل الحكومي السياسـي في ذلك الوقت. وبشـكل عام أكثر عزز الخداع الانتخابـي الميزات التي حملها المال والتنظيم: فالانتخابات كانت تقرر في الغالب لا بمن كان قد امتلك برنامجاً سياسياً أكثر شـعبية، بل بمن كان مستعداً استعداداً أفضـل ليتلاعب تلاعباً غير أمين بصناديق الاقـتراع. وفي الوقت نفسـه، قلّل هذا على نحـو كبير فرص النجـاح الانتخابي لبرنامج سياسي كان يعكس بحق مصالح أكثرية السكان.

ومع ذلك فسـيكون من الخطأ الظن أن العصـر المموه الطويل كان هو العصـر الذي وجدت فيه صـدامات سـاخنة، والعصـر الذي قمعت فيه نبضـات الشـعب الداعية إلى المسـاواة قمعاً قوياً على أيدي قوى النخبة. وكانت الحقيقة هي أن الانحياز المتأصـل من النظام في معظم الوقت ضـد أي شكل من أشكال الشعبية (ولست هنا أشير إلى البرامج المحددة لحزب الشـعب، الذي سـيأتي عنه المزيـد فيما يلي) كان انحيازاً قوياً وواضـحاً للغايـة إلى درجـة لم يحاول معها السياسـيون كذلـك أن يتحدّوا حالات اللا مسـاواة في النظام الاقتصادي.

ومن المثير للتهكم أن الضـعف المفرط للشـعبية في أمريكة العصر المموه الطويل جعل العملية الحكومية السياسية قضية أكثر استرخاء في نواح معينة مما هي عليه اليوم. ففي معظم الوقت،لم تتطلب القوى المحافظة التي أدامت العصـر المموه الطويل لكي تنتصـر، لم تتطلـب معـادلاً للحركـة المحافظة المنظمة الموجـودة اليوم. لم تكن هنـاك حاجة إلى مجموعة متشـابكة من المؤسسـات الخاصة، المشـابهة للمافيا في طلبها للولاء، لكي تنشر الفكر المحافظ، ولتكافئ المخلص لها، ولتخوف الصحافة وتخوف أي منشقين عنها. ولم تكن هناك حاجة إلى تشكيل الأحلاف مع الأصوليين المتدينين، ولا كانت هناك حاجة إلى اسـتغلال الأخلاق وقضـايا نمط الحياة. ولم تكن هناك حاجة إلى تشويه خطة السياسة الخارجية أو الانخراط في حروب أجنبية مريحة لصرف انتباه الجمهور.

وكانـت انتخابات العام 1896 هي الاسـتثناء اللافت للأنظار مـن النمط القائم منذ عهدٍ بعيد من حكم القلة المسـترخية. وقد بدا، للحظة، وكأن الشعبية، أو الحزب الشعبي

مثّـل فعلاً تحديـاً جدياً لحكم النخبة. وعلـى كل حال، فقد أخفقت الشـعبية، أو الحزب الشـعبي، ولم يكن ذلك بسـبب أن نظاماً سياسياً مال فقط لصـالح أولئك الذين امتلكوا المال والتنظيم. بل إن الشـعبية افتقدت أيضـاً ذلك النوع من القيادة التي كانت تستطيع أن تجسّـر الانقسـامات في صـفوف الجماعات المختلفة التي كان يمكن للتغيير أن يخدم مصالحها. لقد تحطمت سفينتها على المياه الضحلة للتنوع العرقي والجغرافي.

مشكلة الشعبية

كان لـدى مصـالح الأعمال والأغنياء سـبب وجيه ليصـابوا بالهلـع في العام 1896: فأمريكيـون كثـيرون كانـوا غاضـبين جداً بشـأن حالتهـم. الفلاحون، وهـم يعانون من هبوط الأسـعار وعبء الدين، كانوا في حالة صـخب. ومثل ذلك كان الكثيرون من العمال الصناعيين، الذين كانوا إما قد فقدوا أعمالهم أو واجهوا خفض الأجور في الانهيار الذي تلا ذعر العام 1893. وكانت الوحشـية التي أخمد بها إضراب هومستيد وإضراب بولمان غير عادية، ولو في عصرٍ كان استخدام القوة فيه ضد العمال أمراً شائعاً.

ومع ذلك، ففي النهاية تمت هزيمة ويليام جينينغ برايان، وهو ديمقراطي تلقى أيضاً ترشيح الحزب الشعبي له. وكان الافتقار إلى المال والخداع الكثيف في تصويت المصوتين، هما العاملين المهمين في هزيمته. ولكن من الواضـح كذلك أن برايان أخفق في جمع شمل مجموعات الأمة الساخطة لتدخل في تحالف فعال.

ذلك ليس مثيراً للدهشة. فالخاسرون، من النظام الاقتصادي في العصر المموه، وهم الجماعات التي ستسـتفيد في نهاية الأمر من برنامج الإصـلاح الجديد، كانوا منقسمين على طول ثلاثة خطوطٍ تصـدُّع قد لا تكون قابلة للتجسير في العام 1896. وزيادة على ما تقدم فهي بالتأكيد لم تكن قابلة للتجسير من شخص مثل برايان.

وكانـت أول هـذه الانقسـامات وأهمها التي تقوم بـين المدينة والريـف. فعلى الرغم من أن الولايـات المتحـدة كانت محطة توليد للطاقة مـع حلول 1896، كانت أكثرية السـكان ما زالـت تعيش قريبة من الأرض. وفي العـام 1890، عاش 64 بالمئة من الأمريكيين في المناطق

الريفيـــة، وعاشـــ 14 بالمئة آخرون منهم في بلدات ســكن فيها أقل من 25.000 نســمة. ونما التأثير السياســي للسكان الحضــر ليكون أكثر أهمية مع مرور الزمن، ولكن أمريكة الريفية وأمريكة البلدات الصــغيرة كانت ما زالت تحتوي على أكثرية كبيرة من الناخبين حتى وقت متأخر في العام 1930.

ومــع ذلك فــإن تحالفاً تقدمياً فعــالاً احتاج إلى العمــال الحضــريين، فالحركة الريفية بشكل محض لم تكن قوية قوة كافية لتفوز بالبيت الأبيض. ولكن أتباع الحزب الشعبي جاؤوا مــن أمريكة الريف والبلدات الصــغيرة، وقلــة منهم كانوا يعرفون كيف يصــلون إلى حلفاء حضــريين ممكنين. وقد اختار برايان أن يقيم حملته على قضــية الفضة الحرة بشكل كامل تقريباً، وكان ذلك، في الواقع، دعوة إلى السياسات التضخمية التي كانت ستؤدي إلى خفض عبء الدين الواقع على الفلاحين. ولكنها كانت قضية لا تعني شيئاً للعمال الحضريين.

وكان أحد الأســباب التي جعلت الفلاحين والعمال الحضريين غير قادرين على إقامة قضية مشتركة هي الفجوة الثقافية والاجتماعية التي كانت تقوم بين السكان من المهاجرين وبين الســكان من المولودين محلياً. وحصة المهاجرين من السكان وصلت ذروتها في العام 1910 عند نسبة 14.7 بالمئة، مع وجود أغلبية ضخمة في المناطق الحضرية وكانت مركزة علــى وجه الخصــوص في أكبر المــدن. وفي ذلك العــام كان41 بالمئة من ســكان نيويورك مولوديــن أجانــب[7]. وكان هؤلاء المهاجرون أجانب فعلاً بالنســبة إلى الأمريكيين من قلب البلاد.كان الآيرلنديون يعدون غرباء حتى القرن العشرين تماماً: وكانت حملة آل سميث في العــام 1928، وهــو كاثوليكي أمريكي أيرلندي، كانت تُحيًّا بالصــلبان المحترقة. وكان الآيرلنديــون في ذلك الوقت جزءاً قديماً مســتقراً اســتقراراً كاملاً مــن خليط الأجناس الأمريكي، وليســوا مثل الإيطاليين، والبولنديين، واليهود، ومثل آخرين من الذين شــكلوا هجرة أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين. وكان هؤلاء المهاجرون يعاملون بالنوع نفســه من الرعب، وبالادعاءات نفسها في أنهم لن يستطيعوا أن يصيروا أمريكيين حقيقيين، وهو ما يميز الآن رد الفعل المفرط جداً الموجه إلى المهاجرين المكسيكيين.

في العشــرينيات من 1920 أدى تحريم الخمور إلى جعل فقدان التفاهم المشــترك بين أمريكة الريفية وبين المهاجرين أكثر ســوءاً أيضاً. ومن الصعب الآن أن نقدر عمق الخوف

من الخمور، كان خوفاً مفرطاً للغاية إلى درجة استثارت معها تعديلاً للدستور. (ويجب علينا دائماً أن نتذكر أن القضايا الكبيرة التي نظن أنها لا بد أن تكون قد هيمنت على العملية الحكومية السياسة الأمريكية الماضية، كانت في الغالب تُزْحَم لتُخْرَج عن المسرح العام بوساطة نزاعات تبدو غريبة حين نعيد النظر فيما مضى.) ومالت حركة الاعتدال إلى الازدهار في الأماكن نفسها التي وَلدَت الثورة الزراعية: وكانت كانساس هي مكان ولادة الحزب الشعبي وهي مكان ولادة تحريم الخمور معاً. وكنت تستطيع أن تقول إن تحريم الخمور كان قضية «القيم» الأصلية، القضية التي حُسِبت بشكل كامل لتدق إسفيناً بين الفلاحين البروتستانت الفقراء وبين العمال الحضريين الفقراء، الذين كان كثيرون منهم قد جاؤوا من ثقافات كاثوليكية كانت فيها الخمور جزءاً عادياً مقبولاً من الحياة. ولنكون منصفين مع ذلك، فإن كلا الحزبين الكبيرين كان منقسماً حول تحريم الخمور.

وأقتَلُ الانقسامات جميعاً كان هو الانقسام بين الفقراء البيض والسود. وكانت هذه المشكلة من حيث هي مسألة عملية مشكلة للشعبيِّين الجنوبيين فقط، نظراً إلى أن السود كانوا أقلية صغيرة خارج الجنوب قبل العشرينيات من 1920. ولكن السود، في الجنوب، وهم مكوَّنون من مزارعين مفقَّرين فقراً كاسحاً، كانوا يشكلون ثلث السكان. فهل كان من الممكن للمزارعين البيض، الذين اشتركوا مع السود في الكثير من المصالح الاقتصادية نفسها، أن يعملوا قضية مشتركة مع أولئك الذين ينتمون إلى لون مختلف؟

في المدى الطويل كان الجواب لا. وسيكون أحد موضوعات هذا الكتاب عن المدى الذي كان فيه للعداء العرقي أثر مُتفَشٍ وخبيثٌ على العملية الحكومية السياسية الأمريكية، وهو إلى حد كبير ميزة لصالح المحافظين. ومع ذلك فإن من الممكن أن نلمح مساراً آخر كان يمكن أن يُسْلَك. ففي مقالة تلفت الأنظار في العام 1892، بعنوان «قضية الزنوج في الجنوب»، دعا توم واطسون من جورجيا، وهو قائد من الحزب الشعبي الجنوبي، دعا إلى حلف بين الأعراق:

لماذا يجب على الرجل الملون دائماً أن يُعلَّم أن الرجل الأبيض الموجود في جواره يكرهه، في حين أن الرجل الشمالي، الذي يفرض الضرائب على كل خرقة على ظهره، يحبه؟

لماذا لا ينبغي على المستأجر عندي أن يتوصل إلى النظر إلي بصفتي صديقه لا صاحب الصناعة الذي ينهبنا معاً؟ لماذا يجب علينا أن نديم خطة سياسية تسُوق الرجل الأسود إلى ذراعي السياسي الشمالي؟ ... لم يكن هناك يوم أبداً في أثناء السنوات العشرين الماضية لم يكن فيه بمقدور الجنوبي أن يكون قد رمى قوة المال في الغبار عن طريق تعليم الزنجي بشكل صبور بأننا كنا نستطيع أن نكون غير أشقياء تحت أي نظام لا يبتليه كذلك، وأننا لم نكن نستطيع أن نزدهر تحت أي قانون لن يجلب له بركاته أيضاً. ...

ويبدو لي الاستنتاج، بعدئذ، هو الآتي: الأعباء الساحقة التي تضطهد كلا العرقين الآن في الجنوب سوف تؤدي بكل واحد منهما أن يبذل جهداً لرميها جانباً. سوف يريان تشابهاً في القضية وتشابهاً في العلاج، وسوف يدركان أن على كل واحد منهما أن يساعد الآخر في العمل على إبطال القوانين السيئة وعلى تطبيق القوانين الصالحة. وسيصيران حليفين سياسيين، ولا يستطيع أي منهما أن يؤذي الآخر من دون إضعاف الطرفين. وسيكون لمصلحة الطرفين أن يكون من الواجب أن يحصل كل واحد منهما على العدالة. وعلى هذه الخطوط العريضة من المصلحة المشتركة، والاحتمال المشترك، والدعم المشترك سوف يُجعَل الحاضر هو المجاز إلى سلام المستقبل ورفاهيته[8].

ولكن حلف واطسون المقترح لم يتحقق أبداً. وحين فاز برايان بترشيح العام 1896 بوصفه مرشحاً لكل من الحزبين الشعبي والديمقراطي، وهو ما كان يسمح له بخوض الانتخابات على تذكرتي الحزبين في وقت واحد، كان واطسون مرشحاً لمنصب نائب الرئيس فقط على تذكرة برايان للحزب الشعبي. وبالنسبة إلى التذكرة الديمقراطية اختار برايان مرشحاً جنوبياً محافظاً ليكون زميله في خوض الانتخابات. وأي فرصة بالنسبة إلى تحالف شعبي جسّر الفجوة العرقية كانت قد وضعت في حالة إرجاء طوال عقود من الزمن. وواطسون نفسه صار عرقياً خشناً، إضافة إلى كونه معادياً للكاثوليكية ومعادياً للسامية في سنواته الأخيرة.

والانقسامات التي أوهنت عزيمة الحزب الشعبي في التسعينيات من 1890 استمرت توهن عزيمة المصلحين إلى العشرينيات من 1920 تماماً. ومن أجل الحصول على الدليل لا يحتاج المرء إلى أن ينظر إلى أبعد من الانتخابات الرئاسية في العام 1924، والعام

1928. ففـي العـام 1924 احتاج المؤتمـر الديمقراطي إلى ما لا يقـل عن 103 اقتراعات للاستقرار على مرشح، بسبب الانقسام المرير بين المدينة والريف. كان آل سميث الحاكم الأيرلندي الكاثوليكي لنيويورك يمثل مستقبل الحزب. وفي المؤتمر، على كل حال، كان يلقى المعارضة من ويليام جيبس ماك أدو، وهو زوج بنت وودرو ويلسون، وهو محام لشركة كان قد أعاد اختراع نفسـه وتغييرها، بطريقة هي اليوم بأكملها مألوفة جداً، غيرَّها بصـفته شـعبياً ثقافياً. وكما صـاغها آرثر ام. شليسـينغر، الصـغير، إنه «(غيرَّ) نفسه لتكون في صـورة ويليام جينينغز برايان ... أذعن للعواطف الدينية الخاصـة بحزام الإنجيل. بل هو تبنى لاأدرية حذرة نحو كيو كلاكس كلان». وفي الحقيقة رفض المؤتمر، بأغلبية صوت واحد، اقتراحاً يدعو إلى تضمين برنامجه السياسي استنكاراً لمنظمة كلان[9]. وفي النهاية لا سـميث ولا ماك أدو فاز بالترشـيح، الذي ذهب بدلاً منهما إلى مرشح توافقي هو جون دبليو.ديفز من فيرجينيا الغربية. وذهب ترشـيح نائب الرئيس إلى الأخ الأصـغر لويليام جينينغز برايان. ولا حاجة إلى القول إن التذكرة انحدرت إلى هزيمة مخزية.

بعد أربعة أعوام فاز آل سميث بسهولة بالترشيح في أول اقتراع، ولكن العداوات القديمة عـادت فظهرت على السـطح فوراً تقريبـاً. فقد كتب أحد الديمقراطيين من تينيسـي إلى ماك أدو أن سميث خطط ليجتذب «الغرباء الذين يشعرون أن أمريكة الأقدم، أمريكة ذات الأصـل الأنجلو – سكسـوني، هي شـيء مكروه يجب أن يطاح وأن يهان، للزنوج الشماليين الذين يتلهفون إلى المساواة الاجتماعية والهيمنة العرقية، وللكاثوليك الذين جُعِلوا يؤمنون بأنهم مخولون بالوصـول إلى البيت الأبيض، ولليهود الذين هم كذلك يجب أن ينبَثَّ فيهم شـعور بأن هذا هو الوقت المناسب لشـعب الله المختار ليعاقب أمريكة السنة الماضية». وفي أثناء الحملة حركت كيو كلاكس كلان عاطفة معاداة الكاثوليك، وكان سـميث يستطيع أن يرى الصـلبان وهي تحترق حين كان قطاره يعبر أوكلاهوما. وفي عصـر كان فيه الجنوب عادة ديمقراطياً صـلباً، خسـر سـميث كل الولايات الحدودية وخسـر خمس ولايات من الكونفيدرالية القديمة[10].

وباختصـار، في أثناء العصـر المموه الطويل، كما في أمريكة اليوم، منعت الانقسامات الثقافية والعرقية التي كانت موجودة بين أولئك الذين اشـتركوا في المصـالح الاقتصادية

المشتركة منعت ظهور تحد سياسي فعال للاّمساواة الاقتصادية المفرطة. وكان الاختلاف بين ذلك الوقت وبين الوقت الحاضر هو أن انقسامات العصر المموه الطويل كانت أكثر تطرفاً على نحو أخطر مما هي عليه اليوم. وفي الوقت نفسه كان هناك قلة من الناس أقل من الموجودين الآن، بما في ذلك بين القادة السياسيين، ممن يمتلكون الرؤية لترى ما هو أبعد منهم. وهذا، بدوره، يأتي بنا إلى ملمح آخر من العصر المموه الطويل: الهيمنة الفكرية للإيديولوجية المحافظة المضادة للحكومة.

الهيمنة الفكرية المحافظة

نسخة نيويورك تايمز في تاريخ 7 كانون الثاني/يناير من العام 1923 طرحت للتأمل مقالة خاصة تحت عنوان رئيس استغرق كل عرض الصفحة هو: الأعباء الضريبية الوطنية المتنامية بوصفها تهديداً للرفاهية الوطنية. وتابعت الخلاصة تقول: «معدلات الزيادة في بلاد من كل أنحاء العالم أظهرت -الضرائب الاتحادية للفرد الواحد في الولايات المتحدة أعلى بست مرات منها قبل الحرب- قفزة كبيرة في النفقات العامة». واعترفت المقالة بأن معظم زيادة الإنفاق من العقد الماضي كانت نتيجة للحرب العالمية الأولى، ولكنها حذرت تحذيراً مشؤوماً من أنه «حين توقف هدير المدافع كان الإنفاق العام مستمراً على معدل عال. وكانت النتيجة هي أن أعباء الضرائب الثقيلة تبقى استنزافاً ضخماً لموارد الأمة». وعلى نحو ملحوظ، عُرِضَت المقالة لا بوصفها رأياً، بل بوصفها أخباراً، فهي عرضت نتائج دراسة أجرتها هيئة المؤتمر الصناعي الوطني عن مساوئ الفرض المفرِط للضرائب، مع عدم وجود أي اقتراح في العرض يوحي بأن أي شخص قد لا يتفق مع الاستنتاج الذي خلصت إليه الدراسة.

والحقيقة الواقعة خلف العنوان الرئيس للمقالة، بالمناسبة، كانت صعوداً في الإنفاق الاتحادي من 2 بالمئة من الإنتاج المحلي الكلي قبل الحرب إلى 4.7 بالمئة بعد الحرب. ومعظم هذه الزيادات كان متعلقاً بالحرب، وبعد «أن توقف هدير المدافع»، أيضاً كان هناك دين زمن الحرب الذي يجب خدمته ومنافع المحاربين القدماء التي يجب دفعها. وكان الإنفاق غير المتعلق بالحرب قد ارتفع بالفعل، ولكن من 0.6 بالمئة من الإنتاج المحلي الكلي قبل

الحرب إلى 0.9 بالمئة بعد الحرب. ومع أواخر العشرينيات من 1920، بعد عقد من الهيمنة السياسية الجمهورية التي أعيد تجديدها،كان الإنفاق غير المتعلق بالحرب بصفته نسبة مئوية من الإنتاج المحلي الكلي قد رجع نازلاً تقريباً إلى مستوياته فيما قبل الحرب [11].

يشتكي الليبيراليون اليوم بشأن نجاح محافظي الحركة في تحويل الإيديولوجية المضادة للحكومة إلى حكمة تقليدية. وسوف يشتمل هذا الكتاب على كمية منصفة من ذلك النوع من الشكوى في فصول لاحقة. ومع ذلك، ففي العصر المموه الطويل،كان استبداد إيديولوجية مضادَّة الحكومة أسوأ إلى حد بعيد، وكان أقرب إلى النتائج المرغوبة من القائمين بالدعاية المحافظة اليوم. لقد كان عصراً افترض فيه الرأي المحترم بكل بساطة، وبصفته أمراً متوقعاً، أن فرض الضرائب كان له آثار اقتصادية مدمرة، وأن أي جهد لتخفيف الفقر واللا مساواة كان جهداً غير مسؤول إلى حد كبير، وأن أي شخص كان يقترح أن الرأسمالية غير المخففة كانت غير عادلة وكان يمكن تحسينها كان يعد شخصاً راديكالياً خطراً ، وملوثاً بالأفكار الأوروبية.

يجب علينا أن لا نتجاهل الحقيقة التي تفيد أنه كان هنا وهناك، عدد معقول من الراديكاليين الخطرين خطراً حقيقياً. وعلى وجه الخصوص كان هناك بالتأكيد عدد من الشيوعيين والفوضويين في أمريكة في أثناء العصر المموه الطويل، وخصوصاً بعد الثورة الروسية، وكان عددهم أكثر إلى حد بعيد مما هو موجود اليوم. لم يكن هناك عدد كاف منهم ليقوم بثورة، ولكن كان هناك عدد كاف منهم ليعطي المحافظين مع ذلك عصا أخرى لإجبار الإصلاح على التراجع. في العام 1919، وبعد أن انفجرت قنبلة أمام بيت إي. ميتشل بالمر، المدعي العام، بدأت الحكومة الأمريكية بشن غارات بالمر السيئة السمعة، واعتقلت آلافاً من المتهمين بالنشاط الراديكالي. ومثلُ حالة الذُّهان الهذائي (البارانويا) التي استحوذت على الأمة مدة من الزمن بعد 9/11، كان للخوف الأحمر بعد الحرب العالمية الأولى الأثر العرضي الذي تمثل في تشويه سمعة الليبيراليين العاديين وتخويفهم، وهم الناس الذين اعتقدوا أن بالإمكان جعل الرأسمالية أكثر عدلاً من دون أن يجري إلغاؤها. وكان هناك قلة كافية من أولئك في كل حالة.

هــذه كانــت نقطة عمياء أمريكية علــى نحو غريب. وفي وقت مبكر مثل 1881 وصــف بســمارك الأسباب السياسية الداعية لما ينبغي أن نســميه الآن دولة الرفاهية، التي رآها بسمارك طريقة لتهدئة الطبقات الفقيرة وتأمين حكم القيصر. وقال إن الحكومة، «يجب أن تنمي أيضــاً، بين الطبقات التي لا أملاك لها من الســكان، بين أولئك الذين هم أكثر السكان عدداً وأقلهم تعليماً، أن تنمي وجهة النظر التي ترى أن الدولة ليست فقط مؤسسة ناشــئة من الضرورة بل هي أيضــاً مؤسسة من أجل الرفاهية. وبوساطة الميزات المباشرة التي يمكن معرفتها يجب أن يقاد هؤلاء إلى النظر إلى الدولة لا بوصــفها وكالة اخترعت من أجل حماية طبقات المجتمع ذات الوضع المفضل فقط، بل بوصفها كذلك وكالة تخدم حاجاتهم ومصــالحهم»[12]. وبوجود ألمانية بسمارك تقود الطريق، بدأ الأوروبيون بتطوير خطط لسياسات مثل برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل)، قبل أن يكون النظام السياسي في الولايات المتحدة مستعداً للتفكير بأي شيء من هذا النوع بمدة معقولة. وبشكل خاص، أدخلت بريطانية نظام تأمين محدوداً للشــيخوخة في العام 1908 ونظام تأمين صحياً في العــام 1911[13]. وقبــل الحرب العالميــة الأولى، كانت بريطانية، وألمانية، وفرنســة، وهي الــدول التي طورت دولة الرفاهية المبكرة المتميزة الخاصــة بها، كانت تنفق على البرامج الاجتماعيــة، حصــة من الإنتاج المحلي الكلي، أكثر مما ســتنفق، الولايــات المتحدة حتى أواخر الثلاثينيات من 1930.

أما في الولايات المتحدة فقد بقي إنجيل المشروع الحر هو المهيمن، إلى الحد الذي أدى معه أن يكون عاملاً إضافياً آخر يعوق الحزب الديمقراطي ويوهن عزيمته. وكانت هزيمة آل سميث في العام 1928 مدينة بالكثير منها للتعصب في الرأي. ولكن الشعبيّين في حزبه كان لديهم ســبب آخر كبير ليكونوا خائبي الأمل: فأول عمل قام به ســميث بعد أن صــار مرشــحاً، في الواقع، هو أن يصرح بإخلاصه للإيديولوجية الاقتصادية الحاكمة. واختار جون جيه. راسكوب مديراً لحملته، وهو صناعي جمهوري كانت نقطته الوحيدة الظاهرة من الاتفاق مع الليبيراليين هي معارضــته لتحريم الخمور، وعين أربعة مليونيرات آخرين في مواقع أعلى في الحملة. وفي أثناء الحملة حاول سميث في الواقع أن يكسب دعم الأعمال عــن طريق تصــويره لهيربرت هوفر بأنه شــخص ميّــال ميلاً خطــيراً إلى فرض أنظمة

الحكومة على الأعمال. وفي الواقع خاض سميث الانتخابات بوصفه ديمقراطياً بوربونياً. وكان مثله مثل البوربونيين السابقين منافساً من الناحية المالية: فالديمقراطيون أنفقوا 5.3 من ملايين الدولارات مقارنة مع 6.3 من ملايين الدولارات للجمهوريين. ولكن سميث، وقد تبين أنه لا يحمل معه أي شيء مميز ليقدمه، عانى من هزيمة ساحقة[14].

وتراجع سميث تراجعاً أبعد نحو العقيدة المحافظة مع مرور السنين. وفي محاولته المقضي عليها بالفشل لكسب الترشيح الديمقراطي في العام 1932، كان هو صوت الأعمال، والمعارض للتغيير والإصلاح. ولخص اتش.ال.مينكين ذلك تلخيصاً نموذجياً، وعلى نحو بليغ بقوله: «مشاركته مع الأغنياء أمالَته وغيرَّته. لقد صار لاعب غولف[15]»

جذور برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل)

بالنسبة إلى المراقب الحديث، يثير المزاج السياسي في أمريكة بعد انتخابات العام 1928، حين بدا المحافظون منتصرين في كل مكان، وحين بدت الليبيرالية قضية خاسرة، يثير ذلك المزاج المزيد من الذكريات الحديثة: أي المزاج بعد انتخابات 2004، حين اندفع المعلقون إلى التصريح بموت الليبيرالية وبولادة أغلبية جمهورية دائمة. وفي الواقع، ظهر المعلقون في العام 1928 وهم يملكون تبريراً أكبر بكثير: فهيربرت هوفر يهزم آل سميث في الصوت الشعبي بنسبة 58 إل 41 بالمئة. بل إن نيويورك نفسها ذهبت إلى تأييد هوفر، على الرغم من أن فرانكلين ديلانو روزفلت استطاع الحصول بصعوبة بالغة على نصر هش رقيق كالورقة في السباق المتصل بالحاكم، وفاز بوساطة 25.000 صوت فقط من 2.2 من ملايين الأصوات. وبدا وكأن العصر المموه الطويل كان سيستمر إلى الأبد.

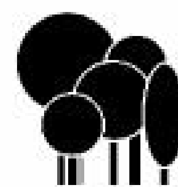
وكان الذي غير كل شيء، طبعاً، هو الكساد الكبير، فهو الذي جعل برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) ممكناً. ومع ذلك، فحين ننظر إلى الماضي ونتأمله، نستطيع أن نرى أن التحركات المتواضعة نحو مجتمع أكثر تساوياً كانت من قبلُ قد بدأت قبل أن ضرب الكساد، ولم يكن ذلك على المستوى الفيدرالي بل على مستوى الولاية. ففي وقت مبكر يصل إلى العام 1901 أصدرت ماريلاند قانون تعويض العمال، الذي يخول العمال الذين أصيبوا في العمل الحصول على دفعات مولتها إسهامات إلزامية من رب العمل، ولكن

الولاية ما كادت تسنّه حتى أعلنت أنه غير دستوري. وكان قانون نيويورك في العام 1910 قد رمي بشكل مشابه على أيدي المحاكم. ولكن ثلاث عشرة ولاية استطاعت بين العام 1911 والعام 1913 أن تنجح في إنشاء أنظمة أساسية لتعويض العمال. وفي مدى المدة الزمنية نفسها أنشأ عدد من الولايات برامج عون أساسية للأمهات الأرامل و للأطفال.

وتبع ذلك دعم الشيخوخة. ففي العام 1923 سنَّت مونتانا، وبنسلفانيا، ونيفادا قوانين راتب تقاعد الشيخوخة. وفي الولايتين الأخيرتين ألغيت القوانين بسرعة بوساطة المحاكم. ومع ذلك، فبحلول العام 1928 امتلكت إحدى عشرة ولاية نوعاً ما من برنامج التقاعد، أي، امتلكت شكلاً ما من برنامج رائد سابق للضمان الاجتماعي. وفي نهاية العقد، حين بدأ الناس يشعرون بالكساد، كان هناك اندفاع من أجل إيجاد تأمين البطالة، مع قيام ويسكنسون بإنشاء أول برنامج لذلك في العام 1932. كانت هذه البرامج تملك تمويلاً متواضعاً وشملت أناساً قليلين، ولكنها مع ذلك أسست مبدأ التأمين الاجتماعي، وولدت الخبرة أيضاً التي يستطيع برنامج الإصلاح الجديد أن يستمد منها.

ما يلفت الأنظار، إلى حد معين، هو كم استغرق الأمر من سنوات الكساد قبل أن تكون الحكومة الفيدرالية مستعدة لتتخذ فعلاً مشابهاً. فهيربرت هوفر حقق التميز لنفسه بجهوده في الإغاثة بعد الحرب في أوروبة، ولكنه مع ذلك قاوم المعارضة بعناد ضد أي محاولة كبيرة لتوفير العون في الوطن في وجه الأزمة الوطنية.

وفي نهاية الأمر، على كل حال، وجدت كل من الإرادة السياسية والقيادة اللازمة من أجل برنامج ليبرالي حقيقي. وفي حين كان برايان، الذي كان آخر عمل كبير في مساره الوظيفي هو أن يكون ناقداً بشدة لنظرية النشوء والارتقاء في محاكمة سكوبس،كان هو الرجل الخطأ لتغيير أمريكة العصر المموه، كان فرانكلين ديلانو روزفلت هو الرجل الصحيح بشكل كبير جداً، الذي جاء في الوقت الصحيح. وتحت قيادته تغيرت طبيعة المجتمع الأمريكي تغيراً ضخماً نحو الأفضل.



الفصل الثالث

الانضغاط الكبير

في العام 1953، أرسلت مجلة تايمز، وهي تصرح أن «الأخبار الحقيقية لمستقبل الأمة السياسي ولاتجاهها الاقتصادي تكمن في الناس الذين نادراً ما يرون مراسلاً»، أرسلت واحداً من محرريها المسهمين في العمل، وهو ألفين جوزفي، في رحلة وطنية. وكانت مهمته هي استشعار إحساس بأمريكة.

ولم تحمل الصورة التي رسمها إلا شبهاً قليلاً لأمريكة 1929. ففي حين كانت أمريكة العشرينيات أرض الحدود القصوى في الإفراط، أرض الثروة الضخمة للقلة، لكنها أرض الأزمنة الصعبة للكثيرين، كانت أمريكة في الخمسينيات كلها من نوع واحد. وبدأ تقرير التايم بالقول: «في كل البلدات حتى في أصغر البلدات منها وفي أشد المناطق عزلة، تلبس الولايات المتحدة بذلة من ملابس الطبقة الوسطى المزدهرة جداً. ... الناس لا يزدادون غنى، ولكن معظمهم، وأكثر من أي وقت مضى، يتطورون بشكل إيجابي». وفي حين كانت أمريكة في العشرينيات أرض استقطاب سياسي، وأرض انقسامات حادة بين اليمين المهيمن واليسار المعبأ للمعركة، كانت أمريكة في الخمسينيات مكان الحل الوسط السياسي: «الجمهوريون والديمقراطيون لهم التشابه المدهش نفسه في النظرة وفي التفكير السياسي». وكانت اتحادات العمال قد صارت مؤسسات الرسوخ الهادئ. وأخبر الفلاحون الرجل القادم من التايم بشكل مرح قولهم إذا كانت إعانات المزارع تسمى اشتراكية، فهم إذاً كانوا اشتراكيين[1].

وعلى الرغم من أن انطباع محرر التايم بأن أمريكة كانت قد صارت أمة الطبقة الوسطى، وأمة منتصف الطريق، لم يكن انطباعاً مستنداً إلى دليل صلب، شارك كثيرون آخرون في الانطباع نفسه. وحين سمى جون كينيث غالبرايث نقده وتقويمه لقيم أمريكة ما بعد الحرب (مجتمع الوفرة)، كان في ذلك متهكماً، ومع ذلك فقد كانت نقطة بداية

نقده التشـديدَ على أن معظم الأمريكيين كانوا يسـتطيعون شـراء ضـرورات الحياة. وبعد سـنوات قليلة كتـب مايكل هارينغتون (أمريكـة الأخرى) ليذكر الناس بـأن الأمريكيين لم يكونوا كلهم، في الحقيقة، أعضـاء في الطبقة الوسطى، ولكن جزءاً كبيراً من السبب الذي شـعر مـن خلاله أن مثل هذا الكتاب كان لازماً هو أن الفقـر لم يبق هو حال الأغلبية، ومن هنا مال الفقر إلى الاختفاء عن النظر.

وكمـا سـنرى، فالأرقـام تؤكـد مـا ظـن كل هـؤلاء المراقبـين أنهـم رأوه. أمريكة في الخمسـينيات مـن 1950 كانت مجتمـع الطبقة الوسـطى، إلى مدى أكـبر إلى حد بعيد ممـا كانت عليه في العشـرينيات مـن 1920، أو مما هي عليه اليوم. بقـي غياب العدالة الاجتماعية منتشراً: كان العزل العنصري ما زال يحكم في الجنوب، وكان التمييزُ العرقي العلني والتمييزُ العلني ضـد النساء هما المعيار في كل أنحاء البلاد. ومع ذلك كان العمال العاديون وعائلاتهم يملكون سـبباً وجيهاً ليشـعروا أنهم كانوا يشـاركون في رفاهية الأمة مثلمـا لم يكونـوا يفعلون في أي وقت من الأوقات من قبل. ومن ناحية أخرى، كان الأغنياء أقل غنى بكثير مما سبق لهم أن كانوا قبل جيل سابق.

ويسـمي المؤرخان الاقتصـاديان كلوديا غولدين وروبرت مارغو تضييق فجوات الدخل التـي حدثت في الولايات المتحدة بين العشـرينيات والخمسـينيات، وهـي الخفض الحاد في الفجـوة بين الأغنياء وبـين الطبقة العاملة، والخفض في الفروق بين الأجور في وسـط العمال، يسميانه «الانضغاط الكبير». والاستخدام المتعمد منهم لتعبير الانضغاط الكبير الذي يرجِّع أصـداء «الكسـاد الكبير» هو استخدام مناسب. فقد كان التضييق في فجوات الدخل، مثله مثل الكسـاد، حدثاً محدداً في تاريخ أمريكة، كان شيئاً حوّل طبيعة مجتمعنا والعمليـة الحكوميـة لسياسـتنا. ومع ذلك، ففي الوقت الذي يسـتمر فيه الكسـاد الكبير في العيش في ذاكرتنا، نُسِـي الانضـغاط الكبـير إلى حد كبير. فتحقيـق مجتمع الطبقة الوسطى، الذي بدا في السابق حلماً مستحيلاً، تطور إلى الافتراض بأنه المجتمع الحقيقي الواقعي المسلَّم به.

نحـن نعيش الآن في عصـر مموه ثـان، في الوقت الذي يتلاشـى فيـه مجتمع الطبقة الوسـطى من عصـر ما بعد الحرب تلاشـياً سـريعاً. والحكمة التقليدية لزماننا هي أنه

في الوقت الذي نرى فيه أن هذا أمر سيئ، نراه نتيجة لقوى فوق سيطرتنا. ولكن قصة الانضغاط الكبير ترياق قوي للقدَريَّة، وبيان عملي يبين أن الإصلاح السياسي يستطيع أن يخلق توزيعاً للدخل أكثر عدلاً، ويستطيع في سياق عملية الإصلاح، أن يخلق مناخاً أصح للديمقراطية.

دعوني أوسِّع على ذلك قليلاً. في الثلاثينيات، مثلما هو اليوم، كان أحد الخطوط الرئيسة للدفاع المحافظ ضد الطلبات الداعية إلى عمل شيء ما بشأن اللا مساواة هو الزعم بأننا لا نستطيع عمل أي شيء، أي الزعم بأنه لا توجد خطط سياسية تستطيع أن ترفع الحصة التي تذهب من الدخل القومي إلى العائلات العاملة رفعاً يستحق الاعتبار، أو على الأقل لا أحد يستطيع أن يفعل ذلك من دون تخريب الاقتصاد. ومع ذلك نجح فرانكلين ديلانو روزفلت وهاري ترومان وبشكل ما في أن يتوليا الرئاسة والإشراف على إعادة توزيع مؤثرة نازلة إلى وضع أدنى للدخل والثروة جعلت الأمريكيين أكثر تساوياً، إلى حد بعيد، مما كانوا عليه من قبل، ولم يكن الاقتصاد قد تخرب بإعادة التوزيع هذه، وليس هذا فقط، بل إن الانضغاط الكبير هيأ المسرح لرواج اقتصادي كبير طوال جيل. فإذا كانا قد استطاعا أن يفعلا ذلك آنئذ، يجب أن نكون نحن قادرين على تكرار ما حققوه من إنجاز.

ولكن كيف فعلوه؟ سوف أعود إلى التفسيرات الممكنة بعد قليل. ولكن دعونا أولاً نلق نظرة أقرب إلى المشهد الأمريكي بعد الانضغاط الكبير، في 1955 تقريباً.

صورة أمة الطبقة الوسطى

بحلول منتصف الخمسينيات من 1950، لم يكن الساحل الذهبي للجزيرة الطويلة (لونغ آيلاند)، وهو مجال الشاطئ الشمالي للأثرياء في أثناء العصر المموه الطويل. وقطب الرحى المالي للحزب الجمهوري، لم يكن قد بقي كسابق عهده. وكانت بعض الدور الفخمة قد بيعت بأثمان زهيدة، ثم إنها إما هدمت بعد ذلك لإفساح المجال لإسكان الطبقة الوسطى النمطي الممتد على فسحة من الأرض أو تم تكييفها للاستخدام المؤسساتي (نواد ريفية، وبيوت الإقامة للرعاية الطبية الطويلة، ومازالت الخلوات الدينية تشغل الكثير من

الممتلكات العقارية الكبيرة). وبعضـها الآخر وهب إلى مؤسسات غير ربحية أو للحكومة، وذلك لتجنب دفع ضرائب العقارات.

وتسأل جريدة نيوزداي، وهي جريدة اللونغ آيلاند، في دليلها للمباني التيما زالت قائمة: «ما الذي قتل العقارات الأسطورية؟» وجوابها صحيح تقريباً: «ضربة ثلاثية قاصمة وجّهت لها من مجيء ضريبة الدخل الاتحادية، ومن الخسائر المالية بسبب الكساد الكبير ومن التغيرات التي حدثت في البنية الاقتصادية الأمريكية التي جعلت الخدمة المحلية في العقارات الأسطورية عملاً أقل جاذبية بالنسبة إلى فيالق العمال التي كانت تلزم للمحافظة على هذه الطريقة من الحياة لتبقى تعج بالنشاط [2]».

وإذا رمزت دور الساحل الذهبي الفخمة لجزيرة لونغ آيلاند في العصر المموه الطويل، فإنه لم يكن هناك أي سؤال عن المكان الذي أخذ محلها في الخمسينيات من 1950: إنه ليفيت تاون، وهي الضاحية النمطية بعد الحرب، التي شقت أرضاً جديدة في العام 1947.

البيوت التي بناها ويليام ليفيت كانت صغيرة بمعايير ماك بيوت* (ماك مانشيز) اليوم: النموذج الأصلي كان يحتوي على حجرتي نوم فقط، وكانت مساحته 750 قدماً مربعاً لحيز المعيشة، ولم يكن له أي دور تحتاني. ولكنها كانت بيوتاً خاصة، بيوتاً تقف وحدها، وكانت مزودة مسبقاً بالغسالات وبالأدوات المنزلية الأخرى، وهي بهذا تعطي سكانها مستوى من المعيشة كان يعد فيما سبق خارج قدرة الأمريكيين من الطبقة العاملة. وكان موقع هذه المنازل في الضاحية يفترض مسبقاً أن العائلات العادية كانت قد امتلكت سياراتها الخاصة، وهو شيء لم يكن صحيحاً في العام 1929، ولكنه كان صحيحاً بالتأكيد بحلول الخمسينيات من 1950.

كان إنجاز ليفيت مستنداً في جزء منه إلى تطبيق الأساليب التي سبق أن استخدمت في أثناء الحرب، لبناء معسكرات للجيش، على الإسكان المدني. ولكن السبب الذي جعل ليفيت يفكر، تفكيراً صحيحاً، في أنه كان سيجد سوقاً كبيراً لبيوته، هو أنّ تحولاً نازلاً متطرفاً كان

* الاسم مشتق من تلاعب بالألفاظ لاستعارة مفهوم مطاعم الطعام السريع من ماك دونالد، لأن هذه البيوت هي أيضاً تبنى للاستهلاك المفرط بشكل سريع ورخيص، وإن كانت مساحتها قد تكون كبيرة أحياناً. (المترجم).

قد حدث في مركز الثقل من الاقتصاد. فالأغنياء لم يبقوا مالكين لأي شيء يشبه القدرة الشرائية التي كانوا قد امتلكوها في العام 1929، والعمال العاديون كانوا قد امتلكوا قدرة شرائية أكثر إلى حد بعيد مما سبق لهم أن امتلكوا من قبل في أي وقت من الأوقات.

عقد مقارنات إحصائية بين العشرينيات والخمسينيات أمر معقد عويص قليلاً؛ لأن حكومة الولايات المتحدة قبل مجيء دولة الرفاهية لم تكن تشعر بالحاجة إلى جمع الكثير من البيانات عمن كسب، وماذا كسب، وكيف استطاع الناس أن يجعلوا نفقاتهم وفق دخولهم. وحين تحدث فرانكلين ديلانو روزفلت في خطاب تنصيبه الثاني عن «ثلث الأمة سيىء الإسكان، سيىء اللباس، سيىء التغذية»، كان يخمّن، ولم يكن يقدم إحصاء رسمياً. وفي الحقيقة لم تمتلك الولايات المتحدة تعريفاً رسمياً، بحسب الأصول المرعية، للفقر، بَلْهَ امتلاك تقدير رسمي عن عدد الناس الذين كانوا تحت خط الفقر، إلى أن تم إنشاء الإحصاءات في العام 1964 لمساعدة ليندون جونسون على صياغة الغايات المطلوبة من أجل المجتمع العظيم. ولكن بالرغم من محدوديات البيانات، كان من الواضح أن أمريكة بين العشرينيات والخمسينيات صارت أمة الطبقة الوسطى، إلى حد غير مسبوق.

واشتمل جزء من تضييق تفاوتات الدخل الذي حدث بين العشرينيات والخمسينيات على تسوية باتجاه النزول: فالأغنياء كانوا أفقر بشكل ملحوظ في الخمسينيات مما كانوا عليه في العشرينيات. وأنا أعني كلمة أفقر حرفياً: فنحن لا نتحدث عن الإفقار النسبي فقط، وعن الإخفاق في مجاراة نمو الدخل الذي حدث في موقع أبعد في الأسفل من مقياس الدخول، ولكننا نتحدث عن هبوط مطلق ضخم في القوة الشرائية. وبحلول أواسط الخمسينيات كانت الدخول الحقيقية بعد الضرائب لأغنى الأغنياء، وهم واحد بالمئة من الأمريكيين، كانت على ما يحتمل أخفض بنسبة 20 أو 30 بالمئة مما كانت عليه قبل جيل. وكانت الدخول الحقيقية للأغنياء فعلاً، أي، أولئك الذين هم في العشر الأعلى من الواحد بالمئة، كانت أقل من نصف ما كانت عليه في العشرينيات. (كان الدخل الحقيقي قبل الضريبة لنسبة الواحد بالمئة الذين تربعوا على القمة هو نفسه تقريباً في وسط الخمسينيات، مثلما كان في العام 1929، وفي حين هبط الدخل السابق للضريبة لنسبة

0.1 بالمئة، وهم الذين تربعوا على القمة نحو 40 بالمئة. وفي الوقت نفسه، ارتفعت معدلات الضريبة على الأغنياء ارتفاعاً حاداً[3]).

وفي أثناء هذا الوقت تضاعف تقريباً الدخل الحقيقي للعائلة الوسيطة منذ العام 1929 [4]. ولم تحصل معظم العائلات على دخل أعلى فقط، بل امتلكت المزيد من الضمان أيضاً. فأرباب العمل قدموا منافع جديدة، مثل التأمين الصحي وخطط التقاعد: أما قبل الحرب فكانت أقلية صغيرة فقط من الأمريكيين قد امتلكت التأمين الصحي، ولكن بحلول العام 1955 كان أكثر من 60 بالمئة قد امتلك على الأقل الشكل الأساسي من التأمين الصحي، وهو التغطية لنفقات الدخول في المستشفى[5]. ودعمت الحكومة الاتحادية الضمان الجديد للتوظيف الشخصي مع منافع حاسمة مثل تأمين البطالة للعمال المسرَّحين والضمان الاجتماعي للمتقاعدين.

وهكذا فقد كان الأمريكيون العاملون أفضل حالاً إلى حد بعيد في الرفاهية في الخمسينيات مما كانوا عليه في العشرينيات، في الوقت الذي كانت فيه النخبة الاقتصادية أسوأ حالاً. وفي صفوف الأمريكيين العاملين كذلك كانت الاختلافات الاقتصادية قد ضاقت. وتبين البيانات المتوافرة أن العمال غير المهرة وأشباه المهرة، كانوا بحلول الخمسينيات من 1950. مثلهم مثل الناس الذين كانوا يزودون خطوط الإنتاج بالعاملين، قد أغلقوا الكثير من فجوة الراتب التي كانت موجودة بينهم وبين العمال الأكثرين مهارة، مثل عمال المكائن. وكان يدفع إلى الموظفين الحائزين على تعليم رسمي، مثل المحامين والمهندسين، علاوة فوق ما يدفع إلى العمال اليدويين ولكن هذه العلاوة كانت أقل بكثير مما كانوا يستلمون في العشرينيات أو أقل مما يستلمون اليوم.

الإحصاءات الاقتصادية مفيدة، طبعاً، إلى الحد الذي تلقي فيه ضوءاً فقط على الحال الإنساني. ولكن هذه الإحصاءات تقص فعلاً حكاية إنسانية، حكاية دمَقْرَطةٍ اقتصادية ضخمة للمجتمع الأمريكي.

فمن جهة كانت أكثرية الأمريكيين قادرة، لأول مرة، على أن تهيئ مستوى معيشة مرضياً وأعرف أن كلمة «مرضي» لفظة غير محددة تحديداً جيداً، ولكن ما أعنيه هو

ما يلي: في العشـرينيات كانت التِّقانة اللازمة لتوفير الوسـائل الكبيرة للرفاهية والراحة للحيـاة الحديثـة، كانت موجـودة من قبل. فـأي أمريكي حديـث ينتقل راجعـاً إلى زمن أبراهام لينكولن سـوف يصـاب بالذعر من خشـونة الحياة، بغض النظر كم كان يمتلك مـن المال. ولكن الأمريكي الحديث الذي ينتقل راجعاً إلى أواخر العشـرينيات من 1920 ويُعطَى دخلاً عالياً كافياً سـوف يجد الحياة تقريباً حياة محتملة. وكانت المشـكلة هي أن معظم الأمريكيين في العشـرينيات لم يكونوا قادرين على أن يهيئوا الحياة ليجدوها حياة محتملة. ولنأخذ الرفاهية الأساسية أكثر من غيرها: وهي أن معظم الأمريكيين الريفيين مـا زالوا لا يمتلكون السـباكة داخل بيوتهم، وكثيرون من الأمريكيين الحضـر كان عليهم أن يتشـاركوا في المرافق الموجودة مع عائلات أخرى. الغسَّـالات كانت موجودة، ولكنها لم تكن معياراً متعارفاً عليه في كل بيت. السيارات الخصوصية والهواتف الخصوصية كانت موجـودة، ولكن معظم العائلات لم تكن تمتلكهـا. وفي العام 1936 تكهنت منظمة غالوب بنصـر سـاحق لآلف لاندون، المرشح الرئاسـي الجمهوري. كيف عملتها غالوب على هذا النحو الخاطئ جداً؟ حسـناً، كان الاستطلاع مبنياً على مسح للرأي بالهاتف، ولكن نحو الثلث فقط من البيوت الأمريكية في ذلك الوقت كانت تمتلك هاتفاً منزلياً، وأولئك الناس الذين لم يكونوا يمتلكون الهواتف مالوا إلى أن يكونوا مساندين لروزفلت وهكذا نزولاً على طول الخط.

ولكـن مع حلول الخمسـينيات، وعلى الرغم مـن أنه كان هنـاك أمريكيون ريفيون ما زالوا يعتمدون على مراحيض خارج البيت، وعائلات حضـرية تعيش في بيوت مسـتأجرة ومراحيضها بعيدة في آخر القاعة، ولكنهم كانوا أقلية. وبحلول العام 1955 امتلكت أغلبية من العائلات الأمريكية سيارة. وكانت 70 بالمئة من المباني قد امتلكت الهواتف.

ومـن ناحية أخرى فإن ملاحظة اف.سـكوت فيتزجيرالد عـن أن الأغنياء «مختلفون عنك وعني» لم تكن أبداً، من قبل أن قيلت ومنذ أن قيلت، أقل صـدقاً مما كانت عليه في الجيل الذي تلا الحرب العالمية الثانية. فبحلول الخمسـينيات،كان أمريكيون قليلون جداً قادريـن على أن يتحملوا تهيئة نمط حياة يضـعهم في عـالم مادي مختلف عن ذلك الذي

شـغلته الطبقة الوسطى. قد يكون الأغنياء قد امتلكوا بيوتاً أكبر من بيوت معظم الناس، ولكنهم لم يبقوا قادرين على العيش في دور ضخمة، وبشكل مخصوص، لم يكونوا قادرين على استخدام الخدم الضروريين لصيانة تلك الدور الفخمة. والاختلافات التقليدية في الملابس بين الأغنياء وبين كل شخص غيرهم قد تلاشت إلى حد بعيد، وذلك في جزء منه بسبب أن العمال العاديين كانوا قادرين الآن على أن يلبسوا (وينظفوا) ملابس جيدة، وفي جزء آخر منه بسبب أن الأغنياء لم يبقوا قادرين على توفير اللباس في النمط الذي كان يتطلب وجود عدد كبير من الخدم لمساعدتهم في الدخول إلى خزائن ملابسهم والخروج منها. وميزة الرجل الغني التقليدي نفسه في الحركة قد اضمحلت الآن بعد أن امتلك معظم الناس سيارات، وإلى هذا اليوم، يقال إن المخازن التي تستهدف العناية بالزبائن المتميزين تعنى «بتجارة العربات».

لا أظن أننا نفكر بطريقة رومانسية حين نقول إن كل هذا أسهم في توليد معنى جديد للكرامة في صفوف الأمريكيين العاديين. وكل شيء نعرفه عن أمريكة في أثناء العصر المموه الجديد يجعل الأمر واضحاً، وهو أن أمريكة كانت، على الرغم من الإيديولوجية الديمقراطية للأمة، مجتمعاً واعياً جداً للانتماء الطبقي،كانت أمريكة مكاناً عدّ فيه الأغنياء أنفسهم «أفضل» من العمال، وعاش فيه العمال في خوف (وسخط) من «الرؤساء». ولكن في أمريكة ما بعد الحرب، وهنا أستطيع أنا أن أتحدث من ذاكرتي الخاصة عن المجتمع الذي ترعرعت فيه، إضافة إلى ما نستطيع أن نعلمه مما قاله الناس ومما كتبوه، ذهب الكثير من ذلك الوعي بالانتماء الطبقي.كان لدى المجتمع الأمريكي فيما بعد الحرب فقراؤه، ولكن الأغنياء غنى حقيقياً كانوا نادرين ولم يؤثروا إلا تأثيراً قليلاً على المجتمع. فالعامل المحمي من اتحاد عمال جيد، مثلما كان حال الكثيرين، كان يمتلك عملاً مضموناً، وكان يمتلك في الغالب دخلاً مرتفعاً مثل دخل صاحب مهنة متدرب تدريباً عالياً. وكلنا عشنا حياة مادية لم تبق بعد ذلك مختلفة الواحدة عن الأخرى بأكثر من اختلاف سيارة كاديلاك عن سيارة شيفي. قد تكون حياة ما أكثر ترفاً من حياة أخرى، ولكن لم يكن هناك فروق كبيرة في الأماكن التي كان الناس يستطيعون الذهاب إليها، ولا فيما كانوا يستطيعون أن يفعلوه.

ولكن كيف ظهر المجتمع الديمقراطي إلى الوجود؟

ماذا حدث للأغنياء

سايمون كوزنيتس، وهو مهاجر روسي إلى الولايات المتحدة، فاز بجائزة نوبل في علم الاقتصاد في العام 1971، وهو الذي اخترع تقريباً الإحصاءات الاقتصادية الحديثة. ففي أثناء الثلاثينيات من 1930 أنشأ حسابات الدخل القومي لأمريكة، وهو نظام الأرقام، ومن ضمنها الناتج المحلي الإجمالي، الذي يجعلنا نحافظ على تتبع مسار دخل الأمة. وبحلول الخمسينيات من 1950 حوَّل كوزنيتس انتباهه من الحجم الكلي للدخل القومي إلى توزيع هذا الدخل. وعلى الرغم من القيود المحدَّدة للبيانات، كان قادراً على أن يبين أن توزيع الدخل في أمريكة ما بعد الحرب كان أكثر تساوياً بكثير من توزيعه قبل الكساد الكبير. ولكن هل كان هذا التغيير نتيجة العملية الحكومية السياسية أم نتيجة قوى السوق الحيادية اللاشخصية؟

على وجه العموم، فإن الاقتصاديين الذين درسوا في مدرسة أهمية اليد الخفية، يميلون إلى أن يكونوا متشككين بشأن قدرة الحكومات على تشكيل الاقتصاد. ونتيجة لذلك يميل الاقتصاديون إلى النظر، في المقام الأول، إلى قوى السوق بوصفها السبب للتغيرات الكبيرة في توزيع الدخل. واسم كوزنيتس مرتبط غالباً (بشكل غير منصف على الأصح) بالرأي القائل بأن هناك دورة طبيعية للا مساواة تقودها قوى السوق. وصارت هذه الدورة الطبيعية تسمى باسم «منحنى كوزنيتس».

فيما يلي بيان بالكيفية التي يفترض أن يعمل بها منحنى كوزنيتس: في المراحل الأولى من التطور، كما تقول القصة، تتضاعف فرص الاستثمار لأولئك الذين يمتلكون المال، وفي الوقت نفسه تُستَبقى الأجور منخفضة بسبب تدفق اليد العاملة الريفية الرخيصة إلى المدن. وتكون النتيجة أن اللا مساواة ترتفع في الوقت الذي يجري فيه تصنيع البلاد: وتبرز نخبة من الصناعيين الأثرياء، في الوقت الذي يبقى فيه العمال العاديون ممرغين في مستنقع الفقر. وبكلمات أخرى فإن مدة من اللا مساواة الضخمة، مثل العصر المموه الطويل، هي المنتج الطبيعي للتنمية.

ولكــن رأس المال يصــير في نهاية الأمــر أكثر وفرة، ويجف تدفــق العمال من المزارع، وتبــدأ الأجور بالارتفــاع، وتتحرك الأرباح نحو الاســتقرار أو الهبوط. وتصــير الرفاهية واسعة الانتشار، ويصير الاقتصاد اقتصاد الطبقة الوسطى على نحو إجمالي.

وحتى الثمانينيات من 1980، اعتقد معظم الاقتصــاديين الأمريكيين، إلى المدى الذي فكروا فيه بشــأن هذه القضية بأي شــكل، اعتقدوا أن هذه القصة كانت هي قصة أمريكة طوال مســار القرنين التاسع عشر والعشرين. وظن أولئك الاقتصاديون، أن العصر المموه الطويــل مرحلــة كان يجب على البلاد أن تعــبر من خلالها، واعتقــدوا أن مجتمع الطبقة الوسطى الذي تلا ذلك العصر كان هو الحالة الطبيعية المحتومة السعيدة النهائية لعملية التنمية الاقتصادية.

ولكن بحلول منتصف الثمانينيات من 1980 صار واضحاً أن القصة لم تنته بعد، وأن اللا مســاواة كانت ترتفع ثانية. وفي حين يعتقد اقتصــاديون كثــيرون أن هذا الارتفاع هو أيضاً، نتيجة قاسية لا ترحم من نتائج قوى السوق، مثلها مثل التغيرات التِّقانية التي تضع قيمة عالية متنامية على المهارة، أدت الاهتمامات الجديدة بشــأن اللا مســاواة إلى إلقاء نظرة إلى الوراء على عملية تكوين المساواة التي حدثت في أثناء جيل أسبق. وخمِّن ماذا: كلما نظر المرء نظراً أكثر حرصــاً في تلك العملية لتكوين المساواة قلَّ أن تبدو تلك العملية وكأنها اســتجابة تدريجية لقوى السوق الحيادية، وزاد أن تبدو وكأنها تغير فجائي أحدثه إلى حد ما تغير في توازن السلطة السياسية.

وأسهل مكان لرؤية كل من الفجاءة في التغيير والأهمية المحتملة للعوامل السياسية هو النظر إلى دخول الأثرياء، دخول نسبة الواحد بالمئة المتربعين على القمة من توزيع الدخل أو أقل من نسبة الواحد بالمئة تلك.

ونحــن نعرف عــن الدخول التاريخية للأثرياء أكثر مما نعرف عن بقية الســكان؛ لأن الأثرياء كان يدفعون ضــرائب الدخل، وفي أثناء هذه العملية، يزوِّدون الحكومة الاتحادية بالمعلومات عن حالتهم المالية، منذ العام 1913. توحي بيانات الضريبة أنه لم يكن هناك أي اتجاه نحو هبوط اللا مســاواة حتى منتصــف الثلاثينيات من 1930 أو في وقت لاحق

لـه أيضـاً: فحين ألقى فرانكلين ديلانو روزفلت خطاب تنصـيبه الثـاني في العام 1937، وهـو الخطـاب الذي تحدث فيه عن أن ثلث الأمة كان مـا زال في الفقر، لم يكن هناك إلا دليـل قليل على أن الأغنياء امتلكوا أي موقع اقتصـادي أقـل هيمنة مما كانوا قد امتلكوه قبـل الحـرب العالميـة الأولى. ولكن الأغنيـاء بعد عقد مـن الزمان فقط قلَّـت منزلتهم بوضـوح: فالهبوط الحاد في الدخول في القمة وهو الذي سـبق أن وثقناه بالنسبة إلى مدة الخمسـينيات من 1950، كان قد حدث من قبل بحلـول العام 1946 أو 1947. إن التفقير النسبي للنخبة الاقتصادية لم يحدث تدريجياً، لقد حدث فجأة تماماً.

هــذا الهبـوط المفاجـئ في ثـروات الأغنياء يمكن تفسـيره إلى حـد ما بكلمة واحدة: الضرائب.

وفيمـا يلـي بيان كيف نفكر بشـأن ما حـدث. في أمريكة ما قبل الحـرب كانت موارد الدخـول العالية مختلفـة عما هي عليه الآن. ففي حين يتسـلم الأثريـاء اليوم الكثير من دخلهـم من التوظيف (فكر في المسـؤولين التنفيذيين الرئيسـين ومنحهم من الأسـهم)، كانت المسائل في العشرين أبسط: كان الأغنياء أغنياء بسبب العوائد على رأس المال الذي كانوا يمتلكونه. ونظراً إلى أن معظم الدخل المكتسب من رأس المال ذهب إلى قسم صغير من السـكان- في العام 1929، ذهبت نسـبة 70 بالمئة من أرباح الأسـهم إلى واحد بالمئة فقط من الأمريكيين - فقد كان انقسام الدخل بين الأغنياء وبين كل واحد غيرهم يتقرر، إلى حد بعيد، بانقسام الدخل القومي بين الأجور والعوائد المستحقة لرأس المال.

وهكـذا فأنت قد تظن أن الهبوط الحاد في حصـة الأثرياء في الدخل القومي يجب أن يكـون قـد عكس تحولاً كبيراً في توزيـع الدخل بعيداً عن رأس المـال وبالاتجاه نحو العمل. ولكن تبين أن هذا لم يحدث. ففي العام 1955 استلم العمل 69 بالمئة من الدخل المكتسب قبل الضـريبة في قطاع الشـركات، في مقابل 31 بالمئة لرأس المال، ولا يكاد هذا الانقسام يختلف عن نسبة انقسام 69-33 في العام 1929.

ولكن في حين أن انقسـام الدخل قبل الضريبة بين رأس المال والعمل لم يتغير إلا قليلاً بين مدة العشـرينيات والخمسينيات، فإن انقسام الدخل بعد الضريبة، بين أولئك الذين

استمدوا دخلهم بشكل رئيس من رأس المال وبين أولئك الذين اعتمدوا بشكل رئيس على الأجور، انقسام تغير بشكل راديكالي.

في العشرينيات، كانت الضرائب عاملاً صغيراً بالنسبة إلى الأغنياء. كان أعلى معدل لضريبة الدخل هو 24 بالمئة فقط، وبما إن ضريبة الميراث على العقارات حتى أضخم العقارات كانت 20 بالمئة فقط، لم تكن الأسر الثرية تواجه إلا صعوبة صغيرة في صيانة أنفسها. ولكن مع مجيء برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل)، بدأ الأغنياء يواجهون الضرائب التي لم تكن أعلى علواً ضخماً من ضرائب العشرينيات فقط، بل كانت عالية بمعايير اليوم. فأعلى معدل لضريبة الدخل (وهو حاليا 35 بالمئة فقط) ارتفع إلى 63 بالمئة في أثناء إدارة روزفلت الأولى، وإلى 79 بالمئة في أثناء الإدارة الثانية. وبحلول أواسط الخمسينيات، حين واجهت الولايات المتحدة نفقات الحرب الباردة، ارتفع إلى 91 بالمئة.

وزيادة على ما تقدم، فهذه الضرائب الشخصية العليا جاءت على دخل رأس المال الذي كان قد خفّض تخفيضاً كبيراً لا بهبوط في الأرباح التي اكتسبتها الشركات، بل بهبوط في الأرباح التي كان مسموحاً لها بأن تحتفظ بها: وارتفعت الضريبة الاتحادية المتوسطة على أرباح الشركات من أقل من 14 بالمئة في العام 1929 إلى أكثر من 45 بالمئة في العام 1955.

وشيء واحد زيادة على ما تقدم: هو أن أولئك الذين اعتمدوا على الدخل من رأس المال لم يجدوا فقط أن الكثير من ذلك الدخل أعدَمَت وجودَه الضرائب، بل وجدوا أن من الصعب على نحو متزايد أن ينقلوا ثروتهم إلى أطفالهم. وارتفع أعلى معدل لضريبة العقارات من 20 بالمئة إلى 45 بالمئة، ثم إلى 60، ثم إلى 70، وأخيراً إلى 77 بالمئة. ونتيجة لذلك إلى درجة ما، صارت ملكية الثروة أقل تركيزاً بشكل مهم: فأغنى 0.1 بالمئة من الأمريكيين امتلكوا أكثر من 20 بالمئة من ثروة الأمة في العام 1929، ولكنهم امتلكوا ما يقارب 10 بالمئة فقط في أواسط الخمسينيات من 1950.

فما الذي حدث للأغنياء إذاً؟ بشكل أساسي في برنامج الإصلاح الجديد أعدمت الضرائب الكثير من دخلهم، وربما معظم دخلهم. فلا عجب إن كان يُنظر إلى فرانكلين ديلانو روزفلت بوصفه خائناً لطبقته.

العمل واتحادات العمال

في الوقت الذي كان فيه الأغنياء هم أكبر ضحايا الانضغاط الكبير، كان فيه عمال الياقات الزرقاء، وفوق الجميع، العمال الصناعيون، هم أكبر المستفيدين. وكانت العقود الثلاثة التي تلت الانضغاط الكبير، من أواسط الأربعينيات إلى أواسط السبعينيات ، هي العصر الذهبي للعمل اليدوي.

وفي الحقيقة، مع حلول نهاية الخمسينيات من 1950 كان الرجال الأمريكيون الذين نالوا شهادة الثانوية العامة، ولكنهم لم ينالوا درجة من كلية جامعية، كانوا يكسبون ما يقارب الكمية نفسها، المعدلة بالنسبة إلى التضخم، التي يكسبها اليوم العمال الذين يحملون مؤهلات مشابهة. وكانت مكانتهم النسبية، طبعاً أعلى بكثير: فعمال الياقات الزرقاء الذين امتلكوا على وجه الخصوص وظائف جيدة كانوا يكسبون الكمية نفسها أو أكثر من الكمية التي اكتسبها المهنيون من ذوي التعليم في الكليات الجامعية.

لماذا كانت الأوقات طيبة إلى هذا الحد بالنسبة إلى عمال الياقات الزرقاء؟ كانوا إلى حد ما يتلقون المساعدة من حالة اقتصاد العالم: فالشركات الصانعة الأمريكية كانت قادرة على أن تدفع أجوراً عالية إلى حد ما لأن تلك الشركات لم تكن تواجه إلا منافسة أجنبية قليلة. وكانوا أيضاً يتلقون المساعدة من ندرة العمالة التي نشأت نتيجة القيود الشديدة على الهجرة التي فرضها قانون الهجرة في العام 1924.

ولكن إذا كان هناك سبب واحد جعل عمال الياقات الزرقاء في الخمسينيات يعملون بشكل أفضل بكثير مما سبق لهم أن عملوا في العشرينيات، فهو صعود الاتحادات العمالية.

في نهاية العشرينيات، كانت حركة اتحادات العمال الأمريكية في تراجع. وأخفقت محاولات التنظيم الكبيرة، وذلك في جزء منه بسبب قدرة أرباب العمل على أن يكسروا الإضراب بشكل ناجح، وفي جزء منه بسبب انحياز الحكومة بشكل ثابت إلى جانب أرباب العمل، واعتقال منظمي اتحادات العمال وترحيلهم إذا كانوا قد ولدوا في بلاد أجنبية، كما كانت الحالة في الغالب. والعضوية في اتحادات العمال، التي كانت قد ازدادت في

أثنـــاء الحـــرب العالمية الأولى، هبطت هبوطـاً حاداً بعد ذلك. وبحلـول العام 1930 كانت قلة فقط تزيد على 10 بالمئة من العمال غير الزراعيين قد انتسبت الى اتحادات العمال، وهو عدد يقبل المقارنة تقريباً مع الحصة المنتسبة إلى اتحادات العمال من عمال القطاع الخاص اليوم. واســتمرت عضوية اتحادات العمال بالهبوط طوال السنوات الأولى القليلة من الكساد، ووصلت إلى أخفض نقطة لها في العام 1933.

وتحت برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) ارتفعت اتحادات العمال في كل من العضوية والقوة. وتضــاعفت العضــوية في اتحادات العمال إلى ثلاثة أضعاف من العام 1933 إلى العام 1938, ثم تضاعفت مرة أخرى تقريباً بحلول العام 1947. وفي نهاية الحرب العالمية الثانيــة، كان أكـثر من ثلث العمال غـير العاملين في المزارع أعضــاء في اتحادات العمال، وكان كثيرون آخرون تدفع لهم أجور موضــوعة بجلاء أو ضــمناً لتتوافق مع أجور العمال المنتسبين إلى اتحادات العمال أو لإبقاء العمال سعداء سعادة كافية لتحبط عمل منظمي اتحادات العمال.

لمــاذا ارتفعت العضــوية في اتحـــادات العمال؟ ذلك موضــوع حوار جاد في صــفوف الاقتصاديين والمؤرخين.

واحدة من القصــص حول الارتفاع في عضوية اتحادات العمال تعطي معظم الفضل (أو تلقــي اللــوم، يعتمــد ذلك علــى منظــورك للأمــر) إلى برنامج الإصــلاح الجديد (نيوديــل). فحتى مجيء برنامج الإصــلاح الجديد (نيوديل) كانت الحكومة الاتحادية حليفاً موثوقاً لأرباب العمل، وكانت تسعى إلى قمع منظمي الاتحادات أو سحق اتحادات العمــال الموجودة. وتحــت إدارة روزفلت صــارت الحكومة، بدلاً من ذلــك، حامية لحق العمــال في التنظيــم. وبيان روزفلت لدى توقيــع قانون علاقات العمــل العادلة في العام 1935، والذي أســس الهيئة القومية لعلاقات العمل، كان أوضــح ما يمكن أن يكون حين قــال: «يحــدد هذا القانون، بوصــفه جزءاً من قانوننــا الأســاســي، حــق التنظيم الذاتي للموظفين في الصــناعة لغرض المســاومة الجماعية، وهو يوفر الطرق التي تستطيع بها الحكومــة أن تحمــي ذلك الحق القانــوني». ولا يبعث على الدهشــة أن مؤرخين كثيرين

يجادلون في أن هذا الانعكاس في السياسة العامة نحو اتحادات العمال سبَّب الارتفاع الكبير في الانتساب إلى اتحادات العمال.

وعلى كل حال، فإن قصة بديلة أخرى تضع توكيداً أقل على دور خطط الحكومة السياسية، وتوكيداً أكبر على الحركة الديناميكية الداخلية لحركة اتحاد العمال نفسها. ويشير ريتشارد فريمان، وهو اقتصادي بارز في مجال العمل في جامعة هارفرد، يشير إلى أن الارتفاع في الانتساب إلى اتحادات العمال في الثلاثينيات عكس كالمرآة ارتفاعا أسبق حصل بين العام 1910 والعام 1920، وكانت هناك ارتفاعات مشابهة في بلدان غربية أخرى في الثلاثينيات، وهذا يوحي أن فرانكلين ديلانو روزفلت وبرنامج الإصلاح الجديد قد لا يكونان قد لعبا دوراً حاسماً. ويجادل فريمان في أن ما حدث فعلاً في الثلاثينيات كان عملية من مرحلتين وكانت عملية مستقلة إلى حد كبير عن عمل الحكومة. الأولى هي الكساد الكبير، الذي قاد الكثيرين من أرباب العمل إلى تخفيض الأجور، وأعطى قوة جديدة لحركة اتحادات العمال حين تنظَّم العمال الغاضبون ليقاتلوا ضد تخفيضات الراتب. وعلى إثر ذلك صارت القوة المتصاعدة لحركة اتحادات العمال بعدئذ حركة معززة لذاتها، حين قام العمال الذين كانوا من قبلُ قد التحقوا بالاتحادات بتقديم الدعم الحاسم في شكل العون المالي، وتقديم المعتصمين المحتجين، وهكذا دواليك إلى العمال الآخرين الساعين إلى الانتظام في الاتحادات.

ليس من الواضح أن علينا أن نحكم بين هاتين القضيتين. فالعوامل نفسها التي حشدت العمال ساعدت أيضاً على تزويد برنامج الإصلاح الجديد بالقوة السياسية التي احتاج إليها لتغيير خطة السياسة الاتحادية. وفي هذه الأثناء، ولو لم ينشئ فرانكلين ديلانو روزفلت بمفرده الظروف المناسبة لحركة اتحادات عمالية قوية، لكان تحول الحكومة من عميل لرؤساء العمل إلى حام للعمال قد ساعد بالتأكيد حافز الاتحادات العمالية.

ومهما يكن الوزن النسبي للعمل الحكومي السياسي، وللكساد، ولديناميات التنظيم في ارتفاع حركة اتحادات العمال، فإن كل شيء نعرفه عن اتحادات العمال يقول إن قوتها الجديدة كانت عاملاً كبيراً في خلق مجتمع الطبقة الوسطى. ووفقاً لما جاء في سلسلة واسعة

مــن البحــوث العلمية، فقــد كان لاتحادات العمال أثران رئيســان لهما علاقة بالانضــغاط الكبير. الأول، هو أن الاتحادات ترفع متوســطات الأجور التي تدفع للمنتســبين لعضــويتها، وهي أيضــاً ترفع بشــكل غير مباشــر وإلى مدى أقل، الأجور التي تدفع للعمال المشــابهين، ولو لم يكونوا ممثلّين عن طريق الاتحادات، وذلك حين يحاول أرباب العمل غير المنضــوين في العمــل المنظــم باتحــادات العمال أن يقللوا مــن جاذبية حوافز الاتحادات بالنســبة إلى عمالهــم. ونتيجة لذلك تميل الاتحادات إلى تقليل الفجوة في المكتســبات بين عمال الياقات الزرقــاء وبين الوظائف التــي يدفع لها رواتب أعلى، مثل المديرين. والثاني، هو أن اتحادات العمال تميل إلى تضييق فجوات الدخل بين عمال الياقات الزرقاء، عن طريق التفاوض على زيادات أجر أكبر لصــالح أعضائها الذين يدفع لهم أسوأ أجور أكثر مما تتفاوض بالنسبة إلى أعضائها الذين يدفع لهم أفضل الأجور. وأرباب العمل غير المنضوين في العمل المنظم للاتحــادات، وهم يســعون إلى إحباط جهــود منظمي اتحادات العمــال، يميلون إلى ترديد صــدى هذا الأثر. وبكلمات أخرى فإن الآثار المعروفة للاتحادات على الأجور هي بالضــبط الآثار التي نراها في الانضــغاط الكبير: وهي ارتفاع في أجور عمال الياقات الزرقاء مقارنة مع المديرين والمهنيين، وتضييق تفاوتات الأجر بين عمال الياقات الزرقاء أنفسهم.

ومــع ذلــك، فالالتحاق باتحــادات العمــال لم يكن كافيــاً وحده لإنجاز المــدى الكامل للانضغاط. وقد احتاج التحول الكامل إلى الظروف الخاصة للحرب العالمية الثانية.

أجور الحرب

تحــت الظروف العادية، تســتطيع الحكومة في اقتصــاد ســوق مثل الولايــات المتحدة تســتطيع، على أبعد تقدير، أن تؤثر على الأجور، ولكنها لا تضــعها مباشــرة. ولكن طوال أربعــة أعــوام تقريباً في الأربعينيات مــن 1940 كانت أجزاء مهمة من اقتصــاد الولايات المتحدة موضــوعة تحت الســيطرة المباشــرة تقريباً للحكومة، وكان ذلك جزءاً من جهد الحرب. وقد استخدمت الحكومة نفوذها لتنتج مساواة كبيرة في الدخل.

وكانــت هيئــة العمل الوطنية للحرب قد أنشــئت فعــلاً من قبل وودرو ويلســون في العام 1918. وكان الأمــر المفوض إليها هو أن تحكم في النزاعات بين العمال ورأس المال من أجل

تجنب الإضـرابات التي قد تؤدي إلى تعطيل جهد الحرب. وعملياً فضـلت الهيئة مصـالح العمـال، فحمـت حق العمـال في التنظيم وفي المسـاومة الجماعية، ودفعت مـن أجل الحد الأدنى من الأجر الكافي للمعيشـة. وزادت عضـوية اتحادات العمال تقريباً إلى الضـعف في غضون مدة قصيرة.

وبعـد الحـرب العالميـة الأولى ألغيـت هيئـة العمل الوطنيـة للحرب، وعـادت الحكومة الاتحاديـة إلى موقفهـا التقليدي الموالي لأربـاب العمل. وكما لاحظنا سـابقاً، وجد العمال أنفسهم مباشرة في تراجع، وطويت صفحة مكاسب الحرب وجرى التراجع عنها تدريجياً.

ولكـن فرانكلين ديلانو روزفلـت أعاد تأسـيس هيئة العمل الوطنيـة للحرب بعدبيرل هاربر بأكثر قليلاً من شـهر، وكانت الهيئة في هذه المرة ذات سلطة أكبر. وخلقت الحرب ضـغوطاً تضخمية كبيرة، وأدت بالحكومة إلى القيام بضبط الأسعار في الكثير من السلع الأسـاسـية. وكانت هذه الضوابط سـتكون غير قابلة للاستدامة لو أن نقص العمال الذي خلقته مطالب الحرب أدى إلى زيادات ضـخمة في الأجور، وهكذا وضِـعت الأجور أيضـاً في الكثير من الصـناعات الوطنية الأسـاسـية تحت ضوابط اتحادية. وكان يجب أن تكون أي زيـادة في تلك الأجور بموافقة هيئة العمل الوطنيـة للحرب. وفي الواقع العملي وجدت الحكومة نفسها لا تقوم بمجرد التحكيم في المنازعات بل هي تفرض معدلات الأجور على القطاع الخاص.

وليس مما يبعث على الدهشة، إذا أخذنا قيم إدارة روزفلت بالحسبان، أن تكون القواعد التي أسسـتها هيئة العمل الوطنية للحرب قد مالت إلى رفع أخفض أجور العمال أكثر من ميلهـا إلى رفـع أجور الموظفين الذين كانت تُدفع لهم أجور عالية. واتّباعاً لتوجيه أصـدره روزفلت يقضـي بوجوب أن ترفع الأجور الواقعة تحت المستوى، أعطى أرباب العمل الحرية برفع أي أجر إلى أربعين سـنتاً في السـاعة (وهو ما يعادل نحو خمسـة دولارات في الساعة اليوم) من دون موافقة، أو إلى خمسـين سـنتاً في الساعة مع موافقة يعطيها المكتب المحلي لهيئة العمل الوطنية للحرب. وفي المقابل كان يجب أن تحصل الزيادات فوق ذلك المستوى على موافقة من واشنطون، وهكذا فقد كان النظام يمتلك ميلاً أصيلاً لرفع أخفض أجور

العمال على نحو أسرع من رفعها للعمال ذوي الأجر الأعلى. وضعت هيئة العمل الوطنية للحرب أيضاً تصنيفات لفئات الرواتب لكل وظيفة، وكان أرباب العمل أحراراً في رفع أجر أي عامل إلى أسفل تصنيف للراتب في وظيفة العامل. ومرة أخرى فهذا النظام فضل زيادات الأجر لذوي الأجر المنخفض لا لأولئك الذين يتقاضون معدلات أجر أعلى. وأخيراً سمحت هيئة العمل الوطنية للحرب بالزيادات التي استأصلت التباينات في الأجور عبر المعامل، ومرة أخرى كانت ترفع الأجور لأولئك الذين كانوا أقل العمال أجوراً.

وكما يقول غولدين ومارغو: «معظم المعايير التي وضعت لزيادات الأجور التي استخدمتها هيئة العمل الوطنية للحرب خدمت في أن تضغط الأجور عبر الصناعات وداخلها». وهكذا، ففي أثناء المدة الوجيزة حين كانت الحكومة الأمريكية في وضع تقرر فيه الكثير من أجور العمال مباشرة تقريباً، استخدمت تلك السلطة لتجعل أمريكة مجتمعاً أكثر تساوياً، والشيء المثير للتعجب الشديد هو أن التغييرات تثبت.

المساواة والانتعاش الاقتصادي بعد الحرب

افترض أن الديمقراطيين في مجلس الشيوخ اليوم كانوا سيقترحون عودة الخطط السياسية التي أنتجت الانضغاط الكبير: أي زيادات ضخمة في الضرائب على الأغنياء، ودعماً لتوسع ضخم في قوة اتحادات العمال، ومدة من ضوابط الأجور تستخدم من أجل تضييق تفاوتات الرواتب تضييقاً كبيراً، وهكذا دواليك. فماذا ستقول الحكمة التقليدية عن آثار مثل هذا البرنامج؟

أولاً: سيكون هناك تشكيك عام بأن هذه الخطط السياسية سيكون لها تأثير كبير على اللا مساواة، وذلك على الأقل في الأمد الطويل. والنظرية الاقتصادية المعيارية تخبرنا بأن المحاولات التي تبذل لتحدي قانون العرض والطلب تفشل عادة في كل الأحوال ولو كانت الحكومة ستستخدم سلطات زمن الحرب أيضاً لتفرض هيكل أجور أكثر مساواة، فسوف تعيد فجوات الأجور القديمة توكيد نفسها حين ترفع عنها الضوابط.

ثانياً: سيكون هناك تشديدات واسعة الانتشار، لا من اليمين المتشدد فقط، بأن مثل هذه الخطط السياسية الراديكالية الداعية إلى المساواة سوف توقع التدمير على الاقتصاد عن طريق تدمير الحوافز. فالضرائب العالية على الأرباح سوف تؤدي إلى انهيار استثمار الأعمال، والضرائب العالية على الدخول العالية سوف تؤدي إلى انهيار المشروعات والمبادرة الشخصية، وسوف تطلب اتحادات العمال القوية زيادة مفرطة في الأجور، وهو ما يقود إلى البطالة الكبيرة، ويمنع زيادة الإنتاجية. وإحدى الطرق لتلخيص هذا هي القول إن التغيرات في الخطط السياسية في الولايات المتحدة في أثناء الانضغاط الكبير تبدو مثل شكل مفرِط من الخطط السياسية التي يوجَّه إليها اللوم على نطاق واسع عن «تصلب الأنسجة الأوروبي»، وعن التوظيف المنخفض نسبياً و(إلى حد أقل) عن النمو الاقتصادي المنخفض نسبياً في العديد من الاقتصادات الأوروبية الغربية.

والآن، ربما تتحقق هذه التنبؤات المأساوية لو أننا حاولنا أن نستنسخ الانضغاط الكبير اليوم. ولكن الحقيقة هي أنه ما من واحدة من العواقب السيئة، التي قد يكون المرء قد توقعها نتيجة لتكوين المساواة القاسية للدخول، قد تحققت فعلاً بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى العكس من ذلك، نجح الانضغاط الكبير في تكوين مساواة الدخول لمدة طويلة، أي أكثر من ثلاثين عاماً. وكان عصر المساواة أيضاً زمناً لرفاهية غير مسبوقة، لم نكن قادرين أبداً على أن نسترده.

للحصول على مجرد إحساس فقط عن المدى الذي سارت فيه الأشياء سيراً حسناً بعد الانضغاط الكبير، دعوني أقترح تقسيم التاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة بعد الحرب إلى ثلاثة عصور: انتعاش ما بعد الحرب، من العام 1947 إلى العام 1973، وهو زمن الاضطرابات، حين خربت أزمات النفط والركود المضاف إلى التضخم اقتصاد الولايات المتحدة، ومن العام 1973 إلى العام 1980، والعصر الحديث من النمو المعقول مع ارتفاع اللا مساواة، من العام 1980 إلى الوقت الحاضر. (لماذا البدء في العام 1947؟ لسببين: فالانضغاط الكبير كان قد تحقق عموماً بحلول ذلك العام، ثم إن البيانات الجيدة تبدأ بشكل رئيس من ذلك العام).

في أثناء انتعاش ما بعد الحرب تضاعف تقريباً الدخل الحقيقي للأسرة النموذجية، من 22.000 دولار تقريباً في أسعار اليوم إلى 44.000 دولار. وذلك معدل نمو من 2.7 بالمئة في العام. والدخول، على كل توزيع الدخل من أوله إلى آخره، نمت في المعدل نفسه تقريباً، محافظة على التوزيع المتساوي نسبياً الذي خلقه الانضغاط الكبير.

زمن الاضطرابات أوصل النمو في الدخل الوسيط إلى توقف. واستؤنف النمو بعد أن كان التضخم قد جُعِلَ تحت السيطرة، ولكن بالنسبة إلى الأسرة النموذجية، لم يسبق في أي وقت أبداً أن اقتربت الأزمنة الطيبة نفسها من أن تضاهي الانتعاش الاقتصادي الذي كان بعد الحرب. منذ العام 1980 ارتفع دخل الأسرة الوسيط بنسبة 0.7 بالمئة تقريباً فقط. وفي أثناء أفضل الأزمنة نفسها أي، في أثناء توسع عصر ريغان عصر «الصباح في أمريكة» من العام 1982 إلى العام 1989، وفي أثناء انتعاش عصر كلينتون من العام 1993 إلى 2000، نما دخل الأسرة ببطء أكبر مما كان قد نما طوال جيل كامل بعد الانضغاط الكبير.

وكما هو الحال دائماً فهذه مجرد أرقام، توافر في أفضل الأحوال مؤشراً لما حدث فعلياً في حياة الناس. ولكن هل هناك أي شك في أن جيل ما بعد الحرب كان زمناً شعر فيه كل واحد تقريباً في أمريكة أن مستويات المعيشة كانت ترتفع ارتفاعاً سريعاً، كان زمناً شعر فيه الأمريكيون العاملون العاديون أنهم كانوا يحققون مستوى من الرفاهية أبعد من أشد أحلام آبائهم غرابة؟ وهل هناك أي شك في أن الطريقة التي نشعر بها بشأن الاقتصاد اليوم هي، في أحسن الأحوال، أكثر حذراً إلى حد بعيد، أي، أن معظم الأمريكيين اليوم يشعرون بأنهم أفضل حالاً في بعض الوجوه، ولكنهم أسوأ حالاً في وجوه أخرى، أكثر حذراً مما كانوا عليه منذ عقود قليلة؟

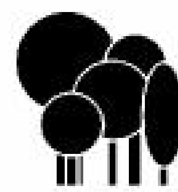
بعض الناس يجد حقيقة المدى الذي نجح فيه الاقتصاد الأمريكي نجاحاً جيداً في أعقاب الانضغاط الكبير أمراً مشوشاً جداً، ومناقضاً جداً لمعتقداتهم عن الطريقة التي يعمل بها العالم، إلى درجة أنهم قد أعادوا فعلاً كتابة التاريخ لإزالة الانتعاش الاقتصادي الذي حدث بعد الحرب من ذلك التاريخ. وهكذا فإن لاري كودلو، الذي يدعو إلى عقيدته

التي تأخذ جانب العرض في مساء كل يوم من أيام العمل الأسبوعي على محطة سي ان بي سي، يخبرنا بأن الشكر موجه إلى تخفيضات رونالد ريغان للضريبة، «لأول مرة منذ مدة ما بعد الحرب الأهلية (باستثناء المدة القصيرة لكوليدج – ميللون في العشرينيات من 1920)، صار النظام الاقتصادي الأمريكي محل حسد العالم». وأنا أخمن أن الرفاهية التي أرسل محرر التايم ذلك تقريره عنها، بَلْهَ ذكر كل البيانات الاقتصادية المتوافرة، كانت ببساطة وهماً.

ولكنها لم تكن وهماً، والانتعاش الاقتصادي كان حقيقياً. ويبدو أن الانضغاط الكبير بعيد عن تدمير الرفاهية الأمريكية، وإن كان قد عمل أي شيء مطلقاً، فقد بث القوة والحيوية في الاقتصاد. وإذا كانت تلك الحكاية تسير على عكس ما يقول علم الاقتصاد الموجود في الكتب الدراسية إنه يجب أن يكون قد حدث، حسناً، فهناك شيء ما خاطئ في علم الاقتصاد الموجود في الكتب الدراسية. ولكن ذلك موضوع يدرسه فصل لاحق.

بالنسبة إلى الآن دعونا نقبل ببساطة أنه في أثناء الثلاثينيات والأربعينيات سعى الليبيراليون إلى تحقيق تخفيض لافت للأنظار في اللا مساواة في الدخل، وحصلوا على نتائج إيجابية بشكل كامل تقريباً على الاقتصاد بوصفه كلاً. والرجال والنساء الذين كانوا خلف ذلك الإنجاز يقدمون لليبيراليي اليوم درساً مادياً في الفرق الذي تستطيع القيادة أن تصنعه.

ولكن من كان هؤلاء الرجال والنساء؟ ولماذا كانوا في موقع مكّنهم من عمل الأمرين معاً، مكّنهم من أن يصنعوا مثل هذه التغيرات الضخمة في مجتمعنا ومن أن يجعلوا تلك التغيرات تثبت؟



الفصل الرابع

العملية الحكومية السياسية

لدولة الرفاهية

يعرِّف كل أمريكي تقريباً من عمر معين هذه الصورة: هاري ترومان المبتسم ابتسامة عريضة تكشف عن أسنانه وهو يمسك إلى الأعلى نسخة مبكرة من جريدة شيكاغو ديلي تريبيون، وهي تحمل العنوان الرئيس على امتداد الصفحة: ديوي يهزم ترومان. لا، لم يفعل، وكان انتصار ترومان في انتخابات العام 1948، في وجه استطلاعات الرأي التي بدت وكأنها ضمنت نصراً كاسحاً لصالح ديوي، كان أعظم انقلاب سياسي في تاريخ الولايات المتحدة.

انتصار ترومان الذي جاء من الخلف، أو من موقع خاسر صار لحظة أيقونية في التاريخ السياسي الأمريكي، ومعه قصص تحكي كيف كان أنصار ترومان في أثر الحملة يصرخون: عاقبهم «أعطهم الجحيم يا هاري!» ولكنني متيقن أن قلة قليلة جداً من الأمريكيين كانوا يستطيعون أن يخبروك من هم الذين كان يجري حث ترومان على إعطائهم الجحيم، وعن أي شيء كانت الجحيم. وفي المدى الذي يتذكر فيه الناس ترومان اليوم، يذكرونه بشكل رئيس بوصفه قائداً للسياسة الخارجية: أي بوصفه الرجل الذي أشرف على خلق خطة مارشال وعلى إستراتيجية الاحتواء، والرجل الذي تصدى لستالين في برلين وفي كوريا، ووضع أمريكة على الدرب المؤدية إلى النصر النهائي في الحرب الباردة.

ومع ذلك، فالسياسة الخارجية في العام 1948 لم تكن قضية رئيسة في الحملة الانتخابية، وذلك، في جزء منه؛ لأن الحرب الباردة لم تكن قد بدأت بعزيمة حادة، وفي جزء آخر لأن الجمهوريين، وهم الممزقون بين المعاداة المتحمسة للشيوعية وبين انعزاليتهم التقليدية، لم يكونوا قد استقروا على موقف في السياسة الخارجية. وكانت

القضية التي شغلت جمهور الناخبين في العام 1948 هي الخوف من أن الجمهوريين سيحاولون نقض إنجازات فرانكلين ديلانو روزفلت المحلية. وقد حاول توماس ديوي أن يهدئ جمهور الناخبين بالقيام بحملته على أساس ملاحظات مبتذلة تشبه ملاحظات يوجي بيرا*، ومن جملتها التصريح بأن «مستقبلكم ما زال يوجد أمامكم». ولكن ترومان حوَّل الانتخابات إلى استفتاء على برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) وذلك عن طريق تركيز هجماته على مجلس الشيوخ الذي كان يسيطر عليه الجمهوريون.

في العام 1948 كان مجلس الشيوخ ذاك منهمكاً في محاولة الرجوع عن برنامج الإصلاح الجديد الذي وضعه فرانكلين ديلانو روزفلت. وكان قائد الأمر الواقع للجمهوريين في مجلس الشيوخ هو عضو المجلس روبرت تافت، وكان يشار أحياناً إلى تافت باسم «السيد الجمهوري»، وكان تافت معارضاً معارضة عميقة لبرنامج الإصلاح الجديد الذي نظر إليه بوصفه برنامجاً «اشتراكياً». وكان هذا الموقف أكثر من موقف إيديولوجي. وبعد أن كسب الجمهوريون السيطرة على مجلس الشيوخ في العام 1946، دفع تافت بقوة لقبول قانون تافت- هارتلي، متراجعاً بشكل مهم عن قانون علاقات العمل الوطني للعام 1935، الذي كان عنصراً مهماً في ارتفاع عضوية اتحادات العمال وقوتها تحت برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل). وهكذا فقد كان لدى الناخبين في العام 1948 سبب وجيه للاعتقاد بأن النصر الجمهوري الذي يمكن أن يعطي الجمهوريين السيطرة على كل من مجلس الشيوخ والبيت الأبيض سوف يؤدي إلى انعطاف كامل في اتجاه الخطط السياسية التي أنتجت الانضغاط الكبير.

بحلول العام 1952، حين استعاد الجمهوريون أخيراً البيت الأبيض ،كانت الأمور المعرضة للخطر أقل بشكل كبير. وبحلول ذلك الوقت كان القادة الجمهوريون، قد قبلوا المؤسسات التي أنشأها برنامج الإصلاح الجديد بوصفها ملامح دائمة من المشهد الأمريكي، وكان قبولهم بذلك مسألة ضرورة سياسية. وكتب دوايت إيزنهاور 1954 رسالة إلى أخيه إدغار يقول: «إذا حاول أي حزب سياسي أن يلغي الضمان الاجتماعي،

* يوجي بيرا لاعب أمريكي مولود في العام 1925، لامع في لعبة البيسبول، اشتهر بتعليقاته الغريبة المضحكة غير المقصودة، مثل قوله: «من الصعب عمل تنبؤات، وخصوصاً عن المستقبل»(المترجم).

وتأمين البطالة، وأن يتخلص من قوانين العمل وبرنامج المَزارع، فإنك لن تسمع بذلك الحزب مرة ثانية في تاريخنا السياسي». وهناك، طبعاً، فئة قليلة منشقة، تعتقد أنك تستطيع أن تفعل هذه الأشياء. ومن بين هذه الفئة اتش.ال.هنت (ولعلك تعرف خليفته)، وقلة آخرون من مليونيرات النفط في تكساس، وسياسي عارض أو رجل أعمال من المناطق الأخرى. وعددهم لا يستحق الاهتمام وهم أغبياء[1].

كيف صارت الأفكار والبرامج التي كانت تعد راديكالية على نحو خطر في الثلاثينيات من 1930 جوهراً للقابلية للاحترام في الخمسينيات من 1950، مع وجود «فئة قليلة منشقة» فقط تدعو إلى إبطالها؟ للإجابة عن ذلك السؤال نحتاج إلى النظر في أمرين في آن واحد: الكيفية التي بدّلت بها التغييرات في المجتمع الأمريكي البيئة السياسية، وفي الكيفية التي استجابت بها الأحزاب السياسية للبيئة الجديدة.

من الراديكالية إلى القابلية للاحترام

في الثلاثينيات من 1930 كان برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) قد عُدَّ برنامجاً راديكالياً جداً بالفعل، وكان أصحاب برنامج الإصلاح الجديد أنفسهم مستعدين لاستخدام لغة الحرب الطبقية. لنقرأ، أو الأفضل مع ذلك، أن نستمع إلى خطاب فرانكلين ديلانو روزفلت في حديقة ميدان ماديسون (والتسجيل متوافر على شبكة المعلومات الدولية)، الذي ألقاه في مساء انتخابات العام 1936، وهذا يعني أن يذكرنا ذلك كيف صارت ليبرالية الوقت الحاضر حذرة، وكم صارت مترددة وحسنة السلوك. اليوم يبذل أولئك الذين يريدون أن يزيدوا الحد الأدنى من الأجور أو أن يرفعوا الضرائب على الأغنياء يبذلون جهداً ليعيدوا طمأنة الجمهور أنهم لا يكنون شيئاً ضد الثروة، وأنهم لا يقترحون حرباً طبقية. ولكن فرانكلين ديلانو روزفلت ترك مجرمي الثروة الكبيرة يتلقون إطلاق النار من سبطانتي البندقية، أي وبخهم بأكبر طاقة ممكنة حين قال:

كان يجب علينا أن نتصارع مع الأعداء القدامى للسلام: الأعمال والاحتكار المالي، والمضاربة، والأعمال المصرفية المتهورة، والمعاداة الطبقية، والعصبية الفئوية، والتربح من الحرب.

لقد بدؤوا يعدّون حكومة الولايات المتحدة بصفتها مجرد ملحق لشؤونهم الخاصة. ونحن نعرف الآن أن الحكومة المنظمة بالتنظيم المالي خطرة مثلما هي الحكومة المنظمة بالرعاع المنظمين تماماً.

لم يحدث من قبل أبداً في تاريخنا أن كانت هذه القوى منظمة على هذه الدرجة ضد مرشح واحد مثلما تقف اليوم. فهم متفقون بالإجماع في كراهيتهم لي، وأنا أرحب بكراهيتهم.

لم يكن فرانكلين ديلانو روزفلت يبالغ حين قال إن الأثرياء أصحاب النفوذ كانوا يكرهونه، وكان لديهم أسباب وجيهة لكراهيتهم له. وكما وثّقتُ ذلك في الفصل الثالث، فإن برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) فرض عبئاً ضريبياً ثقيلاً على الشركات وعلى الأغنياء، وعزز نمو اتحادات العمال، وأشرف على تضييق في اللا مساواة في الدخل تضمن هبوطاً جوهرياً في الدخول بعد الضريبة في القمة.

ولكن شيئاً مضحكاً حدث طوال السنوات العشرين التي تلت خطاب حديقة ميدان ماديسون. والشكر في جزء كبير منه يرجع إلى نصر ترومان في العام 1948، فبقيت الخطط السياسية لبرنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) في مكانها: بقيت اتحادات العمال قوية لعقود عديدة أخرى، وكانت الضرائب على الأغنياء وعلى الشركات أعلى أيضاً في أثناء سنوات إيزنهاور مما كانت عليه تحت إدارة فرانكلين ديلانو روزفلت. ومع ذلك، فمع حلول أواسط الخمسينيات صار الدعم المبذول من أجل الوجود المستمر للخطط السياسية التي ألهمت مثل هذه الكراهية من «المال المنظم»، صار هو التعريف نفسه للاعتدال السياسي، وكان فرانكلين ديلانو روزفلت في خطاب حديقة ميدان ماديسون قد ميز الضمان الاجتماعي وتأمين البطالة على وجه الخصوص بوصفهما برنامجين ملوثين بأصحاب الثراء المتنفذين.

هذا التحول عكس في جزء منه التغيرات التي حدثت في السكان وفي العوامل الأخرى التي فضّلت استمرار دولة الرفاهية. وسوف أصل إلى تلك التغيرات بعد لحظة. ولكن دعوني أولاً أتحدث بإيجاز عن ناحية تبقى طويلاً من الاقتصاد السياسي التي جعلت

برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) صعب التحقق للغاية، ولكنها جعلت الدفاع عنه سهلاً نسبياً، وهي: المحافظة الفطرية والعقلانية عموماً لدى الناخبين، وهي ليست المحافظة بمعنى وجهات نظر الجناح اليميني، بل بمعنى التردد في دعم التغيرات الكبرى في الخطط السياسية الحكومية ما لم تَظهر الخطط السياسية الموجودة فاشلة بوضوح. وقد رأينا في الأزمنة الحديثة ذلك النوع من المحافظة على الوضع القائم يودي بمشروعات كل من الديمقراطيين والجمهوريين معاً إلى إحباط محزن: فمحاولة كلينتون أن يصلح الرعاية الصحية، ومحاولة بوش أن يخصخص الضمان الاجتماعي أخفقتا كلتاهما، والسبب في جزء كبير منه هو أن الناخبين خافوا من المجهول.

في العشرينيات من 1920 ساعدت محافظة الأمر الواقع على منع الإصلاحات الليبيرالية. وأي اقتراح من أجل فرض ضرائب أعلى على الأغنياء ومن أجل زيادة المنافع للعمال والفقراء، وأي اقتراح لتغيير قانون العمل بطريقة تجعل الانتساب إلى اتحادات العمال أسهل، كانت تهاجم على أساس أن الراغبين في أن يكونوا مصلحين كانوا أناساً غير مسؤولين، وهم لم يفهموا قط كيف كان العالم يعمل، وأن اقتراحاتهم، إذا تم تبنيها، ستدمر الاقتصاد. بل إن فرانكلين ديلانو روزفلت نفسه كان إلى حد ما أسيراً للحكمة التقليدية، وهو يكتب عبارة «ممتاز إلى درجة تتحدى التصديق، فأنت لا تستطيع الحصول على شيء مقابل اللاشيء» على هامش كتاب دعا، وهو في هذا يستبق كينز، إلى الإنفاق مع وجود العجز لدعم الاقتصاد في أثناء مدد الركود[2].

وبعد أن صار فرانكلين ديلانو روزفلت في السلطة، وأقل ميلاً إلى استبعاد الأفكار الراديكالية، واجه واجب إقناع الجمهور ليرفض الحكمة التقليدية وليقبل سياسات جديدة راديكالية. وكان قادراً على التغلب على المحافظة الطبيعية لدى الناخبين والشكر يعود في ذلك إلى حد كبير إلى الحوادث المفاجئة في التاريخ. أولاً، أن الكارثة الاقتصادية في الأعوام 1929-33 مزقت صدقية النخبة القديمة وإيديولوجيتها، والانتعاش الذي بدأ في العام 1933، وعلى الرغم من أنه كان غير مكتمل، أعطى الصدقية لإصلاحات برنامج الإصلاح الجديد. وصرح فرانكلين ديلانو روزفلت في خطاب تنصيبه الثاني بالقول: «لقد كنا نعرف دائماً أن المصلحة الشخصية الطائشة كانت أخلاقاً سيئة، ونحن نعرف الآن

أنها اقتصاد سيىء». ثانياً: أن الحرب العالمية الثانية خلقت ظروفاً كان بموجبها التدخل الحكومي على نطاق واسع في الاقتصاد ضرورياً على نحو واضح، واكتسحت الشكوك الدائرة حول الإجراءات الراديكالية ووضعتها جانباً. وهكذا فمع حلول الوقت الذي كتب فيه أيزنهاور تلك الرسالة إلى أخيه، كانت مؤسسات برنامج الإصلاح الجديد قد تجاوزت عدّها تجديدات راديكالية، وصارت جزءاً من النسيج العادي للحياة الأمريكية.

وما كان لها، طبعاً، أن تكون قد عملت بتلك الطريقة لو أن الحكمة التقليدية التي كانت سائدة قبل برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) كانت صحيحة، أي لو أن فرض الضريبة على الأغنياء، وتوفير الضمان الاجتماعي ومنافع البطالة، وتعزيز قدرة العامل على المساومة كانت كارثية على الاقتصاد. ولكن الانضغاط الكبير كان، في الحقيقة، قد أُتبِع بأعظم انتعاش اقتصادي مستمر بتاريخ الولايات المتحدة. وزيادة على ذلك فإن إدارة روزفلت أبانت عملياً أن إحدى المناقشات النموذجية التي تساق ضد التدخل في الاقتصاد على نطاق واسع لم تكن صحيحة، وهي القول إن التدخل على نطاق واسع سيقود لا محالة إلى فساد مساوٍ على نطاق واسع. وعند النظر في الماضي والتأمل، نجد أن المثيرَ للدهشة تماماً هوكم كان سجل برنامج الإصلاح الجديد نظيفاً. لقد ترأس فرانكلين ديلانو روزفلت توسعاً ضخماً من الإنفاق الاتحادي، ومن جملة ذلك إنفاق متروك إلى حد بعيد للحكم الحصيف من قبل إدارة تقدم الأعمال. ومع ذلك فإن الصورة العامة عن الإغاثة العامة، التي كان ينظر إليها على نطاق واسع بأنها فاسدة قبل برنامج الإصلاح الجديد، قد تحسنت فعلاً بشكل متميز.

إن استقامة برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) لم تكن مصادفة. وصنع المسؤولون عن برنامج الإصلاح الجديد طقساً دينياً من ضبط شؤون برامجهم ضد الفساد المحتمل. وبشكل خاص أنشأ فرانكلين ديلانو روزفلت قسماً قوياً هو «قسم التحقيق في التقدم» ليحقق في الشكاوى من سوء سلوك المسؤولين في إدارة مشروعات الأعمال. وبرهن هذا القسم على أنه فعال إلى درجة لم يستطع معها تحقيق لاحق من مجلس الشيوخ أن يجد مخالفة غير نظامية جدية واحدة أغفلها القسم[3].

هـذا الإخلاص للحكومـة الأمنية لم يكن علامة الفضـيلة الشخصـية لروزفلت، بل عكس هذا الإخلاص على الأصح أمراً سياسياً محتوماً. فقد كانت مهمة فرانكلين ديلانو روزفلت في المنصب هي أن يبين أن مذهب فعالية الحكومة يعمل. ولإدامة صـدقية تلك المهمة احتاج إلى الإبقاء على سجل إدارته نظيفاً. وقد فعل.

هنـاك شـيء آخر زيـادة على ما تقـدم: وهو أنه علـى الرغم من أن دخـول الولايات المتحـدة في الحرب العالمية الثانية لم يكن مخططاً له بوصـفه بيانـاً عملياً هائلاً لفعالية الحكومة، على الرغم من ذلك، كان له ذلك الأثر. وصار من الصعب جداً على المحافظين الادعاء أن الحكومة لا تستطيع أن تعمل أي شيء على النحو الصحيح بعد أن بينت حكومة الولايات المتحدة عملياً قدرتها لا على أن تقاتل حرباً كونية فقط بل أن تشـرف أيضاً على حشد هائل من الموارد الوطنية.

بحلول العام 1948، إذاً، صـارت فكرة الدور الفعال للحكومة في الاقتصـاد، أي الدور الذي كان له، في الممارسـة العملية، الأثر في تخفيض اللا مساواة تخفيضاً كبيراً، صارت فكرة تحظى بالاحترام. وفي الوقت نفسه فإن وجهة النظر القديمة التي كانت ترى أن على الحكومة أن ترفع أيديها بعيداً، وهي الفكرة التي سـخر منها فرانكلين ديلانو روزفلت في خطابه في العام 1936 في حديقة ميدان ماديسـون بوصـفها «العقيدة التي ترى أن أفضل حكومة هي أكثر الحكومات لامبالاة»، فقد كانت استبعدت بوصفها حالة غريبة.

ولكـن كسـب معركة الأفـكار لا يكفي مع ذلـك، إذا لم يكن النصـر مدعوماً بتحالف سياسـي فعال. وكما حـدث، مع ذلك، فقد تغيـر المنظر السياسـي بطريقة غيرت مركز الجاذبية السياسـية نحو الأدنـى، ومكّن هذا التغيير أولئك الذين ربحوا من الانضـغاط الكبير وصار لهم مصلحة في إدامة توزيع متساو نسبياً للدخل.

أمة ممنوحة حق الاقتراع

في أثناء العصر المموه الطويل كان أحد الموانع الكبيرة لقيام حركة سياسية فعالة نيابة عن الأمريكيين العاملين هو الحقيقة البسيطة التي تفيد أن عمالاً كثيرين، وخصوصاً عمال الأجور المنخفضة، كانوا محرومين من الانتخاب، إما بالقانون أو في الممارسة العملية.

وكانــت أكــبر فئــة من العمــال المحرومــين من حــق الانتخاب هــي الســكان الأفارقة الأمريكيــون من الجنوب، وهي فئة اســتمرت في كونها محرومــة من الانتخاب طوال جيل بعــد الانضــغاط الكبير، ومــا زالت في جزء منهــا محرومة من حق الانتخــاب إلى اليوم. ولأســباب سوف نصل إليها بعد قليل، على كل حال، كان الجنوب شريكاً، وإن يكن شريكاً مزعجاً، في التحالف الذي ساند المساواة الاقتصادية حتى السبعينيات من 1970.

ولكن كانت هناك فئة من سكان آخرين محرومين من حق الانتخاب في أثناء العصر المموه الطويل، وهي التي اختفت بشــكل فعال بحلول الخمســينيات من 1950، وهم فئة المهاجريــن غير الممنوحين حق المواطنة. ففي العام 1920، كان 20 بالمئة من الأمريكيين البالغين مولودين أجانب، وكان نصــفهم غير مواطنــين. وهكذا فقد كان 90 بالمئة فقط تقريباً من المقيمين البالغين في الولايات المتحدة مواطنين، ولهم الحق القانوني بالانتخاب. وبعد أن تم أخْذ الأفارقة الأمريكيين الجنوبيين المحرومين من الانتخاب بالحسبان، فإن 80 بالمئة فقط تقريباً من البالغين المقيمين في العام 1920 كانوا يملكون حق الأمر الواقع بالانتخــاب. وهــذا الحرمان مــن حق الانتخاب لم يكــن حيادياً من الناحية السياســية: فأولئك الذين افتقدوا الحق في الانتخاب كانوا فقراء على وجه العموم مقارنة بالمتوسط. وكما ســنرى بعد قليل فإن المنتخِبين الفقراء نسبياً اليوم يميلون إلى دعم الديمقراطيين على العموم ودعم دولة رفاهية قوية على وجه الخصــوص. والشــيء نفسه كان صحيحاً حســب ما يفترض في العشــرينيات مــن 1920. وهكذا فإن الحرمان مــن حق الانتخاب أزال جزءاً من الجانب الأيســر من الطيف السياســي، دافعاً بالعمل الحكومي السياسي الأمريكي إلى اليمين من الموقع الذي كانوا ســيقفون فيه لو أن كل البالغين المقيمين كانوا قادرين على الانتخاب.

وعلــى كل حــال، بعد أن فرضــت قيود شــديدة على الهجــرة في العــام 1924، هبط باســتمرار ذلك الجزء مــن البالغين الذين بقــوا من دون حق بالانتخــاب. وبحلول العام 1940 كان المهاجرون 13 بالمئة فقط من عدد السكان البالغين، وكان أكثر من 60 بالمئة من أولئــك المهاجرين قد منحوا المواطنة، وهكذا فبحلول العام 1940 كان ما يقارب 95 بالمئة

من البالغين المقيمين في الولايات المتحدة مواطنين. وبحلول العام 1950 هبطت حصة المهاجرين إلى 10 بالمئة، وكان ثلاثة أرباعهم قد منحوا المواطنة، وهبط غير المواطنين من البالغين المقيمين في البلاد إلى نسبة تافهة من 3 بالمئة من السكان البالغين.

بين العام 1924 والخمسينيات من 1950، اختفى من المشهد الأمريكي بشكل أساسي، في ذلك الحين، المهاجرون الذين كانوا من دون مواطنة. وكانت النتيجة لذلك وجود بلد كانت فيه الأكثرية الساحقة من العمال البيض ذوي الياقات الزرقاء قد نالت حق الانتخاب. وزيادة على ما تقدم، فبحلول الخمسينيات كان يحتمل للبيض الفقراء نسبياً أن يفيدوا أنفسهم فعلياً من حق الانتخاب على نحو أكبر بكثير مما كانوا قادرين عليه في العشرينيات، والسبب في ذلك هو أنهم كانوا أعضاء في اتحادات العمال أو كان لهم أصدقاء أو أفراد عائلة في الاتحادات التي رفعت وعيهم وحافزهم السياسيين. وكانت النتيجة لذلك وجود جمهور ناخبين يميل بشكل لافت للأنظار نحو دعم دولة الرفاهية، وهو جمهور محدد على نحو واسع، أكثر من جمهور الناخبين في العام 1920، أو جمهور الناخبين اليوم.

الدور المخصوص للجنوب

مازال الجنوب مختلفاً في وجوه عديدة عن بقية الولايات المتحدة. ولكنه في الخمسينيات من 1950 كان فعلاً بلداً آخر، كان مكاناً للعزل والتمييز المُعلَن، مع مكانة أحط للسود مقررة في القانون وفي الخطط السياسية العامة ويفرض تنفيذها بالعنف. في قضية براون ضد هيئة التعليم، لم يأت قرار المحكمة العليا الذي طلب نهاية لأنظمة المدارس المعزولة حتى العام 1954. ورفضت روزا باركس أن تنتقل إلى الخلف من حافلة الركاب في مدينة مونتغمري في العام 1955، وقرار المحكمة العليا بإنهاء العزل في وسائل النقل العام لم يتخذ ويعلن حتى العام 1956. وكانت حقوق الانتخاب للسود قد استغرقت وقتاً أطول كذلك لتأتي: فقانون حقوق الانتخاب أقر في العام 1964، وهو العام الذي قُتل فيه ثلاثة من عمال الحقوق المدنية في فيلادلفيا، ميسيسيبي، وهو المكان الذي سوف يختاره رونالد ريغان فيما بعد ليبدأ حملته الرئاسية للعام 1980، بخطاب عن حقوق الولايات.

العمل الحكومي السياسي العرقي الوحشي في الجنوب، مع التخلف العام للجنوب، جعله في عدة وجوه منطقة محافظة على نحو عميق، بل أكثر محافظة مما هو عليه اليوم. ومع ذلك، فقد كان الجنوب أيضاً طوال وقت طويل، جزءاً رئيساً من تحالف برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل).

وخرائط الانتخابات تقص القصة. فعلى خرائط اليوم يأخذ الجنوب لون الأحمر الصلب. فباستثناء ماريلاند وديلاور، لم يفز جون كيري بالأكثرية بأي ولاية جنوب خط ماسون - ديكسون*. وأما في العام 1948 فلم تذهب ولاية واحدة لصالح ديوي، على الرغم من أن عدداً منها دعم ترشيح ستروم ثيرموند الداعي إلى العزل العنصري.

لماذا دعم الجنوب الديمقراطيين؟ هناك سبب واضح، وقبيح يعلل دعم البيض الجنوبيين للديمقراطيين في الخمسينيات من 1950: فعلى الرغم من أن الحزب الديمقراطي كان قد صار حزب المساواة الاقتصادية، فقد قَبِل نظام جيم كرو بشكل مفهوم ضمنياً. وحين صار الديمقراطيون حزب المساواة العرقية كذلك، حينها فقط تحرك الجمهوريون، الذين بدؤوا خصوماً للرق، ولكنهم صاروا هم المدافعين عن الثروة، تحركوا إلى الفجوة. وسيكون لدي المزيد لأقوله حول تغيير الأماكن فيما بعد في الكتاب. وخصوصاً حين أنظر في الكيفية التي انتصر بها رونالد ريغان في العام 1980.

ولكن لماذا كان الجنوب ديمقراطياً في المقام الأول؟ إن المرارة الباقية لمدة طويلة التي تركتها الحرب الأهلية كانت جزءاً من القصة، فأنت كنت تستطيع أن تقول إن الديمقراطيين الجنوبيين فازوا طوال أجيال عن طريق معارضة أبراهام لينكولن.

ولكن الحقيقة التي توضح أن الجنوب كان أفقر بكثير من بقية البلاد كان يعني أنه كان يتسلم حصة غير متناسبة من المنافع التي ولدها برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل). الولايات الجنوبية ما زالت أفقر نوعاً ما من المتوسط القومي، ولكن الجنوب

---

* خط حدودي كان يفصل بين الولايات التي كانت تجيز الرقيق في جنوب هذا الخط والولايات الحرة في الشمال من الخط، وما زال هذا الخط يستخدم مجازاً للتمييز بين الجنوب والشمال بعد إلغاء الرق والتمييز والعزل العنصري.

في الخمسينيات كان فقيراً على نحو يائس. وحتى تاريخ متأخر من العام 1959 كان الدخل للفرد الواحد في الميسيسيببي أقل من ألف دولار في السنة (ما يقارب خمسة آلاف دولار بأسعار اليوم)، وهذا يعطيه مستوى متوسطاً من المعيشة لا يكاد يصل إلى 40 بالمئة في ارتفاعه من مستوى الولايات الغنية مثل كونيكتيكت، ونيويورك، ونيوجيرسي. وكان الجنوبما زال ريفياً أيضاً، كان منطقة زراعة، بعد مدة طويلة كانت فيها بقية أمريكة قد صارت أمة حضرية. وبحلول العام 1950 كانت الولايات المتحدة خارج الجنوب قد امتلكت ثلاثة ساكنين مقيمين حضراً مقابل كل ساكن ريفي فيها، ولكن الجنوب كانما زال ريفياً أكثر منه حضرياً.

ونتيجة لذلك كان برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) تقريباً ربحاً خالصاً بالنسبة إلى الجنوب. ففي جهة، لم تضع الضرائب العالية التي فرضها فرانكلين ديلانو روزفلت على الأغنياء وعلى الشركات، إلا عبئاً صغيراً على الجنوب، الذي كان فيه قلة من الناس الأغنياء وكانت الشركات فيه مملوكة في معظمها من الشماليين. ومن جهة أخرى كانت برامج الإصلاح الجديد، من الضمان الاجتماعي إلى تأمين البطالة للقوة الريفية، كانت مهمة على وجه مخصوص بالنسبة إلى العمال منخفضي الأجور الذين تكوّن منهم معظم سكان الجنوب. وإلى الآن أيضاً، فإن الحقيقة التي تبين أن الجنوب يعتمد كثيراً على دولة الرفاهية تصنع أثراً دورياً على عملنا الحكومي السياسي: فحين حاول جورج دبليو.بوش أن يخصخص الضمان الاجتماعي في العام 2005، اكتشف معالجوه أن المعارضة، بأي درجة، كانت، في «الولايات الحمر» التي دعمته في العام 2004، وخصوصاً في الجنوب، أشد من المعارضة في بقية البلاد.

ها هنا إحدى الطرق لصياغة ذلك: على الرغم من أن الانقسام العرقي في الجنوب ماشى العمل الحكومي السياسي المحلي الرجعي، فقد كان لدى المنطقة الكثير جداً لتكسبه من دولة الرفاهية، والشكر في ذلك لفقرها بحيث كانت على المستوى القومي راغبة في دعم الليبيراليين الشماليين، إلى مدى معين. وعلى كل حال، كان هناك حدود حادة لأنواع الخطط السياسية التي كان سيدعمها البيض الجنوبيون. وصار هذا واضحاً كل الوضوح

حين حاول هاري ترومان أن يكمل برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل)، مضيفاً العنصر الذي كان سيخلق دولة رفاهية كاملة مقارنة بتلك التي في كندا أو الأمم الأوروبية الغربية: أي، التأمين الصحي القومي.

في العام 1946 اقترح ترومان نظاماً من التأمين الصحي القومي كان يمكن له أن يخلق نظام الدافع للرعاية الصحية من رصيد واحد مشابه للنظام الكندي اليوم. وبدت حظوظه جيدة في دفع الخطة قدماً في البداية. وفي الحقيقة، كان يمكن أن يكون تأسيس تأمين صحي قومي في الأربعينيات أسهل بكثير مما يكون عليه اليوم. وكان الإنفاق الكلي على الرعاية الصحية في العام 1946 نسبة 1,4 بالمئة فقط من الناتج المحلي الكلي، مقارنة بأكثر من 16 بالمئة من الناتج المحلي الكلي الآن. وكذلك، وبالنظر إلى أن التأمين الصحي الخاص كان ما زال صناعة غير متطورة نسبياً في الأربعينيات، فإن شركات التأمين لم تكن مجموعة مصالح قوية مثلما هي عليه الآن. فمجموعة الضغط الصيدلانية لم تتحول إلى قوة كبيرة حتى الثمانينات من 1980. وفي الوقت نفسه كان الرأي العام في العام 1946 مفضلاً على نحو كبير للتأمين الصحي المضمون.

ولكن جهود ترومان أخفقت. والكثير من المسؤولية عن ذلك الإخفاق يقع على عاتق الجمعية الطبية الأمريكية، التي أنفقت 5 ملايين دولار في معارضة خطة ترومان، وهو مبلغ يساوي بعد تعديله بالنسبة إلى حجم الاقتصاد، ما يعادل 200 مليون دولار في اليوم. ففي إساءة صارخة لعلاقة الطبيب والمريض، استعانت الجمعية الطبية الأمريكية بأطباء العائلة ليتحدثوا إلى مرضاهم في جهودها لإعاقة التأمين القومي. وقاطعت الأطباء الذين ساندوا خطة ترومان، بل ذهبت إلى حد الحث على أن يمنعوا من امتيازاتهم في المستشفيات. بل إنه يبعث على الصدمة الآن أن نقرأ كيف طلب من الأطباء أن يحاضروا مرضاهم عن مساوئ «الطب العمومي للتأمين».

ولكن الجمعية الطبية الأمريكية لم تهزم وحدها خطة ترومان. كان هناك أيضاً معارضة حاسمة للتأمين الصحي القومي من الديمقراطيين الجنوبيين، وذلك على الرغم من حقيقة أن الجنوب المفقَّر، الذي لم يكن يستطيع فيه العديدون من الناس تحمل تكلفة

الرعايــة الصــحية الكافية، كان يمكن أن يكســب ثــروة مالية مفاجئة. ولكن السياســيين الجنوبيين اعتقدوا أن نظام تأمين صحي قومي كان سيجبر المنطقة على دمج مستشفياتها عرقيــاً. (ربما كانوا على حــق. فبرنامج الرعاية الطبية، وهو برنامج للمســنين معادل في وجوه عديدة للنظام الذي أراده ترومان لكل شخص، كان قد أدخل في العام 1966، وكانت إحدى النتائج هي إزالة الفصــل العنصــري عن المستشــفيات عبر كل الولايات المتحدة.) وكان الإبقاء على الناس الســود خارج مستشفيات البيض أهم لدى السياسيين الجنوبيين من تزويد الفقراء البيض بالوسائل اللازمة للحصول على العلاج الطبي.

وإخفاق ترومان في الرعاية الصــحية أنذر بالانهيار النهائي لتحالف برنامج الإصلاح الجديد. وكان دعم البيض الجنوبيين للمســاواة الاقتصادية متضارباً دائماً، وصار أكثر تضــارباً مــع مرور الزمن. والقصــة المألوفة تقــول إن الجنوب هجر التحالف حين صــار الحــزب الديمقراطي جاداً بشــأن الحقوق المدنية، وذلك بالتأكيــد كان جزءاً كبيراً مما حــدث. ومع ذلك، فإن من الصــحيح أيضــاً، أنه حين نما الجنوب بمجمله وصــار أغنى، كان لدى المنطقة أقل مما سبق لتربحه من الخطط السياسية الداعية إلى إعادة التوزيع، وتحــررت المنطقــة لتنغمــس في الغرائز الرجعية التــي جاءت من حرمان الســود من حق الانتخاب. ولكن كل هذا في الخمسينيات من 1950 كان بعيداً في المستقبل.

اتحادات العمال

بــين العــام 1935 والعــام 1945 ارتفعــت النســبة المئوية مــن العمــال الأمريكيين في اتحــادات العمال مــن 12 إلى 35 بالمئة، وفي وقت متأخر من العــام 1970، كان 27 بالمئة مــن العمال أعضــاء في الاتحــادات العمالية. واتحادات العمال عمومــاً، وإن لم يكن ذلك دائمــاً، دعمــت الديمقراطيين. وفي انتخابات العام 1948، صــوّت ثلاثة أرباع تقريباً من أعضــاء منظمتين كبيرتين من اتحادات العمال لصــالح ترومــان وهما الاتحاد الأمريكي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية.

ودور اتحــادات العمل في جعل الديمقراطيــين هم حزب الأمة المهيمن ذهب بعيداً إلى مــا وراء ميل أعضــاء الاتحادات للتصــويت للمرشــحين الديمقراطيين. انظــر في النكتة

البارعة المشـهورة من ويل روجرز حين قال: «أنا لست عضواً في أي حزب سياسي منظم. أنا ديمقراطي». كان هذا وصـفاً واضحاً عادلاً للحزب الديمقراطي قبل برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل)، كما هو اليوم. ولكنه كان أقل صـحة بكثير حين كان العمل المنظم قوة قوية: فاتحادات العمال زودت الحزب بهيكل تنظيمي جاهز الصـنع. ولم تقدم اتحادات العمال مصـدراً موثوقـاً لتمويل الحملة فقـط، بل زودت الديمقراطيين بمـا هو أهم من التمويل في عصـر جاء قبل أن تدار الحملات إلى حد كبير على شاشات التلفزة، زودتهم بجيشـ ثابت من عمال الحملة الذيـن وزعوا اللافتات الانتخابية، والملصـقات، وأدبيات الحملة، وانغمسـوا في إقنـاع الناخبين من باب إلى باب، وحشـدوا الناس من أجل جهود الحصول على الصوت يوم الانتخابات.

وكانـت هناك نتيجة أكثر دقة وخفاء ولكنها ربما كانت مهمة على نحو مسـاو للحركة القويـة لاتحادات العمال وهي أثر الحركة على الوعي السياسـي وعلى معدلات مشـاركة الناخبـين مـن الأمريكيـين منخفضـي الدخـول ومتوسـطيها. ومـن يتابعون منـا العمل الحكومـي السياسـي من كثب يجدوا من الصـعب في الغالـب أن يقدروا كـم هو قليل ما يبذلـه معظم الأمريكيين من الانتباه لمجمل الموضـوع. ولكن هـذه اللامبالاة قابلة للفهم: فعلى الرغم من أن نتائج الانتخابات تسـتطيع أن يكون لها آثار ضخمة على حياة الناس، يكون من غير المحتمل جداً أن يؤثر قرار ناخب فرد في تلك النتائج. ولذلك فالناس الذين لديهم أعمال لينجزوها وأطفال ليربوهم ليس لديهم إلا حافز قليل ليبذلوا اهتماماً دقيقاً للمتنافسـين السياسـيين في حلبة السـباق. وهذا الفقدان العقـلاني للاهتمام في الواقع العملي يعطي انحيازاً نحو الطبقة الصـاعدة إلى الأعلى بالنسـبة إلى العملية السياسية: فأعلى الناس دخلاً هم على الأرجح الذين يبذلون اهتماماً بالسياسـة، وهم على الأرجح الذين ينتخبون، أكثر مما يفعل الأمريكيون من الطبقتين الدنيا والوسطى. ونتيجة لذلك، فـإن الناخب النموذجي يملك دخلاً أعلى بشـكل جوهري من الشـخص النموذجي، وهو واحد من الأسـباب التي يميل من أجلها السياسيون إلى تصميم خططهم السياسية وهم يضعون في أذهانهم الأغنياء نسبياً.

ولكـن لاتحـادات العمال أثـراً في تخفيض هـذا الانحياز الطبقي. فاتحـادات العمال تحض أعضـاءها علانيـة على أن ينتخبوا، وربمـا كان أهم من ذلك، أن مناقشـة العمل الحكومي السياسي التي تتم في اجتماعات اتحادات العمال، والرسائل السياسية الموجودة في الرسـائل البريدية المرسـلة إلى أعضـاء الاتحادات، وغير ذلك، تميل إلى رفع الوعي السياسـي لا في صـفوف العمال في الاتحادات فقط بل في صـفوف أولئك الذين يتحدثون إليهـم، ومـن جملتهم الأزواج، والأصـدقاء، والأسـرة. ونظراً إلى أن النـاس يميلون إلى الاختلاط مع الآخرين المشابهين لهم في دخلهم، فهذا يعني المزيد من المشاركة السياسية في صفوف الأمريكيين المنخفضي الدخل. وقدَّر أحد التحليلات[4] الإحصائية الحديثة أنه لو كانت الحصـة من عمال الاتحادات الموجودة في القـوة العاملة مرتفعة في العام 2000 مثـل ارتفاعها الذي كانت عليه في العام 1964، لكانت انتخبت نسـبة مئوية إضـافية من 10 بالمئة من البالغين في الثلثين من ذوي الدخل الأخفض في مقياس توزيع الدخل، وذلك مقارنة مع نسبة مئوية إضافية من 3 بالمئة من الثلث الأعلى من توزيع الدخل. وهكذا فإن قوة حركة اتحادات العمال خفَّضت المركز الاقتصادي لجاذبية العمل الحكومي السياسي في الولايات المتحدة، الذي كان يفيد الديمقراطيين إفادة عظيمة.

وباختصار، إذاً، فإن الاقتصاد السياسي للولايات المتحدة في الخمسينيات من 1950 إلى السـتينيات من 1960 كان أكثر تفضيلاً إلى حد بعيد للخطط السياسية الاقتصادية المتصلة بمساواة الدخل مما كان عليه في أثناء العصر المموه الطويل. لم تبق دولة الرفاهية بعد ذلك دولة راديكالية، وبدلاً من ذلك، كان أولئك الذين أرادوا حل تلك الدولة يُعدون أشخاصـاً غريبـي الأطـوار. لم يبق هناك بعد ذلـك طبقة كبيرة من العمـال المهاجرين المحرومين من حق الانتخاب. وكان الجنوب على نحو مشروط ومؤقت إلى جانب المساواة الاقتصادية، طالما كان ذلك لا يترجم إلى مساواة عرقية. وكان للحركة القوية لاتحادات العمال الأثر في حشد الناخبين المنخفضي الدخل.

الأحزاب السياسية في عصر المساواة

كتب إيليس جي. أرنال، الحاكم السـابق لجورجيا، مقالة مناقضـة للحكمة السـائدة، ولكنهـا، كمـا تبـين في النهاية، كانت مقالة دقيقة دقة عالية وذلك في عدد شـهر تشـرين

الأول / أكتوبر 1948 من مجلة أتلانتيك منثلي (الأتلانتيك الشـهرية) وبعنوان «يستطيع الديمقراطيون أن يربحوا». وشدّد الكاتب في المقال على القوة الداعمة للتحالف الديمقراطي الذي «يوصـف من نقاده بأنه خليط من الجنوب، واتحادات العمل، وآلات المدنية، واليسار الفكري. وصـف ليس دقيقاً دقة كاملة، وسـوف يخدم». لقد سـبق أن تحدثت عن الجنوب وعن اتحادات العمال. دعونا ننظر باختصار في عنصرية الاثنين الآخرين.

الآلات السياسـية الحضـرية، المسـتندة إلى حد كبـير إلى دعم المهجرين، سـبقت بتاريخ وجودها سنوات روزفلت. وفي الحقيقة، كانت مصدراً كبيراً لدعم الديمقراطيين منذ القرن التاسـع عشر. وكان للخطط السياسية لبرنامج الإصلاح الجديد الأثر، بأي درجـة، في تقويض قوتهـا. وكان مفتاح جاذبية الآلات للناخبين الحضـريين هو قدرتها على أن توافر العون للعائلات التي تعاني من مشـكلات وكفالة الوظائف، ولكن توسـيع برنامج الإصلاح الجديد لشبكة الأمان الاجتماعي الحكومية والارتفاع في الأجور نتيجة للانضـغاط الكبير جعـل هذه الخدمات أقـل أهمية. ومع ذلك فهذه الآلات الحضـرية اسـتمرت قوية حتـى وقت متأخر كثيراً من السـتينيات من 1960، وسـاعدت مثابرتها الديمقراطيين على الفوز بالانتخابات.

ماذا عن «اليسار الفكري؟» من الواضح أنه لم يكن هناك أبداً عدد كاف من المفكرين ليجعـل منهـم كتلة انتخاب مهمة لأي من الحزبين. ولكـن التركيز على الجانب الآلي من الأشياء لا يعطي إلا القليل جداً من الفضل لأهمية الرسالة والأفكار. ففي الثلاثينيات من 1930 كان لدى اليسار أفكار عما ينبغي أن يعمل ، أما اليمين فلم يكن لديه ذلك، ما عدا أن يدعو إلى أن الاقتصاد سوف يشفي نفسه في نهاية المطاف. أما نجاح فرانكلين ديلانو روزفلت فقد أعطى المفكرين الليبيراليين صـدقية ومكانة اسـتمرت طويلاً بعد اسـتنفاد زخـم برنامج الإصـلاح الجديد إلى حد كبير، وذلك تمامـاً مثلما حدث، في أيامنا نحن، بأن بقي شـائعاً أن نشـدد على أن كل الأفكار الجديدة كانت في اليمين بعد وقت طويل من ذهـاب أي معنـى حقيقي للتجديد في اليمين. في العـام 1958 علق جون كينيث غالبرايث تعليقاً سـاخراً بالقول إنه في صـفوف الليبيراليين «خدمت الدعوة إلى الحاجة إلى أفكار

حديدة، إلى حد معين، لتكون بديلاً للأفكار». ولكن الإحساس بأن الأفكار الجديدة جاءت من اليسار، بقي ميزة للديمقراطيين.

وفي الوقت نفسه، مع حلول الخمسينيات من 1950 ظلَّ الحزب الجمهوري من وجوه عديدة على حاله السابقة. وقبل الكساد الكبير والانضغاط الكبير، كان الجمهوريون يتمتعون بميزتين سياسيتين عظيمتين وهما: المال، وتصور الكفاية. والإسهامات المدفوعة من النخبة الغنية أعطت الجمهوريين عادة ميزة مالية ضخمة، ومال الناس إلى افتراض أن الحزب القديم الكبير، حزب الأعمال، حزب الرجال الذين يتولون المسؤولية مثل هربرت هوفر، كان يعرف كيف يدير البلاد.

ولكن الانضغاط الكبير خفض موارد النخبة تخفيضاً كبيراً، في الوقت الذي دمر فيه الكساد الكبير اعتقاد الأمة بأن الأعمال تعرف معرفة أفضل. صار هربرت هوفر الرمز نفسه لعدم الكفاية. وبعد نصر الحرب العالمية الثانية والانتعاش الكبير بعد الحرب، من ذا الذي كان يستطيع أن يزعم بشكل له صدقية أن الديمقراطيين لم يكونوا يعرفون كيف تدار الأمور؟

ومع ذلك، بقي الحزب الجمهوري على قيد الحياة، ولكنه فعل ذلك بالتحرك نحو المركز السياسي الجديد. لقد فاز إيزنهاور بالبيت الأبيض بسبب سمعته في الحرب العالمية الثانية من بعض الوجوه، وبسبب أن الجمهور كان قد تعب من الحرب الكورية من بعض الوجوه الأخرى. ولكنه كان مقبولاً أيضاً لأنه دعا إلى «الاعتدال» وعَدَّ أولئك الذين كانوا يريدون الرجوع عن برامج الإصلاح الجديد (نيوديل) «أغبياء». لقد صار الحزب الجمهوري، لعدة عقود من الزمان، خيمة حقيقية كبيرة، مع وجود حيز لبعض المحافظين غير التائبين عن المناداة بالحكومة الصغيرة، وحيز لأنواع المنادين بالإنفاق الكبير، وبأنواع الحكومة الكبيرة مثل نيلسون روكفلر من نيويورك. وللحصول على فكرة فقط عن المدى الذي صار فيه الجمهوريون غير إيديولوجيين، فمن المفيد أن نعود إلى دراسات كمية عن سلوك التصويت في مجلس الشيوخ.

العمل الأصيل المؤثر هنا، الذي سبق أن ذكر في الفصل الأول، هو عمل كيث بوول من جامعة كاليفورنيا، سان دييغو، وهوارد روزنتال من مؤسسة رسل سيج، اللذين طورا

طريقة منهجية لوضــع أعضــاء مجلس الشـيوخ على طول الطيف من اليسار إلى اليمين. (وهما حددا أيضاً بعداً ثانياً من العمل الحكومي السياسي، والعرق، وهو بعد كان حاسماً في صـعود الحركة المحافظة. ولكن دعونا نضـع ذلك جانباً الآن). والطريقة التي طورها الباحثــان، حين نتحدث علــى وجه التقريب، تعمل وفـق هذا: ابدأ بقراءة جدول أســماء الحضــور من الأصوات على عدد من المشــروعات القانونية التي تحمل قضايا اقتصادية. أولاً، اعمل ترتيباً أولياً حســب المرتبة لهذه المشــروعات القانونية على طيف سياســي من اليســار إلى اليمين. ثانياً، رتب أعضاء مجلس الشيوخ من اليسار إلى اليمين استناداً إلى الكيفية التي صوتوا فيها على هذه المشروعات القانونية. ثالثاً، استخدم ترتيب المشرعين لتنقية ترتيب التشــريع من اليســار إلى اليمين، وكرر العملية كلها مرة ثانية. وبعد بضـع دورات تكون قد وصلت إلى ترتيب منسجم لكل من المشروعات القانونية وللسياسيين على طـول الطيف من اليســار إلى اليمين[5]. وقد طبق بوول، وروزنتــال، ونولان ماك كارتي من جامعة برنســتون هذه الطريقة على كل مجلس شـيوخ منذ القرن التاســع عشر، وما يبرز من نتائجهم هو كم كانت متواضعة فقط الاختلافات بين الجمهوريين والديمقراطيين في الخمسينيات وفي الســتينيات، مقارنة بهوة ضخمة قبل برنامج الإصلاح الجديد، وبثغرة هـي اليوم أوسع.

ويقيس بوول وروزنتال الثغرة بين الحزبين بمؤشر من الاستقطاب السياسي الذي يكون من الصعب تلخيصه بطريقة حدسية، في الوقت الذي يكون مُعلِماً إعلاماً عالياً. وبالنسبة إلى أغراضــي هنا يكفي أن ننظر إلى مقياسين وصفيين يتصــرفان تصرفاً مشابهاً جداً لمؤشــرهما على مر الزمن. المقياس الأول هو ما ســوف أدعوه «تطابق الأقلية – الحزب»: وهو عدد الديمقراطيين الموجودين إلى اليمين من أقصــى جمهوري في اليســار حين كان الجمهوريون يســيطرون على مجلس الشــيوخ، أو عدد الجمهوريين الموجودين إلى اليسار من أقصى ديمقراطي في اليمين حين كان الديمقراطيون يسيطرون على مجلس الشيوخ. والمقياس الآخر هو ما ســوف أدعوه «اجتياز تحول الأقلية – الحزب»: وهو عدد الأعضــاء مــن حزب الأقلية الذين يكونون فعلياً في الجانب الآخر من خط التقســيم السياســي من حزبهم، أي الديمقراطيون الذين هم إلى اليمين من العضو الوسيط من مجلس الشيوخ،

أو الجمهوريـون الذيـن هـم إلى اليسـار. في كل مقياس من المقياسـين يشـير المزيد من التطابق إلى نظام سياسـي أقل اسـتقطاباً، في حين أن غياب التطابق يوحي بإنه لا يوجد هناك وسط سياسي قوي.

ويبـين الجدول 2 هذه الأرقام بالنسـبة إلى ثلاثة مجالس شـيوخ. في مجلس الشـيوخ السـبعين، الذي انعقد في 1927-28 وفي 1928-29، ومجلس الشـيوخ الخامس والثمانين الـذي انعقد في 1957 و1958 ومجلس الشـيوخ الثامن بعد المئـة، الذي انعقد في 2003 و 2004. ويبين الجدول أن الحزبية في مجلس الشيوخ كانت أقل شدة بكثير في الخمسينيات مـن 1950 مما كانت عليه قبل برنامج الإصـلاح الجديد، أو أقل مما هي عليه اليوم. في مجلس الشـيوخ السبعين، الذي سيطر فيه الجمهوريون على مجلس النواب، لم يكد يوجد أي تطابق أقلية –حزب: ديمقراطيان اثنان فقط كانا إلى اليمين من أقصـى جمهوري في اليسار. ولم يكن هناك أي تحول أقلية– حزب: فكل الديمقراطيين كانوا إلى يسار المركز الوسـط. وكانت الحالة أكثر إفراطاً أيضـاً في مجلس الشيوخ الثامن بعد المئة، الذي كان أيضـاً تحت سيطرة الجمهوريين: فكل ديمقراطي كان إلى اليسار من أقصى جمهوري في اليسـار ولا حاجة إلى القول إنه لم يكن هناك أي تحول. وأما في مجلس الشـيوخ الخامس والثمانـين، الذي كان يسـيطر عليه الديمقراطيون، على كل حـال، فكان هناك عديد من الجمهوريين إلى اليسـار من أقصـى ديمقراطي في اليمين (وذلك بشكل رئيس بسبب أنه كان هنـاك عدد مـن الديمقراطيين الجنوبيين المحافظـين تماماً.) ومـا كان أكثر إثارة للتعجب، هو أن تسـعة أعضاء جمهوريين من مجلس النواب كانوا حرفياً إلى يسار المركز الوسط، أي أنهم صوتوا إلى اليسار من عضو مجلس الشيوخ الوسيط. وتلك حالة ستكون غير قابلة للتصـديق اليوم، لأمر واحد، وهو أن جمهوريي القرن الحادي والعشرين الذي أخذ موقعاً إلى يسـار المركز الوسـط بشكل أصيل لن ينجح في اجتياز عملية الترشيح من ناخبي حزبه، وذلك لأن محافظي الحركة سوف يتحققون من أنه يواجه مرشحاً متحدياً يُموَّل تمويلاً مبذراً، ولأن النـاخبين الجمهوريين في تسمية المرشحين داخل الحزب، الذين مالوا نحو اليمين ميلاً حاداً، سوف يدعمون بالتأكيد ذلك المتحدي. ولكن الجمهوريين، في الخمسـينيات، على كل حال، لم يستطيعوا التمكن من فرض النقاء الإيديولوجي لو كانوا

يريدون كسب الانتخابات. ونتيجة لذلك، بقي ليبراليون حقيقيون، مثل نيلسون روكفلر وجاكوب جافيتس، اللذين كانا يمكن أن يحرما من دون إبطاء اليوم، أعضاء في الحزب وفي مكانة جيدة.

الجدول 2، مقياسا التشابه بين الحزبين

	تطابق أقلية - حزب	تحول أقلية – حزب
مجلس الشيوخ السبعون، 1927-28	2	0
مجلس الشيوخ الخامس والثمانون، 1957-58	112	9
مجلس الشيوخ الثامن بعد المئة 2003-4	0	0

المصدر: www.Library.unt.edu/govinfo/usfed/years.html

الغياب النسبي للاختلاف بين موقعي الحزبين في الخطط السياسية الاقتصادية كان يعني أن سلوك التصويت من ناحية الجمهور كان مختلفاً جداً عما هو عليه اليوم. ففي الانتخابات الحديثة ارتبط التصويت الحزبي ارتباطاً قوياً جداً بالدخل: أي كلما كان دخل المصوّت أعلى، زاد احتمال أن يصوّت جمهورياً. وهذا يعكس على ما يفترض فهم المصوّتين بأن الصوت الذي يعطى للجمهوريين هو صوت يعطى لخطط السياسات التي تفضل الأغنياء بوصفهم معارضين للفقراء وللطبقة العاملة. ولكن الطبيعة غير الإيديولوجية نسبياً للحزب الجمهوري في الخمسينيات، كما كانت منعكسة بالطريقة التي صوت بها أعضاؤه في مجلس الشيوخ، كانت أيضاً منعكسة في إدراكات الجمهور. وفي أثناء الانتعاش الاقتصادي في ما بعد الحرب، رأى المصوتون بوضوح القليل جداً من الاختلاف بين الحزبين في خطط السياسة الاقتصادية، وذلك على الأقل حين كانوا يصوتون في الانتخابات الرئاسية. ويقارن الجدول 3 أنماط التصويت المتوسطة للمصوتين البيض مجموعين في فئات حسب مستوى الدخل في الانتخابات الرئاسية بين أعوام 1952 و 1972 من جهة و 1976 و 2004 من جهة أخرى. وفي أحدث مدة كان هناك علاقة قوية

بين مستويات الدخل الأعلى وبين التصويت جمهورياً. ولكن في أثناء المدة من العام 1952 إلى العام 1972، وهو عصر قبول كلا الحزبين لدولة الرفاهية، على كل حال، لا تكاد تقوم هناك أي علاقة بين مستوى الدخل وبين التصويت المفضل. وانتخابات الرئاسة الوحيدة التي كان فيها اختلاف ضخم في التصويت المفضل حسب مستوى الدخل كانت في العام 1964، وهو العام الذي كان فيه باري غولد ووتر، وهو محافظ حقيقي في الحركة، ونذير لأمور كثيرة ستأتي، قد استحوذ على التسمية الجمهورية للترشيح. وتظهر مسوح أخرى أنه كان هناك في الخمسينيات وفي الستينيات علاقة صغيرة بشكل لافت للأنظار بين دخل المصوت وبين تسجيله الحزبي: الثلث الأعلى من توزيع الدخل كان جمهورياً أكثر من الثلثين الأوسط والأدنى بشكل ضئيل فقط.

الجدول 3، نسبة البيض المصوتين للديمقراطيين في الانتخابات الرئاسية، بحسب فئة الدخل

	النسبة المئوية للتصويت للديمقراطيين في 1952-1972	النسبة المئوية للتصويت للديمقراطيين في 1976 - 2004
أفقر ثلث	46	51
الثلث الأوسط	47	44
الثلث الأغنى	42	37

المصدر: لاري بارتلز. «ما الأمر في ما الأمر مع كانساس؟» ص 130 (نسخة مصورة، جامعة برينستون، 2005).

إذا كان الحزب الجمهوري في الخمسينيات وفي الستينيات لم يمثل المحافظة الاقتصادية، فماذا كان يمثل؟ أو ربما كان من الأفضل أن يصاغ السؤال كما يلي: ماذا اعتقد المصوتون، الذين صوتوا للجمهوريين، أنهم صوتوا من أجله؟

إلى حد ما كانوا يصوتون من أجل النظام العرقي الإثني التقليدي. وكان الحزب الجمهوري في الخمسينيات، فوق كل شيء، حزب البيض الأنجلو ساكسون البروتستانت، حزب غير الجنوبيين البيض الأنجلو ساكسون البروتستانت، مع كون جزئية الأنجلو ساكسون اختيارية نوعاً ما. (فأيزنهاور جاء من أصل ألماني، ولكن ذلك لم يكن مهماً). في

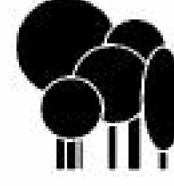
أثناء الخمسينيات من 1950 كان 51 بالمئة من أولئك الذين عدّوا أنفسهم جمهوريين من البيض الأنجلو ساكسون البروتستانت، على الرغم من أن الفئة كوَّنت 30 بالمئة فقط من جمهور الناخبين[6]. كان البيض البروتستانت هم المجموعة العرقية المهيمنة في الولايات المتحدة طوال معظم تاريخها، ولكن صعود برنامج الإصلاح الجديد، مع وجود العديد من أعضاء اتحادات العمال الكاثوليك في قاعدته ومع وجود دور كبير للمفكرين اليهود قوض تلك الهيمنة. وكثيرون من بقية البلاد كانوا مرتابين من التغيير. إن من العسير الآن أن نعاود الإمساك بحالة العقل تلك، ولكن إلى وقت متأخر في انتخابات العام 1960 صوت عدد من الأمريكيين ضد كيندي لأنه كان ببساطة كاثوليكياً.

وبشكل أكثر مدعاة للتصديق، صوت العديدون من الأمريكيين للجمهوريين ليكون ذلك كابحاً على سلطة التحالف الديمقراطي المهيمن. فمن الثلاثينيات إلى السبعينيات، سيطر الديمقراطيون على حصة من المصوتين المسجلين أكبر بكثير من حصة الجمهوريين، على الرغم من أن هذا لم يترجم إلى ميزة ديمقراطية في الاستيلاء على البيت الأبيض، فبين انتخابات العام 1948 وانتخابات رونالد ريغان أمسك الجمهوريون الرئاسة أربع دورات، وأمسك بها الديمقراطيون ثلاث دورات، ولكن تلك الحصة من المصوتين ترجمت إلى سيطرة ديمقراطية ثابتة على مجلس الشيوخ من العام 1952 فصاعداً. وهذه السيطرة الثابتة أدت إلى إساءات للاستخدام، ولم يكن ذلك فساداً فادحاً، في الجزء الأكبر منه، بل كان فساداً تافهاً، وربما كان هناك ما هو أهم من ذلك، وهو الرضا عن النفس ونقص الانتباه للاهتمامات العامة. وصار الجمهوريون هم البديل بالنسبة إلى أولئك الذين كانوا يقدرون قيمة وجود بعض المساءلة. وعلى وجه الخصوص، الجمهوريون في الشمال الشرقي الذين قدموا أنفسهم في الغالب بصفة مصلحين كانو سينظفون النظام ويرتبونه بدلاً من تغييره في أي طريق أساسية.

والخلاصة، هي أن كلا الحزبين بين العام 1948 وبين وقت ما في السبعينيات من 1970 قبل التغييرات التي كانت قد حدثت في أثناء الانضغاط الكبير. وكان برنامج الاصلاح الجديد (نيوديل) قد خلق، إلى مدى واسع، الشروط السياسية التي أدامت

هذا الإجماع. نظام ضريبي تقدمي إلى درجة عالية حدد الثروة في القمة، وكان الأغنياء سياسياً أضعف من أن يقدروا على الاعتراض. وكان الضمان الاجتماعي وتأمين البطالة برنامجين غير قابلين للمسّ بهما، وحققت الرعاية الطبية في نهاية المطاف المكانة نفسها. وكانت اتحادات العمال القوية جزءاً مقبولاً من المشهد القومي.

هذا التوازن سوف ينهار في السبعينيات من 1970. ولكن القوى التي ستدمر العمل الحكومي لسياسة المساواة بدأت بالبناء في الستينيات من 1960، وهو عقد من الزمان سار فيه كل شيء في الطريق الصحيح بالنسبة إلى الاقتصاد، ولكن بدا كل شيء فيه وهو يسير في الطريق الغلط بالنسبة إلى الديمقراطية الأمريكية.



الفصل الخامس

الستينيات

ازدهار مضطرب

كانت أفضل الأزمان، كانت أسوأ الأزمان.

بعبارات اقتصادية كانت الستينيات جيدة بجودة ما تحققه. وفي المجموعة القصصة (عصابة مبنى المضخات) المنشورة في العام 1968، كتب توم وولف عن «الاقتصاد السحري» الذي بدا فيه كل شيء سهلاً. وبأي معيار تقريباً، ذلك هو النوع من الاقتصاد الذي امتلكته أمريكة في الستينيات. وفوضى ذلك العَقْد من الزمان وانقلاب ذلك العَقْد حدثا على خلفية أفضل اقتصاد سبق لأمريكة أن امتلكته في أي وقت من الأوقات.

لقد كان هو الاقتصاد التي وفر الوظائف لكل شخص على ما يبدو. وما يزيد على ذلك هو أن تلك الوظائف الوفيرة جاءت مع أجور كانت أعلى من أي وقت من الأوقات، وكانت ترتفع في كل عام. ومن الطرف المتصل بالقاعدة كان العمال أفضل حالاً بكثير مما سيكونون عليه مرة أخرى في أي وقت من الأوقات: فالحد الأدنى للأجر في العام 1966 كان 1,25 من الدولارات في الساعة، وكان معادلاً لأكثر من 8 دولارات من دولارات اليوم، وهو أعلى إلى حد بعيد من الحد الأدنى للأجر اليوم وهو 5,15 من الدولارات. وبحلول العام 1966 كان الرجل النموذجي في ثلاثينيات عمره يكسب بقدر ما يكسب نظيره الحديث، وبحلول الوقت الذي انتهى فيه الانتعاش الاقتصادي، في مطالع السبعينيات، كان الرجال يكسبون أكثر مما يكسبون الآن بنسبة مئوية تقارب 14 بالمئة [1]. وصحيح أن دخول الأسرة كانت أقل قليلاً مما هي عليه اليوم، وذلك لأن نساء أقل كن يعملن ولأن الفجوة بين أجور النساء والرجال كانت أوسع. ولأن الدخول كانت أخفض قليلاً مما هي عليه الآن، عاشت أسر الطبقات الوسطى في بيوت أصغر، وكان امتلاكها لسيارتين أقل

احتمالاً، وكانت على وجه العموم قد امتلكت مستوى مادياً من المعيشة أخفض نوعاً ما من نظرائها اليوم. ومع ذلك فمستوى المعيشة كما شعر به معظم الأمريكيين أعطى الانطباع بأنه مستوى عال، وذلك لأنه مستوى كان أعلى إلى حد بعيد مما كان عليه طوال الجيل السابق، وكذلك لأن مجتمعاً أكثر تساوياً عرَض مناسبات أقَلَّ ليشعروا بها وهو مجتمع قد تُرِك واستبعد. وكما أشار الاقتصاديان في معهد ماساتشوسيت للتقانة، فرانك ليفي وبيتر تيمين، فإن الارتفاع في الدخل المستند إلى قاعدة عريضة كان يعني أن مشغل آلة ذا ياقة زرقاء كان يكسب، في القيمة الحقيقية، أكثر مما كان يكسب معظم المديرين قبل جيل سابق. ونتيجة لذلك فإن عدداً من الأمريكيين أكثر من أي وقت مضى عدّوا أنفسهم من الطبقة الوسطى [2].

والأمن الاقتصادي أيضاً كان غير مسبوق. فبحلول العام 1966 كان 80 بالمئة من السكان يتمتعون بالتأمين الصحي، وذلك صعوداً من 30 بالمئة فقط عند نهاية الحرب العالمية الثانية، وبحلول العام 1970 كانت نسبة من يتمتع من السكان بالتأمين الصحي قد تجاوزت مستوى نسبة اليوم، وهي 85 بالمئة. والعمال الذين فقدوا وظائفهم، على الرغم من معدل البطالة المنخفض، كان لديهم احتمال في تلقي تأمين البطالة أكبر بكثير مما لدى العمال المسرحين اليوم، وذلك التأمين كان يغطي قسماً من أجورهم المفقودة أكبر مما يغطيه تأمين اليوم. وكما يشير ليفي وتيمين، كان ارتفاع الأجور الشامل لجميع الفئات يعني أن الجميع حتى العمال المسرحين منهم الذين دفعت لهم أعمالهم اللاحقة أجوراً أقل من الأجور التي كان يدفعها لهم العمل الذي فقدوه وجدوا أنهم في غضون سنوات قليلة كانوا قد استعادوا مستوى معيشتهم السابق.

لو كان شعار «إنه الاقتصاد، يا غبي»، صحيحاً، لكانت أمريكة بلاد الرضا السياسي الجماهيري. ومع ذلك، ففي شهر آب / أغسطس 1966،حين سأل الناسَ استطلاعٌ من أسوشيتيدبرس/أبسوس، «لدى الحديث بوجه عام، هل يمكن أن تقول إن الأمور في هذه البلاد متجهة في الاتجاه الصحيح؟ أم هل هي بعيدة في المسار الغلط؟» أجاب 26 بالمئة فقط بالقول «الاتجاه الصحيح»، في حين قال 71 بالمئة «المسار الغلط».

وليس في الأمر سر غامض لماذا جاءت هذه الإجابة. فبالنسبة إلى العديد من الأمريكيين، وربما بالنسبة إلى معظمهم كان أي رضا عن التقدم المادي المستمر مرجوحاً بالإحساس الكاسح بأن المجتمع الأمريكي كان ينهار. كانت الجريمة تُحلِّق، وكانت المدن مدمرة بأعمال الشغب، وكان الشباب المحظوظ يطيل شعره، ويتناول المخدرات، ويمارس العلاقات الجنسية قبل الزواج، وكان المتظاهرون يخرجون إلى الشوارع يشجبون حرب فيتنام. وقد ينظر المؤرخون اليوم إلى انقلابات الستينيات ويرونها ممثلة لاتجاهات منفصلة. فحوافز الذين يهاجمون المارَّة في الشوارع للسطو والسلب وحوافز أولئك الطلاب الراديكاليين، وحوافز الهبيين وأولئك المناهضين للحرب من ذوي الأعمار المتوسطة لم تكن هي نفسها بالتأكيد. ومع ذلك فإحساس الجمهور بالفوضى المنفلتة من عقالها كان له أساس حقيقي.

في انتخابات العام 1966 كان الناخبون سيعبرِّون عن تقززهم في صناديق الاقتراع، مانحين الجمهوريين مكاسب كبيرة في مجلس الشيوخ. وفي كاليفورنيا صار ممثل كان قد تحول إلى سياسي يدعى رونالد ريغان حاكماً عن طريق خوض الحملة ضد حيل غش برنامج الرفاهية، وضد المشاغبين الحضريين، وطلاب الكليات طِوَال الشعر- وقانون الولاية العادل للإسكان.

والآن، كان الحزب الجمهوري في العام 1966 مؤسسة أكثر اعتدالاً بكثير من الحزب الجمهوري الذي نعرفه اليوم. فالحركة المحافظة، وهي موضوع الفصل الآتي، كانت قد وجِدَت، وكانت قد نجحت في تسمية باري غولدووتر للترشيح في العام 1964، ولكنها لم تكن بعد قد أمَّنت السيطرة على الحزب. ورونالد ريغان لم يكن بعد خافض ضرائب متحمساً، وقد حكم ريتشارد نيكسون في الحقيقة بوصفه ليبيرالياً في وجوه عدة: فهو الذي وضع مؤشراً للضمان الاجتماعي من أجل التضخم، وأنشأ دخلَ ضمانٍ إضافياً (برنامج كبير لكبار السن المعوقين). ووسع تنظيم الحكومة للسلامة في مكان العمل والبيئة، وحاول كذلك أن يدخل التأمين الصحي الشامل.

ومع ذلك فبذور الهيمنة النهائية للحركة المحافظة كانت مبذورة في الستينيات من 1960، أو لتكون أكثر دقة، بين العام 1964، وهو عام انتصار ليندون جونسون الكاسح

في كل الولايات على باري غولدووتر، وبين العام 1972. وهو عام انتصار ريتشارد نيكسون الأكثر اكتساحاً كذلك في كل الولايات على جورج ماكغفرن.

كانت تلك السنوات، طبعاً، هي سنوات التصعيد والإصابات الكبيرة في فيتنام، وهو العصر الذي كانت فيه أمريكة ممزقة بمسائل الحرب والسلام. كانت فيتنام بالتأكيد هي القضية لذلك الزمان. من دون فيتنام، كان ليندون جونسون سيخوض بالتأكيد تقريباً السباق لدورة رئاسية كاملة ثانية، وما كان المتظاهرون والشرطة قد خاضوا معارك عنيفة خارج المؤتمر الديمقراطي في شيكاغو، وما كان نيكسون ليصل أبداً إلى البيت الأبيض.

وعلى كل حال، كانت الآثار الطويلة الأمد لفيتنام على العمل الحكومي السياسي الأمريكي، أقل مما قد تَظُن. فبحسب الحكمة التقليدية عطل الصراع على فيتنام الحزب الديمقراطي وأعاقه، وأدانه وحكم عليه بموقع دائم من الضعف في الأمن القومي. وكما سنرى في هذا الفصل وفي الفصول الآتية، فإن تلك الحكمة التقليدية تبالغ في التعبير عن القضية. فالحرب لم تفعل إلا القليل لتهز إمساك الديمقراطيين بقبضتهم على مجلس الشيوخ. وبالنسبة إلى صورة الديمقراطيين بوصفهم ضعفاء في الأمن القومي:كان نيكسون ناجحاً نجاحاً شديداً في رسم صورة جورج ماكغفرن بوصفه ضعيفاً في الأمن القومي، ولكن المسألة أقل وضوحاً بكثير حين يقال إن الحزب الديمقراطي بمجمله وصل إلى أن ينظر إليه بالطريقة نفسها حتى وقت لاحق متأخر كثيراً. وصورة الديمقراطيين الضعفاء لم تتغلغل في الواقع في الذهن حتى الثمانينيات من 1980، وأعيد عرضها في إعادة كتابة للتاريخ.

ما حدث فعلاً في الستينيات هو أن الجمهوريين كانوا قد تعلموا كيف يستغلون التذمرات والمخاوف الثقافية الصاعدة ليكسبوا الانتخابات. وفوق كل ذلك، تعلم الجمهوريون كيف يستغلون رد الفعل الأبيض ضد حركة الحقوق المدنية وعواقبها. ذلك الاكتشاف سوف يجعل من الممكن في نهاية المطاف بالنسبة إلى محافظي الحركة أن يكسبوا البيت الأبيض وأن يتولوا السيطرة على مجلس الشيوخ.

دعونا نبدأ، وهذا هو الحال، بالحدث الذي كان أهم حدث في الأمد الطويل وهو: قرار ليندون جونسون أن ينتصر للحقوق المدنية ويدافع عنه.

الحقوق المدنية وتخلي الجنوب

بصفتي رجلاً تذهب جذوره عميقاً في داخل تربة الجنوب، فأنا أعرف مدى الألم الذي تؤرثه المشاعر العرقية. وأعرف مدى الصعوبة في إعادة تشكيل مواقف مجتمعنا وهيكله. ولكن قرناً قد مضى، أكثر من مئة عام، منذ أن حُرِّر الزنجي. ومع ذلك فهو ليس حراً بشكل كامل في هذه الليلة. قبل أكثر من 100 عام وقع أبراهام لينكولن، وهو رئيس عظيم من حزب آخر، على إعلان التحرير. ولكن التحرير إعلان وليس حقيقة.

لقد انقضى قرن، بل أكثر من 100 عام، منذ تم الوعد بالمساواة، ومع ذلك فالزنجي ليس مساوياً. وانقضى قرن منذ يوم الوعد، والوعد غير موفى به. لقد جاء وقت العدالة الآن.

هكذا تحدث ليندون جونسون في شهر آذار/ مارس 1965، مصرحاً عن تصميمه على سنّ ما صار في نهاية الأمر قانون حقوق الانتخاب، بعد أسبوع من قيام الشرطة بالهجوم على مسيرة لحقوق الانتخاب هجوماً عنيفاً في مدينة سيلما في ألاباما.

قرار جونسون أن ينهي حرمان الأمر الواقع من حقوق الانتخاب للأفارقة الأمريكيين بلغ الذروة من تطور دام عشرين عاماً تقريباً داخل الحزب الديمقراطي. لقد بدأ التطور في العام 1947، حين أنشأ هاري ترومان لجنة عن الحقوق المدنية، مع تعليمات بأن توصي بتشريع يحمي الزنوج من التمييز. ومثل معظم الأعمال الجيدة في العمل الحكومي السياسي، احتوت حركة ترومان على عنصر من الحسابات: لقد اعتقد أنه بكسبه لأصوات السود في المدن الشمالية كان يستطيع أن ينتزع انتصاراً في انتخابات العام 1948. وذلك ما برهنت عليه حركته، على الرغم من أن تضمين الحقوق المدنية في برنامج العمل الديمقراطي أدى إلى انسحاب المبعوثين الجنوبيين وإلى الترشيح الرئاسي من الحزب الثالث للحاكم الداعي إلى الفصل العنصري من كارولينا الجنوبية وهو ستروم ثيرموند.

إذا وضِعت الحسابات السياسية جانباً، فقد كان محتوماً أن الحزب الذي أنشأ برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل)، هو الذي سيصير في نهاية الأمر حزب الحقوق المدنية. برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) كان حركة شعبية، ومثل كل حركة شعبية في القرن التاسع عشر، وجدت نفسها تصل إلى دعم للسود، الذين كان لهم أكبر حصة للربح من المزيد من التوزيع المتساوي للدخل. وفيما بعد، فرضت الحرب العالمية الثانية معدل سرعة الخطوات: فالسود لم يقاتلوا فقط من أجل أمريكة، بل إن تراث النازية ساعد على جعل العرقية المكشوفة غير مقبولة. بعد مؤتمر الحزب الديمقراطي للعام 1948، أمر ترومان بأن يُدمَج الجيش. فالحرب العالمية الثانية تبعتها الحرب الباردة، التي حاول فيها الاتحاد السوفيتي أن يصور نفسه البطل الحقيقي لقضية أن كل الناس خلقوا متساوين. وقد اعتقد ترومان وآخرون كثيرون أن أمريكة كانت بحاجة إلى أن تنهي تاريخها الطويل من الفصل العنصري والتمييز لكي تستعبد الأرض الأخلاقية العالية.

ولا يكاد أي سياسي من الشمال أو من الجنوب أن يجرؤ اليوم على التخاصم علناً أمام الجمهور مع العواطف التي عبر عنها جونسون حين أدخل قانون حقوق الانتخاب. (على الرغم من أن بعضهم يعتقدون في قلوبهم بالتأكيد، مثلما تفوَّه ترينت لوت من دون تحفظ في تأبينه في العام 2002 لستروم ثيرموند، يعتقدون بأنه لو كان داعية الفصل العنصري المتحمس قد انتخب في العام 1948 لما كنا قد وقعنا في «كل هذه المشكلات»). وطيلة أربعين سنة قُدُماً كان ينظر إلى ركاب الحرية بوصفهم أبطالاً وصار مارتن لوثر كينغ صورة أيقونة قومية، ورمزاً لأفضل ملائكة لطبيعة أمريكة. وعلى الرغم من ذلك، وجد العديد من الأمريكيين البيض، في الستينيات، أن الاندفاع في سبيل الحقوق المدنية هو اندفاع مشوِّش ومهدِّد على نحو عميق.

وكان ذلك، في جزء منه، لأن جزءاً كبيراً نوعاً ما من الأمريكيين كانوا ما زالوا من دعاة الفصل العنصري غير المؤهلين. فبين العام 1946 والعام 1978 سأل استطلاع دراسات الانتخابات القومية الأمريكية الناس أيفضلون «إلغاء الفصل العنصري، أم الفصل الصارم، أم شيئاً بين الاثنين؟» في العام 1964 كانت نسبة كاملة من 23 بالمئة ما زالت تجيب «الفصل الصارم»، مقارنة بنسبة 32 بالمئة تريد إلغاء الفصل.

ومعظم دعاة الفصل العنصري الصريحين كانوا جنوبيين. ولكن في الشمال أيضاً، الذي كان فيه التعاطف مع الفصل الصارم أقل، كان هناك خوف ملموس من التغيرات التي كانت تجلبها حركة الحقوق المدنية. وطوال عقد الستينيات وافق أكثر من 60 بالمئة من الناخبين على أن «أهل الحقوق المدنية كانوا يحاولون الدفع بأسرع مما يجب». وردُّ الفعل هذا عكس في قسم منه الطريقة التي اتسعت بها غايات حركة الحقوق المدنية مع الزمن. ففي البداية كانت المسألة ببساطة إلغاء نظام جيم كرو، إلغاء الحرمان الصريح، والمفضوح من حق الانتخاب والتطبيق القسري بالقوة وبشكل عنيف أحياناً لفرض مكانة الدرجة الثانية على السود في الجنوب. وفظاظة نظام جيم كرو ووحشيته جعلته، في النهاية، هدفاً سهلاً نسبياً للإصلاح. وعواطف الأمة كانت مشغولة مع السائرين في مسيرات الحقوق المدنية، وانتهكت حرمة إحساس الأمة بنفسها بقسوة المقاومة التي أبداها العنصريون الجنوبيون. و إلغاء نظام جيم كرو لم يتطلب أكثر من الإعلان بأن مؤسسات الفصل العنصري الجنوبي الرسمي المفروض بالقوة من الحكومة هي مؤسسات غير قانونية.

وعلى كل حال، فبعد أن كانت المؤسسات الرسمية للتمييز العنصري الجنوبي قد ذهبت، ظلت باقية هناك حقيقة وجود التمييز والفصل العنصريين، وهي أقل من حيث الصفة الرسمية من السابق، ولكنها الأمر الواقع، وهي على خلاف الفصل الرسمي كانت موجودة في كل أنحاء البلاد. وحين حاول النشيطون في الحقوق المدنية أن يعالجوا هذه الحقيقة الواقعة، تغيرت طبيعة المواجهة. فإبلاغ مقاطعات المدارس، في عيون الكثيرين من البيض غير الجنوبيين، بأن المقاطعات لا تستطيع أن تديم بشكل صريح مدارس منفصلة للأطفال البيض وللأطفال السود، كان شيئاً، ولكنه كان شيئاً آخر مختلفاً تماماً أن تعيد رسم حدود مقطعات المدارس وأن تضع الأطفال في حافلات ركاب في محاولة لإنهاء فصل الأمر الواقع. وبشكل مشابه، نظر كثيرون من البيض غير الجنوبيين إلى القوانين التي تُبلِّغ حكومات الولايات بأنها لا تستطيع أن ترفض تأدية الخدمات للشعب الأسود بوصفها شرعية، ولكنهم نظروا إلى القوانين التي تجعل التمييز العرقي الذي يقوم به الملاكون الخاصون أو ملاك البيوت الذين يبيعون بيوتهم تمييزاً خارجاً عن القانون،

نظروا إليها بوصفها قوانين غير شرعية. وكان دعاة الحقوق المدنية على حق في الاعتقاد أن الفصل والتمييز في الأمر الواقع، اللذين كانا في الغالب، على الرغم من المزاعم بأنهما مثَّلا اختياراً طوعياً،كانا في الغالب مدعومين في الممارسة العملية بتهديدات العنف، مثَّلا حاجزين مهمين لتقدم كل جزئية بمثل أهمية نظام جيم كرو. وفي محاولة لإصلاح هذه الأخطاء، على كل حال، جلبت حركة الحقوق المدنية لنفسها بشكل لا مناص منه سلسلة من الأعداء أوسع بكثير مما سبق.

انتبه لذلك السياسيون المغامرون. فرونالد ريغان، الذي كان قد عارض قانون الحقوق المدنية وقانون الانتخاب، مسمياً هذا القانون الأخير «إذلالاً للجنوب»، خاض الانتخابات لتولي منصب حاكم كاليفورنيا، وكان ذلك في قسم منه على وعد منه بأن يلغي قانون الإسكان العادل للولاية. وقال ريغان: «إذا كان الشخص يريد أن يميز ضد الزنوج أو آخرين غيرهم في بيع بيته أو تأجيره، فله الحق في أن يفعل ذلك».

وفوق كل ذلك، صار إدراك الجمهور لحركة الحقوق المدنية متشابكاً مع المد المتصاعد من الاضطرابات الحضرية، وهو رابط خدم في أن يجعل المقاومة ضد تعزيز تقدم الحقوق المدنية مقاومة مشروعة وصلبة.

الاضطرابات الحضرية

في شهر تشرين الأول / أكتوبر 1967 نشر ريتشارد نيكسون مقالة هي الآن مشهورة، وكانت في مجلة ريدرز دايجست، وعنوانها «ماذا حدث لأمريكة؟» والمقالة، التي كانت قد كُتِبت فعلياً بقلم بات بوكانان، غلَّفت كل اضطراب الأمة في رزمة واحدة: فزعم نيكسون/ بوكانان، أن التساهل الليبيرالي كان أصل كل شر[3].

وبدأت المقالة بالقول: «منذ ثلاثة أعوام فقط، بدت هذه الأمة وكأنها تكمل أعظم عقد زمني لها من التقدم العرقي». «ولكن الأمة الآن كانت» من بين أكثر الشعوب فقداناً للقانون وأكثرها عنفاً في تاريخ الشعوب الحرة. وكانت أعمال الشغب الحضري هي «أخبث الأعراض حتى تاريخه الدالة على اضطراب قومي آخر، وفي بعض الوجوه أكثر

خطـراً، وهو الانحدار في الاحترام للسـلطة العامة ولحكم القانـون في أمريكة». وكان كل ذلك غلطة الليبيراليين.

الجريمة والاضـطراب المثيران للصـدمة في الحياة الأمريكية اليوم، يفيضان في قدر كبـير منهما من تغييرين أساسـيين اثنـين حدثا في مواقف أمريكيـين كثيرين. الأول، هو أن هنـاك تسـاهلاً نحو خرق القانـون والنظام العام من طرف أولئـك الذين يتفقون مع القضية موضوع التساؤل. والثاني، هو أن هناك الانغماس في الجريمة بسبب العطف على المظالم الماضـية لأولئك الذين صاروا مجرمين. لقد ذهب قضاتنا بعيداً جداً في إضعاف قوى السـلام في موقفها ضـد القوى المجرمة. وقد ذهب صـناع الرأي العام عندنا بعيداً جداً في في ترويج العقيدة التي تقول إنه حين يكسر القانون فإن المجتمع لا الفرد هو الذي يجب أن يلام.

نيكسـون وبوكانـان كانا يعرفان ما يفعلانه. محافظ، سـار في خط صـار شـعبياً في السـتينيات من 1960، هو ليبرالي قد سُلِب. لقد تلاشت الجريمة في هذه الأيام بوصفها قضية سياسية: معدلات الجريمة هبطت في التسعينيات، وهبطت أكثر ما يكون في مدينة نيويـورك، وكان ينظر إليها فيما مضـى بوصـفها خلاصـة لكل ذلك الـذي كان خطأً في المجتمع الأمريكي. وأما في السـتينيات فكان «القانون والنظام» على نحو قابل للمناقشـة والجدل هو أفعل شعار مفرد يلتف حوله المحافظون.

كان هنـاك سبب شعر من أجله الأمريكيون أن القانون والنظام كانا ينهاران: وقد كانا كذلـك فعلاً. فمعـدل الجريمة ارتفع إلى أكثر من ثلاثة أضـعاف بين العام 1957 والعام 1970. ومعدل السـطو المسلح، الذي تعرِّفه الإحصـاءات التاريخية للولايات المتحدة بأنه «سرقة أو أخذ أي شيء ذا قيمة من عناية، أو حماية، أو سيطرة شخص بالقوة أو بالعنف أو بزرع الخوف»، وبكلمات أخرى السلب، تضاعف أكثر من أربع مرات.

لماذا ارتفعت الجريمة؟ الجواب القصير هو أننا لانعرف حقاً الكثير عما يسبب ارتفاع الجريمـة أو هبوطها، كمـا هو مبين بعدم قدرة الخبراء على التنبـؤ بالتغيرات الكبيرة في معـدلات الجريمة. وارتفاع الجريمة في السـتينيات، الذي حير توقعات الليبيراليين الذين

توقعوا أن يكافأ نمو العدالة الاجتماعية بسلوك أفضل، جاء مفاجأة كاملة. ومثل ذلك فعل هبوط معدلات الجريمة في التسعينيات، الذي حير أيضاً المحافظين الذين اعتقدوا أنه لن يكون أي تحسن في الجريمة ممكناً من دون عودة إلى القيم الاجتماعية التقليدية. وكما أشار ستيفن ليفيت من جامعة شيكاغو، في التسعينيات «هبوط الجريمة كان غير متوقع إلى درجة أنه كان قد استبعد على نطاق واسع بوصفه هبوطاً مؤقتاً أو مضللاً بعد مدة طويلة من بدئه»[4].

ربما كان أكثر تفسير قابل للتصديق للموجة الكبيرة للجريمة هو التفسير الذي يعتمد على علم السكان. فبعد الحرب العالمية الثانية غادر الملايين من السود الجنوب الريفي متجهين إلى المدن الشمالية، ومع زملائهم المواطنين البيض، فهم أيضاً كان لهم الكثير من الأطفال. وحين وصل جيل ازدهار الأطفال إلى المراهقة، كان هناك زيادة كبيرة في أعداد الشباب الذكور، والشباب الذكور السود الحضريين على وجه الخصوص. وصحيح أن الزيادة الحقيقية في الجريمة كانت أكثر بكثير من الزيادة في عدد الناس المحسوبين في الفئات السكانية الميالة إلى الجريمة، ولكن قد يكون هناك «أثر مضاعف» لأن التغيرات السكانية اكتسحت قوى السيطرة الاجتماعية. إن تكاثر الشباب الذكور الميالين إلى الجريمة خلق معايير جديدة، وخطرة للسلوك. والزيادة في عدد الناس الذين يحتمل أن يرتكبوا الجرائم لم تكن مقرونة مع أي زيادة متوافقة في عدد ضباط الشرطة للقبض عليهم أو في عدد زنازين السجن لحجزهم. وفي أثناء الستينيات بقي عدد الناس الموجودين في السجن أفقياً بشكل أساسي حتى حين حلّقت أعداد الجريمة، وهو تناقض حاد مع ما حدث في التسعينيات، حين استمر عدد الناس الموجودين في السجن بالارتفاع حتى حين هبطت الجريمة.

وكانت عوامل أخرى تعمل أيضاً. أحد العوامل كان نقص الوظائف في قلب المدن القديمة المكتظة. فملايين السود الجنوبيين كانوا قد انتقلوا إلى المدن الشمالية في البحث عن وظائف تصنيعية، وظائف كانت وافرة في الأربعينيات والخمسينيات، والشكر في ذلك يعود إلى الانتعاش في زمن الحرب ولانتعاش الاستهلاك في زمن السلم الذي تلا الحرب. أما في الستينيات من 1960، على كل حال، فإن تلك المدن نفسها بدأت تتحول إلى مصيدة

اقتصادية. والشكر للتِّقانات المتغيرة في الإنتاج والنقل، وبدأ التصنيع بالانتقال إلى خارج المقاطعات الصناعية الحضرية المزدحمة إلى المعامل الممتدة في الضواحي، ونتيجة لذلك صارت الوظائف نادرة في مناطق قلب المدن القديمة المكتظة التي كان السود يعيشون فيها. ومع ذلك بقي السكان السود محصورين في تلك المدن المكتظة بسبب أمرين: الفصل العنصري والعجز عن تحمل شراء سيارات. وكانت النتيجة بطالة عالية في صفوف السود الحضريين في كل الأحوال حتى في وجه اقتصاد منتعش[5].

ومن المحتمل أن يكون نقص الوظائف في قلب المدن القديمة المكتظة، كما ناقش ذلك مناقشة مشهورة عالم الاجتماع وليام جوليوس ولسون، قد ساعد على تعزيز الثقافة المدمِّرة. وناقش ولسون أيضاً أن بدايات إزالة الفصل العنصري سوَّأت المشكلة على نحو معاند، لأن السود في الطبقة الوسطى استغلوا التمييز المنخفض في الإسكان ليفروا من حي السود الفقير المحدود، تاركين خلفهم سكاناً مفصولين بالطبقة مثلما هم مفصولون بالعرق.

ومهما تكن الأسباب التي دعت إلى ارتفاع الجريمة في الستينيات، فإن ما رآه الناس هو أن القانون والنظام كانا ينهاران. وكثيرون من الناس كانوا مستعدين جداً لاتِّباع مبادرة نيكسون في وضع اللوم على التساهل الليبيرالي المزعوم. لا يوجد أي دليل على أن التساهل كان عاملاً مهماً في موجة الجريمة كما هو بالمقارنة، لِنَقُل، مع نقص سعة السجون أو عدم وجود فرص توظيف كافية للسود. ولكن الجمهور، وقد واجهه ارتفاع الجريمة في الوقت نفسه الذي كانت فيه الأمة تحاول أن تصحح مظالم ماضية، كان مستعداً جداً كل الاستعداد أن يقيم ارتباطاً بين الأمرين.

وفي ذهن الجمهور العام كانت الاهتمامات حول الجريمة مختلطة على نحو لا فكاك له مع الخوف من العنف الحضري على نطاق واسع.

وعصر أعمال الشغب الحضرية التي بدأت مع شغب هارلم في العام 1964 دام أربع سنوات فقط، أي، على الرغم من أنه سيكون هناك أعمال شغب بعد العام 1968، مثل شغب لوس أنجيلوس في العام 1992 الذي تلا قيام الشرطة بضرب رودني كينغ، فهي

أعمال شغب لن تعطي شعوراً بأنها موجة قومية لأعمال الشغب. وفي سنوات أعمال الشغب، على كل حال، بدت وكأن كل أمريكة الحضرية كانت تتصاعد في ألسنة اللهيب.

وتبقى أسباب صعود أعمال الشغب الحضرية وهبوطها غامضة مثل أسباب صعود الجريمة وهبوطها. الكثير من أعمال الشغب، ومن المحتمل أن معظمها بدأت بأعمال من وحشية الشرطة. فشغب هارلم في العام 1964، على سبيل المثال، بدأ حين أطلق النار ضابط شرطة على فتى أسود عمره خمسة عشر عاماً. وفي أثناء أعمال الشغب تتحول الشرطة في الغالب إلى حالة من الغضب المجنون. ومع ذلك، فإن وحشية الشرطة ضد السود لم تكن شيئاً جديداً. فلماذا إذاً، طوال أربعة أعوام من عقد الستينيات من 1960، أثارت مثل هذه التصرفات أعمال شغب واسعة المدى؟

وجد علماء العلوم الاجتماعية أن احتمال وقوع أعمال الشغب كان أكثر ما يكون حدوثاً في المدن الواقعة في خارج الجنوب الذي كان يسكنه عدد كبير من السكان السود. وغياب أعمال الشغب الجنوبية عكست ما يفترض المستوى الصارم من السيطرة الاجتماعية. أو لنضعها بصيغة أقل تلطفاً، كان السود في الجنوب أكبر رعباً من أن يقوموا بأعمال شغب. كان القمع في المدن الشمالية أقل شمولاً، وضمنت الهجرة الكبيرة التي وقعت بعد الحرب أن العديد من هذه المدن كان فيها بحلول الستينيات عدد ضخم من السكان السود، ومن جملتهم عدد متزايد من السود صغار السن الذين لم يسبق لهم أبداً أن عاشوا في الجنوب. هذه الاتجاهات السكانية، التي كانت من حيث الجوهر هي الاتجاهات السكانية نفسها التي ساعدت على إحداث ارتفاع الجريمة، مختلطة مع ظروف معيشية فظيعة في أحياء حضرية محصورة (غيتوات)، هي التي من المحتمل أن تكون أعدت المسرح من أجل ردود فعل عنيفة ضد الأعمال الوحشية التي كان يتم احتمالها فيما مضى ببساطة.

هل كان لحركة الحقوق المدنية أي ارتباط بأعمال الشغب الحضرية؟ لقد أوصى تقرير العام 1968 الذي وضعته اللجنة الاستشارية القومية عن الاضطرابات المدنية، ويشار إليها باسم لجنة كيرنر، أوصى بأن لها ارتباطاً. وصرح التقرير بأن «التفرقة العنصرية البيضاء مسؤولة جوهرياً عن الخليط المتفجر الذي كان يتراكم في مدننا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية». ومع ذلك، ففي الوقت الذي يضع فيه التقرير اللوم النهائي

على التفرقة العنصــرية البيضاء، فقد أوصى بأن الأسباب التي تلي ذلك مباشرة تقريباً لأعمال الشغب تكمن في التوقعات التي خلقتها حركة الحقوق المدنية:

> الآمال الخائبة هي بقية الطموحات التي لم تتحقق التي أثارتها الانتصارات القضائية والتشريعية العظيمة لحركة الحقوق المدنية والصراع المؤثر من أجل حقوق متساوية في الجنوب.
>
> والمناخ الذي يميل نحو الموافقة على العنف ونحو التشجيع عليه بوصفه شكلاً للاحتجاج كان قد خلقه الرعب الأبيض الذي كان يوجه ضد الاحتجاج غير العنيف. وخلقه العصيان المفتوح للقانون وللسلطة الفيديرالية من قبل الولاية ومن قبل المسؤولين المحليين الذين يقاومون إلغاء الفصل العنصري. وخلقته بعض جماعات الاحتجاج من المنغمسين في العصيان المدني الذين أداروا ظهورهم إلى اللاعنف. هو مناخ يذهب إلى ما وراء الحقوق التي يحميها الدستور في تقديم العرائض والاجتماع الحر. ويلجأ إلى العنف لمحاولة فرض تغيير القوانين وخطط السياسات التي يختلفون معها.
>
> خيبات العجز قادت بعض الزنوج إلى القناعة بأنه لا يوجد أي بديل فعال للعنف بوصفه وسيلة لتحقيق إزالة المظالم. ووسيلة «لتحريك النظام». وانعكست هذه الخيبات في الاغتراب وفي العداوة نحو مؤسسات القانون والحكومة والمجتمع الأبيض الذي يسيطر عليها. وفي الامتداد نحو الوعي العرقي والتضامن الذي انعكس في شعار «القوة السوداء».
>
> لقد نشأ مزاج جديد في صفوف الزنوج. وخصوصاً في صفوف الشباب. وفي هذا المزاج كان احترام الذات والكبرياء العرقية المعزّزة يحلان محل اللامبالاة والخضوع «للنظام».

كان ليندون جونســون جازعاً جزعاً عميقاً من تقرير لجنة كيرنر، فقد شعر جونسون أن التقريــر يعطــي ميزة تقع في أيدي الخصــوم تماماً من المحافظــين. فإلقاء اللوم على العنصرية العرقية البيضاء عن الاضطراب الحضري، لم يكن هو الطريق لكسب أصوات الانتخاب البيضاء، بغض النظر عن مدى الصحة التي قد يكون بلغها الاتهام. وإن الإيحاء بأن المحاولات المبذولة لتخفيف اليد الثقيلة للعنصرية العرقية قد تكون حفزت على العنف لم يكن المحتمل أن يشجع على المزيد من الإصلاح بقدر ما يشجع على تمكين أولئك الذين لم يريدوا وجود حركة الحقوق المدنية في المقام الأول. وهذا بالتأكيد ساعد نيكسون.

وفي أذهان الناخبين البيض، فإن الجريمة وأعمال الشغب ظهرت مع مؤشر آخر تم نشره على نطاق واسع عن انهيار أمريكة: وهو صعود الاعتماد على الرعاية.

انفجار رعاية الرفاهية العامة

بعد موت رونالد ريغان في العام 2004 قيل عنه في تأبينه إنه شخص محبوب وهو كالخال وكالعم في عطفه وتلطفه، توفَّر على قضية الحرية، وعُرِّف في تأبينه بنصره على إمبراطورية الشر السوفيتية وربما بتوافره على تخفيض الضرائب. ولكن رونالد ريغان الذي صار حاكم كاليفورنيا في العام 1966 كان شيئاً آخر مختلفاً تماماً: كان ممثلاً للناخبين البيض وأداة لغضبهم على المستَجْدين المتسكعين على رعاية الرفاهية العامة. ففي سيرته التي كتبها وصَفَ ريغان الجماعات التي حضَّته على خوض الحملة لمنصب حاكم كاليفورنيا في العام 1966:

> كان الناس متعبين من برامج الحكومة المبذرة ومن المحتالين الذين يأخذون أموال رعاية الرفاهية العامة. كان الناس غضاباً من اللولب الثابت للضرائب وأنظمة الحكومة، والبيروقراطيين المتبجحين والمسؤولين العموميين الذين ظنوا جميعاً بأن مشكلات الجنس البشري يمكن أن تحل برمي دولارات دافعي الضرائب عليهم[6].

الصورة واضحة: المحتالون على رعاية الرفاهية العامة كانوا يسحبون ضرائب الناس المحترمين. لا يهم أن ذلك لم يكن صحيحاً، على الأقل ليس صحيحاً إلى حد مهم، فالعون المقدم للأسر التي لديها أطفال عالة عليها، هو البرنامج الذي كان يعنيه معظم الناس حين كانوا يقولون رعاية «الرفاهية» العامة، وهو برنامج لم يكن أبداً تكلفة كبيرة للحكومة[7]، ولم يكن الاحتيال أبداً مشكلة مهمة. (في سنوات لاحقة سوف يشير ريغان مرة تلو المرة إلى القصة المبالغ فيها مبالغة فاضحة عن ملكة رعاية الرفاهية العامة في شيكاغو التي كانت تقود سيارتها الكاديلاك من رعاية الرفاهية العامة.)

وكانت الحقيقة هي أن قوائم أسماء رعاية الرفاهية العامة كانت تتصاعد بالفعل. فبحلول العام 1966 كان عدد الأمريكيين الموضوعين على قوائم رعاية الرفاهية العامة ضعف عدد الذين كانوا على القوائم في عقد أسبق. تلك كانت البداية وحسب: فقوائم

رعاية الرفاهية العامة تضاعفت أكثر من الضعف ثانية في «انفجار رعاية الرفاهية العامة» في أواخر الستينيات من 1960 ومطالع السبعينيات من 1970 [8]. ولم يكن ريغان بحاجة إلى أن يشير إلى أن جزءاً جوهرياً من أولئك الذين دخلوا قوائم رعاية الرفاهية العامة كانوا من السود.

ما الذي سبب انفجار رعاية الرفاهية العامة؟ تغيير في الموقف وفق ما قالته وسائل إعلام الاتجاه السائد: فقد كتبت التايم في العام 1970، تقول «في واشنطون»:

> يسمونها «متلازمة الرعاية». وذلك إلى حد كبير بسبب عمل جماعات مثل المنظمة القومية لحقوق رعاية الرفاهية العامة التي تمتلك الآن فروعاً في كل الولايات الخمسين. والفقراء لا يشعرون بعد الآن أن هناك أي وصمة عار مرتبطة بتقديم طلب للحصول على رعاية الرفاهية العامة. وعشرات الآلاف من الأشخاص الذين كانوا سابقاً أكثر تردداً أو أكثر خجلاً من أن يذهبوا ليتسلموا دفعات إغاثة منتظمة من الحكومة هم الآن يطرقون أبواب مكاتب رعايتهم المحلية ويطلبون الدفعات التي يعدّون أنها حقهم [9].

الكاتب والعلامة ميكي كوس، وهو يكتب بعد ثلاثين عاماً، كان صريحاً من دون تلطف حول ما تغير فعلاً: «قبل (انفجار الرعاية) من أواخر الستينيات من 1960 كان الكثيرون من الفقراء السود يعاقون عن استلام رعاية الرفاهية العامة أو لا يشجعون عليها [10]».

يرجح، آنئذ أن انفجار رعاية الرفاهية العامة كان في جزء منه منتجاً فرعياً لحركة الحقوق المدنية. ويرجح أيضاً، أنه كان في جزء منه مثل الارتفاع في الجريمة نتيجة لتحول التصنيع إلى خارج المدن المركزية، تاركاً السكان السود الحضريين مع قليل من الطرق لكسب الرزق. من الواضح أنه مهما تكن الأسباب المقدمة لتنامي قوائم رعاية الرفاهية العامة، فإنها لعبت كلها بسهولة كبيرة جداً دوراً في تنامي إحساس كثيرين من الأمريكيين بأن «البيروقراطيين المتبجحين»، كما كان ريغان سيقولها، كانوا يأخذون دولاراتهم التي يكسبونها بصعوبة ثم يعطونها إلى الناس الذين لم يكونوا يستحقونها. وفي الوقت الذي قد يكون فيه ريغان قد حدَّد أولئك الناس الذين لا يستحقون رعاية الرفاهية العامة

بالمضمون المفترض لشخصيتهم، فقد كانوا هم «المحتالين على الرعاية»، فإن الكثيرين من مسانديه كانوا قد حدَّدوا غير المستحقين بالتأكيد بلون جلدهم.

وعلى الرغم من أن العرق كان محركاً أولياً، فهل كان رد الفعل حول العرق فقط؟

الجنس والمخدرات ورقص روك أند رول (الاهتزاز والتمايل)

آه، صيف الحب! بالنسبة إلى الأمريكيين من عمر معين، أي جيل ازدهار الأطفال وهم ينظرون إلى الماضي من شبابهم، أو ربما إلى الشباب الذي تمتعوا به، اكتسبت الستينيات توهجاً من الحنين الحلو المرير إلى الماضي. ولكن في الوقت نفسه كان رد فعل معظم الأمريكيين إلى ظهور الثقافة المضادة هو الرعب، والغضب، لا الإعجاب.

لماذا ظهرت الثقافة المضادة؟ مرة أخرى لا أحد يعرف في الحقيقة، ولكن كان هناك بعض العوامل الواضحة. فذلك الاقتصاد السحري كان بشكل مؤكد جزءاً من القصة: فلأن كسب الرزق بدا سهلاً، بدا أيضاً أن تكلفة التجريب مع نمط حياة بديل منخفضة، أي، أنك كنت تستطيع دائماً أن ترجع وتحصل على وظيفة نظامية. وفي الحقيقة، عليك أن تتعجب إن كان الركود تحت إدارة نيكسون من 1969-71، الذي رأى معدل البطالة يرتفع من 3,5 بالمئة إلى 6 بالمئة، لم يفعل لإنهاء حركة الهبيين أكثر مما فعلت أعمال القتل في آلتامونت*.

وكذلك، فإن إلْفَ الازدهار قد يكون ولَّد الاستخفاف به. ففي حين كان الجيل الأكبر عمراً مسروراً ومندهشاً لقدرته على أن يعيش نمط حياة الطبقة الوسطى، لم ير الشباب إلا حدود ما يستطيع المال أن يشتريه فقط. في فلم (الخريج) في العام 1967، يرتاع بنيامين، وهو شخصية يلعبها دوستين هوفمان، حين يخبره صديق والده، وهو يطلب منه أن ينتبه، يرتاع حين يخبره، «كلمة واحدة فقط – اللدائن».** ويشرح بنيامين، وهو يحاول أن يشرح لوالده عدم ارتياحه، فيقول إنه يريد أن يكون مستقبله «مختلفاً».

* يشير الكاتب إلى حفل موسيقي من مجموعة روك سيئة السمعة انتهت بعنف أدى إلى قتيل وحالتي دهس بالسيارة وحالة غرق في مجاري تصريف المياه وأربع حالات ولادة (المترجم).

** صديق الوالد ينصح بكلمة واحدة لتحقيق النجاح في المستقبل وهي اللدائن (البلاستيك) لأن هذه المادة ربما كانت أكثر المواد السائدة في الصناعة، ومن الصعب أن نتصور المجتمع اليوم من دون اللدائن، (المترجم).

وكما هو الحال مع الكثير جداً مما حدث في الستينيات، لعب علم السكان دوراً مؤكداً. لقد برزت الثقافة المضادة في العام 1964 تقريباً، أي في العام الذي وصلت فيه طليعة جيل ازدهار الأطفال إلى عمر الدخول في الكلية. ومجرد الأرقام جعل من الأسهل على الشباب أن يقطع العلاقات مع التقاليد الثقافية لمن يكبرونه سناً. وكان هناك أيضاً تغيرات تقانية، وحبة منع الحمل جعلت التجريب الجنسي أسهل من أي عصر تاريخي سابق. وقد يكون شباب الستينيات قد امتلك قيماً مختلفة وذلك في قسم منه بسبب أن الشباب في الستينيات كانوا هم أول جيل ترعرع وهو يشاهد التلفاز، وتعرض لقصف من الصور (والإعلانات) التي كان لها أيضاً الأثر في تقويض القيم التقليدية، على الرغم من أنها كانت مصممة لبيع المنتجات.

تمرد الشباب أصاب الكثيرين من الأمريكيين بالذعر وأغضبهم، وأصاب بذلك رونالد ريغان على وجه الخصوص. وفي أثناء حملته من أجل منصب حاكم كاليفورنيا وعد بأن «يحقق في تهم الشيوعية وسوء السلوك الجنسي الفاضح في الحرم الجامعي لجامعة بيركلي». وتحدث عن «عربدات جنسية خسيسة إلى درجة لا أستطيع معها أن أصفها لكم»، وادعى عند نقطة معينة أنه امتلك البرهان على أن وكيل منطقة مقاطعة ألاميدا كان قد حقق في رقص طلاب تبين أنه تحول إلى «عربدة»، وكانوا قد عرضوا فيها على شاشة ضخمة «صور رجال ونساء، عراة، في مداعبات، في أوضاع حسية، مثيرة». في الحقيقة لم يكن هناك أي تحقيق مثل هذا، ومثل ملكة رعاية الرفاهية العامة في سيارتها الكاديلاك، كان الرقص الذي تحول إلى عربدة اختلاقاً من خيال ريغان.

ويبدو هذا كله الآن مهزلة. الشيوعية، وسوء السلوك الجنسي، وهو مجموع كل المخاوف! إن من المستحيل تقريباً أن نتجنب الانغماس في التحليل النفسي على الكرسي: لماذا كان الوسواس قد ركب رئيس المستقبل إلى هذا الحد من الانشغال بما كان يفعله أولئك الطلاب في بيركلي؟ وبالنسبة إلى الأمريكيين من الطبقة الوسطى، على كل حال، خَلَفت المعايير الاجتماعية المتغيرة في الستينيات من 1960، خَلَفت قلقاً حقيقياً. ففي جهة أولى خاف الأمريكيون من أن يكونوا منهوبين، وهو ما حدث فعلاً لكثيرين من الناس في المدن الخطرة من عهد قريب. ومن جهة أخرى كانوا خائفين من أن أطفالهم سوف يسقطون في مقولة: استجب، وانغمس، واترك. وذلك ما حدث بالفعل، أيضاً.

ونظـراً إلى أن اهتمامي في هذا الكتاب هو اهتمام بالاقتصـاد السياسـي، فالسـؤال مع ذلك، هو هل لتمرد الشـباب الثقافي أثر سياسـي كبير دائـم؟ وليس هناك دليل كبير على أنه أثَّر في الكثيرين من الناخبين وثناهم عن آرائهم. فمعظم الناس رفضـوا ما كان الأبناء منشـغلين به، ولكن أقلية فقط نظرت إلى أفعالهم بوصفها تهديداً خطيراً. وهكذا فقد سأل استطلاع هاريس في العام 1971، «أتشعر أن الهبيين خطر حقيقي على المجتمع، أم أنهم أكثر ضـرراً لأنفسـهم من ضـررهم للمجتمع، أم أنهم ليسـوا ضـارين على نحو معين لأي شـخص؟» 22 المئة فقط قالوا إن الهبيين كانوا خطراً حقيقياً، والنسـبة المئوية نفسـها قالت إنهم لم يكونوا ضـارين على نحو خاص، و53 بالمئة قالوا إنهم كانوا ضارين بشـكل رئيس لأنفسـهم[11]. بل ربما كان ما هو أكثر إعلاماً من الاسـتطلاعات هو سـلوك السياسـيين الحريصين على استغلال خوف الجمهور مما كان يحدث في أمريكة. وقراءة خطابات ريتشارد نيكسون وسبيرو آغينيو، كلبه الهجومي ونائب الرئيس، تعني أن تصدم بمدى قلة ما تكلما به عن نواحي القلق الثقافي، حين يقال كل شـيء، ويفعل كل شـيء. بل إن خطاب نيكسـون نفسـه الذي ألقاه في العام 1969 بعنوان «الأغلبية الصامتة»، والذي وصِـف في الغالب بأنه وضـع الأمريكيين العاديين النظاميين في منـاوأة الهبيين والثقافة المضادة، ركز في الواقع لا على النزاعات الثقافية العريضة بل على التظاهرات ضد حرب فيتنام بشكل خاص[12].

ومـع ذلك وكمـا يوحي مثـال ريغـان، كان بعض النـاس متخوفين تخوفاً شـديداً من تمرد الشباب، لأسباب ربما لم يكونوا قد اعترفوا بها ولو لأنفسهم أيضاً. وكان الوسواس بالحياة الجنسية للناس الآخرين عاملاً ثابتاً في محافظة الحركة، وهو مصدر رئيس، إم م م، لعاطفة الحركة.

فيتنام

لم يرغب ليندون جونسـون في حرب. وخطابـه في العام 1967 عن حالة الاتحاد لافت للأنظار بالنسبة إلى نغمته المعبرة عن الحزن، وخلوه من التشدق الأجوف. وصرح قائلاً: ما من كلمات تستطيع أن تصف مسارنا الحالي أفضل من تلك التي تحدث بها مرة توماس جيفرسـون العظيم: «إنه قانون الحزن للمجتمعات الإنسانية أن تكون مجبرة أحياناً على

أن تختار شـراً كبيراً لتتقي شـراً أكبر». ... أتمنى لو أنني أسـتطيع أن أخبركم أن النزاع قد انتهي تقريباً. هذا ما لا أسـتطيع أن أفعله.نحن نواجه المزيد من التكلفة، والمزيد من الخسارة، والمزيد من الألم. وذلك لأن النهاية لم تحن بعد.

ومع ذلك فجونسـون والأمة جرى اجتذابهما إلى الحرب. وتلك الحرب قسـمت الأمة قسـمة مريرة، في نواح صـارت مألوفة مرة أخرى في السـنوات الحديثة. لقد كان هناك تظاهرات ضـخمة، وكانت أحياناً تواجه بردود فعل عنيفة. وصـار عدد قليل من الشـبان الأمريكيـين راديكاليـين إلى درجـة تحولوا معهـا إلى خيالات الثورة العنيفـة. وفي الوقت نفسه اسـتغل ريتشارد نيكسون الحرب ليكسـب البيت الأبيض، وهو انتصار صار ممكناً لأن جونسون، وقد وقع في شرك الحرب، اختار ألا يخوض إعادة الترشح للانتخابات. بعد أربع سنوات تلت كان نيكسون قادراً على أن ينتزع عملاً سياسياً بارعاً، محولاً بذلك حرباً غير شـعبية لمصـلحته، وترددت أصـداء ذلك بنصـر جورج دبليو.بوش في العام 2004. فعلى الرغم من أن الجمهور تحول تحولاً كاسحاً ضد الحرب، نجح نيكسون في جعل دعوة ماكغفرن إلى الانسحاب من فيتنام تبدو دعوة غيرَ مسؤولة وضعيفةً.

بالتأكيد، لا بد أن تكون فيتنام، آنئذ، قد حولت العمل الحكومي السياسـي الأمريكي، أو هكـذا قـد ينبغي عليك أن تفكر. ومع ذلك، فحين ينظـر المرء نظرة قريبة إلى الدليل، فإن القضـية بالنسـبة إلى فيتنام بوصفها نقطة تحول هي قضية من الصعب بشكل مثير للدهشة أن تقوّمها. فلكي تكون فيتنام حاسمة، وجب أن تكون الحركة المعادية للحرب، أو رد الفعل ضـد تلك الحركة، أو كلاهما، قد نمت لتكون قوة مسـتدامة في العمل الحكومي السياسـي الأمريكي، ولتكون مستمرة في تشـكيل الخطط السياسية والانتخابات حتى ما بعد الوقت الذي كانت الحرب قد انتهت فيه. وفي الحقيقة لا شيء من هذا حدث.

والحركـة المعاديـة للحرب، التي أطلت وشـيكة التهديد جداً في السـتينيات وفي أوائل السـبعينيات، تلاشـت بعيـداً بسـرعة لافتة للأنظـار بعـد أن انتهت الخدمة العسـكرية الإلزامية في العام 1973 وسـحبت معظم القوات الأمريكية من فيتنام. وتابع النشـيطون في معاداة الحرب العملَ في أمور أخرى، واليسـار الراديكالي لم يترسـخ أبداً بصفته قوة سياسية مهمة.

وعلى الجانب الآخر لم يكن نيكسون قادراً أبداً على تحويل رد الفعل الموجه ضد الحركة المناوئة للحرب إلى انتصارات كبيرة في مجلس الشيوخ. وهناك أسطورة مستمرة تقول إن فيتنام «دمرت الديمقراطيين». ولكن تلك الأسطورة يناقضها تاريخ السيطرة على مجلس الشيوخ في أثناء سنوات الحرب، كما هي مبينة في الجدول4. بل في العام 1972، عام انتصار نيكسون الكاسح على ماكغفرن، تمسك الديمقراطيون بسهولة بأغلبيتهم في مجلس النواب ووسعوا بالفعل هامش تفوقهم في مجلس الشيوخ. والحيل القذرة التي استخدمها نيكسون ليضمن لنفسه النصر في العام 1972 أنتجت، في فضيحة ووترغيت، أمَّ كل النكسات، وأنتجت قفزة حادة في خطوط الديمقراطيين الانتخابية.

وأكثر مما تقدم، أن الدليل المتوافر لا يظهر قط إدراكاً شعبياً عاماً في مطالع السنوات التي جاءت بعد فيتنام عن الديمقراطيين بوصفهم ضعفاء في الأمن القومي. وتوحي الاستطلاعات التي أجريت بعد سقوط سايغون، ولكن قبل أزمة الرهائن الإيرانية، توحي بتساو تقريبي بين الحزبين في الأمن القومي، لا بميزة أسطورة كاسحة للحزب القديم الكبير. وعلى سبيل المثال، فإن بحثاً في قاعدة بيانات استطلاع آي بول (i Poll) لمركز روبر عن «الجمهوريون والقوات المسلحة» بين العامين 1975 و 1979 أظهر استطلاعين من هاريس من العام 1978 واستطلاعاً واحداً هو استطلاع اللجنة القومية الجمهورية من العام 1979. ولا يُظهر أي من الاستطلاعات الثلاثة ميزة كبيرة للجمهوريين في مسألة أي حزب يمكن أن يوثق به في الأمن العسكري؟

الجدول 4، استمرار الأغلبية الديمقراطية

المقاعد الديمقراطية في:			
رقم مجلس الشيوخ	السنوات	أعضاء مجلس الشيوخ	أعضاء مجلس النواب
التسعون	1968-1967	64	248
الحادي والتسعون	1970-1969	58	243
الثاني والتسعون	1972-1971	54	255
الثالث والتسعون	1974-1973	56	242
الرابع والتسعون	1976-1975	61	291

المصدر: www.library.unt.edu/govinfo/usfed/years.html.

وفي نهاية المطاف وجد الديمقراطيون أنفسهم في عناء، وسيأتي زمن يستخدم فيه الجمهوريون على نحو فعال زعمهم بأن القوات الأمريكية في فيتنام كانت قد طعنت في الظهر، وذلك ليصوروا الديمقراطيين بصفة ضعفاء في الأمن القومي. ولكن حقائق فيتنام لم تمتلك إلا القليل جداًمما له علاقة بكل ذلك.

ماذا صنعت الستينيات؟

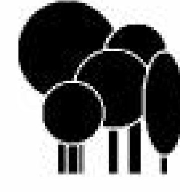
كانت الستينيات زمن الهبيين والطلاب الراديكاليين، وزمن القبعات الصلبة التي تضرب الشعور الطويلة، وزمن الحرب والاحتجاج. وسيكون من الحمق القول إنه لا شيء من هذا كان مهماً. ومع ذلك فكل هذه الأشياء لعبت في أحسن أحوالها دوراً مباشراً صغيراً في وضع الأسس اللازمة من أجل التغيرات التي كانت ستحدث في الاقتصاد السياسي الأمريكي طوال السنوات الثلاثين القادمة. وبمعنى غير مباشر قد تكون اكتسبت أهمية أكبر: فالدروس المستفادة التي تعلمها الجمهوريون بشأن كيفية استغلال رد الفعل الثقافي كانت ستخدم محافظي الحركة خدمة جيدة في عقود المستقبل القادمة، بما في ذلك السنوات التي تحولت فيها مصادر رد الفعل من الهبيين والجريمة إلى الإجهاض وزواج الشواذ.

ومع ذلك، فما كان مهماً فعلاً أكبر الأهمية على الأمد الطويل، هو تصدّع تحالف برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) حول العرق. فبعد سن قانون الحقوق المدنية، قال جونسون لبل مويرز، وكان في حينه معاوناً رئاسياً، «أنا أعتقد أننا قد سلّمنا الجنوب في هذه اللحظة إلى الحزب الجمهوري طوال بقية حياتي، وحياتك». وكان محقاً: ففي نصر الديمقراطيين الحاسم في انتخابات مجلس الشيوخ في العام 2006، كسبوا الشمال الشرقي ب 28 نقطة مئوية، والغرب ب 11 نقطة مئوية، والغرب الأوسط ب 5 نقاط مئوية، ولكنهم تخلفوا عن الجمهوريين بـ 6 نقاط مئوية في الجنوب[13].

فتح التصدع الباب لنوع جديد من العمل الحكومي السياسي. فالعمل الحكومي السياسي المتغير حول العرق جعل من الممكن لحركة محافظة عائدة إلى الحياة،

وكانت غايتها النهائية هي الرجوع عن إنجازات برنامج الإصـــلاح الجديد (نيوديل) ، جعل من الممكن لها أن تكســب الانتخابات القومية، على الرغم من أنها ســاندت العمل الحكومي السياســي الذي فضــل مصــالح نخبة ضيقة على مصــالح الأمريكيين ذوي الدخل المتوسط والمنخفض.

وعلى كل حال، قبل أن اســتطاعت هذه الحركة المحافظة أن تكســب الانتخابات، كان عليها أولاً أن تؤســس قاعدة مؤسسية لتستولي على الحزب الجمهوري. كيف فعلت ذلك؟ ذلك هو موضوع الفصل الآتي.



الفصل السادس

الحركة المحافظة

حين كان دوايت إيزنهاور نفسه كذلك يدعو إلى فضائل جمهوريَّة الحزب الجمهوري «الحديثة» المخففة الشدة، كان نوع جديد من المحافظة قد بدأ بالظهور. وعلى النقيض من المحافظين، من نوع ماككينلي الذين قاتلوا أولاً فرانكلين ديلانو روزفلت وبعدئذ إيزنهاور، وهم رجال كانوا تقليديين، فيهم شدة في التزام معايير السلوك، وكانوا مسنين فوق ذلك كله، على النقيض من أولئك كان هؤلاء «المحافظون الجدد»، كما صاروا يعرفون،كانوا شباباً، وقحين بصفاقة، وعارفين بوسائل الاتصال الجماهيري. لقد نظروا إلى أنفسهم بصفة الدخلاء اللامنتمين الذين يتَحَدّون المؤسسة الراسخة. وكانوا، في الوقت نفسه، مموَّلين تمويلاً جيداً من البداية.

وليام اف. بكلي اقتفى الأثر وعلَّمه. وكتابه الصادر في العام 1951 (الله والإنسان في ييل)، الذي أدان الجامعة لإيوائها هيئة تعليم معادية للمسيحية أو على الأقل متشككة فيها، دع عنك ذِكْرَ تعليم الاقتصاديات الكينزية، كتابه ذاك جعل من بكلي شخصية قومية. وفي العام 1955 أسس مجلة ناشيونال ريفيو.

ويجدر هنا أن نلقي نظرة على الأعداد الأولى من مجلة ناشيونال ريفيو، لنحصل على إحساس بالكيفية التي بدا عليها محافظو الحركة قبل أن يتعلموا التحدث بحديث مصوغ في إشارات ورموز. فالشخصيات القيادية اليوم في اليمين الأمريكي هم سادة ما يدعوه البريطانيون «علم سياسة صافرة الكلب» أو الكلام المرمز: فهم يقولون أشياء تستهوي جماعات معينة بطريقة لا تستطيع سماعها إلا الجماعات المستهدفة فقط، وبذلك فهم يتجنبون أن يصير التطرف في مواقفهم واضحاً وضوحاً عاماً. وكما سنرى فيما بعد في هذا الفصل، كان رونالد ريغان قادراً على أن يعطي إشارة تعاطف مع العنصرية العرقية من دون أن يقول علانية أي شيء عرقي في أي وقت. وكما سنرى فيما بعد في هذا الكتاب،

فـإن جورج دبليو. بوش يَسـتخدم علـى نحو ثابت لغة تبدو في أسـوأ أحوالها متكلَّفة قليلاً لمعظم الأمريكيين، ولكنها مفعمة بالمعنى بالنسبة إلى أشد المتطرفين، المتطرفين المتدينين تطرفاً إلى آخر أيام الدنيا. ولكن مواقف ناشيونال ريفيو في الأيام الأولى كانت تبين بياناً أكثر انفتاحاً.

وهكـذا ففي العام 1957 نشـرت المجلة افتتاحية تحتفي فيها بتصـويت تم في مجلس الشـيوخ، كان سيسـاعد الجنوب، كما اعتقدت المجلة، على الاسـتمرار في حرمان السود من حق الانتخاب.

> السؤال المركزي الذي يبرز، وهو ليس سؤالاً برلمانياً أو سؤالاً يجاب عنه بمجرد مراجعة مسرد حقوق المواطنين الأمريكيين الذين ولدوا متساوين، هو هل كان المجتمع الأبيض في الجنوب مخولاً أن يتخذ مثل هذه الإجراءات حسب ما يكون ضرورياً ليسيطر سياسياً وثقافياً، في مناطق لا يهيمن عليها عددياً؟ والجواب الرصين هو نعم، إن المجتمع الأبيض مخول بذلك لأنه، في الوقت الحاضر، هو العرق المتقدم. ...
>
> إن ناشيونال ريفيو تعتقد أن مقدمات الجنوب صحيحة. فإذا كانت الأكثرية تريد ما هو رجوع إلى صفات الأسلاف من الناحية الاجتماعية، فقد يكون آنئذ اعتراض الأكثرية أمراً تنويرياً، وإن يكن غير ديمقراطي. إن توكيد المعايير المتمدنة والعيش بموجبها أكثر أهمية لأي مجتمع، وفي أي مكان في العالم، من الانحناء لمطالب الأكثرية العددية. أحياناً يكون من المستحيل التشديد على إدارة أقلية، وفي هذه الحالة يجب أن تتراجع، والمجتمع سوف يتراجع، وأحياناً لا تستطيع الأقلية العددية أن تسيطر إلا بالعنف: وآنئذ يجب عليها أن تقرر إن كانت سيطرة إرادتها تستحق الثمن المزعج للعنف[1].

و«مسرد حقوق الأمريكيين، الذين ولدوا متساوين» الذي استبعدته الافتتاحية، سيكون هو، على ما يرجح، الوثيقة المعروفة باسـم دستور الولايات المتحدة. وما الذي كانت تشير إليـه الافتتاحيـة حين تكلمت عن «الثمن المزعج من العنف» الـذي قد يكون أحياناً جديراً بالدفع إذا لم يكن المجتمع يريد أن يتراجع؟ لقد أوضح ذلك ويليام اف.بكلي فيما بعد في العام 1957، في ما كتبه بعنوان «رسالة من إسبانية».

> الجنرال فرانكو بطل قومي أصيل. ومن المسلم به عموماً أنه امتلك فوق أمور أخرى مزيجاً من المواهب، والدأب، والإحساس بالحق في قضيته، وهي الصفات التي كانت مطلوبة لينتزع إسبانية من أيدي الواهمين، والإيديولوجيين، والماركسيين والعدميين الذين كانوا يُفرضون عليها، في الثلاثينيات، وهو نظام غريب جداً إلى درجة يرتكب فيها العنف ضد الروح الإسبانية، وينكر كل شيء حتى هوية إسبانية التاريخية [2].

و«النظام الغريب جداً» الذي طاح به القائد العام فرانسيسكو فرانكو، مع مساعدة حاسمة من موسوليني وهتلر، كان في الحقيقة هو حكومة إسبانية المنتخبة ديمقراطياً. والطرق التي استخدمها فرانكو لحماية «روح» إسبانية اشتملت على القتل الجماعي وعلى إرسال المعارضين السياسيين وإرسال أي مشبوه بأنه معارض سياسي إلى معسكرات الاعتقال. ولم يكن هذا كله في الماضي حين امتدح بكلي الدكتاتور: فكما يلاحظ المؤرخ بول بريستون، كان خصوم فرانكو «ما زالوا خاضعين لرعب الشرطة والإعدام»، حتى وقت متأخر من السبعينيات من 1970 [3].

في نصف القرن الذي مر منذ أن نشرت تلك المقالات، كان محافظو الحركة قد تعلموا أن يكونوا أكثر حذراً. في هذه الأيام يزعمون أنهم أبطال الحرية والاختيار الشخصي. ولكن الحركة، من البداية، كانت غير ديمقراطية بشكل عميق، وكانت مهتمة فوق كل شيء بالدفاع عن الدين والمِلْكِيَّة. فالفصل الأول من كتاب (الله والإنسان في ييل) ينتقد المدرسة بشدة لعدم كونها «موالية للمسيحية». والفصل الثاني الذي كان معنوناً «الفردية في ييل» كان على الرغم من ذلك هجوماً بشكل رئيس على الأساتذة الذين درسوا الاقتصاديات الكينزية، وكان لديهم كلمات لطيفة من أجل فرض الضرائب التصاعدية ودولة الرفاهية. وإذا كانت الديمقراطية لن تنتج بيئة حامية للدين وللمِلْكية حماية كافية، فهذا أسوأ كثيراً للديمقراطية.

ولكن الحقيقة كانت، مع ذلك، أنه لم يكن هناك فرانكو في أمريكة، ولم يكن يوجد مأمَل حقيقي لظهور واحد. فلكسب السلطة في هذا البلد، سيكون على المحافظين الجدد أن يتولوا السيطرة على حزب سياسي وأن يكسبوا الانتخابات.

إيجاد قاعدة شعبية

في العام 1964 استولى تحالف من النشيطين المحافظين على المؤتمر القومي للحزب الجمهوري ورشحوا باري غولدووتر لمنصب الرئيس. وكان ذلك، على كل حال، فجراً كاذباً بالنسبة إلى اليمين. فالحركة المحافظة قليلة الخبرة استطاعت أن تسمى غولدووتر فقط لأن المؤسسة الجمهورية أُخِذت بالمفاجأة ولم تكن الحركة قد ملكت بعد أي طريقة لتكسب الانتخابات القومية: وهبط غولدووتر إلى هزيمة مذلة. ولتحقيق غاياتها احتاجت الحركة المحافظة إلى قاعدة أعرض. وكان رونالد ريغان، أكثر من أي شخص آخر، هو الذي بين لها الطريق.

في 27 من تشرين الأول / أكتوبر من العام 1964، ألقى ريغان خطاباً في التلفاز نيابة عن حملة غولدووتر المشؤومة وهو الخطاب الذي سيدعوه المراسلان ديفيد برودر وستيفن هس فيما بعد «أنجح ظهور قومي سياسي أولي منذ أن كهرب وليام جيننغ برايان في العام 1896 المؤتمر الوطني بخطابه (خطاب صليب الذهب). «وفي السنوات اللاحقة وصل خطاب ريغان الذي يسمى رسمياً زمن للاختيار»، إلى أن يعرف باسم «الخطاب».

خطاب لينكولن في جامعة كوبر يونيون لم يكن مثله. خطاب ريغان قد يوصف في أحسن الأحوال بأنه غضب – غضب ضد شرور الحكومة الكبيرة، مستنداً لا إلى المناقشة المنطقية بل إلى خليط من إحصاءات مثيرة للدهشة ومن حكايات نادرة.

كانت الإحصاءات مضللة في أحسن الأحوال، وكانت الحكايات تظن ظناً. وصرح ريغان بالقول: «يبلغ تعداد الموظفين الاتحاديين مليونين ونصف المليون، وفي المستوى الاتحادي، والولائي، والمحلي، كان واحد من كل ستة من قوة عمل الأمة موظفاً لدى الحكومة»، صرح ريغان بهذا موصلاً الانطباع عن بيروقراطية ضخمة، وبلا فائدة. ولو كان الناس قد عرفوا ماذا كان أولئك البيروقراطيين غير المفيدين يعملون فعلاً لكانت نقطته قد فسدت. في العام 1964 عمل ثلثا الموظفين الاتحاديين تقريباً في وزارة الدفاع أو في الخدمات البريدية، في حين كان معظم الموظفين على مستوى الولاية والمستوى المحلي معلمين في المدارس، أو شرطة أو رجال إطفاء. وهاجم ريغان العون المقدم للأسر التي تضم أطفالاً قصراً تعولهم، بقص قصة عن امرأة لها سبعة أطفال أرادت الطلاق لأن

شيكها من الرعاية سيكون أكبر من راتب زوجها، وهي قصة زعم أنه سمعها من قاض لم يسمه في لوس أنجلوس.

وأظهر ريغان أيضاً قسوة قلب لافتة للأنظار. وقال:«قيل لنا منذ أربع سنوات إن 17 مليون نسمة كانوا يأوون إلى الفراش جوعى في كل ليلة»، وهو يشير في هذا الكلام إلى سطر من سطور حملة جون اف.كينيدي. وقال: «حسناً من المرجح أن ذلك كان صحيحاً. لقد كانوا جميعاً يتبعون حمية».

وفي النهاية، وعلى نحو غير متوقع على ما يظهر، جاء تحول مفاجئ إلى ما بدا وكأنه طلب للمواجهة العسكرية مع الشيوعية:

> الجنرال فرانكو بطل قومي أصيل. ومن المسلم به عموماً أنه امتلك فوق أمور أخرى مزيجاً من المواهب، والدأب، والإحساس بالحق في قضيته، وهي الصفات التي كانت مطلوبة لينتزع إسبانية من أيدي الواهمين، والإيديولوجيين، والماركسيين والعدميين الذين كانوا يُفرضون عليها، في الثلاثينيات، وهو نظام غريب جداً إلى درجة يرتكب فيها العنف ضد الروح الإسبانية، وينكر كل شيء حتى هوية إسبانية التاريخية[2].

لم يكن خطاباً عظيماً بأي معيار عادي. ومع ذلك كان برودر وهيس محقين: لقد ترك انطباعاً هائلاً. ومجلة ناشيونال ريفيو بخطاباتها المحافظة التقليدية المؤذية، تحدثت إلى أقلية نخبوية ضئيلة فقط، وإن تكن ثرية وواعية لذاتها. وكان ريغان قد وجد طريقة ليحتضن تقريباً الخطط السياسية نفسها ولكن بلغة لعبت لتكسب إدراكات الرجل العام وانحيازاته وتستغلها. ورجّعت خطاباته أصداءها مع الناس الذين لم يكونوا قادرين على اتباع جمل بكلي الملتوية ولم يكونوا يعرفون ولا اهتموا أن يعرفوا كيف أنقذ القائد العام فرانكو روح إسبانية. وما اكتشفه ريغان كان طريقاً تعطي الحركة المحافظة قاعدة شعبية حقيقية.

وفَعَلَ ريغان هذا، إلى حد ما، باستخدام خطاب الحكومة الصغيرة ليفتح باباً إلى داخل رد الفعل الأبيض من دون أن يكون عنصرياً عرقياً على نحو صريح. وحين لم

يكـن ريغان يدين بخشـونة أعمال الخداع في رعاية الرفاهيـة، وكان كل واحد يعرف من هو الذي كان يشـير ريغان إليه، كانت إداناته المريرة ضـد جيوش البيروقراطيين الذين يبذرون أموال دافعي الضرائب موجهة بوضوح إلى الناخبين الذين ظنوا أن أموالهم كان يجري أخذها لمنفعة من تعرفونه أنتم.

وفتح ريغان أيضاً باباً، على كل حال، إلى داخل ذُهان هُذائي (بارانويا) أصيل أساسي عن التهديد الشيوعي.

ليس مصـادفة أن جورج كلووني اختار أن يجعل فيلم (مسـاء الخير،وحظاً سـعيداً) تمثيلاً لمواجهة المراسل والمذيع إدوارد آر. مارو مع عضو مجلس الشيوخ جو ماككارثي، في العام 2005: كانت الشيوعية هي إرهاب الخمسينيات من 1950. الحقائق الواقعية للعدو كانت مختلفة جداً: إن الاتحاد السوفييتي المسلح نووياً فرض تهديداً وجودياً حقيقياً على الولايات المتحدة بطريقة لا يفرضها الإرهابيون الإسلاميون، وحلف وارسو، وعلى خلاف «محور الشر» كان موجوداً فعلاً. ومن الناحية النفسية، على كل حال، يبدو رد الفعل على التهديد الشيوعي في الخمسينيات من 1950 مألوفاً وقابلاً للفهم اليوم.

ومن المثير للتهكم، أن إحدى المشـكلات المتصـلة بكون الدولة هي القوة العظمى أن من العسـير علـى الدولة أن تشـرح لمواطنيها حـدود تلك القـوة. فالكنديون لا يعجبـون من أن حكومتهم غير قادرة على أن تفرض إرادتها على العالم. أما الأمريكيون، فمن اليسـير جداً للجميع أن يقتنعوا أن أولئك الذين يهددون الأمة يمكن أن يُستأصلوا ببساطة بالقوة، وأن أي شخص يحض على كبح القوة هو ضعيف في أحسن الأحوال، ويكون خائناً في أسوأ الأحوال.

وفي الواقـع الحقيقي لم يكن هناك بديـل عاقل لمدخل كبح القوة. ومثلها مثل الإرهاب الحديث، كانت الشـيوعية في الخمسينيات والستينيات تهديداً يُقتَدر على احتوائه، ولكن لا يقتدر على استئصـاله. وزيادة على ما تقدم، وفي النهاية، كانت إستراتيجية الاحتواء، أي الامتناع عن أي محاولة مباشـرة لإطاحة الأنظمة الشيوعية بالقوة، وخوض القتال في الحروب الدفاعية فقط، ومكافحة النفوذ السـوفيتي بالإعانة والدبلوماسية،كانت ناجحة نجاحـاً تامـاً، أي أن الحـرب العالميـة الثالثة لم تحدث أبـداً، وربحت الولايـات المتحدة

الحرب الباردة على نحو حاسـم. ولكنها كانت إستراتيجية تبدو، مثلَ رد الفعل العقلاني علـى الإرهاب، إسـتراتيجية جبانة لأناس لم يروا إلا الضـعف والانحطاط في كبح القوة. وتصوُّر ريغان الكاريكاتوري عن الاحتواء بوصفه الاعتقاد «أننا إذا كنا سوف نتجنب فقط أي مواجهة مباشرة مع العدو فإنه سوف ينسى طرقه الشريرة ويتعلم أن يحبنا» قد تردد صـداه بعد أربعين سـنة بسـخرية ديك تشـيني من جون كيري لأنه قال إن «الحرب على الإرهاب» يجب أن تُرى على أفضـل شـكل لها بوصفها مشـكلة حفظ النظام والأمن على أيدي الشرطة.

وظـن ريغـان أن أولئك الذين يدعون إلى الاحتواء كانوا حمقى ضـعفاء، الذين يدعون إلى «حل طوباوي من السـلام من دون نصـر».وآخرون في اليمين، وبشكل ملحوظ جوزيف ماكّكارثي، ظنوا أنهم كانوا خونة، وكثيرون حافظوا على ذلك الاعتقاد حتى ما بعد سقوط ماككارثي. وبالنسبة إلى الماكّكارثيين لم يكن بالإمكان شرح خيبات الأمل بالقوة العظمى، وبشـكل خاص عدم قدرة أمريكة على منع النصـر الشـيوعي في الصين، إلا بالخيانة على أعلى المستويات:

> أولئك الذين يودون أن يبادلوا حريتنا مقابل حساء مطبخ دولة الرفاهية أخبرونا أنهم يمتلكون حلاً طوباوياً للسلام من دون نصر. وهم يسمون خطتهم السياسية «تسوية» الخلافات. ويقولون إننا إذا كنا سوف نتجنب فقط أي مواجهة مباشرة مع العدو. فإنه سينسى طرقه الشريرة ويتعلم أن يحبنا. وجميع الذين يعارضونهم في هذا يشار إليهم بوصفهم مثيري حرب.

وكانـت هناك سـخرية كبيرة أخرى في الموقف وهي أن معاداة الشـيوعية كانت أشـد عـداوة وتطرفـاً في أمريكة، التـي قلّما كان فيها أي شـيوعيين، من معاداة الشـيوعية في أوروبة الغربية التي بقيت فيها الأحزاب الشـيوعية قوة سياسـية قوية حتى انهيار الاتحاد السوفييتي. ولم تكن معاداة الشيوعية من الأوروبيين الغربيين ضعيفة: فالأحزاب الأوروبية من اليمين كانت، في حالات عديدة، محددة تحديداً متميزاً بمعارضتها للشيوعية. والمعاداة الأوروبية للشـيوعية، ولو جاءت على حسـاب الديمقراطية، أو ربما لو جاءت على حساب الديمقراطيـة على نحو مخصـوص، كان لها معجبوها الأمريكيـون. وكما رأينا الموظفين

في مجلـة ناشـيونال ريفيو، وهي عضـو البيت الأصـيل للحركة المحافظـة، كانوا معجبين متحمسين بالجنرال فرانسيسكو فرانكو.

وعلى كل حال، كان المعادون الأوروبيون للشـيوعية، في خارج إسـبانية، من المحافظين التقليديـين، المدافعـين عن النظـام الديمقراطي الموجـود. أما في الولايـات المتحدة فقد صـارت معاداة الشـيوعية، وهي معاداة موجهة ضـد أعـداء مبهمـين كان يفترض أنهم سـيطروا على سياسة الأمة، صـارت معاداةً راديكالية، بل حركة ثورية. ومثلما عبر عنها المؤرخ ريتشـارد هوفستادتر في مقالته المشهورة في العام 1964، «أسلوب الذُّهان الهُذائي في العمل الحكومي السياسي الأمريكي»، وقال: جناح اليمين الأمريكي الحديث

> كيف يمكن أن نفسر حالتنا الحاضرة مالم نعتقد أن رجالاً في مواقع عالية في هذه الحكومة يدبرون أن يسلمونا إلى كارثة؟ ولابد أن يكون هذا إنتاج مؤامرة كبيرة على مقياس ضخم إلى درجة تصغر معها أي مغامرة سابقة مثل هذه في تاريخ الإنسان. مؤامرة العار الأسود للغاية. إلى درجة أنها حين تفتضح أخيراً سوف يستحق رؤساؤها إلى الأبد اللعنات من كل الرجال الشرفاء[4].

والغريـب بنـوع خاص، هو أن هذا الشـعور بالتجريد من الملكية والشـعور بأنهم قُدِّموا ضـحايا وجد أصـداء خاصة في الضـواحي النامية نمواً سـريعاً في أمريكة، وفوق الجميع في مقاطعـة أورانج، في كاليفورنيا، وهي موطن ديزني لاند، وفي الوقت الذي كان يتجسـد فيه الحلم الأمريكي الجديد. كان هناك، على ما يبدو، شـيء ما حول كون الإنسـان مالكاً لبيت جديد، حول الشخص الذي تحرك إلى الغرب وإلى الخارج منه معاً ليبتعد عن ذلك الشـعور كله- تحرك من الغرب الأوسـط إلى السـاحل، ومن المدينة إلى الضـواحي -وهو مـا جعل النـاس قلقين على وجه خاص بشـأن التهديدات بأن ملكيتهم كلها سـوف تؤخذ، وخصوصـاً وهم مسـتعدون للاعتقاد بالمؤامرات السوداء ضـد طريقتهم في الحياة. (ولم يكن مؤذياً أيضـاً أن مقاطعة أورانج كانت تقع في قلب المجمع العسـكري الصنـاعي: وذلك بوصفها موطن العديد من مقاولي الدفاع، وكانت المكان الذي امتلك فيه كثيرون من النـاس مصلحة مالية شخصية في وجود التوتر العالي الموجود بين الغرب وبين الاتحاد السوفييتي.) وفي السـنوات الحديثة قامت إدارة بوش على نحو حريص بتغذية نار قلق جماعة «أمهات

الأمن». وأما في الخمسينيات والستينيات فكان تمرد «مقاتلي الضواحي» حركة حقيقية أساسية، جاهزة لتجتمع خلف السياسيين الذين بدا أنهم يشاطرونها اهتماماتها[6].

مؤسسو الحركة المحافظة، مهما يمكن أن يكون خطابهم نبيلاً، أظهروا القليل من التردد بشأن ركوب موجة الذُّهان الهُذائي. وكان الفيلسوف السياسي بيتر فييريك واحداً من «المحافظين الجدد» القلائل الذين قطعوا العلاقات مع الحركة حين تطورت إلى حركة محافظة بالمعنى الضيق للكلمة. وفي مقالة في العام 1962 في مجلة نيو ريببلك، «المحافظة الجديدة: واحد من مؤسسيها يسأل ما الذي ضل عن الصواب؟» أشار فيه إلى أن كثيرين من أبرز المحافظين «فشلوا في الفحص الحمضي الحاسم للإغراء الماككارثي في الخمسينيات من 1950 بالطريقة نفسها التي فشل فيها الرفيق المشايع من دون الانتماء للحزب في الفحص الحمضي الحاسم للإغراء الشيوعي في الثلاثينيات من 1930». وفي الحقيقة، كما أشار فييريك، فإن غولدووتر، الذي كان مثل ريغان، كان قد أعيد اختراعه بوساطة التاريخ الشعبي بشخصية أقل تطرفاً بكثير وأقل تهديداً مما كان حقيقة، إن غولدووتر «دافع دفاعاً متحمساً عن الاستبداد المككارثي حتى النهاية تماماً».[7] وفي حين فصل محافظو الحركة أنفسهم في نهاية الأمر عن روبرت ويلش، مؤسس جمعية جون بيرتش، كانوا حريصين على ألا يدينوا الجمعية نفسها أو معتقداتها في نظرية المؤامرة.

الحركة المحافظة، آنئذ، وجدت قاعدة شعبية جماهيرية باكتشافها الطرق التي تستهوي عاطفتين أساسيتين اثنتين: رد فعل البيض والذُّهان الهُذائي حول الشيوعية. وظهور هذه القاعدة الشعبية سار طريقاً طويلاً نحو تحويل «المحافظين الجدد» الهامشيين سياسياً في الخمسينيات من 1950 إلى قوة يجب أن تؤخذ بالحسبان. وكان صعود القاعدة الشعبية قد جرى استكماله بإنشاء قاعدة من نوع مختلف، وهي قاعدة لم تكن تستطيع أن تقدم الأصوات بل كانت تستطيع أن تقدم المال النقدي: أي الدعم المتَّقِد حماسة من ناحية مجتمع الأعمال.

بناء قاعدة الأعمال

نحن اليوم نأخذ هذا الموقف أمراً مسلّماً به، وهو أن معظم مجتمع الأعمال يقف بصلابة خلف اليمين الصلب. فصناعة الأدوية تريد أن تُترك قوة احتكارها من دون

إزعاج، وصناعة التأمين تريد أن تدرأ عنها الرعاية الصحية القومية، وشركات الطاقة تريد التحرر من التنظيمات البيئية، وكل واحد يريد حطاً من الضريبة. في الخمسينيات والستينيات، مع ذلك، حين كانت ذكريات انتصارات برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) ما زالت حية، كانت الشركات الكبيرة حذرة من الناحية السياسية. وقاعدة الأعمال الأولية للحركة المحافظة كانت بشكل رئيس من بين الأعمال الصغيرة والمملوكة ملكية شخصية في الغالب. وكان مركز غضبها، فوق الجميع، هو اتحادات العمال.

من الصعب الآن أن نفهم كم كانت تلك القضية مهمة. وكان قراء التايم مرتبكين قليلاً على الأرجح في العام 1998، حين سمّت المجلة وولتر روثر، الذي كان رئيس مجلس عمال السيارات المتحدين من العام 1946 حتى موته في العام 1970، بوصفه واحداً من المئة الذين كانوا هم أكثر الناس تأثيراً في القرن العشرين. فمع حلول نهاية القرن كانت اتحادات العمال الأمريكية ظلاً لنفسها السابقة، وكان روثر قد نُسِي إلا قليلاً. ولكن روثر كان في زمن من الأزمان شخصية بارزة ضخمة، وكان بالنسبة إلى بعض الناس، شخصية مروِّعة. وفي العام 1958 صرح باري غولدووتر أن روثر هو «تهديد أخطر من سبوتنيك أو أي شيء قد تفعله روسيا السوفييتية لأمريكة».

وفي الخمسينيات من 1950 كانت أمريكة أمة لعب فيها العمل المنظم دوراً قوياً مشهوداً. وأكثر من 30 بالمئة من العمال غير الزراعيين كانوا أعضاء في الاتحادات العمالية، مقارنة بأقل من 12 بالمئة اليوم. ومعدل انتساب أمريكة إلى اتحادات العمال كان أعلى من معدل انتساب كندا، أو إيطالية، أو فرنسة، وليس يقل كثيراً عن المعدل في ألمانية الغربية. وباستثناء الآثار الاقتصادية للاتحادات العمالية، فقد لعبت الاتحادات دوراً سياسياً مركزياً، مقدِّمة بذلك العمود الفقري لقوة الحزب الديمقراطي خارج الجنوب. ولكن اتحادات العمال، لم تكن، مع ذلك، مقبولة من كل شخص بوصفها حقيقة من حقائق الحياة.

ربما يكون قد بدا أن قضية الشرعية السياسية والاقتصادية لاتحادات العمال كانت قد سويت بانتصارات العمال في الثلاثينيات من 1930 وفي الأربعينيات من 1940. ولكن تلك

الانتصارات كانت غير كاملة، على كل حال، في وجهين اثنين مهمين: الأول، هو أن برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) أنشأ دولة الرفاهية، ولكنها دولة قصّرت عن دول الرفاهية التي تحققت في البلدان الغنية الأخرى، وخصوصاً حين وصلت إلى العناية الصحية. وكان على اتحادات العمال أن تدفع من أجل منافع القطاع الخاص لتملأ الفجوات. وحين فعلت ذلك الاتحادات اصطدمت بمعارضة متجددة. والثاني، هو أنه على الرغم من المعدل العالي نسبياً للانتساب إلى اتحادات العمال، كان هناك تفاوتات كبيرة بين المناطق: فأجزاء كبيرة من البلاد بقيت مناطق معادية لاتحادات العمال، وبقيت أرضاً خصبة للسياسيين المناوئين لاتحادات العمال.

دعونا نبدأ بدولة الرفاهية غير المكتملة. فجميع الديمقراطيات الغربية برزت من ضغوط الكساد الكبير ومن الحرب العالمية الثانية ولديها نوع ما من دولة الرفاهية. ومدى دولة الرفاهية هذه اختلف، على كل حال. في الضمان الاجتماعي أنشأت الولايات المتحدة ضماناً عاماً كريماً نسبياً لدخل التقاعد، يقبل المقارنة مع ضمان البلدان الغنية الأخرى أو هو أفضل منها. وأما في المسائل الأخرى، فقد كانت دولة الرفاهية الأمريكية، مع ذلك، أقل شمولاً بكثير مما كان لدى تلك البلدان الأخرى. ولا سيما، ونحن لم نضمَن أبداً التأمين الصحي.

ومع ذلك فبحلول الستينيات من 1960 امتلك معظم الأمريكيين تأميناً صحياً، وكثيرون من العمال امتلكوا تأميناً للعجز، وعدد جوهري امتلك منافع كريمة للبطالة ومنافع التقاعد، ولم يكن أي واحد من هذه الأمور مقدماً من الحكومة. وبدلاً من ذلك كانت مقدمة من أرباب العمل الخاصين. وكما أشار عالم العلوم السياسية جاكوب هاكر، طورت أمريكة بعد الحرب دولة رفاهية، كانت بضخامة تلك التي وجدت في أوروبة إذا قيست على أساس الإنفاق على الرعاية الاجتماعية بوصفه حصة من الاقتصاد. ولكن الكثير من ذلك الإنفاق في الولايات المتحدة جاء من أرباب العمل الخاصين لا من الدولة[8].

لماذا قدم أرباب العمل الخاص كل هذه المنافع؟ لأن التأمين، في قسم من الأسباب، كان طريقة جيدة لاجتذاب الموظفين، وخصوصاً في أثناء الحرب العالمية الثانية، حين منعت ضوابطُ الأجر الشركاتِ من التنافس على العمالة النادرة عن طريق رفع الأجور. وكذلك، فالتعويض الذي يأخذ شكل المنافع، له ميزة وهي كونه لا يخضع لضريبة الدخل،

وهكـذا فـإن الدولار الذي يعطى للموظف في شـكل منافع صـحية يسـاوي بالنسـبة إلى المتلقي أكثر من دولار مدفوع في الراتب مباشـرة. ولكن المنافع صـارت بعد الحرب هدفاً رئيساً لمفاوضات اتحادات العمال. وفي شرحها للأسباب التي جعلت روثر ينتمي إلى المئة المعتبرين في القمة، كتبت التايم تقول إن:

> يشعر أنه مجرد من ملكيته: أمريكة قد أُخِذت منهم إلى حد كبير ومن نوعهم، على الرغم من أنهم مصممون على محاولة استعادة ملكيتها وعلى منع فعل الهدم المدمِّر النهائي. الفضائل الأمريكية القديمة قد تم تأكلّها تدريجياً من قبلُ على أيدي أصحاب النزعة العالمية والمفكرين، والرأسمالية القديمة التنافسية قد تم تقويضها بالتدرج على أيدي مدبري الدسائس الاشتراكيين والشيوعيين، والأمن القومي القديم والاستقلال قد تم تدميرهما بالمؤامرات الخيانية. وأقوى عملائهم الذين يمتلكونهم ليسوا مجرد غرباء وأجانب كما كان في الماضي بل هم سياسيون كبار موجودون في مراكز قوة أمريكة نفسها [5].

هذه الطلبات لم تضـع عبئاً غير مقبول على شركات السيارات وأرباب العمل الآخرين الكبار: ففي عصـر سـابق للمنافسة الأجنبية الواسعة كانوا يسـتطيعون تحويل التكاليف التي ازدادت علواً إلى المسـتهلكين. وبعد كل شيء، فكل صانع سيارات، وكل شركة فولاذ، عرفت أن منافسيها المحليين كانوا يفاوضون على الصفقة نفسها.

ومـن جهـة ثانية، فمـن وجهة نظـر مالك عمل متوسـطة الحجـم، لِنَقُـل مثل متجر متخصـص الأقسـام، لم تكن طلبات اتحـادات العمال تبدو قابلة للاحتمـال. فمثل هذا العمل التجاري قد لا يواجه منافسـة عالمية، ولكنه واجه منافسة من أعمال تجارية أخرى قد لا تكون منتسـبة إلى اتحادات العمال، ومن جملتها الأعمال التجارية الصـغيرة جداً، وعمليات الماما والبابا، التي كانت أصغر من أن تصير أهدافاً لاتحادات العمال. وبالنسبة إلى مالكي الأعمال التجارية المتوسـطة الحجم صـارت الطلبات المتنامية من الاتحادات العمالية مثيرة للغضب، بل صارت مهددة للأعمال.

كانت أسـرة بـاري غولدووتـر تمتلك متجـراً متخصـص الأقسـام في فونكس. وكما يعـبر عن ذلك ريك بيرلسـتاين في كتابه الرائع (قبل العاصـفة: بـاري غولدووتر وهدم

الإجمـاع الأمريكـي)، فقد كان غولدووتـر «تاجراً أميراً»، كان عضـواً في طبقة يرجح أن تقاوم ضـد الطلبات المتنامية لحركة اتحادات العمال. ويشـير بيرلسـتاين إلى أن مالكي الأعمـال التجاريـة المتوسـطة الحجـم، والأعمال التي تديرها الأسـرة كانـت هي دائرة هيئة الناخبين القلب بالنسـبة إلى الحركة «المانيونية»، وهي مصـدر مؤسس من مصادر الحركة المحافظة. (كلارينس مانيون، وهو عميد مدرسة القانون في نوتردام، كان طليعة في إرسـال المنشـورات بالبريد، وخاض حرباً صليبية ضـد «الدعاة إلى الدولية، والدعاة إلى عالم واحد، والاشتراكيين، والشيوعيين» واعتقد أنه أزعج الحكومة)[10] .

وجـاء غولدووتر أيضـاً من أريزونا، وهي ولاية كان فيها «حـق العمل»، والمنع القانوني للعقود التي تتطلب أن يكون عمال الشركات أعضاء في الاتحادات العالمية، أمرين مجسدين في دسـتور الولاية. وهذا يوضـح السـبب الثاني الذي لم تُسـوَّ من أجله انتصارات عصر برنامج الإصـلاح الجديد للعمال دور اتحادات العمـال في الدولة الأمريكية: فعلى الرغم من أن الانتسـاب إلى اتحادات العمال كان قد ترسـخ بشـكل مأمون في المنطقة المركزية الصناعية للأمة، فقد كانت الاتحادات أقل شيوعاً وأقل قوة بكثير في ما سيكون في نهاية الأمر معروفاً باسـم حزام الشـمس. وفي الخمسـينيات، كان عمال الصناعة في الجنوب في احتمـال أن يكونـوا منتسـبين إلى اتحادات العمال على قدر يقارب النصـف فقط من احتمال انتسـاب العمال لها في الغرب الأوسـط. وحين تحولت القاعدة الصـناعية للأمة وتحول السـكان إلى الجنوب والغرب، أراد كثير من الناس أصـحاب النفوذ، وخصوصـاً الكثـير من بنية القوة الموجودة في حزام الشـمس، أرادوا أن يتحققوا أن حركة العمال لم تتبع ذلك التحول.

وكانت المعاداة الخشـنة للاتحادات العمالية هي التي أعطت غولدووتر البروز القومي الأولي. وملاحظتـه حـول التهديـد الممكن من وولتر روثر كانت قد قيلـت في أثناء تحقيق لمجلس الشـيوخ في فسـاد مزعوم لاتحادات العمـال. وعلى الرغم من أن أفضـل الجهود التي بذلها المحققون، لم يسـتطيعوا أن يجدوا أي سـوء سلوك من جانب روثر. كان شديد التدقيـق حتى إنه كان يدفع فواتير التنظيف الجاف لملابسـه حين كان يسـافر في أعمال

الاتحادات العمالية. ومن أجل الفساد الحقيقي، كان عليك أن تنظر إلى سائقي جيمي هوفّا، وهو واحد من الاتحادات العمالية القليلة التي دعمت مرشحي الجمهوريين. ومع ذلك فإن دور غولدووتر في التحقيق صلّد موقفه بوصفه قائداً للجناح اليميني الصاعد من الحزب الجمهوري.

معاداة الانتساب إلى اتحادات العمال أعطت الحركة المحافظة قاعدتها الصلدة الأولى في مجتمع الأعمال. ومن الستينيات من 1960 فصاعداً، كان مالكو الأعمال الذين كرهوا الاتحادات العمالية هم المصدر الصلد للدعم المالي، وقد كوفئ هذا الدعم. فكما سأشرح في الفصل الثامن، فإن تحول أمريكة السياسي إلى اليمين في السبعينيات وفي الثمانينيات مكّن الأعمال وأقدرها على أن تجابه حركة الاتحادات العمالية، وأن تقوم إلى حد كبير بسحقها، وكان لذلك عواقب ضخمة بالنسبة إلى كل من اللا مساواة في الأجر والتوازن السياسي للسلطة.

بناء نخبة مفكرين

حين كانت الحركة المحافظة تكتسب قاعدة شعبية وقاعدة صلدة في مجتمع الأعمال، كانت تكتسب أيضاً ما تطور إلى أن يكون نخبة مفكرين لحزب. ومن دون شك، فإن «المحافظين الجدد» الذين مثّلهم بكلي ومجلة ناشيونال ريفيو، كانوا مفكرين، ولكنهم لم يقدموا نوع الدراسات والمقالات المنتظمة الشديدة التي تدعو لقضيتهم، التي تمزج على ما يظهر الروح العلمية الجادة والدعم الذي لا يلين لموقف اليمين، الذي يرافق دائماً في هذه الأيام أي حوار عن خطط السياسة العامة. مفكرو الحركة المحافظة لم يأخذوا في الواقع الحقيقي شكلاً حتى جاء إلى «المحافظين الجدد» new conservatives والتحق بهم المحافظون المُحْدَثون الجدد neoconservatives، وهم فئة مختلفة تماماً عن الأولى، وكلاهما أعطي توظيفاً منتظماً من قِبَل بنية تحتية مؤسسية قوية.

ويمكن تعقب أصول الحركة المحافظة المُحْدَثة الجديدة إلى حد كبير إلى فئتين: اقتصاديي شيكاغو بقيادة ميلتون فريدمان، الذي قاد مقاومة ضد الاقتصاديات

الكينزية، وعلماء الاجتماع الذين قادهم إيرفنغ كريستول وارتبطوا بمجلة ببلك انتريست، وهم الذين تمردوا ضد المجتمع العظيم.

وقد برزت نخبة المفكرين الاقتصاديين المحافظين أولاً، وذلك لأن حقائق الاقتصاد الواقعية تخلق ميلاً طبيعياً في الاقتصاديين لِيَمضوا في الطريق إلى النهاية، إلى أصولية السوق الحر. فكما رأى آدم سميث، وكما توسع العديد من الأجيال من الاقتصاديين، كانت الأسواق تمتلك في الغالب طريقة في جعل المصلحة الذاتية تخدم الخير العام. فالأفراد الساعون إلى الكسب لأنفسهم فقط، يجري اقتيادهم، «كأنما بيد خفية»، إلى إنتاج بضائع يحتاج إليها الناس الآخرون، في الوقت نفسه الذي يحتاج فيه إليها الساعون إلى الكسب. إنها بصيرة قوية وحقيقية. بل إن الاقتصاديين الليبيراليين يكنون احتراماً صحياً لفاعلية الأسواق بوصفها طريقة لتنظيم النشاط الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى، فإن الأسواق أحياناً لا تعمل. وكانت هذه النقطة مفهومة بوضوح لدى الاقتصاديين، ولدى كل شخص آخر أيضاً، عن طريق الخبرة المؤلمة جداً التي جاءت مع الكساد الكبير. ففي السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت ذكرى الكساد الكبير ما زالت حية، اعتقد معظم الاقتصاديين أن المحافظة على الاقتصاد في مساره كانت تتطلب دوراً كثيفاً للحكومة. ورفض اقتصاد التيار الفكري السائد الدعوات إلى اقتصاد مخطط، ولكنه قَبِل الحاجة إلى تدخل الحكومة لمحاربة الركودات، وزاد أيضاً بشكل عام دور الحكومة في الاقتصاد في مجمله.

ومع ذلك، فبعد أن كانت الأزمة قد عبرت، لم يكن بد من أن يعود بعض الاقتصاديين إلى الإيمان القديم. وبحلول أواخر الأربعينيات من 1940 كان فريدمان وزميله جورج ستغلر قد شنا من قبلُ هجوماً عنيفاً (مع تبرير يستحق النظر) ضد مساوئ ضبط الإيجار. وطوال مسار الخمسينيات من 1950 توسع هذا الهجوم إلى أن صار هجوماً واسعاً على التدخل الحكومي وعلى التنظيم بصفة عامة. وبحلول مطالع الستينيات من 1960 كان فريدمان قد صنع تقريباً عودة كاملة إلى أصولية السوق الحر، مناقشاً في أن

الكساد الكبير نفسه كان قد نشأ لا بفعل إخفاق السوق بل بسبب إخفاق الحكومة. وكانت مناقشـته لا تسـتحق الثقة، وأنا أحاجج في أنها وصلت إلى حدود عدم الأمانة الفكرية[11]. ولكـن الحقيقة التي تُظهر أن اقتصـادياً كبيراً شـعر بأنه مدفوع إلى أن يشـارك ببراعة فكرية ماكرة، هي نفسـها حقيقة مؤشـرة إلى الإغراء القوي لأصـولية السوق الحر. فقد بدأ اقتصاديو السـوق الحر يرفضون لا مجرد برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) فقط، بل إصـلاحات العصـر التقدمي أيضـاً، موحين بأن مثل هذه الأعمال الحكومية نفسـها، مثل تنظيم سلامة الطعام والدواء، لم تكن أعمالاً مبررة. وربط فريدمان نفسه مع حملة غولدووتر الانتخابية.

أمـا ثـورة علماء الاجتماع فجاءت متاخرة أكثر من عودة أصـولية السـوق، وكانت قد امتلكت صبغة أشد سواداً. وفي حين كان فريدمان والمشاركون معه قد بثوا التفاؤل الساذج، كانـت الفئة التي تجمعت حول كريسـتول ومجلة ببلك انتريسـت، التي تأسسـت في العام 1965، كانـت من الشـكاكين، بل من المتهكمين المتشـائمين. كانوا يتمردون ضـد المجتمع العظيم الذي نادى به ليندون جونسون، وهو المجتمع الذي رأوه، مع بعض العدل، ممارسة حمقاء، مكتوباً عليها الموت في الهندسة الاجتماعية. وكتب كريستول فيما بعد يقول: «نحن مسـتَفَزّون بشكل خاص بالقبول الواسع النطاق لأفكار علم الاجتماع في الجناح اليساري، التي سبق أن أُدمجت في الحرب على الفقر[12]».

وهكذا كان هنـاك دانييل باتريك موينيهان يرفض المواقف الليبيرالية المقدسة، وذلك بالمحاجّة في أن جذور الكثير من الفقر الأسود لا تمتد في التمييز العنصري بقدر ما تكون في تصاعد الأسر التي ترأسها أنثى، وكان هنـاك إدوارد بانفيلد يرفض الزعم أن أعمال الشـغب الحضري كانت حول العنصـرية العرقية وذلك بالمحاجّة في أن معظم المشاغبين لم يكونوا يحتجون على عدم العدالة بقدر ما كانوا ببساطة يشاركون في أعمال السلب.

وقد رأى الفريدمانيون والمحافظون المحدثون الجدد أنفسـهم من اللامنتمين، الذين صاروا غرباء عن المؤسسة الليبيرالية. وإلى حد لافت للأنظار ما زال ورثة هاتين الحركتين يشعرون بهذه الطريقة. ومع ذلك فبحلول السبعينيات من 1970 كان لدى نخبة المفكرين

من الحركة المحافظة مؤسسة خاصة بها، مع دعم مالي على مقياس يفوق أغرب أحلام خصومها الليبيراليين. وبصراحة مزعجة فقد صار التحول إلى مفكر محافظ حركة جيدة في المسار الوظيفي.

في تقرير العام 1996، لمنظمة (الناس المؤيدون للطريقة الأمريكية) بعنوان: «شراء حركة» وصفت المنظمة المسار الوظيفي للكاتب دينيش دسوزا، الذي صعد إلى الشهرة بكتابه (التعليم اللاليبيرالي) الذي كان من أفضل الكتب مبيعاً في العام 1991، بأنه هجوم على برنامج العمل الإيجابي والتصحيح السياسي في حرم الجامعة. وإذا تركنا جانباً مزايا عمل دسوزا، فإن النقطة المثيرة للاهتمام هي الطريقة التي اختلف فيها المسار الوظيفي لهذا الكاتب عن مسارات الجيل السابق من المحافظين.

كان المفكرون المحافظون الأصليون الحديثون، في معظمهم، علماء تصادف أن كانوا محافظين أو تصادف أن صاروا محافظين. ولنأخذ ميلتون فريدمان الذي يعد أبرز مثال، فقد كان في المقام الأول اقتصادياً محترفاً، وكان عمله عن سلوك المستهلك والقوى النقدية والتضخم، عملاً مقبولاً ويحظى بالاحترام عند أكثرية ضخمة من الاقتصاديين، مهما تكن قناعاتهم السياسية. وكان يمكن أن يفوز بجائزة نوبل التذكارية في الاقتصاد مهما يكن علمه السياسي. وبشكل مشابه كان معظم «العشرات أو ما يقارب ذلك من العلماء والمفكرين» الذين يقول كريستول: إنهم شكلوا «النواة» لمجلة ذا ببلك إنتريست، كانوا علماء اجتماع جامعيين بنوا مساراتهم الوظيفية على العمل غير السياسي تقريباً، وجاؤوا إلى المحافظة مؤخراً فقط.

ولكن دسوزا، مع ذلك،كان قد امتلك نوعاً مختلفاً جداً من المسار الوظيفي. فقد انتقل دسوزا من تحرير مطبوعة محافظة تنشر في كلية، وهي ذا دارتماوث ريفيو، إلى تحرير مطبوعة محافظة تنشر للخريجين، وهي بروسبكت. وبعد كتابة سيرة حياة تُطْري المبشر الإنجيلي جيري فولويل، صار محللاً كبيراً للخطط السياسية المحلية في إدارة ريغان. ثم انتقل بعدئذ إلى منصب في خزان فكري محافظ، وهو معهد المشروع الأمريكي، وفيه كتب كتابه (التعليم اللاليبرالي) وكتاباً لاحقاً هو (نهاية العنصرية العرقية)، وفيه (صرح وقال إنه «بالنسبة إلى الكثيرين من البيض تمثل الطبقة الاجتماعية الدنيا المجرمة

والسـوداء غير المسـؤولة إحياءً للبربرية في وسط الحضـارة الغربية»)، وكان ذلك بدعم من مؤسسـة أولين فاونديشـن المحافظة. وكانت كتبه تروج بوسـاطة المجلات المحافظة، وبوساطة مجلة ناشيونال ريفيو على وجه الخصوص.

وبكلمات أخرى، دسوزا شيء لم يكن موجوداً منذ أربعين عاماً: مفكر محافظ محترف، صنع كل مساره الوظيفي داخل مجموعة متشابكة من معاهد حزبية بشكل أساسي.

مـن أين جاءت هذه المعاهد؟ القصـة، باختصـار، هي أنه في أواخر السـتينيات من 1960 ومطالع السـبعينيات من 1970 أقنع أعضاء من نخبة المفكرين المحافظين الجدد أفـراداً أغنياء، إضـافة إلى بعض قادة الشـركات ليصبّوا المال النقـدي في بنية تحتية فكرية محافظة. وإلى مدى كبير تتكون هذه البنية التحتية من خزانات فكر أنشئت لتكون مشـابهة للمعاهد الجامعية، ولكنها تنشـر فقط الدراسات التي تعطي ميزة لوجهة نظر متكوّنة مسـبقاً. وعلى الرغم من أن معهد المشـروع الأمريكـي American Enterprise Institute كان قد تأسـس في العام 1943، فقد توسـع توسـعاً مثيراً للاهتمام ابتداء في العام 1971، حين بدأ يسـتقبل مبالغ جوهرية من أموال الشـركات والمنح من المؤسسات الأسـرية المحافظة. وأنشئت مؤسسـة التراث (Heritage foundation) في العام 1973 بمـال نقدي مـن جوزيف كـوورز وريتشـارد ميللون سـكيف. واعتمد معهـد كاتو (Cato institute) المؤمـن بمذهب حريـة الإرادة في الفكر والعمل اعتمـاداً كثيفاً على تمويلات من مؤسسات أسرة كوخ.

ومؤسسـات وسـائل الإعلام هي أيضـاً جزء من البنية التحتية. ومجموعة المؤسسات نفسـها التي سـبق أن مولت خزانات الفكر المحافظة أعطت أيضاً دعماً جوهرياً لمجلة ذا بيلك إنتريسـت، إضـافة إلى مطبوعات مثل ذا أمريكان سـبيكتيتور، التي تابعت متابعة مهووسة الفضائح المزعومة في عصر كلينتون.

وفي سـعي المحافظين المحدثين الجدد إلى الحصـول على دعم المؤسسـات وجماعات الأعمال قبلوا بسـعادة نزع الحساسـية عن أفكارهم. وقد كتب كريسـتول في العام 1995 يقول: «نحن نقول بشكل متكرر، إن الأفكار لها عواقب، وهو قول صحيح ولكن ما في ذهننا أفكار معقدة، ومفعمة بالتأمل ومفصـلة بشكل واضح. وما نغفله بسهولة كبيرة هو حقيقة

أن الأفكار البسـيطة، المتحالفة مع العاطفة والتنظيم، هي أيضاً لها عواقب». قد تظن أن هذا الكلام كان مرثاة، ولكن كريسـتول كان في الواقع يهنئ نفسـه ورفاقه في السلاح من أجل التعاون في الصياغات الفجة للمحافظة لكي تحقق النجاح السياسي.

وكان هـذا صـحيحاً على نحو خاص في الاقتصـاد، الذي صـارت فيـه مجلة ذا ببلك إنتريست وصفحة الافتتاحية في وول ستريت جورنال، هما الداعيتان الرئيسان للاقتصاد الذي يأخذ جانب العرض. وعقيدة جانب العرض، التي زعمت من دون دليل أن تخفيضات الضرائب سوف تدفع عن نفسها، لم تحصل أبداً على أي جاذبية في عالم البحث الاقتصادي المهني، ولو في صفوف المحافظين أنفسهم. ووصف إنّ. غريغوري مانكيو، الاقتصادي من هارفارد الذي كان رئيس مجلس بوش للمستشـارين الاقتصاديين بين العام 2003 والعام 2005، وصـف، على نحو مشـهور، القائلـين بأخذ جانب العرض، بأنهـم «غريبو الأطوار ودجالـون»، وذلك في أول نسـخة من كتابه التدريسـي عن مبادئ علم الاقتصـاد. (وقد اختفى التعبير من النسـخ التي جاءت فيما بعد). فلماذا كان كريستول، آنئذ، مقتنعاً بأن الذيـن كانـوا يأخذون جانب العرض كانوا محقين؟ والجواب هـو أنه لم يكن مقتنعاً، فهو لم يكن يأبَه إن كانوا مخطئين أو كانوا محقين. كان الهمُّ الوحيد لكريسـتول هو أن أفكار الذيـن كانـوا يأخذون جانب العرض كانـت أفكاراً مفيدة من الناحية السياسـية. ويتبين فيما يلي كيف عبر عنها في مقالته في العام 1995:

> روثر حافظ على الضغط من أجل الحصول على منافع جديدة وأفضل مما سبقها. ومع مرور الزمن، كسبت اتحادات العمال الأشياء التي يعدها الموظفون اليوم مسلمات. وعاماً بعد عام، كسب العمال، من بين أمور أخرى، برامج رعاية صحية شاملة، وبرامج إعادة رسوم التعلم، والتأمين على الحياة، والمشاركة بالربح، ومكافأة الفصل من العمل، وخطط الخدمة القانونية المدفوعة مسبقاً، ومكافأة عند الوفاة، ومكافأة الواجب القضائي، إضافة إلى تحسينات في زمن الإجازات، والعطلات، والراحة [9].

ويأتـي هـذا البيان علـى نحو لافت للأنظار بعد بضـع فقرات مباشـرة من تصـريح كريسـتول بأن مجلة ذا ببلك إنتريسـت كانـت فعالة في أيامهـا الأولى؛ لأن «معظمنا كنا

علمــاء علــوم اجتماعية، وكما عبر عن ذلك بات موينيهان، فإن أفضــل اســتخدام للعلم الاجتماعــي هو أن تدحض العلــم الاجتماعي الزائف». ويخمن المــرء أن الأمر كله يعتمد على الاستخدام الذي يوضع فيه العلم الاجتماعي الزائف.

نيكسون والتحول الكبير

حدّدت حملة رونالد ريغان في كاليفورنيا في العام 1966 أول نجاح انتخابي كبير للحركة المحافظة. ولكن إنجاز ريغان كان قد غطى عليه، مع ذلك، صــعود ريتشــارد نيكسون إلى الرئاســة، ونصــره الكاســح في العام 1972. ولا يمكن عَدُّ نجاح نيكســون، على كل حال، نصراً للحركة المحافظة، لأن نيكسون كان شخصية انتقالية. لقد استخدم الإستراتيجية السياسية للحركة، وكان في الحقيقة، وإلى حد كبير، هو الذي اخترعها، ولكنه لم يشارك في غايات الحركة. بالنسبة إلى نيكسون كانت كلها شخصية.

مــن المســتحيل تقريبــاً أن نبالغ في تقريــر أثر نيكســون على الطريقة التــي تدار بها العملية الحكومية السياسية الأمريكية. فنيكسون، بعد كل شيء، أبان كيف كنتَ تستطيع أن تستغل الانقســامات العرقية، والقلق حول التغيير الاجتماعي، والذُّهان الهُذائي حول التهديدات الأجنبية لفصل البيض في الطبقة العاملة بعيداً عن تحالف برنامج الإصلاح الجديــد (نيوديــل). وهو الــذي أدخل فن التلاعب بوســائل الإعــلام. وكان روجر إيلز، رئيس فوكس نيوز، مستشــارَ نيكســون لوســائل الإعلام، وهو شخصية مركزية في كتاب جــو ماكجينيس في العــام 1969 المعنون (بيــع الرئيس). وفيما بعد كان نيكســون رائداً يرود أســلوب تخويف وسائل الإعلام إلى درجة أن ذلك قمع قمعاً ناجحاً الانشقاق طوال الكثير من إدارة بوش، إضــافة إلى أسلوب توجيه اللوم إلى وسائل الأخبار لأنها تروي في تقاريرها الأخبار السيئة.

وســنوات نيكســون هي الســنوات التي صــار التنفيذ الناجح في أثنائها للحيل القذرة هو جــواز الســفر للتقــدم في الحزب الجمهــوري. في العام 1970 قام شــاب اســمه كارل روف بطباعــة منشــورات مزيفة تعلن عن تقديم بيرة مجانية، وذلك على ورق حملة مســروق من المرشــح الديمقراطي، وهو ما عطل اجتماعاً في الحملة، وفي العام اللاحق ترك روف الكلية

ليصير المدير التنفيذي بأجر للجنة القومية للحزب الجمهوري للكلية[14]. بعد عامين، حين خاض روف الانتخابات من أجل منصب الرئيس للجمهوريين في الكلية، غش وشق طريقه إلى النصر، مع مباركة رئيس اللجنة القومية للحزب الجمهوري آنئذ، شخص واحد هو جورج اتش.دبليو.بوش[15].

وأيد محافظو الحركة هذه الأساليب. وما لم يحبّوه كان خطط نيكسون السياسية. فحين ألقى ريك بيرلستاين، مؤلف كتاب (قبل العاصفة) حديثاً (إلى مجموعة من المحافظين) حول دور المحافظين في الحِيَل القذرة لإدارة نيكسون، اعترض واحد من أعضاء الندوة الآخرين بأن نيكسون لم يكن محافظاً، مضيفاً، «أنا لم أحب نيكسون حتى ووترغيت»[16].

وفي الحقيقة لم تكن الخطط السياسية الفعلية لنيكسون، مقابلة مع أساليبه السياسية، لم تكن قطعياً ما أراده محافظو الحركة. ففي الشؤون الداخلية حكم بصفته معتدلاً، بل ليبيرالياً، فرفع الضرائب، ووسع التنظيم البيئي، بل سعى إلى إدخال التأمين الصحي القومي. وفي الشؤون الخارجية أظهر ذرائعية (براغماتية) مساوية، ففتح حواراً مع الصين الشيوعية في الوقت نفسه الذي كان يستمر فيه في قتال فيتنام الشمالية، حليفة الصين الشيوعية. وصار واضحاً أن نيكسون كره الكثير من الأمور، ولكنه لم يشارك الحركة المحافظة في كراهيتها لتدخل الحكومة ولدولة الرفاهية. وفي كل الأحوال لم تكن الأوقات قد صارت بعد ملائمة.

بحلول أواسط السبعينيات من 1970 كانت الحركة المحافظة، بمعنى من المعاني، في موقف مشابه لموقف الحركة الذي صار في نهاية الأمر برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) في أواخر العشرينيات من 1920. كانت الأفكار موجودة، وكان التنظيم موجوداً، وكانت الملاكات الفكرية في الموقع الملائم. ولكن الحركة،كي تحرز السلطة، كانت تحتاج، على كل حال، إلى أزمة.

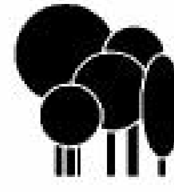
وما حصلت عليه كان أزمة مضاعفة، أجنبية ومحلية معاً.

في الشؤون الخارجية، تبع سقوط فيتنام ما ظهر في ذلك الوقت، وكأنه موجة من الانتصارات الشيوعية في جنوب شرق آسيا وفي إفريقية، ثم تبع ذلك الغزو السوفييتي

لأفغانســتان، وتبع ذلك مــا كان غير مرتبط به، ولكنه كان يغذي الإحســاس بالقلق، وهو الثورة الإسلامية في إيران والإذلال الذي سببته أزمة الرهائن. وفي الجبهة المحلية مزيج من الخطط السياسية السيئة وأزمة الطاقة التي خلقت كابوساً من الانكماش ومن البطالة المرتفعة الممتزجة مع تضخم من رقمين.

لــدى رجوع النظر إلى ما مضــى يبدو تقليــب الكفين على التقدمات الشــيوعية مثيراً للضــحك، فالغزو السوفييتي لأفغانستان على وجه الخصــوص، تحول في النتيجة إلى أن يكون بداية انهيار الشــيوعية. والثورة الإســلامية في إيران كانت نكسة حقيقية، ولكن من الصــعب أن نرى كيف كان يمكن لسياســة خارجية عدوانية أن تفعل أي شــيء غير زيادة الموقف ســوءاً. وأما بالنســبة إلى الأزمة الاقتصــادية، فكانت قد حدثت بسبب مزيج من الحظ السيئ والسياسة النقدية، ولم يكن لأي منهما أي علاقة مع الليبيرالية.

ومع ذلك فإن المزاج المنذر بالشؤم في السبعينيات من 1970 جعل من الممكن بالنسبة إلى محافظــي الحركــة أن يزعمــوا أن الخطــط السياســية الليبيرالية كانت قد شــوهت سمعتها. وأن الحركة المُمَكَّنة قريباً أنجزت نقضاً لافتاً للنظر لإنجازات برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل).



الفصل السابع

الافتراق الكبير

ناقش علماء اللاهوت في القرون الوسطى عدد الملائكة الذين يستطيعون أن يقفوا على رأس دبوس. والاقتصاديون المحدثون يناقشون ويتساءلون إن كان الدخل الوسيط الأمريكي قد ارتفع أم هبط منذ مطالع السبعينيات من 1970. والكشافُ البالغ الأثر في الواقع هو الحقيقة التي توضح أننا نخوض الآن في هذا النقاش. أمريكة بلد أكثر إنتاجاً إلى حد بعيد، ولهذا السبب فهي بلد أغنى إلى حد بعيد مما كانت عليه منذ جيل. وقيمة المُخرَجات التي ينتجها عامل متوسط في ساعة، ولو كان ذلك بعد أن تقوم بتعديل القيمة من أجل أخذ التضخم بالحسبان، قد ارتفع 50 بالمئة تقريباً من العام 1973. ومع ذلك فإن تنامي تركيز الدخل في أيدي أقلية صغيرة قد تقدم تقدماً سريعاً جداً إلى درجة لا نستطيع معها أن نتحقق من كون الأمريكي النموذجي قد كسب أي شيء من الإنتاجية المتصاعدة.

الانتعاش الاقتصادي الكبير بعد الحرب، وهو الانتعاش الذي شارك في منافعه كل واحد في أمريكة تقريباً، وصل إلى النهاية مع الأزمة الاقتصادية في السبعينيات من 1970، وهي أزمة أحدثها ارتفاع أسعار النفط، وتضخم خارج عن السيطرة، وإنتاجية هابطة. وخفت حدة الأزمة في الثمانينات من 1980، ولكن الإحساس بتقاسم المكاسب الاقتصادية تقاسماً عاماً لم يرجع أبداً. صحيح أنه كان هناك مدد من التفاؤل- إعلان حملة ريغان المعروف بعنوان «الصباح في أمريكة»، حين تعافى الاقتصاد من السقوط الحاد في أوائل الثمانينات، والعصر المحموم لمخططات الحصول على الغنى السريع في أواخر التسعينيات. ومع ذلك، فمنذ نهاية الانتعاش الاقتصادي بعد الحرب، كان التقدم الاقتصادي دائماً يبدو بأنه تجريبي ومؤقت.

ومع ذلك فإن الدخل المتوسط، وهو الدخل الإجمالي للأمة مقسماً على عدد أفراد الشعب، قد ارتفع ارتفاعاً جوهرياً منذ العام 1973، وهو آخر عام من الانتعاش الاقتصادي

الكبير. ونحن، بعد كل شيء، أمة أكثر إنتاجاً بكثير مما كنا عليه حين انتهى الانتعاش الاقتصادي، ونتيجة لذلك، فنحن أمة أغنى كذلك. فكّر في كل التقدمات التقانية في حياتنا منذ العام 1973: الحواسيب الشخصية، وآلات الفاكس، والهواتف الخلوية الجوالة، وآلات قارئة بالمسح الضوئي. وهناك تقانات كبيرة أخرى تعزز الإنتاجية، مثل حاويات الشحن التي يمكن أن تُرفع مباشرة من ظهر السفن إلى الشاحنات والقطارات، وهي تقانات وجدت في العام 1973، ولكنها لم تكن بعد قيد الاستخدام الواسع النطاق. وكل هذه التغيرات قد زادت كثيراً من الكمية التي ينتجها العامل المتوسط في يوم العمل العادي، ورفعت على نحو متوافق الدخل المتوسط للولايات المتحدة بشكل جوهري.

ولكن الدخل المتوسط لا يخبرك بالضرورة، على كل حال، كيف يدبر معظم الناس أمورهم. فإذا كان بل غيتس يدخل إلى بار، فإن الثروة المتوسطة لزبائن البار تحلّق مرتفعة، ولكن الرجال الموجودين هناك من قبل دخوله ليسوا أغنى مما كانوا عليه من قبل. وذلك هو السبب الذي من أجله يتحدث عادة الاقتصاديون الذين يحاولون أن يصفوا ثروات العضو النموذجي في جماعة، لا ثروات العضو في القلة من الناس الذين يعملون على نحو جيد للغاية أو على نحو سيىء للغاية، يتحدثون عادة لا عن الدخل المتوسط وإنما عن الدخل الوسيط، وهو دخل شخص أغنى من نصف السكان ولكنه أفقر من النصف الآخر. فالدخل الوسيط في البار، على خلاف الدخل المتوسط، لا يحلّق مرتفعاً حين يدخل بل غيتس.

وكما تبين في النهاية، فإن دخول بل غيتس إلى البار مجاز جيد إلى درجة ما لتشبيه ما كان قد حدث فعلياً في الولايات المتحدة على مدى الجيل السابق: لقد ارتفع الدخل المتوسط ارتفاعاً جوهرياً، ولكن بشكل رئيس لأن قلة من الناس صاروا أغنى كثيراً كثيراً. أما الدخل الوسيط، اعتماداً على التعريف الذي تستخدمه أنت، فهو إما أنه ارتفع ارتفاعاً متواضعاً أو أنه هبط فعلياً.

وحول التعقيدات: فأنت قد تفكر أن الدخل الوسيط سيكون شيئاً مباشراً لتحسبه: حدد الأمريكي الأغنى من نصف السكان ولكنه أفقر من النصف الآخر، واحسب دخله أو دخلها، وفي الحقيقة، على كل حال، هناك منطقتان للنزاع، وليستا سهلتي الحل: كيف نحدد السكان أصحاب العلاقة؟ وكيف نقيس التغيرات في تكلفة المعيشة؟ ومع ذلك، قبل

أن نصل إلى التعقيدات، دعوني أكرر العبارة التي تعطي المغزى: فحقيقة أننا الآن كذلك، نخوض النقاش ونتساءل إن كان الأمريكي النموذجي قد وصل إلى مكان أفضل إلى الأمام أم لا، هي حقيقة تخبرك بمعظم ما تحتاج إلى أن تعرفه. في العام 1973 لم يكن هناك نقاش وتساؤل إن كان الأمريكيون النموذجيون أفضل حالاً أو أسوأ حالاً مما كانوا عليه في الأربعينيات من 1940. لقد أظهر كل مقياس أن مستويات المعيشة قد تضاعفت تقريباً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وما من أحد كان يشعر بالحنين إلى الوظائف والأجور التي كانت لجيل أسبق. والاقتصاد الأمريكي اليوم في مجمله أغنى بكثير، وبشكل واضح، مما كان عليه في العام 1973، وهو العام الذي يؤخذ عموماً ليحدد نهاية الانتعاش الاقتصادي الذي كان بعد الحرب، ولكن الاقتصاديين يتناقشون ويتساءلون إن كان الأمريكيون النموذجيون قد انتفعوا مطلقاً من مكاسب الأمة في مجملها.

والآن بالنسبة إلى التعقيدات: فقد تبين في النهاية أننا لا نستطيع أن نَصُفَّ تماماً 300 مليون نسمة من الشعب الأمريكي جميعاً حسب ترتيب الدخل ونحسب دخل الأمريكي رقم 150.000.000. فبعد كل شيء، لا ينتمي الأطفال إلى الاصطفاف، لأنهم لا يمتلكون دخلاً إلّا إلى الحد الذي تمتلك فيه الأسرة التي يسكن معها الأطفال دخلاً. وهكذا فربما يجب أن ننظر إلى الأسرة لا إلى الأفراد. فإذا فعلنا ذلك فسنجد أن دخل الأسرة الوسيطة، المعدل من أجل التضخم، قد نما نمواً متواضعاً من العام 1973 إلى العام 2005، وهو أحدث عام نمتلك له بيانات: كان الكسب الإجمالي 16 بالمئة تقريباً.

وهذا الكسب المتواضع نفسه، على كل حال، قد يبالغ في المدى الذي تسير فيه أحوال الأسر الأمريكية سيراً حسناً، وذلك لأن تحقيقه كان قد تم في قسم منه عبر ساعات عمل أطول. في العام 1973 كان كثيرات من الزوجات مازلن لا يعملن خارج البيت، وكثيرات كن يعملن في دوام لجزء من الوقت فقط. ولست أعني أن أشير بشكل غير مباشر أن هناك شيئاً خطأً في وجود المزيد من النساء في العمل، ولكن الكسب الذي يحدث في دخل الأسرة لأن زوجة تذهب إلى العمل ليس هو الشيء نفسه مثل زيادة الأجر. وبشكل خاص فهذا العمل قد يحمل تكاليف مخفية تقابل بعض المكتسبات التي تحققت في الدخل النقدي، وذلك مثل توافر وقت أقل لقضائه في عمل المنزل، والاعتماد الأكبر على الطعام الجاهز، ونفقات العناية النهارية بالأطفال، وهكذا.

ونحن نحصــل على تقويم للبيانات أكثر تشــاؤماً إلى درجة كبيرة إن نحن ســألنا إلى أي مدى يســهل اليوم على الأســر الأمريكية أن تعيش وفق الطريقة نفسها التي عاشها كثير من الأســر منذ جيل، بوجود كاســب ذكر واحد للعيش. وبحســب البيانات المتوافرة، صــار ذلك أصــعب، فالمكتســبات الوســيطة المعدلة، حَسَــب التضــخم، التي يجنيها الرجــال العاملون وقــت دوام كامــل في العام 2005 كانت أخفض قليلاً مما كانــت عليه في العام 1973. وذلك الإحصــاء هو أيضــاً مرضٍ على نحو مخادع. والشــكر في ذلك للبالغين الذين نضــجوا من أطفال مرحلة ازدهار الولادات الذين جعلوا قوة العمل اليوم أكبر ســناً وأكثر خبرة من قوة العمل التي كانت في العام 1973، وأكثر العمال خبرة، حين تكون كل الأمور الأخرى متساوية، يســتحقون أجوراً أعلى. وإذا نظرنا إلى المكتسبات التي يجنيها الرجال الذين تبلغ أعمارهم خمســة وثلاثــين عاماً إلى أربعين عامــاً، والذين كانوا في الغالب، قبــل جيل، يعيلون زوجات يبقين في البيت، إذا نظرنا إلى ذلك نجد أن الأجور المعدَّلة بحســب التضخم كانت في العام 1973 أعلى بنسبة 12 بالمئة مما هي عليه الآن.

الخلافات الناشــئة حول تحديد الســكان ذوي العلاقة هي جزء فقط من الســبب الذي من أجله يتناقش الاقتصــاديون ويتســاءلون إن كان الأمريكيون النموذجيون قد صــاروا في موقع أكثر تقدماً منذ العام 1973. وهناك أيضــاً مجموعة مختلفة من الأســئلة، تتضــمن قياس الأســعار. وأنا أســتمر في الإشارة إلى الدخل «المعدّل حســب التضخم»، وهو ما يعني أن الدخــل منــذ جيل يُحوَّل إلى دولارات اليوم بتعديله من أجل مراعاة التغيرات في مؤشــر سعر المستهلك. والآن يجادل بعض الاقتصاديين في أن مؤشر سعر المستهلك يبالغ في تقدير الضــخم الحقيقي؛ لأنه لا يأخذ بالحسبان بشــكل كامل المنتجات والخدمات الجديدة التي حسّنت حياتنا. ونتيجة لذلك، فهم يقولون، إن مستوى المعيشة قد ارتفع أكثر مما توحي به الأرقام الرســمية؛ ســمِّها «ولكنهم لم يمتلكوا حُجَّة شركة نيت فليكس (netflix)».* وبشكل جاد، هنــاك الكثير من الســلع والخدمات متوافــرة اليوم، لم تكن قد اخترعت أو لم تكن في الســوق في العــام 1973. ابتداء من الهواتف الخليوية الجوالة إلى شــبكة المعلومات الدولية (الإنترنيــت). وأهم مــن ذلك كله بالتأكيد الأدوية والأســاليب الطبية التــي لم تنقذ حياة

* شركة تأجير أفلام عن طريق إرسالها إلى المشترك بالبريد، سجلت أرباحها أرقاماً عالية، وعرف عنها التعامل بيسر مع الزبائن. (المترجم).

الكثيرين وحسب، بل تحسن جودة الحياة لملايين من الناس. ومن ناحية أخرى صارت الحياة في بعض الوجوه أقسى مما سبق بالنسبة إلى الأسر العاملة بنواح لا تستطيع الأرقام الرسمية أن تمسك بها: فهناك منافسة أكثر شدة كي تعيش في منطقة مدرسة جيدة، والازدحام المروري أسوأ حالاً، وهكذا.

وربما يجب أن تعطى الكلمة الأخيرة للجمهور. فبحسب مسح في العام 2006 أجراه مركز بيو للبحث، يعتقد معظم العاملين الأمريكيين أن العامل المتوسط «عليه أن يعمل بجهد أكبر ليكسب معيشة محتشمة» اليوم، بجهد أكبر مما كان يعمله قبل عشرين أو ثلاثين عاماً سبقت[1]. هل هذا مجرد حنين حلوٍ مرٍ إلى عصر ذهبي نتذكره؟ ربما، ولكن لم يكن هناك مثل هذا الحنين الحلو المر منذ جيل بشأن الطريقة التي كانت عليها أمريكة قبل جيل من ذلك. والنقطة هي أن الأسرة الأمريكية النموذجية لم تصنع تقدماً واضحاً في آخر بضعة وثلاثين عاماً. وذلك ليس وضعاً عادياً.

رابحون وخاسرون

وكما أوحيت في تشبيهي الذي ضربته عن بيل غيتس في البار فإن العمال الأمريكيين العاديين أخفقوا في جني أرباح من الإنتاجية المتصاعدة بسبب اللا مساواة المتصاعدة. ولكن من هم الذين كانوا الرابحين والخاسرين من هذه العملية في إعادة توزيع الدخل على المستوى الأعلى؟ لم يكن بيل غيتس فقط، بل كانت مجموعة ضيقة على نحو مثير للدهشة.

لو أن المكاسب في الإنتاجية كانت قد اقتسمت على نحو متساو عبر قوة العمل، لكان دخل العامل النموذجي أعلى الآن بنسبة 35 بالمئة تقريباً مما كان عليه في مطالع السبعينيات.[2] ولكن إعادة توزيع الدخل على المستوى الأعلى عَنَت أن العامل النموذجي رأى مكسباً أصغر إلى حد بعيد. وفي الحقيقة، فكل واحد تحت النسبة المئوية التسعين تقريباً من توزيع الأجر - وهي الأدنى في الترتيب من العشرة بالمئة الموجودين في القمة - رأى دخله أو رأت دخلها ينمو ببطء أكثر من المتوسط، في حين رأى أولئك الذين يوجدون فوق النسبة المئوية التسعين فقط مكاسب فوق المتوسط. وهكذا فالمكاسب المحدودة للعامل الأمريكي المتوسط كانت هي الجانب المقابل لمكاسب فوق المتوسط الخاص بالعشرة بالمئة الموجودين في القمة.

والمكاسب الكبيرة حقاً ذهبت إلى الأغنياء حقاً حقاً. في فيلم (وول ستريت) لأوليفر ستون في العام 1987، يهزأ غودون جيكو، وهو المُغير على الشركة والمنمذج في جزء منه وفق نموذج إيفان بوسكي*، الذي لعب دوره مايكل دوغلاس، يهزأ من الطموح المحدود لصَنيعَته، الذي لعب دوره تشارلي شين. «هل تريد فقط أن تكون مجرد جثة عاملة أخرى لوول ستريت مقابل 400,000 دولار في العام، وتطير في الدرجة الأول وتكون مرتاحاً؟»

في ذلك الوقت كان يمكن لدخل من 400,000 دولار في السنة أن يضع الشخص في مرتبة النسبة المئوية 99,9 تقريباً من توزيع الأجر، وهذا جيد إلى درجة طيبة، كما قد تَظن. ولكن وكما أدرك ستون، فإن شيئاً ما مذهلاً كان يحدث في القدرات العليا من توزيع الدخل بحلول أواخر الثمانينيات من 1980. كان الأغنياء ينسحبون بعيداً من مجرد كونهم أصحاب الوفرة، وكان كبار الأغنياء للغاية ينسحبون بعيداً من مجرد كونهم أغنياء. والناس الموجودون في النصف الأدنى من نسبة 10 بالمئة الموجودة في القمة، المتوافقون تقريباً مع دخول في مدى 100,000 دولار إلى 150,000 دولار، وعلى الرغم من أنهم عملوا بشكل أفضل من الأمريكيين الموجودين في مستوى أدنى على المقياس، فهم لم ينجحوا في النمو إلى كل ذلك الحد الجيد، وفي الحقيقة، في المدى الواقعة بعد العام 1973 لم يكسبوا تقريباً القدر نفسه، على أساس النسبة المئوية مثلما كسبوا في أثناء الانتعاش الاقتصادي بعد الحرب. نسبة الواحد بالمئة فقط الموجودة في القمة هي التي نجحت بالنمو منذ السبعينيات من 1970 بشكل أفضل مما فعلت في الجيل الذي جاء بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى كل حال، وبعد أن تصل إلى الطريق صعوداً على المقياس، فإن المكاسب تكون قد صارت هائلة، فالعشر الأعلى في القمة من نسبة مئوية رأى دخله يصعد خمسة أضعاف، ونسبة 0,01 في القمة من الأمريكيين صاروا أغنى بسبعة أضعاف مما كانوا عليه في العام 1973.

مَن هم هؤلاء الناس، ولماذا ينجحون بالنمو على نحو أفضل بكثير جداً من كل شخص آخر؟ في العصر المموَّه الأصلي، تسلّم الناس، الذين كانت لهم دخول عالية جداً على وجه

* إيفان بوسكي (-1937) أمريكي يهودي من أصل روسي ارتبط اسمه بفضائح خيانة الأمانة في أسواق البورصة الأمريكية، حقق معه وحكم عليه بالسجن، وله مواقف في إطراء الجشع بوصفة أمراً صحياً! (المترجم).

العموم، تسلَّموا هذه الدخول بسبب الأصول التي كانوا يمتلكونها. وقد امتلكت النخبة الاقتصادية أرضاً قيّمة وموارد معدنية أو شركات رابحة إلى حد بعيد. وإلى الآن أيضاً يتركز الدخل الرأسمالي، أي، الدخل من الأصول مثل الأسهم والسندات، وتعهدات الدَّين والأملاك، في أيدي قلة أكثر بكثير مما يتركز الدخل المكتسب. ومثل ذلك «الدخل من المشروعات»، أي، الدخل الناجم عن ملكية الشركات. ولكن الملكية لم تبق الآن هي المصدر الرئيس لمكانة النخبة الاقتصادية. وفي هذه الأيام يحصل الجميع حتى المليونيرات منهم على معظم دخلهم في شكل تعويض مدفوع في مقابل عملهم.

لا حاجة بنا إلى القول إننا لا نتحدث عن عبيد الأجر الذين يكدحون من أجل معدل يحسب بالساعة وحدة له. وإذا كان الأمريكي النموذجي صاحب الدخل العالي في العام 1905 تقريباً هو البارون الصناعي الذي امتلك المصانع، فإن نظيره بعد مئة عام هو المدير التنفيذي في القمة، الذي يكافأ مقابل أعماله بسخاء مسرف بالهبات الإضافية وبخيارات الأسهم والسندات. بل على القمة نفسها، نسبة 0,01 بالمئة من السكان صاحبة أعلى دخل، أي، أغنى واحد في عشرة آلاف، فإن نصف الدخل تقريباً يأتي في شكل تعويض. والتقدير التقريبي هو أن نحو نصف الدخل الناجم عن الأجر المعطى إلى هذه النخبة العليا يأتي من المكاسب التي يجنيها المديرون التنفيذيون الموجودون في القمة في الشركات الكبرى، وليس المديرون التنفيذيون الرئيسون منهم فقط، بل أولئك الذين هم أدنى منهم بدرجات قليلة أيضاً. والكثير من بقية الدخل من الأجر لنسبة 0,01 بالمئة الموجودين في القمة تظهر أنها تمثل الدخول من الرياضة ومشاهير الترفيه من أهل الفن.

وهكذا فإن قسماً ضخماً من الزيادة الكلية في اللا مساواة هي، بمعنى مباشر، نتيجة لتغيرٍ حدث في الطريقة التي يدفع بها المجتمع لأفضل أفراده وألمعهم كما يزعم. كان المجتمع دائماً يدفع لهم دفعاً حسناً، ولكنه الآن يدفع لهم دفعاً حسناً بصورة لا تصدّق.

والسؤال، طبعاً، هو ما الذي تسبب في حدوث ذلك. في مجمل القول هناك تفسيران يتنافسان لتفسير هذا التشعب الكبير في الدخول الذي حدث منذ السبعينيات من 1970. والتفسير الأول، وهو المفضل لدى الناس الذين يودون الظهور بمظهر الناس المعقولين

وأصحاب الحكم السليم، وهو أن تصاعد الطلب على المهارة بسبب التغير التقاني مع مساعدة من العولمة، هو المسؤول. والتفسير الآخر البديل يشدد على التغييرات في المؤسسات، والمعايير، والقوة السياسية.

الطلب على المهارة

التفسير النموذجي للا مساواة الصاعدة، وأنا يستهويني الإغراء بأن أسميه التفسير المأمون؛ نظراً إلى أنه التفسير المفضل لدى الناس الذين لا يريدون إحداث موجات، التفسير النموذجي يقول إن اللا مساواة الصاعدة أحدثها بشكل رئيس طلب صاعد على العمالة الماهرة، وهو طلب يكون بدوره مدفوعاً إلى حد كبير بالتغير التقاني. وعلى سبيل المثال، فقد كان لدى إدوارد لازير، رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين في العام 2006، كان لديه هذا ليقوله:

> **معظم اللا مساواة تعكس زيادة في العوائد على «الاستثمار في المهارات». فالعمال يكملون المزيد من المدارس، ويحصلون على المزيد من التدريب، ويكتسبون قدرات جديدة. ... ما الذي يعلل هذا التشعب في المكاسب الجنية للمهرة والمكاسب الجنية لغير المهرة؟ يعتقد معظم الاقتصاديين أن هذا التشعب، من الناحية الأساسية، يمكن تتبعه إلى أن يعاد إلى التغيير التقاني الذي حدث طوال العقدين الماضيين أو العقود الثلاثة الماضية. ففي مجتمعنا المتقدم تقانياً، تمتلك المهارة قيمة أعلى مما تمتلكه في المجتمع الأقل تقدماً تقانياً ... ومع الأهمية المتنامية للحواسيب، فإن أنواع المهارات المطلوبة في المدرسة وعبر الاستثمار في التعلم أثناء العمل تصير أنواعاً أساسية تقريباً في جعل العامل منتجاً. والعمل النموذجي الذي يعمله الأفراد اليوم يتطلب مستوى من المهارات الفنية أعلى بكثير من تلك الأنواع من الأعمال التي عملها العمال في العام 1900 أو العام 1970.[3]**

وللتوسع في ملاحظات لازير: فإن تقانة المعلومات، في شكل الحواسيب الشخصية، والهواتف الخليوية الجوالة، وشبكات المنطقة المحلية، وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت)، وغير ذلك، تزيد كلها الطلب على الناس الذين يمتلكون التدريب الرسمي الكافي لبناء الأدوات الصغيرة، وبرمجتها، وتشغيلها، وإصلاحها. وفي الوقت نفسه فهي

تقلل الحاجة إلى العمال الذين يقومون بالمهمات الروتينية. وعلى سبيل المثال، هناك أمناء سر (سكرتيرون) أقل إلى حد بعيد في المكاتب الحديثة مما كان يوجد في العام 1970؛ لأن تنسيق النصوص حاسوبياً قد أزال الحاجة إلى الناسخين، وشبكات العمل قد قللت كثيراً الحاجة إلى الوضع المادي للمعاملات في الملفات واستخراجها منها، ولكن يوجد مديرون بالعدد الذي كان يوجد في كل الأوقات. والماسحات الضوئية القارئة المربوطة إلى الشبكات المحلية قد قللت عدد الناس اللازمين لشغل الآلات مسجلات النقد الحاضر بالموظفين وعدد الناس اللازمين للاستمرار في متابعة المخزون، ولكن يوجد مستشارون للتسويق أكثر من أي وقت من الأوقات. وهكذا في كل نواحي الاقتصاد.

والفرضية التي تقول إن التغير التقاني، عن طريق رفعه للطلب على المهارة، قد أدى إلى تنامي اللا مساواة، هي فرصة واسعة الانتشار إلى الحد الذي يجعل الاقتصاديين في المؤتمرات يستخدمون في الغالب مختصراً يضم الحروف الأولى من الكلمات التي تعني التغير التقاني المنحاز إلى المهارة (SBTC skill biased technical) change من دون شرح، مفترضين أن سامعيهم يعرفون ما الذي يتحدثون عنه. وهي فرضية جذابة لثلاثة أسباب رئيسة. الأول، أعمال التوقيت: فالاتجاه المتجه إلى أعلى في اللا مساواة بدأ تقريباً في الوقت نفسه الذي بدأت فيه القوة الحاسوبية وتطبيقاتُها انفجارَها العظيم. صحيح أن حواسيب وحدة المعالجة المركزية (الإطار الرئيس) كانت قيد الاستخدام الواسع في الستينيات، وهي آلات ضخمة كانت تجلس في غرفة وحدها، تعالج جداول الرواتب والبيانات الأخرى من الأعمال. ولكنها حواسيب لم تمتلك إلا القليل من التأثير على الكيفية التي قام بها أكثر العمال بوظائفهم. وتقانة المعلومات الحديثة لم تحقق الاعتراف بها إلا بعد أن أدخلت شركة إنتل أول دائرة مدمجة، أو شريحة حاسوب، في العام 1971. آنئذ فقط كانت التقانة تستطيع أن تصير منتشرة على نطاق واسع. والثاني، هو أن التغيير الفني المنحاز إلى المهارة نوع من الفرضية التي يشعر الاقتصاديون بالارتياح معها: فهي مجرد عرض وطلب، مع عدم وجود الحاجة إلى إدخال أنواع من الأشياء التي يتحدث عنها علماء الاجتماع، ولكنَّ الاقتصاديين يجدون أن من الصعب أن تدمج في نماذجهم، أشياء مثل المؤسسات، والمعايير، والسلطة السياسية. وأخيراً، فإن التغيير الفني المنحاز

إلى المهــارة يقول إن الارتفاع في اللا مســاواة ليس غلطة أي شــخص: إنها التقانة فقط، تعمل عن طريق اليد الخفية غير المرئية.

بعــد أن قيل ذلــك، ليس هنـاك، وبصــورة لافتة للأنظــار، إلا دليل مباشــر قليل على الاقتراح القائل إن التغير التقاني سبَّب اللا مساواة الصاعدة. والحقيقة هي أنه لا توجد طريقة ســهلة لقياس أثر التقانة على الأسواق، وبشأن هذه القضية وبشأن قضايا أخرى، يلجأ الاقتصاديون إلى التقانة بصورة رئيسة ليفسروا أشياء لا يستطيعون هم أن يفسروها بقوى أخرى قابلة للقياس. وتســير العملية على هذا المنوال نوعاً ما : أولاً، افترض أن اللا مساواة الصاعدة قد حدثت بسبب التقانة، والتبادل التجاري الدولي المتنامي، والهجرة. وبعدئــذ، قدِّر آثار التبادل التجاري والهجرة، وهي عملية منحازة في نفســها، ولكننا على الأقل نمتلك بيانات عن حجم المســتوردات وعدد المهاجرين. وأخيراً، انسب أي شيء غير مفســر بهذه العوامل القابلة للقياس إلى التقانة. أي أن الاقتصاديين الذين يشددون على أن التغير التقاني هو الســبب الرئيس للا مســاواة الصــاعدة يصلون إلى ذلك الاستنتاج بعملية من الاستبعاد: فقد استنتجوا أن التبادل التجاري والمهاجرين ليسا كبيرين بما فيه الكفاية ليفسرا ما حدث، وهكذا يجب أن تكون التقانة هي الجاني.

وكما كنت قد أشــرت قبل قليل، فالعوامل الرئيسة التي عدَّها الاقتصاديون تفسيرات بديلة للا مساواة الصاعدة هي الهجرة والتبادل التجاري الدولي، وكلا العاملين يجب أن يكون قد عمل أيضاً من حيث المبدأ، على أن يرفع أجور الأمريكيين المهرة في الوقت الذي يخفض فيه أجور أقل الأمريكيين مهارة.

الهجــرة في حد ذاتها، طبعاً، قضــية سياســية ســاخنة جداً. ففي العــام 1970، بعد نصــف قرن تقريباً من إغلاق قانون الهجرة الصــادر في العام 1924 الباب أمام الهجرة الجماعية من البلدان المنخفضة الأجر، كان أقل من نسبة 5 بالمئة من البالغين الأمريكيين مولودين أجانب. ولكن لأســباب تبقى نوعاً ما غير واضــحة*، بدأت الهجرة تزداد سرعة

* التغيرات التي أجريت في قانون الهجرة في العام 1965 جعلت إعادة توحيد الأسرة هو الغاية المركزية لسياسة الهجرة، محولة بذلك التركيز بعيداً عن محاولة تحديد الهجرة بشكل رئيس بأوروبة الغربية. ولكن الاقتصاديين الذين يدرسون الهجرة المكسيكية يجدون أنه كان هناك حواجز قليلة نسبياً بما في ذلك قبل العام 1965. (المؤلف).

في أواخر الستينيات من 1960، وحلَّقت عالياً بعد العام 1980. واليوم يشكل المهاجرون نسبة 15 بالمئة تقريباً من قوة العمل. وهذا في حد ذاته يجب أن يكون قد مارس بعض الأثر المخفِّض على مجمل الأجور: فهناك عدد من العمال بصورة لافتة للأنظار يتنافسون على الوظائف في الولايات المتحدة أكثر من العدد الذي كان يمكن أن يوجد من دون هجرة.

وزيادة على ما تقدم، جاءت أكثرية من المهاجرين طوال الجيل الماضي من أمريكة اللاتينية، وكثيرون من البقية جاؤوا من بلدان العالم الثالث الأخرى، وهذا يعني أن المهاجرين، الشرعيين وغير الشرعيين معاً، هم في المتوسط أقل تعليماً إلى درجة كبيرة من العمال الذين ولدوا في أمريكة. وثلث المهاجرين يمتلك ما يعادل أقل من شهادة المدرسة الثانوية. ونتيجة لذلك، جعلَ وصولُ أعداد كبيرة من المهاجرين أقلَّ الأيدي العاملة تعليماً أكثر وفرة في الولايات المتحدة، في الوقت الذي يجعل فيه العمالَ المتعلمين بصورة عالية أندر نسبياً. فالعرض والطلب يتنبأ إذاً بأن الهجرة يجب أن تكون قد خفضت أجور أقل العمال مهارة، في حين أنها ترفع أجور أولئك العمال المهرة بصورة عالية.

وعلى كل حال، فالآثار في أحسن أحوالها متوسطة الحجم. وأشد تقديرات الاتجاه السائد تشاؤماً أيضاً، التي وضعها جورج بورجاس ولاري كاتز من هارفرد، توحي بأن الهجرة قد خفضت أجور المنسحبين من الدراسة قبل الحصول على الثانوية العامة بنسبة 5 بالمئة تقريباً، مع وجود أثر أصغر بكثير على العمال الذين يحملون شهادة الثانوية العامة، ووجود أثر صغير إيجابي على العمال المتعلمين تعليماً عالياً. وزيادة على ما تقدم، فإن الاقتصاديين الآخرين يعتقدون أن أرقام بورجاس - كاتز عالية جداً.

في الفصل الثامن سوف أجادل في أن الهجرة قد تكون عززت اللا مساواة بطريقة غير مباشرة على نحو أكبر، وذلك بتحويل توازن السلطة السياسية صعوداً في المقياس الاقتصادي، ولكن الأثر الاقتصادي المباشر لها كان أثراً متواضعاً.

وماذا عن التبادل التجاري الدولي؟ يحتمل أن الكثير من التبادل التجاري الدولي ليس له إلا أثر قليل، أو ليس له أي أثر على توزيع الدخل. وعلى سبيل المثال، فالتبادل التجاري في السيارات والقطع بين الولايات وكندا، وهما بلدان من ذوي الأجور العالية ويشغلان موقعين

مختلفين في الصناعة نفسها، ويشحنان أحدهما إلى الآخر سلعاً منتجة بالخليط نفسه تقريباً من اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة، هو تبادل تجاري ليس من المرجح أن يكون له أثر كبير على اللا مساواة في الأجر في أي من البلدين. ولكن التبادل التجاري الأمريكي، لِنَقُل، مع بنغلادش قصة مختلفة. فبنغلادش بالدرجة الأولى تصدر الملابس، وهي السلعة التقليدية التي تستخدم اليد العاملة استخداماً كثيفاً، وينتجها العمال الذين يحتاجون إلى القليل من التعليم الرسمي، ولا يحتاجون إلى معدات رأسمالية أكثر من آلة خياطة. وفي المقابل تشتري بنغلادش السلع المتقدمة، مثل الطائرات، والكيماويات، والحواسيب.

ليس هناك من شك في أن التبادل التجاري مع بنغلادش وبلدان العالم الثالث الأخرى، ومن جملتها الصين، يوسع اللا مساواة. افترض أنك تشتري بنطالاً مصنوعاً في بنغلادش كان يمكن أن يصنع محلياً. فبشرائك لبنطال أجنبي تكون بذلك فعلياً قد أجبرت العمال الذين كانوا سيستخدمون لإنتاج بنطال صنع في أمريكة على أن يبحثوا عن وظائف أخرى. وطبعاً، العكس أيضاً صحيح حين تصدر الولايات المتحدة شيئاً ما: فحين تشتري بنغلادش طائرة بوينغ، فلن يكون على العمال الأمريكيين المستخدمين في إنتاج تلك الطائرة أن يبحثوا عن وظائف أخرى. ولكن العمل المجسّد في صادرات الولايات المتحدة مختلف جداً عن العمل المستخدم في صناعات الولايات المتحدة التي تتنافس مع الواردات. فنحن نميل إلى تصدير منتجات «كثيفة المهارة» مثل الطائرات والحواسيب العالية، وأفلام هوليوود، ونحن نميل إلى استيراد سلع «كثيفة العمل» مثل البنطالونات والدمى. وهكذا فإن التبادل التجاري مع بلدان العالم الثالث يخفض فرص الوظائف لأقل العمال الأمريكيين مهارة، في الوقت الذي يزيد الطلب على أكثر العمال مهارة. وليس هناك من شك في أن هذا يوسع فجوة الأجر بين أقل العمال مهارة وبين أكثرهم مهارة، ويسهم بذلك في اللا مساواة الزائدة. والنمو السريع للتبادل التجاري مع البلدان المنخفضة الأجر، وخصوصاً المكسيك والصين، يوحي بأن هذا الأثر كان يتزايد طوال السنوات الخمس عشرة الماضية.

ومع ذلك، فما هو هام فعلاً لنفهمه، هو أن التغير التقاني المنحاز إلى المهارة، والهجرة، والتبادل التجاري العالمي المتنامي، هي، في أفضل الأحوال، تفسيرات لفجوة

متصاعدة بين العمال الأقل تعليماً والعمال الأكثر تعليماً. وعلى الرغم من مزاعم لازير وآخرين كثرين، فإن ذلك جزء فقط من حكاية اللا مساواة الصاعدة. صحيح أن الدفع إلى التعليم قد ارتفع، ولكن المتعلمين في كلية أيضاً قد رأوا على الأغلب أن مكاسب أجرهم تتخلف وراء الإنتاجية المتصاعدة. وعلى سبيل المثال، رأى الرجل الوسيط المتعلم في كلية دخلَه الحقيقي يرتفع بنسبة 17 بالمئة فقط منذ العام 1973.

وذلك لأن المكاسب الكبيرة في الدخل قد ذهبت لا إلى مجموعة عريضة من العمال الذين يُدفع لهم دفع حسن، بل إلى مجموعة ضيقة من الناس الذين يُدفع لهم دفع حسن على نحو مفرط للغاية. وعلى العموم، فأولئك الذين يتسلّمون دخولاً ضخمة هم أيضاً متعلمون تعليماً حسناً، ولكن مكاسبهم ليست مُمثِّلة لمكاسب العمال المتعلمين في مجملهم. فالمديرون التنفيذيون الرئيسون ومعلمو المدارس فئتان تحمل كلتاهما من الناحية النموذجية درجة الماجستير، ولكن معلمي المدارس لم يروا إلا مكاسب متواضعة فقط منذ العام 1973، في حين رأى المديرون التنفيذيون الرئيسون دخولهم ترتفع من ثلاثين ضعفاً تقريباً من متوسط أجر العامل في العام 1970 إلى أكثر من ثلاثمئة ضعف من ذلك المتوسط اليوم.

والملاحظة التي تلحظ أن الأمريكيين المتعلمين بصورة عالية هم أنفسهم أيضاً قد رأوا، على الأغلب، دخولهم تهبط دون المتوسط، في حين أن حفنة من الناس نجحت نجاحاً حسناً لا يكاد يصدق، هي ملاحظة تقوض القضية المقدمة من أجل قبول التغيير التقاني المنحاز إلى المهارة بوصفه تفسيراً للا مساواة وتدعم المناقشة التي تذهب إلى أن اللا مساواة تعزى على العموم إلى التغيرات في المؤسسات، مثل قوة اتحادات العمال، والمعايير، مثل الاعتقاد الذي كان في الماضي قوياً وصار الآن ضعيفاً والذي يقول إن جعل المدير يكسب كسباً أضخم جداً من العمال هو أمر سيىء للمعنويات.

المؤسسات: نهاية معاهدة ديترويت

كانت الفكرة التي ترى أن التغييرات في المؤسسات والتغييرات في المعايير، لا فكرة التغيير الفني المنحاز إلى المهارة المجهولة المصدر، تفسر اللا مساواة الصاعدة كانت

هي الفكرة التي تكتسب حتى الآن دعماً متنامياً في صفوف الاقتصاديين، وذلك لسببين رئيسين. الأول: هو أن تفسير المؤسسات والمعايير للا مساواة الصاعدة اليوم يربط الأحداث الجارية بالسقوط المثير للاهتمام في اللا مساواة، أي بالانضغاط الكبير، الذي حدث في الثلاثينيات من 1930وفي الأربعينيات من 1940. والثاني: هو أن قصة المؤسسات والمعايير تساعد في تفسير الاستثنائية الأمريكية: فما من بلد آخر متقدم سبق له أن رأى النوع نفسه من الموجة العارمة من اللا مساواة التي حدثت هنا.

والانضغاط الكبير في حد ذاته، أو بصورة أدق، استمرارية الانضغاط الكبير ، تقدم قضية جيدة من أجل الدور الحاسم للقوى الاجتماعية في مقابلة اليد الخفية غير المرئية في تقرير توزيع الدخل. وكما سبق أن ناقشت في الفصل الثالث، فإن أمريكة الطبقة الوسطى التي ترعرع فيها جيل ازدهار ولادات الأطفال، لم تتطور تدريجياً. لقد أنشئت في مدة قصيرة جداً بفضل التشريع الجديد لبرنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) وبنشاط اتحادات العمال، وبضوابط الأجور في أثناء الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك فإن التوزيع المستوي نسبياً للدخل الذي فُرِض في أثناء الحرب دام لعقود بعد أن انتهت السيطرة على الاقتصاد التي كانت في زمن الحرب. هذه الاستمرارية تقدم قضية قوية ترى أن قوى السوق المجهولة أقل حسماً مما يُعلِّمه علم الاقتصاد في المنهج 101. وكما عبر عنها بيكيتي وسايز:

> انضغاط الأجور في أثناء الحرب يمكن أن يفسر بضوابط أجور اقتصاد الحرب، ولكن كيف يمكننا أن نفسر الحقيقة التي توضح أن كاسبي الأجور العالية لم يسترجعوا ما كانوا عليه بعد أن كانت ضوابط الأجور قد رفعت؟ وهذا الدليل لا يمكن أن يتصالح فوراً مع تفسيرات لتخفيض اللا مساواة مستندةٍ فقط إلى التغيير الفني ... ونحن نرى أن هذا النمط أو تطور اللا مساواة هو دليل إضافي غير مباشر على أن الآليات غير السوقية مثل مؤسسات سوق العمالة والمعايير الاجتماعية التي تتعلق باللا مساواة قد تلعب دوراً في وضع التعويض[4].

الاقتصاديان من معهد ماساشوسيتس للتقانة فرانك ليفي وبيتر تيمين كانا أول من تقدم في شرح الكيفية التي عملت بها «مؤسسات سوق العمالة والمعايير الاجتماعية» تلك[5]. وهما

يشـيران إلى أن مجموعة من الترتيبات المؤسسـية التي يسميانها معاهدة ديترويت، وهو الاسـم الذي أطلقته مجلة فورتشـين على صفقة مسـاومة في العام 1949، شكلت علامة بارزة وتمت بين اتحاد عمال السـيارات المتحدين وبين شـركة جنرال موتورز. وبمقتضـى ذلك الاتفاق ضمنت جنرال موتورز لأعضاء اتحاد عمال السيارات المتحدين أجوراً كانت ترتفع مع الإنتاجية، إضافة إلى المنافع الصحية والتقاعدية، وكان ما حصلت عليه جنرال موتورز في المقابل هو السلام مع العمالة.

وقد استولى ليفي وتيمين على التعبير ليشيرا لا إلى الترتيب الرسمي فقط بين شركات السيارات وعمالها، بل ليشيرا أيضاً إلى الطريقة التي جرى تقليد ذلك الترتيب بها في كل أنحاء اقتصـاد الولايات المتحدة. واستندت اتحادات العمال الأخرى في طلبات مساوماتها إلى المعيـار الذي وضـعه اتحاد عمال السـيارات المتحديـن، وهو ما أدى إلى انتشـار رزم الأجر والمنافع التي ضـمنت أن يشـارك العمال في قطف ثمار التقدم، وإن كانت في الوقت نفسـه عادة ليسـت بالوفرة التي كان وولتر روثر قد نجح في الحصول عليها. والعمال غير المنتسـبين إلى اتحادات عمال أيضـاً تأثروا بقوة؛ لأن تهديد نشاطات الاتحادات العمالية قـاد، في الأغلـب، أرباب العمل غير المنتسـبين إلى اتحادات العمال، إلى أن يعرضـوا على عمالهم ما كان نظراؤهم المنتسبون إلى اتحادات العمال يحصلون عليه تقريباً: إن اقتصاد الخمسـينيات والستينيات كان متسـماً «بأجور النموذج»، وفي هذا النموذج كانت تسويات الأجور لاتحادات العمال الكبيرة والشركات قد أسَّست المعايير للاقتصاد في مجمله.

وفي الوقـت نفسـه عَمِل وجود اتحادات العمـال القوية قيداً على دخـول الإدارة وحملة الأسـهم معاً. فالمديرون التنفيذيون في القمة كانوا يعرفون أنهم لو دفعوا لأنفسـهم رواتب ضخمة، لكانوا كمن يستدعي الاضطراب مع عمالهم، وبشكل مشابه، كانت الشركات التي جنـت أرباحـاً عالية في الوقـت الذي تخفق فيه في رفـع الأجور، كانت تضـع العلاقات مع العمال في خطر.

والحكومة الاتحادية كانت أيضاً طرفاً غير رسمي في معاهدة ديترويت: فهي تدخلت، في وجوه متنوعة، لدعم مواقف العمال المساومة وتقييد الإفراط الملحوظ في القمة. وكانت

إنتاجية العمال في الستينيات من 1960 أخفض بشكل جوهري من إنتاجيتهم اليوم، ولكن الحد الأدنى للأجر، معدلاً من أجل التضخم، كان أجراً أعلى بقدر كبير. وكانت قوانين العمل تفسر وتطبق بطريقة كانت تحابي اتحادات العمال. وكان هناك، في الأغلب، ضغط سياسي مباشر على الشركات الضخمة وعلى المديرين التنفيذيين في القمة الذين كان يُنظر إليهم بوصفهم متجاوزين للحد. وكان جون اف.كينيدي قد طلب بشكل مشهور أن تقوم شركات الفولاذ، التي سبق لها أن تفاوضت على تسوية متواضعة للأجور، بإلغاء زيادة في السعر.

ولكي ترى كم كانت علاقات العمل مختلفة تحت معاهدة ديترويت عن حالتها اليوم، قارن بين شركتين كبيرتين، واحدة من الماضي، وواحدة من الحاضر.

في السنوات الأخيرة من الانتعاش الاقتصادي بعد الحرب كانت شركة جنرال موتورز هي أضخم رب عمل خاص ما عدا الاحتكار المنظم للهاتف. كان مديرها التنفيذي الرئيس، وبشكل مناظر، من بين أعلى من يدفع لهم من المديرين التنفيذيين في أمريكا: فقد كان راتب تشارلز جونسون في العام 1969 قد بلغ 795,000 دولار، أي ما يقارب 4,3 من ملايين الدولارات في حساب دولارات اليوم، وكان ذلك الراتب قد أثار تعليقاً لافتاً للأنظار. ولكن شركة جنرال موتورز كانت تدفع إلى العمال العاديين دفعاً حسناً أيضاً. ففي العام 1969 كسب عمال إنتاج صناعة السيارات في المعدل المتوسط مبلغ 9,000 دولار تقريباً، وهو ما يعادل أكثر من 40,000 دولار اليوم. وعمال جنرال موتورز الذين كانوا يتلقون منافع صحية وتقاعدية ممتازة أيضاً، كانوا يعدون في الطبقة الوسطى بشكل مستمر.

واليوم شركة وول- مارت هي أضخم شركة في أمريكا، وتضم 800,000 موظف. وفي العام 2005، كانت تدفع إلى رئيسها، لي سكوت تقريباً مبلغ 23 مليون دولار. وهذا أكثر بخمس مرات من راتب تشارلز جونسون المعدل من أجل التضخم، ولكن تعويض السيد سكوت لم يثر إلا القليل من التعقيب نسبياً؛ نظراً إلى أنه لم يكن استثنائياً بالنسبة إلى المديرين التنفيذيين الرئيسين في الشركات الضخمة في هذه الأيام. والأجور المدفوعة إلى عمال وول- مارت، من جهة أخرى، تجذب الانتباه فعلاً؛ لأنها أجور منخفضة بالمعايير

السائدة نفسها. ففي المعدل المتوسط يدفع إلى الموظفين غير الإشرافيين في وول- مارت ما يقارب 18,000 دولار في العام، وهو أقل من نصف ما كان يدفع لعمال جنرال موتورز قبل خمسة وثلاثين عاماً، معدلة من أجل التضخم. وشركة وول- مارت سيئة السمعة أيضاً بالنسبة إلى النسبة المئوية المنخفضة من عمالها الذين يتلقون المنافع الصحية، وبالنسبة إلى شح تلك المنافع النادرة[6].

وما يناقشه بيكيتي وسايز، وليفي وتيمين، ومعهم عدد متزايد من الاقتصاديين الآخرين هو أن التناقص بين جنرال موتورز آنئذ وبين وول - مارت الآن ممثل لما حدث في الاقتصاد عموماً، وهو أن معاهدة ديترويت قد ألغيت، في السبعينيات من 1970 وما بعدها، وأن المؤسسات والمعايير التي سبق أن حدَّدت اللا مساواة بعد الحرب العالمية الثانية قد تلاشت، وأن اللا مساواة ارتفعت عائدة إلى مستويات العصر المموَّه. وبكلمات أخرى، فإن التفرقة الكبيرة في الدخول منذ السبعينيات هي بشكل أساسي الانضغاط الكبير في حالة انعكاس. في الثلاثينيات من 1930 والأربعينيات من 1940 كانت قد أنشئت المؤسسات، وترسخت المعايير التي قيدت اللا مساواة، وابتداء من السبعينيات من 1970 كانت تلك المؤسسات والمعايير قد مُزِّقت، وهو ما أدى إلى اللا مساواة الصاعدة. وتفسير المؤسسات والمعايير يدمج ارتفاع أمريكة الطبقة الوسطى وهبوطها ليكونا في قصة وحيدة.

وكذلك فإن تفسير المؤسسات والمعايير يتنبأ أيضاً بشكل صحيح كيف يجب أن تختلف الاتجاهات في اللا مساواة بين البلدان. وعلينا أن نتذكّر أن قوى التغير التقاني والعولمة قد أثرت في كل بلد متقدم: فأوروبة قد طبقت تقانة المعلومات تقريباً بالسرعة نفسها التي طبقناها بها، ويرجح أن تكون الملابس الرخيصة في أوروبة مصنوعة في الصين تماماً مثلما هي الملابس الرخيصة في أمريكة. وإذا كانت التقانة والعولمة هما القوتين الدافعتين خلف اللا مساواة الصاعدة، وجب أن تكون أوروبة إذاً في حالة تعاني فيها الارتفاع نفسه في اللا مساواة مثل الولايات المتحدة. ولكن، بالنسبة إلى المؤسسات والمعايير فالأمور مختلفة جداً، على كل حال، بين الأمم المتقدمة: ففي أوروبة، على سبيل المثال، تبقى اتحادات العمال قوية، والمعايير القديمة التي تُدِينُ الراتب العالي جداً وتشدد على استحقاقات

العمال لم تتلاش. وهكذا فإذا كانت المؤسسات هي القصة، توقعنا أن تكون معاناة الولايات المتحدة للا مساواة الصاعدة حالة استثنائية، لم تجد صدى لها في أوروبة.

وعلى أساس تلك المقارنة، يربح تفسير المؤسسات والمعايير، أي أن أمريكة فريدة في ذلك. وأوضح دليل يأتي من بيانات ضريبة الدخل، التي تسمح بمقارنة حصة الدخل الحاصل للنخبة الاقتصادية. وتظهر هذه المقارنة أنه في أثناء الحرب العالمية الثانية وما تلاها من عواقبها عانت كل البلدان المتقدمة انضغاطاً كبيراً، وهو هبوط حاد في اللا مساواة. وفي الولايات المتحدة انعكس هذا التساوي ابتداء من السبعينيات من 1970، وتم الآن الاستئصال التام لآثار الانضغاط الكبير. وفي كندا وهي البلد المرتبطة ارتباطاً قريباً مع الاقتصاد الأمريكي، وفي بريطانية التي لها مدتها الخاصة من الهيمنة المحافظة تحت حكم مارغريت ثاتشر، كان هناك اتجاه مقيد أكثر نحو تجديد اللا مساواة. وأما في اليابان وفرنسة فلم يكن هناك إلا تغيير قليل جداً في اللا مساواة منذ الثمانينيات من 1980 [7].

وهناك أيضاً معلومات غير منتظمة وأقل اضطراداً من استطلاعات عن دخول الأسر. والصورة هناك أكثر غموضاً ، ولكن مرة أخرى تبرز الولايات المتحدة، وإلى مدى أقل تبرز بريطانية، بوصفهما بلدين زادت فيهما اللا مساواة زيادة حادة، في حين أن البلدان المتقدمة الأخرى خَبَرت إما زيادات طفيفة أو هي لم تخبُر أي تغيير أبداً[8].

هناك،باختصار، قضية تفصيلية قوية من أجل الاعتقاد أن المؤسسات والمعايير لا التقانة أو العولمة، هي المصادر الكبيرة للا مساواة الصاعدة في الولايات المتحدة. والمثال الواضح للمؤسسات المتغيرة هو انهيار حركة اتحادات العمال في الولايات المتحدة. ولكن ماذا أعنيه حين أتحدث عن المعايير المتغيرة؟

المعايير واللا مساواة

حالة المديرين التنفيذيين الرئيسين غير المنضبطين

حين يتحدث الاقتصاديون عن الكيفية التي أدت بها المعايير المتغيرة إلى اللا مساواة الصاعدة، فهم في الأغلب يضعون في أذهانهم مثالاً واحداً محسوساً، وهو: النمو غير

المنضـبط لراتب المدير التنفيذي. وعلى الرغم من أن المديرين التنفيذيين في الشـركات الكبرى ليسـوا هم الرابحين الكبار الوحيدين من اللا مساواة الصاعدة، فإن انكشافهم للرؤية يجعل منهم إيضاحاً جيداً لما يحدث على نحو أوسع في كل أنحاء الاقتصاد.

ووفقاً لدراسـة الاحتياط الاتحادي، في السـبعينيات من 1970 كان يدفع في المتوسـط للمديريـن التنفيذيـين الرئيسـين في 102 مـن الشـركات الكـبرى (وهي التـي كانت في الشـركات الخمسـين المتربعة على القمة، حسبما هي مقيسـة بالمبيعات عند نقطة معينة طوال المدة من 1940 إلى 1990) كان يدفع لهم ما يقارب 1,2 من الملايين من الدولارات مُقدَّرة بدولارات اليوم. وذلك الدفع لم يكن دفع مكافأة عن صعوبات، لِنَقُل أقل ما يقال. ولكنه كان أكثر بقليل فقط مما كان يدفع للمديرين التنفيذيين الرئيسـين في الثلاثينيات من 1930، وكان يسـاوي 40 مرة «فقط» مما كان يدفع للعامل المتوسـط الذي كان يعمل كامـل الدوام في اقتصـاد الولايات المتحـدة في مجمله في ذلك الوقت. وبحلول السـنوات الأولى من هذا العقد، على كل حال، وصل راتب المدير التنفيذي الرئيس متوسطاً بلغ أكثر مـن 9 ملايين في العام، وهذا يزيد 367 مرة على راتب العامل المتوسـط. ورأى تنفيذيون آخرون في القمة أيضـاً زيادات ضـخمة في الراتب، على الرغم من أنها لم تكن بضخامة زيادة المديرين التنفيذيين الرئيسـين نفسـها: وأعلى موظفين اثنين لاحقين في الشركات الكبرى كسـبا 31 ضـعفاً من راتب العامل في السـبعينيات، ولكنهما كسبا 169 ضعفاً من ذلك المتوسط بحلول مطالع عقد 2000[9].

ولنجعلَ هذا التطور غير العادي قابلاً للفهم، دعونا نبدأ مع قصة يُنظر إليها بوصفها مثالية بشـأن محددات راتب المدير التنفيذي[10]. تخيل أن قابلية الربح لكل شـركة تعتمد على نوعية مديرها التنفيذي الرئيس، وأنه كلما كبرت الشركة، صار أثر المدير التنفيذي الرئيس علـى الأرباح أثـراً أكبر. وتخيل أيضـاً أن نوعية المديرين التنفيذيين الرئيسـين المحتملين هي نوعية قابلة للملاحظة: فكل واحد يعرف من هم أفضـل 100 مدير تنفيذي في أمريكـة، وأفضـل 99، وهكـذا. في تلك الحالة، سـيكون هنـاك منافسـة على المديرين التنفيذيـين تنتهي بتعيين أفضـل المديرين التنفيذيين لأكبر الشـركات، التـي تكون فيها

إسهامات المديرين مهمة إلى أكبر حد. ونتيجة لتلك المنافسة، سوف يعكس راتب كل مدير تنفيذي نوعيته أو نوعيتها.

والمعنى الضمني المباشر لهذه القصة هو أن الاختلافات حتى الصغيرة منها في النوعية الملحوظة للمدير التنفيذي سوف تترجم، في القمة، إلى اختلافات كبيرة في الرواتب. والسبب هو المنافسة: فبالنسبة إلى شركة عملاقة قد يكون الفرق في الربحية بين توظيف عاشر أفضل مدير تنفيذي والحادي عشر في ترتيب أفضل مدير تنفيذي، قد يكون بكل سهولة، عشرات الملايين من الدولارات في كل عام. في ذلك المعنى يوحي النموذج الذي يُنظَر إليه بأنه مثالي، بأن المديرين التنفيذيين في القمة قد يكونون بذلك يكسبون رواتبهم. ويقول النموذج الذي يُنظر إليه بأنه مثالي أيضاً: إنه إذا كان المديرون التنفيذيون يقبضون اليوم رواتب أكثر إلى حد بعيد مما كانوا يقبضون منذ جيل مضى، فلابد أن يكون من المهم، أكثر مما كان في العادة، نتيجة لبعض الأسباب -مثل وجود تنافس أشد، وأسعار أعلى للأسهم والسندات، وأي شيء آخر لا داعي لذكره- من المهم أن يكون لديك أفضل رجل ليدير الشركة.

ولكن بعد أن نخفف حدة المقدمات التي يُنظر إليها بوصفها مثالية في هذه القصة، لن يكون من الصعب أن نرى لماذا يكون راتب المدير التنفيذي مقيداً تقييداً أقل كثيراً بالقوى الأساسية للعرض والطلب، ولماذا يكون خاضعاً للتغييرات في المعايير الاجتماعية والسلطة السياسية أكثر مما تعنيه ضمناً هذه القصة.

أولاً: لا نوعية المديرين التنفيذيين ولا المدى الذي تكون فيه تلك النوعية مهمة هما رقمان صعبان. فتقويم إنتاجية قادة الشركات ليس مثل قياس عدد الآجرات التي يستطيع العامل أن يبنيها في ساعة. بل إنك لا تستطيع أن تقوِّم المديرين التنفيذيين تقويماً موثوقاً كذلك بأن تنظر إلى ربحية الشركات التي يديرونها؛ لأن الأرباح تعتمد على كثير من العوامل خارج سيطرة المدير التنفيذي الرئيس. وزيادة على ما تقدم، يمكن أن تكون الربحية، طوال مدد ممتدة، في عين الناظر: فشركة إينرون كانت قد ظهرت مثل شركة

ناجحــة نجاحاً أسـطورياً لمعظم العالم، وظهرت تـول برذرز، وماك مانشـن كنغ كأنهما نجحا نجاحاً عظيماً طالما كانت فقاعة الإسكان ما زالت تتضخم. وهكذا فمسألة كم تدفع للمديرين التنفيذيين في القمة مسألة تحتوي على عنصر قوي من الذاتية، بل من الموضة. وفي الخمسـينيات والستينيات لم تكن الشركات الكبيرة تفكر أنه كان مهماً لها أن توظف قائداً مشـهوراً ذا جاذبية متميزة: ونادراً ما صـنع المديرون التنفيذيون الرئيسون غلاف مجـلات الأعمال، ومالت الشـركات إلى الترقية من الداخل، مؤكدة فضـائل كون المدير لاعب فريق. وعلى العكس من ذلك، في الثمانينيات وما بعدها صـار المديرون التنفيذيون الرئيسـون نجـوم روك، فهم الذين حددوا شـركاتهم بقدر ما حددتهم شـركاتهم. فهل مجالس إدارة الشركات الآن أحكم مما كانت عليه حين اختارت الشركات منتمين أقوياء لإدارة الشركات، أم أن الشركات صارت منغمسة في ثقافة المشاهير؟

ثانيـاً: وإلى المدى الـذي تحكم فيه مجالس إدارة الشـركة حكماً صـحيحاً على نوعية المديرين التنفيذيين أيضـاً، وإلى المدى الذي تُهِم فيه نوعيـةُ المديرين للربحية، فإن المبلغ الحقيقـي الذي تصـل المجالس في النتيجة إلى دفعه لمديريهـم التنفيذيين في القمة يعتمد كثيراً على ما تفعله الشـركات الأخرى. وهكذا، في عالم الشركات في الستينيات من 1960 والسـبعينيات من 1970، نادراً ما دفعت الشركات رواتب تستدعي الدهشة لنجوم الإدارة الكبار المعروفين. وفي الحقيقة كانت الشركات تميل إلى رؤية شيكات الرواتب الضخمة في القمة بوصـفها مصدراً محتملاً لتقليل روح الفريق، وبوصـفها كذلك مصدراً للمشكلات مع اليد العاملة. في تلك البيئة كذلك لم يكن يجب على مجلس إدارة الشركة الذي اعتقد فعلاً أن توظيف المديرين التنفيذيين النجوم كان هو الطريق الذي يجب على المجلس السير فيـه، لم يكن يجب عليـه أن يعرض راتباً باهظـاً ليجتذب أولئك النجـوم. وأما اليوم فإن راتب المدير التنفيذي الذي يصـل إلى الملايين أو عشـرات الملايين هـو الراتب المعيار. بل إن مجالس الإدارة نفسـها التي لم تفتتن بفكرة قيادة النجوم الكبار تنتهي في النتيجة إلى دفع رواتب عالية، وهذا في قسـم منه لاجتـذاب المديرين التنفيذيين الذين يعدهم مجلس الإدارة ملائمين، وفي قسم آخر بسبب الأسواق المالية التي ستكون مرتابة بالشركة التي لا تدفع لمديريها التنفيذيين بسخاء مفرط.

وأخيراً، إلى المدى الذي يوجد فيه سـوق لموهبة الشركات من هم بالضبط المشترون؟ مـن الـذي يقرر إلى أي مدى يكـون المدير التنفيـذي الرئيس جيداً، وكـم من المال يجب أن يدفع له لمنع شـركة أخرى من الاسـتيلاء على خبرته ومعرفته المتصـلة بالمشـروعات المنطويـة على مخاطـر؟ والجواب، طبعاً، هو مجالـس إدارة الشـركات، المنتخبة عموماً من قبل المدير التنفيذي الرئيس، وخبراء التعويض عن الاسـتئجار، وهم مختارون دائماً تقريباً من قبل المدير التنفيذي الرئيس، ليقرروا كم يساوي المدير التنفيذي الرئيس. هل نقول إنها حالة تؤدي إلى الإفراط في تقرير كل من الصفات الشخصية للمدير التنفيذي، وفي تقرير كم تهم تلك الصـفات الشخصـية المفترضـة بالنسـبة إلى السطر الأخير في البيان المالي للشركة الذي يظهر الدخل الصافي أو الخسارة.

وما يوحي به كل هذا هو أن الدخول في القمة، شيكات الراتب للمديرين التنفيذيين في القمة، وبشكل مناظر، دخول العديدين من نجوم الدخل الكبار الآخرين، قد تعتمد كثيراً علـى عوامـل «لينة» مثل المواقف الاجتماعية والخلفية السياسـية. وربمـا يأتي أقوى بيان لهذا الرأي من لوسـيان بيبتشـوك ومن جيس فريد، مؤلفي الكتاب الذي صـدر في العام 2004 بعنوان (راتب من دون أداء). ويناقش بيبتشـوك وفريد في أن المديرين التنفيذيين في القمة يقومون في الواقع بوضـع شـيكات رواتبهم الخاصـة بهم، وأنه لا نوعية المديرين التنفيذيين تملك ولا سـوق الموهبة يملك أي علاقة حقيقية بذلك. والشـيء الوحيد الذي يحـدد راتب المديـر التنفيذي، كمـا يناقش المؤلفان، هـو «تقييد الغضـب»: القلق من أن التعويضـ العـالي جداً للمديرين التنفيذيين سـيخلق رد فعل من حملة الأسـهم الهادئين عادة، أو من العمال، أو من السياسيين، أو من الجمهور العام[11].

وإلى المـدى الذي يكون فيه هذا الرأي صـحيحاً، فإن الدخـول المحلّقة عالياً في القمة يمكن أن يُنظر إليها بوصـفها ظاهرة اجتماعية وسياسـية، لا بوصفها ظاهرة اقتصادية علـى نحو ضـيق: فالدخول العالية صـعدت لا بسـبب طلب زائـد على الموهبة بل بسـبب تنويعة من العوامل سـببت موت الغضـب الشـديد. فمنظمات الأخبار التي قد تكون فيما مضـى دانت المديرين التنفيذيين الذين يُدفع لهم بسخاء مفرط أثنت بدلاً من ذلك على عبقريتهم في الأعمال، والسياسيون الذين قد يكونون فيما مضى قادوا الإدانات الشعبية العامة للقطط السـمان في الشـركات، سـعوا إلى تملق الناس الذين يقدمون إسـهامات

للحملة الانتخابية، واتحادات العمال التي قد تكون فيما مضى قامت بالاضطراب العمالي لتحتج ضد إكراميات المديرين التنفيذيين العملاقة قد سحقت طوال سنوات من تحطيم اتحادات العمال. أوه، وشيء آخر زيادة على ما تقدم، فبما أن معدل الضريبة الهامشية في القمة قد هبط من 70 بالمئة في مطالع السبعينيات من 1970 إلى 35 بالمئة اليوم، هناك حافز أكبر للمدير التنفيذي في القمة ليستغل منصبه: فهو يصل إلى الاحتفاظ بالمزيد الكثير من راتبه المفرط. وتكون النتيجة انفجاراً في اللا مساواة في الدخل عند قمة المقياس.

وفكرة أن الراتب المرتفع عند قمة المقياس تعكس بشكل رئيس تغييراً اجتماعياً وسياسياً، ولا تعكس اليد الخفية للسوق، تؤثر على بعض الناس بوصفها فكرة غير قابلة للتصديق- وهذا على خلاف كبير جداً مع علم الاقتصاد 101. ولكنها فكرة تمتلك بعض المساندين المثيرين للدهشة: وبعض من أشد المدافعين حماسة عن الطريقة التي تدفع بها رواتب المديرين التنفيذيين المحدثين يقولون تقريباً الشيء نفسه.

وقبل أن أصل إلى أولئك المدافعين، دعني أعطك كلمات قليلة من شخص استمع لما قالوه. من الخطاب الشهير لغوردون جيكو إلى حملة أسهم شركة تيلدار بيبر في فيلم وول ستريت:

> الآن، في أيام السوق الحرة، حين كانت بلادنا قوة صناعية قمة، كان هناك مسؤولية أمام حامل الأسهم. وكان آل كارنيجي وآل ميللون، الرجال الذين بنوا هذه الإمبراطورية الصناعية العظيمة، قد تحققوا من وجود المسؤولية لأن أموالهم هي التي كانت في خطر. أما اليوم، فالإدارة لا تمتلك أي شيء في خطر في الشركة .... والنقطة، أيها السيدات والسادة، هي أن الجشع، بالنظر إلى عدم وجود كلمة أفضل، جيد. الجشع على حق. الجشع يعمل.

وما قد لا يدركه أولئك الذين يشاهدون الفيلم اليوم هو أن الكلمات التي وضعها أوليفر ستون على لسان غوردون جيكو كانت مشابهة شبهاً لافتاً للأنظار لما كان يقوله المنظرون الرئيسون عن راتب المدير التنفيذي في ذلك الوقت. وفي العام 1990 نشر مايكل جينس من مدرسة الأعمال في هارفرد وكيفن ميرفي من جامعة روتشيستر مقالة في مجلة

هارفرد بيزنس ريفيو، يلخصـــان فيها آراءهما المؤثرة من قبلُ عن راتب المدير التنفيذي. وصرحا بأن المشكلة مع الأعمال الأمريكية هي أن «تعويض المديرين التنفيذيين في القمة هو في واقع الأمر مستقل عن الأداء. وفي الشـركة المتوسطة تدفع أمريكة إلى أهم قادتها كأنهم بيروقراطيون. فهل هناك أدنى عجب إذاً أن عديدين جداً من المديرين التنفيذيين الرئيســين يتصـرفون مثل البيروقراطيين لا بوصـفهم قائمين بمشـروعات يرفعون فيها إلى الحد الأقصـى القيمة التي تحتاج إليها الشـركات لتعزيز موقفها في أسواق العالم؟» وبكلمات أخرى، الجشع جيد[12].

فلمــاذا، إذاً، لم تكن الشــركات تربـط الراتب بالأداء؟ بسـبب الضـغط الاجتماعي والسياسي:

لماذا لا تربط مجالس الإدارة الراتب ربطاً أكثر اتصالاً بالأداء؟ يقدم المعلقون الكثير من التفسيرات، ولكن كل تحليل تقريباً سبق أن رأيناه يغفل مكوناً قوياً واحداً، وهو التكاليف المفروضة من جراء جعل رواتب المديرين التنفيذيين علنية عامة. فقواعد الحكومة لإفشاء الرواتب تضمن أن يبقى راتب المدير التنفيذي موضوعاً مرئياً وجدلياً تختلف حوله الآراء. ومنافع إفشاء الراتب واضحة، فهي تقدم الحراسات ضد «النهب» من قبل المديرين في تواطؤ مع أعضاء مجلس الإدارة «الأسرى».

وتكاليف الإفشاء لا تلقى تقديراً حسناً إلا بشكل أقل، ولكنها قد تتجاوز جداً منافع الإفشاء. وعقود اليد العاملة المتصلة بالمديرين ليست مسألة خاصة بين أرباب العمل والموظفين. وتلعب أطراف ثالثة دوراً مهماً في عملية التعاقد، وتعمل قوى سياسية قوية داخل وخارج الشركات لتشكيل راتب المدير التنفيذي. وزيادة على ما تقدم، فالسلطة الموجودة فوق قرارات التعويض غير مخولة لحملة الأسهم بل للجان التعويض المشَكَّلة عموماً من أعضاء مجالس إدارة من الخارج. وهذه اللجان منتخبة من حملة الأسهم ولكنها ليست ممثلة لهم تمثيلاً كاملاً. الإفشاء العام «لما يحصل عليه المدير» يعطي ذخيرة لمجموعات الزبائن الخارجيين الذين لهم جداول أعمال خاصة بهم لمصالحهم الخاصة. ولجان التعويض تقوم نموذجياً برد فعل على الاضطراب الذي يقوم بشأن مستويات الراتب، وذلك عن طريق التغطية، العلنية أو السرية، على مبلغ المال الذي يكسبه المدير التنفيذي الرئيس[13].

وبكلمات أخرى فقد اعتقد جينسين وميرفي، وهما يكتبان في وقت كان فيه راتب المدير التنفيذي ما زال منخفضاً بمعايير اليوم، أن المعايير الاجتماعية، في شكل تقييد الغضب، كانت تبقي شيكات راتب المدير التنفيذي منخفضة. وهما طبعاً رأيا هذا أمراً سيئاً، لا أمراً جيداً. واستبعدا الهموم المتصلة باستغلال المدير التنفيذي الفرصة لنفسه ووضعا كلمتي «النهب» و«الأسير» بين علامتي اقتباس. ولكن تفسيرهما الضمني للاتجاهات في راتب المدير التنفيذي كان هو نفسه مثل تفسير الناقدين للراتب العالي. وأشارا إلى أن راتب المدير التنفيذي، كان قد هبط فعلياً في الأسعار الحقيقية بين أواخر الثلاثينيات من 1930 ومطالع الثمانينيات من 1980، بل هبط حين كانت الشركات تنمو لتكون أكبر بكثير. وكان السبب، كما شدد المؤلفان، هو ضغط الجمهور العام. وهكذا فقد كانا يجادلان في أن الاعتبارات الاجتماعية والسياسية، لا القوى الاقتصادية الضيقة، هي التي أدت إلى الخفض الحاد في فروقات الدخل بين العمال وبين المديرين في عصر ما بعد الحرب.

واليوم صارت فكرة أن شيكات الرواتب الضخمة هي جزء من نظام مفيد يعطى فيه المديرون التنفيذيون حافزاً ليعملوا بأداء أفضل، صارت فكرة مثل نكتة قليلة الذوق. وفي مقالة العام 2001 في مجلة فورتشين، لخص هذا التهكم «المدير التنفيذي العظيم بي هيست»[14]، لخصه بالقول: «قد تكون أنت توقعتَها أن تسير وفق هذا: الأسهم والسندات لا تتحرك، ولذلك يجب عدم مكافأة المدير التنفيذي الرئيس. ولكنها كانت على العكس في الحقيقة: الأسهم والسندات لا تتحرك، ولذلك يجب علينا أن نجد بعض الأسس الأخرى لمكافأة المدير التنفيذي الرئيس». واقتَبَست المقالة من مايكل جينسن التائب نوعاً ما قوله: «أنا كنت قلقاً على وجه العموم من أن هؤلاء الرجال لم يكونوا يقبضون رواتب كافية. أما الآن فالجميع حتى أنا مضطرب أيضاً»[15]. ولكن لا يهم: فعقيدة أن الجشع جيد عملت عملها، عن طريق المساعدة في تغيير المعايير الاجتماعية والسياسية. وشيكات الرواتب التي كان يمكن أن تصنع أخبار الصفحات الأولى وتخلق غضباً عارماً قبل جيل لا تكاد تستحق الذكر اليوم.

فلا يبعث على الدهشة، أن راتب المدير التنفيذي في البلدان الأوروبية، التي لم تخبر التغيير نفسه في المعايير والمؤسسات، تخلَّفت إلى حد بعيد وراء نظيره الأمريكي. فالمدير التنفيذي الرئيس لشركة بريتش بتروليوم المقيمة في المملكة المتحدة، يُدفَع له أقل من

نصف ما يدفع للمدير التنفيذي الرئيس لشركة شيفرون، وهي شركة تساوي نصف حجم شركة بريتش بيترليوم، ولكنها تقيم في أمريكة. وكما عبر عن ذلك استشاري أوروبي للرواتب، «ليس هناك عامل خَجَلٍ في الولايات المتحدة. وفي أوروبة يوجد أكثر من اهتمام بشأن الأثر الاجتماعي»[16].

ولنكون منصفين، فإن المديرين التنفيذيين الرئيسين ليسوا هم الأعضاء الوحيدين من النخبة الاقتصادية الذين رأوا دخولهم تحلّق عالياً منذ السبعينيات من 1970. وبعض الاقتصاديين سبق لهم أن جادلوا منذ وقت طويل في أن أنواعاً معينة من التغيير التقاني، مثل صعود وسائل الإعلام الجماهيرية، قد تكون أنتجت فجوات ضخمة في الراتب بين الناس الذين يبدون، على السطح، أنهم يحملون مؤهلات متشابهة[17]. وفي الحقيقة قد يساعد صعود وسائل الإعلام الجماهيرية على تفسير الأسباب التي من أجلها يكسب المشاهير من أنواع مختلفة منهم أكثر بكثير جداً مما كانوا يكسبون في العادة. ومن الممكن المجادلة في أن التقانة، وبطريقة غامضة، قد تساعد في شرح الأسباب التي من أجلها توسعت فجوات الدخل في صفوف المحامين وأصحاب المهن الأخرى. وربما كانت آلات الناسوخ (الفاكس) وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) قد جعلت المتفوقين يتولون المزيد من العمل الذي يتطلب ذلك الشيء الإضافي، في حين تُرِك المهنيون الأقل موهبة مع العمل المجهد الرتيب النمطي. ومع ذلك، ما زال مثال راتب المدير التنفيذي الرئيس يُظهِر كيف تستطيع التغيرات في المؤسسات والمعايير أن تقود إلى اللا مساواة الصاعدة، وكما رأينا من قبل، توحي المقارنات الدولية أن المؤسسات، لا التقانة، هي الموجودة في قلب التغيرات طوال السنوات الثلاثين الماضية.

السبب

منذ السبعينيات من 1970 تغيرت المعايير والمؤسسات في الولايات المتحدة في طرق إما أنها شجعت على اللا مساواة العالية بشكل حاد أو أنها سمحت بها. ولكن من أين جاء التغيير في المعايير والمؤسسات؟ ويظهر أن الجواب في العمل الحكومي السياسي.

انظر، على سبيل المثال، في مصير اتحادات العمال. لقد كانت الاتحادات فيما مضى عاملاً مهماً مقيداً للا مساواة في الدخل، لسببين معاً: بسبب أثرها المباشر في رفع أجور

أعضائها، وبسبب أن نمط تسويات الأجور مع الاتحادات، وهو النمط الذي كان يرفع أجور أقل العمال راتباً بشكل ثابت لتكون أكثر، كان في الخمسينيات وفي الستينيات، هو نمط التسويات الذي انعكس في سوق العمل في مجمله. وانحطاط الاتحادات العمالية قد أزال ذلك التأثير المعدِّل. ولكن لماذا انحطت الاتحادات؟

والجواب التقليدي هو أن انحطاط اتحادات العمال نتيجة للهيكل المتغير لقوة العمل. وبموجب هذا الرأي، كان الاقتصاد الأمريكي قد اعتاد أن يكون تحت هيمنة التصنيع، وهو القطاع الذي كان فيه أيضاً أقوى اتحادات العمال، فَكِّر في اتحاد عمال السيارات المتحدين وعمال الفولاذ. أما الآن فنحن تقريباً اقتصاد خدمات، وذلك في قسم منه بسبب التغيير التقاني، وفي قسم آخر بسبب أننا نستورد العديد جداً من السلع المصنوعة. وبالتأكيد، إذاً، فإن إزالة التصنيع لابد من أن يفسر انحطاط اتحادات العمال.

إلا أنه كما يتبين لا يفسر. لقد انحط التصنيع في الأهمية، ولكن معظم الانحطاط في عضوية الاتحادات يأتي من انهيار الانتساب إلى الاتحادات العمالية داخل التصنيع، من 39 بالمئة من العمال في العام 1973 إلى 13 بالمئة من العمال في العام 2005. وكذلك، ليس هناك أي قانون اقتصادي يقول إن الانتساب إلى اتحادات العمال يجب أن يحدد بالتصنيع. وعلى العكس من ذلك، فإن شركة مثل وول-مارت، وهي لا تواجه منافسة أجنبية، يجب أن تكون هدفاً أفضل أيضاً للانتساب إلى اتحادات العمال من شركات التصنيع. فَكِّر كم سيغير ذلك شكل الاقتصاد الأمريكي: لو كان موظفو شركة وول-مارت جزءاً من اتحاد عمال يستطيع أن يطلب أجوراً أعلى ومنافع أفضل، لربما كانت أسعار البيع بالمفرق أعلى قليلاً، ولكن عملاق بيع المفرق لن يخرج من الأعمال، ولكانت الطبقة الوسطى الأمريكية قد ضمت عدة مئات آلاف الأعضاء الإضافيين. وتخيَّل مَدَّ تلك القصة إلى عمالقة آخرين للبيع بالمفرق، أو أفضل من ذلك مَدّه إلى قطاع الخدمة في مجمله، وتستطيع أنت بذلك أن تحصل على الإحساس بالكيفية التي حدث بها الانضغاط الكبير تحت حكم فرانكلين ديلانو روزفلت.

فلماذا، إذاً، لا تكون وول – مارت منتسبة إلى اتحاد عمال؟ ولماذا، على العموم، فقدت حركة اتحادات العمال الأرضية في التصنيع في الوقت الذي تفشل فيه في اكتساب أعضاء صناعات الخدمات الصاعدة؟ الجواب بسيط ووحشي: المصالح العملية التجارية، التي ظهر أنها كانت قد توصلت إلى تسوية مع الحركة العمالية في الستينيات من 1960، رجعت وعادت إلى الهجوم ضد الاتحادات العمالية ابتداء من السبعينيات من 1970. ونحن لا نتحدث عن الإقناع اللطيف، بل نتحدث عن استخدام أي أساليب مهما تكن بلا رحمة، ومن جملتها في الغالب الفصل غير القانوني للعمال الذين حاولوا أن ينظموا نشاطات اتحادات العمال أو أنهم دعموا ذلك النشاط. وفي أثناء أواخر السبعينيات ومطالع الثمانينيات كان واحد على الأقل من كل عشرين عاملاً من الذين صوتوا لصالح اتحاد عمال قد فصل من عمله فصلاً غير قانوني، وبعض التقديرات يضع الرقم بارتفاع يصل إلى عامل من كل ثمانية.

انهيار حركة اتحادات العمال في الولايات المتحدة الذي حدث ابتداء في السبعينيات من 1970 ليس له نظير في أي أمة غربية أخرى. ويبين الجدول 5 مقارنة كاملة بين الولايات المتحدة وكندا. في الستينيات من 1960 كانت قوة العمل الأمريكية، في أي درجة، أكثر انتساباً بقليل إلى اتحادات العمال من قوة العمل الكندية. وبحلول نهاية التسعينيات من 1990، على كل حال، كانت اتحادات العمال الأمريكية قد طُردت كلها تقريباً إلى خارج القطاع الخاص، في الوقت الذي كانت فيه حركة اتحادات العمال الكندية بشكل جوهري سليمة لم تمس. وكان الاختلاف، طبعاً، هو العمل الحكومي السياسي. مناخ أمريكة السياسي انقلب محابياً لتحطيم الاتحادات العمالية، في حين لم يكن في كندا كذلك.

وصفتُ في الفصل السادس مركزية معاداة الانتساب إلى اتحادات العمال بالنسبة إلى صعود باري غولدووتر، والطريقة التي لعبتْ بها المعارضة لاتحادات العمال دوراً رئيساً في تعزيز قاعدة الأعمال التجارية للحركة المحافظة. وبحلول منتصف السبعينيات من 1970، كان محافظو الحركة قد امتلكوا نفوذاً سياسياً كافياً إلى درجة شعرت معها الأعمال التجارية أنها تمتلك التمكين لتبدأ في معارضة الاتحادات العمالية.

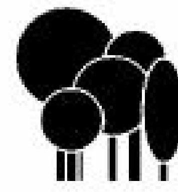
وبعد أن استلم رونالد ريغان منصبه كانت الحملة ضد اتحادات العمال قد لقيت العون والتشجيع من الدعم السياسي على أعلى المستويات. وعلى وجه الخصوص، كان قمع ريغان لاتحاد ضباط المرور الجوي هو الإشارة لبدء هجوم عريض على اتحادات العمال في كل أنحاء الاقتصاد. إن نقض اتحادات العمال، التي كانت فيما مضى مقيداً قوياً على اللا مساواة، كان نقضاً سياسياً في أوسع معنى. لقد كان تمريناً في استخدام السلطة، في كل من داخل الحكومة وفي مجتمعنا في مجمله.

الجدول 5: النسبة المئوية لعمال الأجور والرواتب المنتسبين إلى الاتحادات

	الولايات المتحدة	كندا
1960	30,4	32,3
1999	32,6	13,5

المصدر: ديفيد كارد، وتوماس ليميوكس، ودبليو. كريغ ريدل، (الانتساب إلى اتحادات العمال ولا مساواة أجر: دراسة مقارنة للولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وكندا). (المجلس القومي للبحث الاقتصادي، ورقة عمل رقم 9473، كانون ثاني / يناير 2003).

لنفهم الافتراق الكبير، إذاً، نحن نحتاج إلى أن نفهم كيف صارت الحركة المحافظة عاملاً على مثل هذه القوة في الحياة السياسية الأمريكية.



الفصل الثامن

العملية الحكومية السياسية للا مساواة

طوال ست سنوات، من العام 1994 إلى نهاية إدارة كلينتون، شن مجلس شيوخ جمهوري ورئيس ديمقراطي صراعاً مريراً على السلطة. وتمثيلية اتهام الرئيس في العام 1998 هي الحادثة التي يتذكرها معظم الناس. ولكن إغلاق الحكومة في العام 1995، الذي كان حول قضايا الدولة لا على السلوك الشخصي، كان حادثاً أكثر كشفاً. لقد كان، على نحو مكشوف، قتالاً حول رؤيتين مختلفتين للحكومة وللمجتمع.

وحصل الإغلاق في المقام الأول لأن نيوت غينغريتش، المتحدث باسم مجلس النواب، كان يحاول أن يفرض خطة كانت ستخفض تمويل الرعاية الصحية[1] تخفيضاً حاداً. وتعطي، وهو على أهمية المساواة نفسها، كبار السن الأصحاء حافزاً على الانسحاب من الرعاية الصحية، وهو بهذا يقوض شمولية البرنامج وقاعدته المالية. وفي الواقع كان غينغريتش يريد أن يخضع الرعاية الصحية للموت البطيء عن طريق الخنق. وكان غينغريتش يمتلك أصواتاً كافية ليمرر خطته عبر مجلس الشيوخ، ولكنه لم يكن يمتلك أصواتاً كافية لإبطال حق الاعتراض الرئاسي. وهكذا فقد حاول أن يضطر الرئيس قهراً على رغم إرادته ويجبره على الخطة عن طريق منع الحكومة الاتحادية من الحصول على الأموال التي كانت تحتاج إليها لتستمر في التشغيل.

والآن، فإن الإغلاق الاتحادي لا يعني حرفياً أن جميع المكاتب الاتحادية مقفلة ومغلقة. فما يقارب نصف قوة العمل الاتحادية بقيت على رأس العمل، ومعظم الخدمات الأساسية كان يجري الإنفاق عليها. ولكن نقض الخبرة والمعرفة المتصل بالحدث كان ما زال لافتاً للأنظار. فالجمهوريون، في اندفاعهم إلى هدم واحد من أعمدة دولة الرفاهية الأمريكية، كانوا راغبين في ممارسة لعبة من سيكون الدجاجة وينسحب أولاً، أي الوصول إلى حافة الخطر، ضد قدرة الحكومة على العمل.

وكما تبين في النهاية، كان غينغريتش قد أساء الحكم على كلينتون وعلى الناخبين معاً. كلينتون تمسك بموقفه بحزم. والجمهور العام لام غينغريتش، لا إدارة كلينتون، من أجل الخلاف المستحكم والفشل في الوصول إلى اتفاق، وفي نهاية المطاف تنازل الجمهوريون. واتهام كلينتون الذي جاء بعد ثلاث سنوات، والذي يبدو لولا ذلك حادثاً شاذاً، هو حادث يفهم على نحو أفضل بوصفه محاولة غينغريتش أن يثأر. لقد أبان إغلاق الحكومة في العام 1995 بياناً عملياً تاماً ما كانت العملية الحكومية السياسية الأمريكية الحزبية قد آلت إليه، وعلى خلاف اتهام الرئيس فإن مواجهة العام 1995 أظهرت ما كانت تدور حوله الحزبية فعلاً.

العديد من الشخصيات في كل من العملية الحكومية السياسية والصحافة يعانون مرضاً أغرم بعض الليبراليين بتسميته «برودَرِيَّة»[2]، وهي تسبب لهم الحزن على موت الحزبية الثنائية ولكنها تسبب لهم التحدث وكأن عجز سياسيِّي اليوم على الانسجام معاً هو نتيجة لعيوب غامضة في الشخصية. وليس هناك من شك في أن بعض سياسيينا القادة لديهم عيوب عزيزية في الشخصية، فكلينتون كان لديه مشكلاته، وغينغريتش، الذي كان يتابع قضيته الخاصة مع مرؤوسته، أظهر أيضاً وهو يتهم كلينتون مزيجاً نادراً من الادعاء والنفاق بين السياسيين أنفسهم. ولكن الخطط السياسية، لا الشخصيات، هي السبب الذي صارت من أجله العملية الحكومية السياسية مريرة وحزبية إلى هذا الحد الشديد.

العصر العظيم للحزبية الثنائية لم يكن انعكاساً لشخصية نبيلة (جنتلمانية) لجيل أسبق من السياسيين. بل عَكَسَ بالأحرى الطبيعة المنضبطة للنزاع السياسي في عصر لم يكن فيه الحزبان متباعدين إلى ذلك الحد البعيد على القضايا الأساسية. بعد انتخابات العام 1948 قرر الجمهوريون أن إنجازات برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) لا يمكن أن تُعكَس، وتوقفوا عن المحاولة، في حين أن الديمقراطيين، وهم الذين كانوا قد صنعوا الثورة في الثلاثينيات والأربعينيات استقروا وبدؤوا العيش مع برنامج للإصلاح عن طريق سلسلة من الزيادات. وكانت النتيجة عصر بطول جيل من الحزبية الصامتة. ذلك العصر انتهى، وعاودت الحزبية المريرة الظهور، حين غير الجمهوريون آراءهم مرة

ثانية. والسبب في أن هناك مثل هذا القدر من البغضاء بين الأحزاب اليوم هو أنه ابتداء من السبعينيات من 1970 صار الحزب القديم الكبير، مرة أخرى، حزباً تحدَّد بمعارضته لفرض الضرائب على الأغنياء ومعارضته لمنافع الفقراء والطبقة الوسطى، وهو مستعد أن يفعل أي شيء يلزم ليروج جدول الأعمال ذلك.

إن فهم طبيعة الانقسام الحزبي شيء، وفهم أسبابه شيء آخر. وفي الحقيقة إن مسيرة الحزب الجمهوري نحو اليمين تطرح أحجيتين كبيرتين: الأولى، لماذا ينبغي لأحد حزبي أمريكة السياسيين الكبيرين أن يشن حملة صليبية ليفكك دولة الرفاهية في عصر اللا مساواة الصاعدة صعوداً سريعاً، في عصر كان ينبغي أن يكون فيه فرض الضرائب على الأغنياء ليدفعوا لمنافع الطبقتين الوسطى والدنيا، قد صار محبوباً أكثر من عامة الناس، لا أقل تفضيلاً؟ والثانية، هي لماذا كان الحزب الجمهوري قادراً على أن يربح انتخابات كثيرة إلى هذا الحد، على الرغم من جدول أعماله الاقتصادي المناوئ للجمهور الشعبي؟

سوف أحاول في هذا الفصل أن أحل الأحجية الأولى من هاتين الأحجيتين، محتفظاً بالمسألة الثانية للفصل الآتي. وقبل أن أصل إلى هناك، على كل حال، دعني أعالج اعتراضاً شائعاً وهو: الزعم بأن الحزبين مهما يمكن لهما أن يقولا، فهما ليسا مختلفين جداً فيما يفعلانه.

الانقسام الحزبي

في أثناء حملة العام 2000 سخر رالف نادر من السياسيين من الحزبين الكبيرين بوصفهما «جمهورقراطين»، وممثلين لا يمكن التمييز بينهم للمصالح الثرية. وفي تلك الانتخابات نفسها أيضاً، حين جعل جورج دبليو.بوش الصحافة نوعاً ما تصفه بأنه معتدل،لم يوافق معظم الأمريكيين على ذلك، وعند هذه النقطة ترى الأكثرية الساحقة من الأمريكيين تنظر إلى الحزبين بوصفهما مختلفين جداً في الحقيقة. ومع ذلك، فالكيفية التي يجري النظر بها إلى الحزبين قد لا تكون دليلاً جيداً لما يعملانه فعلياً. فهل هما حقيقة مختلفان كل ذلك الاختلاف؟

حين صار نادر بارزاً في الستينيات أولاً، كان الحزبان في الحقيقة متشابهين إلى الدرجة التي يتحدث عنها. وحتى أواسط السبعينيات كان من الصعب التمييز بين الحزبين في طرق عديدة: فجون اف.كيندي خفض الضرائب، وريتشارد نيكسون رفعها، والأصوات على موضوعات تشريعية كبيرة تضمنت في الأغلب عبوراً مهماً لخطوط الحزب في كلا الاتجاهين. وعلى سبيل المثال، جاء قسم مهم من الدعم للتشريع الذي سُنَّ في العام 1965 والذي أنشأ الرعاية الصحية والعون الصحي من الجمهوريين، في حين جاءت مقاومة مهمة من الديمقراطيين. وفي التصويت الأخير في مجلس النواب، صوت سبعون جمهورياً بنعم، في حين صوت سبعة وأربعون ديمقراطياً بلا. ولكن ذلك كان عصراً سياسياً آخر.

ولترى مدى تغيرُّ الأشياء، انظر في مؤشر واحد قابل للقياس بسهولة من مؤشرات الاختلافات الحزبية: وهو خطط السياسة الضريبية، وخصوصاً خطط السياسة الضريبية نحو الأغنياء. فريغان وكلينتون، وجورج دبليو.بوش بدأ كل واحد منهم إدارته بتغيير كبير في السياسة الضريبية. ريغان وبوش خفضا الضرائب على الأغنياء، أما كلينتون فرفعها.

وبشكل خاص، بدأ ريغان مدة رئاسته بتخفيض حاد في معدلات ضرائب الدخل الشخصية، وبتخفيض حاد في معدل الضريبة الفعالة على أرباح الشركات. كلا هذين الإجراءين سلّم منافع كبيرة بشكل غير متناسب إلى الأسر ذات الدخل الأعلى، وهي الأسر التي دفعت معدل ضريبة دخل أعلى بكثير في بادئ الأمر، وامتلكت أيضاً معظم الأسهم والسندات التي انتفعت من ضرائب أخفض على الشركات. وفي المقابل رفع كلينتون معدل ضريبة الدخل على أعلى فئة، في الوقت الذي أزال فيه الحد الأعلى المفروض على جدول راتب ضريبة الرعاية الصحية، التي تؤثر بشكل رئيس على الفئة النخبة نفسها التي كانت المستفيد الأول من تخفيضات ريغان للضرائب. وخفض بوش الضرائب مرتين، في العام 2001 و 2003، مستغلاً وهْمَ النجاح الوجيز في العراق ليدفع بالجولة الثانية من التخفيضات ويمررها. والتخفيض الأول خفض بشكل حاد معدل ضريبة الدخل في القمة وأنهى على مراحل تدريجية ضريبة العقارات، وهي تقع فقط على الأغنياء، في حين خفض

التخفيض الثاني الضـرائب المفروضة على حصص أرباح المسهمين ومكاسب رأس المال، ومرة أخرى تفيد بشكل رئيس أعلى الأمريكيين دخلاً.

ويظهر الجدول 6 معدل الضـريبة الفعالة الحقيقية المدفوعة من نسـبة الواحد بالمئة التي تمثل القمة من السـكان، أي، النسـبة المئوية من الدخل التي دفعها الناس المصنفون في تلك الفئة فعلياً في الضرائب، طوال سنوات مختارة (التي تتوافق حالياً مع دخول من 425,000 دولار في العـام أو أكـثر تقريباً). ومن المؤكد تأكيداً كافياً، أن الأغنياء كسـبوا الكثير تحت إدارتي ريغان وبوش الثاني، في حين خسـروا كثيراً تحت إدارة كلينتون. (وفي كل من سـنوات ريغان وكلينتون تم تأكُّل التغييرات الأولية في خطط السياسـة الضرايبية مع مرور الوقت، لأن كل رئيس منهما كان عليه أن يتعامل مع مجلس شـيوخ سـيطر عليه الحزب المعارض ولكن النقطة تبقى سليمة).

وعلى العموم سُنّت هذه التغييرات الضريبية بأصوات قريبة من خط أصوات الحزبيين، وزيادة كلينتون – غور للضـريبة في العام 1993 اجتازت مجلس النواب من دون أي صوت واحـد من الجمهوريـين، وتخفيض بوش للضـريبة للعام 2003 اجتـاز مجلس النواب مع صوت جمهوري واحد فقط صوّت ضد التخفيض، وسبعة ديمقراطيين فقط صوتوا لصالح التخفيض. وقانون عام 2005 البنزين من أجل أمن أمريكة، وهي في الأسـاس مجموعة من التخفيضـات الضريبية لشـركات النفط، سُنّت بفارق صوت واحد، مع تصويت ثلاثة عشر جمهورياً فقط بلا ومن دون تصويت أي ديمقراطي واحد لصالح التخفيضات.

الجدول 6، متوسط معدلات الضريبة الاتحادية على نسبة واحد بالمئة في القمة

1980	34,6
1982	27,7
1992	30,6
1994	35,8
2000	33,0
2004	31,1

المصدر: مكتب الميزانية لمجلس الشيوخ، «معدلات الضريبة الفعالة الفيدرالية التاريخية».
http://www.cbo.gov/ftpdoc.cfm?index =7718&type=1

ويمكــن أن يبدو الســجل عن الإنفاق أقل وضــوحاً قاطعاً، ولكن ذلك فقط بســبب أن الحزبين كانا أقل قدرة على تنفيذ جداول أعمالهما.

فريغان حاول ابتداء أن يعمل خفضــاً عميقاً في الضمان الاجتماعي، ليتخلى فقط عن المحاولة في وجه رد فعل كاسح من مجلس الشيوخ والجمهور العام. ولكن ريغان نجح، على كل حال، في أن يمرر قواعد جديدة خفضت المنافع المقدمة بموجب برنامج طابع الطعام، وهــو العون للأســر المعيلة لأطفال، وتأمــين البطالة. وحاول كلينتون على نحو مشــهور أن يدخل شــكلاً من الرعاية الصــحية الشــاملة، وفشل فشــلاً كاملاً. ولكنه ترأس، على كل حال، زيادة جوهرية في رصــيد ضــريبة الدخل المكتســب، التي ترفع دخــول العمال ذوي الأجر المنخفض.

وبعــد أن أعطــت انتخابات العام 1994 الجمهوريين الســيطرة على مجلس الشــيوخ، حاولوا، كما سبق أن رأينا، أن يقوّضوا تمويل الرعاية الصحية. وفشلوا، ومرر بوش الابن في الحقيقــة توســعاً مهماً في الرعاية الصــحية، لتغطية الأدوية الموصــوفة في الوصــفات الطبية. ولكن القصــد من هذا كان بوضوح توفير غطاء سياسي، وكان البرنامج الجديد مصمماً بطريقة تحابي مصالح شركات الدواء. وزيادة على ما تقدم، فعن طريق إدخال منحة كبيرة لخطط أفضــل للرعاية الصــحية، التــي تكون فيها أموال الضــريبة موجهة عبر وســطاء القطاع الخاص، مشــى مشــروع قانون بوش للرعاية الصحية خطوة كبيرة نحو غاية غينغريتش لخصخصــة البرنامج. في العام 2005 ســعى بوش إلى خصخصــة الضــمان الاجتماعي جزئياً، في الوقت الذي يخفض فيه المنافع المســتقبلية الموعودة، إذا طبقت، وكان يمكن لخطة بوش أن تكون قد تخلصــت من الضــمان الاجتماعي التقليدي في غضــون بضــعة عقود. ولكن هذه المحاولة، مثلها مثل محاولة ريغان لتخفيض الضمان الاجتماعي فشلت، على كل حال، فشلاً سريعاً.

وهكــذا فإن الفــرق بين الحزبين ليس وهماً. فالجمهوريون يخفضــون الضــرائب عن الأغنيــاء ويحاولون تقليص منافع الحكومة ويقوضــون دولة الرفاهيــة. والديمقراطيون يرفعون الضرائب على الأغنياء في الوقت الذي يحاولون فيه توسيع منافع الحكومة وتقوية دولة الرفاهية.

والجمهور العام لاحظ التغيير، ففي الستينيات والسبعينيات، مال الناخبون إلى أن يكونوا منقسمين بالتساوي تقريباً في مسألة وجود فرق مهم بين الحزبين. وبحلول العام 2004، على كل حال، رأى 76 بالمئة من الأمريكيين فروقاً مهمة بين الحزبين، صعوداً من 46 بالمئة في العام 1972 [3].

تحويل الحزب القديم الكبير إلى الراديكالية

صرح الرئيس قائلاً: «التأمين الصحي الشامل فكرة حان وقتها في أمريكة. دعونا نعمل الآن على أن نضمن لجميع الأمريكيين الوصول المالي إلى الرعاية الصحية العالية الجودة».هل كان ذلك المتحدث بل كلينتون ؟ لا، كان المتحدث ريتشارد نيكسون، الذي شابهت خطته، خطة التأمين الصحي الشامل، المقترحة في العام 1974، شابهت بشكل عام الخطط التي يجري عرضها اليوم من قبل ديمقراطيين ليبراليين مثل جون إدواردز. ولكن التشريع لم يبتعد، على كل حال، بعيداً جداً لأن نيكسون كان قد أحاطت به في الحال قضية ووترغيت[4].

يقول محافظو الحركة الحديثة أحياناً، باحتقار: إن نيكسون حكم حكماً ليبيرالياً. وفيما يتعلق بالخطط السياسية الاقتصادية والبيئة، فهذا صحيح، على الأقل بمعايير اليوم، فبالإضافة إلى اقتراح الرعاية الصحية الشاملة، دفع نيكسون من أجل حد أدنى مضمون من الدخل. وعلى جانب العائد، دفع نيكسون ومرَّر زيادة ضريبية في العام 1969، ومن جملتها إنشاء ضريبة الحد الأدنى البديل، التي كان القصد منها أن يأخذ بالشدة ويضبط الأمريكيين الأغنياء الذين نجحوا في استخدام الملاذات الضريبية لتجنب الضرائب. وعلى جبهة أخرى سن نيكسون قانون الهواء النظيف، وأرسل عشرات من الإجراءات البيئية إلى مجلس الشيوخ. وقد أخبرني الخبراء القدامى في وكالة حماية البيئة أن سنوات نيكسون كانت عصراً ذهبياً.

كان نيكسون، باختصار، شخصية انتقالية. على الرغم من أنه استخدم العديد من الأساليب السياسية المرتبطة مع الحركة المحافظة، كان ذرائعياً لا عَقَدِياً مثلما كان الكثيرون من الجمهوريين. وتغيرت شخصية الحزب الجمهوري تغيراً سريعاً في السنوات

بعد نيكسون. في العام 1984 نشر توماس إيدسول من الواشنطون بوست كتابه في (العمل الحكومي السياسي الجديد للا مساواة)، وهو كتاب مفعم بالبصيرة لافت للأنظار، وتحليل بعيد النظر وتنبؤيٌ عن التغيرات التي كانت تحدث من قبلُ في العمل الحكومي السياسي الأمريكي. وفي لب تحليله كان تجديد الحزب الجمهوري وَرَدْكَلَتُه أو تحويله إلى الراديكالية، وهو الأمر الذي حدث، في رأي الكاتب، في أواسط السبعينيات من 1970 إلى أواخرها:

> هذه الجماعات المعادية سابقاً والمثيرة للشك المتبادل مثل مجتمع جماعات الضغط ونفوذ الشركات، ومنظمات الجناح اليميني الإيديولوجي الملتزمة لمجموعة محافظة من القيم الاجتماعية والثقافية، ومصالح مشروعات حزام الشمس، وخصوصاً مصالح النفط المستقلة، وعدد من يسمون بالمحافظين المُحدَثين الجدد أو مفكري الحرب الباردة الذين يتبنون آراء متشددة في الدفاع وفي السياسة الخارجية، الذين قدموا الدعم للعمل الحكومي السياسي للحزب القديم الكبير ولخططه السياسية ، على الرغم من أنهم كانوا، في بعض الأحيان، ديمقراطيين اسمياً، ومثل الاقتصاديين الذين يدعون إلى تغيير جذري لنظام الضريبة، مع تفضيلات ضريبية مائلة نحو الشركات والأغنياء - جميع هذه الجماعات وجدت أن الحزب الجمهوري قدم أرضاً مشتركة كافية من أجل تشكيل حلف[5].

وبكلمات أخرى، كانت الحركة المحافظة قد استولت على الحزب القديم الكبير.

كان رونالد ريغان هو أول رئيس محافظ من الحركة. وفي الدائرة الداخلية لرونالد ريغان سادت الآراء التي كانت في السابق محدودة فيما وصفها إيزنهاور باسم «فئة منشقة ضئيلة». فديفيد ستوكمان، مدير الميزانية لدى ريغان، عدّ الضمان الاجتماعي مثالاً عن «اشتراكية سرية»، في حين أن المتحمسين الواقفين إلى جانب العرض، الذين كانوا يعتقدون أن خفض الضرائب سيؤدي إلى زيادة العائد، مُنِحوا مناصب رئيسة في وزارة الخزانة وفي غيرها في الحكومة. وعمل ريغان كل ما بوسعه للنكوص عن إنجازات نيكسون البيئية، خافضاً ميزانية وكالة الحماية البيئية خفضاً شديداً، ومقوضاً نشاطاتها في التنفيذ بالقوة. وكان وزيره الأول للداخلية، جيمس واط، متحمساً مناوئاً لحماة البيئة ولديه علاقات قوية مع اليمين المتدين الذي ضاعف خمس مرات مساحة الأرض العمومية

المفتوحة لاستخراج الفحم. وكان واط قد أجبر على الاستقالة على نحو مشهور بعد التبجح بأن موظفيه ضموا «أسود، وامرأة، ويهوديين، ومُقعداً».[6]

ولكن قدرة ريغان على فرض جدول أعمال محافظ للحركة كانت محدودة، على كل حال، بالحقائق الواقعية السياسية. فالديمقراطيون كانوا يسيطرون على مجلس النواب طوال مدة إدارته. والجمهوريون احتفظوا بالأكثرية في مجلس الشيوخ حتى آخر سنتين له في منصبه، ولكن كثيرين من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين كانوا مازالوا معتدلين على أسلوب إيزنهاور. وهذه الحقائق الواقعية السياسية أجبرت ريغان على أن يجعل خططه السياسية معتدلة. وعلى سبيل المثال، فعلى الرغم من أن دائرة ريغان الداخلية كانت تريد خفض منافع الضمان الاجتماعي خفضاً شديداً فقد أُجبِر في نهاية الأمر على توفير الأموال للضمان الاجتماعي، مع زيادة ضريبية بدلاً من ذلك.

ولكن الحزب الكبير القديم، بعد ريغان، صار، على كل حال، مُـرَدْكَلاً بالكامل، أي محولاً تحويلاً كاملاً إلى الراديكالية. انظر في برنامج العام 2004 للحزب الجمهوري في تكساس، الذي يعطي فكرة عما يفكر فيه فعلاً المؤمنون بالحزب: فقد كان على برامج الحزب أن تعرِض على الأقل مظهراً من الاعتدال، ولكن الجمهوريين في تكساس يستطيعون أن يكونوا جمهوريين. فبرنامجهم يدعو إلى التخلص من الوكالات الاتحادية «ومن جملتها، ولكن ليس محدوداً بها، مكتب الخمور، والتبغ، والأسلحة، ومنصب الجراح العام، ووكالة الحماية البيئية، ووزارات الطاقة، والإسكان والتطوير الحضري، والصحة والخدمات الإنسانية، والتعليم، والتجارة، والعمل». ويدعو برنامج العمل أيضاً إلى خصخصة الضمان الاجتماعي وإلغاء الحد الأدنى للأجر. وفي الواقع كان الجمهوريون في تكساس يريدون أن يبطلوا برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) إبطالاً كاملاً.

وفي الواقع يريد محافظو الحركة أن يذهبوا إلى أبعد من ذلك أيضاً، كما هو مبين بالحملة الداعية إلى إنهاء الضرائب المفروضة على الثروة الموروثة. وضريبة العقارات مؤسسة قديمة، أُدخِلت في شكلها الحديث في العام 1916. وهي أكثر الضرائب الاتحادية

تصاعدية، أي ، أنها تقع بشكل غير متناسب على الأغنياء أكثر من أي ضريبة أخرى. وفي أواخر التسعينيات من 1990، قبل خفض بوش للضريبة، كان مجرد 2 بالمئة فقط من الموتى قد امتلكوا عقارات كبيرة بما فيه الكفاية لمواجهة أي ضريبة على الإطلاق. وبالنسبة إلى الدخل فإن أغنى واحد بالمئة من السكان دفعوا تقريباً ثلثي ضريبة العقارات، وأغنى 10 بالمئة دفعوا 96 بالمئة من الضرائب[7].

ونظراً إلى أن حفنة من الناخبين فقط تدفع ضرائب عقارية، في حين أن كثيرين من الناخبين ينتفعون من برامج الحكومة التي تساعد ضريبة العقارات على الدفع من أجلها، سيكون أي حزب يسعى إلى العناية بالناخبين من نوع الناخب الوسيط أو النموذجي، ، كما قد تظن، ميالاً إلى ترك ضريبة العقارات وشأنها. وفي الحقيقة، ذلك هو ما فعله الحزب الجمهوري طوال سبعين عاماً: وكانت آخر محاولة جادة له لإلغاء ضريبة العقارات حتى السنوات الحديثة قد حدثت في 1925 - 26 وأخفقت هذه المحاولة إلى حد ما لأن بعض الجمهوريين أنفسهم أيضاً عارضوا الإلغاء[8]. ولكن الحزب الجمهوري في التسعينيات من 1990 بدأ مرة أخرى في جعل إلغاء ضريبة العقارات أسبقية لديه. وتضمنت خفض بوش للضرائب في العام 2001 توقيفاً تدريجياً لضريبة العقارات، مع معدلات متنازلة واستثناءات متصاعدة، منتهياً بالتخلص الكامل من الضريبة في العام 2010. وبكلمات أخرى فإن الحزب الجمهوري اليوم مستعد إلى الذهاب إلى أبعد مما ذهب إليه الحزب الجمهوري في العشرينيات من 1920، وهي آخر السنوات الذهبية من العصر المموه الطويل، في خفض الضرائب على الأغنياء.

بعض محافظي الحركة منفتحون بشأن رغبتهم في إرجاع عقارب الساعة إلى الخلف. غروفر نوركويست، الداعية المناوئ للضريبة الذي سبق أن وُصِف بأنه «الفيلد مارشال»، أو القائد برتبة مشير، لقيادة خفض الضريبة، هذا الرجل معروف بشكل أفضل بأنه هو القائل: «غايتي هي أن أخفض الحكومة ب إلى النصف في غضون خمسة وعشرين عاماً، لأجعلها تنزل إلى الحجم الذي نستطيع معه أن نغرقها في حوض الاستحمام»[9]. بل إن ما هو أكثر كشفاً مع ذلك، هو بيانه بأنه يريد أن يعيد أمريكة إلى الوراء إلى «عصر

مـاك كينلـي، من دون الحمائية»، إلى الحال الذي كانت أمريكة عليه «وصـولاً حتى تيدي روزفلت، حين تولى الاشتراكيون. نظام ضريبة الدخل، وضريبة الموت، وكل ذلك».[10]

الحزب الجمهوري الحديث، إذاً، تم الاستيلاء عليه من راديكاليين، من أناس يريدون أن يبطلـوا ما تم في القرن العشـرين. ولم يكن قد تم أي رَدْكَلَـة أو تحويل إلى الراديكالية متوافقـة مـع ذلك للحزب الديمقراطي، وهكذا فاسـتيلاء الجنـاح اليميني على الحزب القديم الكبير هو السـبب الأساسـي للحزبية المريرة اليوم. ولكـن يبقى هناك، مع ذلك، مسـألة الكيفية التي نجح بها محافظو الحركة في الاستيلاء على واحد من حزبي أمريكة الكبيرين السياسيين والاستمرار في السيطرة عليه.

المؤامرة الضخمة

طبيعـة القبضـة التي تمتلكهـا الحركة المحافظة علـى الحزب الجمهـوري قد يمكن تلخيصـها ببسـاطة شـديدة جداً: نعـم، فيرجينيا، هنـاك مؤامرة ضـخمة من الجناح اليميني. أي، هناك مجموعة متشـابكة من المؤسسـات مسؤولة في نهاية المطاف أمام فئة صغيرة من الناس وهي مؤسسات تكافئ الموالين وتعاقب المنشقين على نحو جماعي. وهذه المؤسسـات توافر السياسيين المطيعين وتوافر لهم الموارد اللازمة كي يربحوا الانتخابات، وتوافـر لهم ملاذات آمنة في حال الهزيمة، وتوافر لهم فرصـاً لمسـارات وظيفية مربحة بعد تركهم لمناصبهم. وتضمن هذه المؤسسات تغطية إخبارية تفصيلية للسياسيين الذين يتبعون خط الحزب، في حين أنها ترهق الخصـوم وتهدمهم. وهي تسـاند جيشـاً ضخماً دائماً من مفكري الحزب ونشيطيه.

وعـالم الخزانات الفكرية التابعة للجناح اليميني عالم يقدم، على الرغم من أنه بعيد عن كونه هو أهم مكوِّن «للمؤامرة الضـخمة»، يقدم نافذة مفيدة تطل على داخل الكيفية التي تعمل بها المؤامرة. وفيما يلي مشاهد قليلة من حياة خزان الفكر الحديث:

نبذة: بروس بارتليت، وهو اقتصادي محافظ وذو خبرة قديم في إدارة ريغان، ويعمل في المركز القومي لتحليل التخطيط، وهو خزان فكري يتخصص في الدعوة إلى الخصخصة. والدعم المالي للمركز القومي لتحليل التخطيط يشـمل تمويلاً من اثنتي عشـرة مؤسسة،

ومن جملتها كاسل روك، وإيرهارت، وجيه ام، وكوتش، وبرادلي، وسكيف وأولين[11]. وبعد أن يخيب أمله من سياسات جورج دبليو.بوش، يكتب بارتليت كتاب (دجّال)، وهو كتاب يتهم بوش بعدم كونه محافظاً حقيقياً. وفصل المؤلف فوراً من منصبه في خزان الفكر.

نبذة: عضو مجلس الشيوخ ريك سانتوروم، محافظ من الخط المتشدد يمثل الولاية المعتدلة نسبياً بنسلفانيا، يُكتَسح ويُهزم في الانتخابات الانتصافية في العام 2006. ولكنه يتولى فوراً عمل مدير لبرنامج «أعداء أمريكة» في مركز الأخلاق وخطط السياسات العامة، وهو منظمة مهمتها التي أعلنتها هي بنفسها «توضيح وتعزيز الرابطة بين التقاليد الأخلاقية اليهودية- المسيحية وبين الحوار العام عن قضايا خطط السياسات المحلية والخارجية». ومركز الأخلاق وخطط السياسات العامة مدعوم بمنح من ثماني مؤسسات: كاسل روك، وإيرهارت، وكوتش، وبرادلي، وسميث ريتشاردسون، وأولين، ومن اثنتين من مؤسسات سكيف[12].

نبذة: المركز القومي لبحوث خطط السياسات العامة خزان فكري مخصص من أجل «تقديم حلول السوق الحرة لمشكلات خطط السياسات العامة اليوم» - وهو نشاط تضمن في السنوات القريبة بشكل رئيس إلقاء الشك على الاحترار العالمي. وهذا المركز هو الذي صنع الأخبار في العام 2004 حين انكشف أنه كان يساعد جاك أبراموف، الجمهوري النشيط في جماعات المصالح، ليغسل التمويلات : فخزان الفكر وجه مليون دولار ليزيف شركة بريد مباشر تشارك في عنوان أبراموف. لماذا المركز القومي لبحوث خطط السياسات العامة؟ منذ تأسيسه في العام 1982، كانت المنظمة مرؤوسة من آمي موريتز ريدينور، وهي زميلة لأبراموف حين صار رئيس الجمهوريين في الكلية الجامعية في العام 1981. وزوج ريدينور هو أيضاً على جدول الراتب، وكلاهما يجري الدفع له برواتب من ستة أرقام. ويتلقى المركز القومي لبحوث خطط السياسات العامة التمويل من كاسل روك، وإيرهارت، وسكيف، وبرادلي، وأولين[13].

لا يوجد أي شيء في اليسار يقبل المقارنة بعالم خزان فكر الجناح اليميني. ويوجد في جريدة الواشنطون بوست ملمح منتظم يسمى «مدينة خزان الفكر»، الذي «ينشر أعمدة تقدَّم من 11 خزان فكر بارز». من المؤسسات الإحدى عشرة المحترمة جداً، خمس من

منظمات حركة المحافظين، وهي: معهد المشروع الأمريكي، ومعهد كاتو، ومؤسسة التراث، ومعهد مانهاتان، ومعهد هدسون. مؤسسة واحدة فقط، وهي مركز التقدم الأمريكي، يمكن فعلاً أن يعد ذراعاً للحركة التقدمية، ولم تؤسس حتى العام 2003. وخزانات الفكر الأخرى، مثل معهد بروكينغز، فهي، وإن وصفت في الأغلب بأنها «ليبيرالية»، منظمات وسطية بشكل غامض في الحقيقة من دون خط ثابت للخطط السياسية. هناك قليل من خزانات الفكر التقدمية غير مركز التقدم الأمريكي التي تلعب دوراً مهماً في حوار الخطط السياسية، مثل مركز الميزانية وأولويات الخطط السياسية، ومثل معهد الخطط السياسية الاقتصادية. وبالنسبة إلى التمويل والتزويد بالقوة العاملة، فهذه المنظمات على كل حال، سَمَكٌ صغير مقارنة بالحيتان المحافظة في الحركة.

تكاثُرُ خزانات الفكر المحافظة الخاصة بالحركة منذ السبعينيات من 1970 يعني أن من الممكن لمفكر في الحركة أن يكسب معيشة طيبة تماماً عن طريق تبني مواقف معينة. وهناك ثمن يجب دفعه، كما اكتشف بروس بارتليت، فمن المتوقع منك أن تكون عميلاً لنظامهم، لا مفكراً مستقلاً، ولكن الكثيرين يرونها صفقة جيدة.

وإلى حد كبير جداً كانت خزانات الفكر هذه قد استدعيت إلى الوجود على أيدي حفنة من المؤسسات التي أنشأتها الأسر الغنية. وخزانات الفكر التي هي أكبر من غيرها، ومنها على وجه الخصوص التراث ومعهد المشروع الأمريكي، تتلقى أيضاً كميات كبيرة من أموال الشركات.

وشبكة خزانات الفكر المحافظة لها نظيرها في عالم الصحافة. ومطبوعات مثل ناشيونال جورنال، وببليك إنتريست، وأمريكان سبكتيتر، كانت قد أنشئت، مثلها مثل خزانات الفكر المحافظة للحركة، بالكثير من المساعدة من مؤسسات الجناح اليميني، وهي تقريباً المؤسسات نفسها التي ساعدت على إنشاء خزانات الفكر. وهناك أيضاً عدد من الصحف المحافظة للحركة. والصفحة الافتتاحية لصحيفة وول ستريت جورنال لعبت دوراً رئيساً لمدة طويلة، في حين صارت صحيفة الواشنطون تايمز، التي تسيطر عليها كنيسة الوحدة التابعة لمؤسسها صن مايونغ مون، صارت في الأمر الواقع عضو بيت إدارة بوش. وهناك، طبعاً، فوكس نيوز، بشعارها الأورويلي، منصفة ومتوازنة.

وأخيراً ولكنه بالتأكيد ليس أقلها، هناك رابط بين نشيطي جماعات المصالح وبين السياسيين. والتنوع الظاهر لجماعات مصالح الشركات، مثله مثل التنوع الظاهر لخزانات الفكر المحافظة يخفي المركزية الحقيقية للحركة. فقد كان عضو مجلس الشيوخ ريك سانتوروم، حتى أجبرته هزيمته في العام 2006 على أن يأخذ وظيفة جديدة تواجه أعداء أمريكة، كان يعقد اجتماعاً في كل يوم ثلاثاء مع عشرات من كبار نشيطي جماعات المصالح. وفيما يلي وصف نيكولاس كونفيسور للكيفية التي تمت بها تلك الاجتماعات في العام 2003:

> في كل أسبوع يوزع الناشطون في جماعات المصالح الحاضرون قائمة بالوظائف المتوافرة ويناقشون من الذي سيدعمونه. ومسؤولية سانتوروم هي أن يتحقق من أن كل وظيفة تملأ من جمهوري مخلص، برئيس موظفي عضو مجلس الشيوخ، على سبيل المثال، أو بمساعد عالي المنصب في البيت الأبيض، أو بنشيط آخر من جماعات المصالح تبينت موثوقيته عملياً. وبعد استقرار سانتوروم على مرشح، يتحقق نشيطو جماعات المصالح الحاضرون من أن يجعلوا من المعروف من هو الذي تفضله القيادة الجمهورية[14].

اجتماعات سانتوروم الأسبوعية والاجتماعات المماثلة التي تدار من قبل روي بلنت، حامل سوط أكثرية مجلس النواب، كانت هي ذروة «إستراتيجية الشارع كيه»، وهو الاسم الذي أطلقه غروفر نوركويست والقائد السابق لأكثرية مجلس النواب توم ديلاني على خطتهم الرامية إلى طرد الديمقراطيين من منظمات جماعات المصالح، وإلى منح الوظائف للجمهوريين الموالين المخلصين. وكان قسم من الغرض من هذه الإستراتيجية هو التحقق من أن الجمهوريين يتلقون حصة الأسد من إسهامات الشركات، في حين تركت مالية الديمقراطيين تموت من الحرمان، وهي غاية خدمها أيضاً الضغط المباشر. ففي العام 1995 أعد ديلاي قائمة بأسماء أكبر أربعمئة لجنة عمل سياسي مقرونة بالمبالغ وبالنسب المئوية من الأموال التي أعطتها اللجان لكل حزب، ثم استَدعى ديلاي بعدئذ النشيطين في جماعات المصالح غير الودية «إلى مكتبه ليقرر القانون. وقال للواشنطون بوست» إذا كنتم تريدون أن تلعبوا في ثورتنا، فيجب عليكم أن تعيشوا وفق قواعدنا»[15].

وبشكل مساو في الأهمية، على كل حال، ساعد الاستيلاء على جماعات المصالح على فرض الـولاء داخل الحزب الجمهوري، وذلك عن طريق تقديم مجموعة ضـخمة من الوظائف التـي تقع تحـت الحماية، وهي وظائف تحت الحماية يُدفَع لموظفيهـا دفع جيد جداً جداً، ويمكن أن تُستَخدم لمكافأة أولئك الذين يلتزمون بخط الحزب.

المؤسسات المتنوعة للحركة المحافظة تنشئ حوافز قوية للسياسيين الجمهوريين ليتولوا مناصـب إلى اليمين من المركز بشـكل واضح. والمسـألة ليست فقط مجرد الحصول على إسـاهمات للحملة الانتخابية، إنها مسألة توقعات مالية شخصية. فالجمهور العام يعتقد بقوة أن الرعاية الصـحية يجب أن تسـتخدم قدرتها على المساومة لاستخراج أسعار أقل للأدوية، ولكن النـائب بيللي توزين، وهو ديمقراطي تحول إلى جمهوري، وكان رئيس لجنة مجلس النواب للطاقـة والتجارة من العـام 2001 إلى العام 2004، مرر مشـروع قانون الرعاية الصـحية الذي منع بشـكل خاص المفاوضـات على الأسـعار، ثم انتقل إلى راتب يُروى أنه من سـبعة أرقام بصـفته رئيساً لجماعة الضغط للمصـالح الرئيسة للصناعة الصـيدلانية. كان ريك سانتوروم بشكل واضـح إلى اليمين بشكل أبعد مما يجب بالنسبة إلى بنسـيلفانيا، ولكنــه لم يكن لديه أي مشـكلة في إيجاد عمل في خـزان فكري جيد بعد هزيمتــه، في حين علــى العكس من ذلك كان على لينكولن تشـيفي، الجمهوري المعتدل في رود آيلند الذي فقد مقعده في مجلس الشـيوخ في العام نفسه، كان عليه أن يكتفي بفرصة تعليم لعام واحد في جامعة براون.

وهـزيمـة لينكولن تشـيفي تصـل بـي إلى ناحية أخرى مـن الكيفية التي تسـيطر بها مؤسسات الحركة المحافظة على الحزب القديم الكبير: فهم لا يدعمون فقط السياسيين الجمهوريـين الذين يلتزمـون بخط الحزب، بل يعاقبون الذين لا يلتزمون به أيضـاً .فقد واجه تشـيفي تحدياً أولياً قبيحاً من يمينه. وتسـلم خصـمه، ستيف لايف، أكثر من مليون دولار في دعمه من نادي النمو، الذي يتخصص في فرض العقوبة على الجمهوريين الذين لا يفضـلون خفض الضـرائب تفضيلاً كافياً. وصرح سـتيفن مور، وكان رئيس النـادي في ذلـك الوقت، في العـام 2001 قائلاً: «نحن نريد أن يُنظَر إلينا بوصـفنا فارضـي خفض

الضرائب». وكان النادي يمتلك آمالاً عالية لإبعاد تشيفي: فقبل عامين كاد مرشح مكفول من نادي النمو يهزم تقريباً عضو مجلس الشيوخ آرلين سبيكتر، وهو جمهوري أخر معتدل نسبياً، في اجتماع بنسيلفانيا لتسمية المرشحين. وهذه التحديات فعالة. وكما قال عضو مجلس شيوخ جمهوري في العام 2001: «حين يكون لديك 100 بالمئة من الجمهوريين ينتخبون من أجل تخفيض بوش للضرائب، فأنت تعرف أنهم ينظرون من فوق أكتافهم ولا يريدون أن يكون لديهم ستيف مور يجند مرشحين في مقاطعتهم».

كان سبيكتر قد انتخب أولاً إلى مجلس الشيوخ في العام 1980، وهو الأمر الذي يجعل منه المسؤول الباقي في منصبه من الأيام التي كان فيها الحزب القديم الكبير ما زال يمتلك حيزاً للمعتدلين.

والسياسيون الجمهوريون الأصغر سناً ترعرعوا، تقريباً، داخل حزب حددته الحركة المحافظة. وكان اليمين المتشدد قد استولى من قبلُ على الطلاب من جمهوريي الكلية بحلول العام 1972، حين انتخب كارل روف نفسه لا أحد غيره رئيساً للمنظمة. وضمت منظمة جمهوريي الكلية خريجين لامعين آخرين منهم ريك سانتوروم، وغروفر نوركويست، ورالف ريد، وجاك أبراموف. ويدير محافظو الحركة اللجنة القومية الجمهورية، وهذا يعني أنهم مسؤولون عن تجنيد مرشحين لمجلس الشيوخ، وهم حتماً يختارون رجالاً ونساء على شاكلتهم. والقلة الباقية من الجمهوريين المعتدلين في مجلس الشيوخ، كانوا قد انتخبوا أولاً، مع استثناءات نادرة، قبل ريغان، أو على آخر تقدير، قبل انتخابات 1994 التي ختمت ختم هيمنة جناح الحزب الذي قاده غينغريتش.

ونقطة واحدة أخيرة: وهي أن مؤسسات الحركة المحافظة تضمن استمرارية الغايات التي ليس لها أي نظير في الجانب الآخر. فجيمي كارتر حاول أن يؤسس خطة سياسة قومية للطاقة كانت ستخفض الاعتماد على النفط المستورد، وذلك ما كان، فما من أحد توقع أن يلتقط بيل كلينتون الأشياء من حيث تركها كارتر. وحاول رونالد ريغان وفشل أن يخفض منافع الضمان الاجتماعي بضربات قوية كاسحة، واتخذ محافظو الحركة ذلك بوصفه مجرد نكسة تكتيكية. وفي مقالة هي الآن مشهورة كتبت في العام 1983، دعا

محللون من معهد كاتو ومؤسسة التراث إلى «إستراتيجية لينينية» لتقويض الدعم المقدم للضمان الاجتماعي، من أجل «إعداد الأرضية السياسية كي لا يتكرر ذلك الفشل الكامل الذي كان في الشهور الثمانية عشر الأخيرة»[16]. وتلك الإستراتيجية دعمت محاولة جورج دبليو.بوش لخصخصة النظام، أي أنه إلى أن تهزم أو ما لم تهزم الحركة المحافظة هزيمة كاملة مثلما هُزِمت المحافظة من قِبَل برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل)، فسيكون هناك المزيد من المحاولات في المستقبل.

لماذا حدثت ؟

آليات توسيع الانقسام الحزبي واضحة. فالحزبية المريرة صارت هي القاعدة لأن الجمهوريين تحركوا نحو اليمين، والحزب القديم الكبير تحرك نحو اليمين لأن محافظي الحركة استولوا عليه. ولكن ما زال هناك السؤال عن السبب النهائي. فالأسر الغنية التي تكره الضرائب، ومصالح الشركات التي تكره التنظيم، والمفكرون الذين يعتقدون أن دولة الرفاهية دولة غير شرعية كانوا كلهم دائماً معنا. ففي الخمسينيات والستينيات، على كل حال، كانت هذه الفئات هامشية، وعوملت من كلا الحزبين بوصفها غريبة الأطوار. ما الذي حولها إلى قوة مقتدرة على نحو كاف يمكنها من تحويل العمل الحكومي السياسي الأمريكي؟

محافظو الحركة أنفسهم، إلى الحد الذي يفكرون فيه بشأن الأسباب لصعودهم، تحت أي ظروف، يرون صعودهم قصة أفكار جيدة تنتصر على أخرى سيئة. وتمضي القصة على هذا النحو نوعاً ما: الكساد الكبير، مجتَمِعاً مع الدعاية اليسارية، ضلل الناس وقادهم إلى الاعتقاد بأنهم كانوا يحتاجون إلى حكومة كبيرة لحمايتهم. ومؤسسات الحكومة الكبيرة، بدورها، صارت تستديم نفسها. ولكن الرجال الشجعان من ميلتون فريدمان إلى رونالد ريغان علَّموا الجمهوريين بالتدريج أن الحكومة هي المشكلة، لا الحل. والانقسام الحزبي موجود لأن بعض الناس فقط ما زالوا لم يروا النور.

وعلى الطرف الآخر من هذا السرد البطولي للتغيير السياسي يوجد الرأي الميكانيكي تقريباً الذي يرى أن تنامي اللا مساواة الاقتصادية هو السبب الجذري لصعود الحركة

المحافظة. وكما شــرحت في الفصــل الأول، فقد بدأت أعمل في هذا الكتاب وأنا أرى ذلك الرأي، الذي يمضــي على هذا النحو نوعاً ما: المال يشــتري النفوذ، وحين صــارت النسبة المئوية القليلة من أغنى الأغنياء الأمريكيين أغنى مما كانت عليه والشكر هنا لقوى عدم التســاوي مثل التغيير الفني، فقد صــارت هذه النسبة المئوية القليلة على درجة من الغنى كافية لتمكنها من أن تشتري لنفسها حزباً. وفي هذا الرأي، يكون صعود الحركة المحافظة منتجاً فرعياً للا مساواة الصاعدة.

من المؤكد أن من المعقول لأول وهلة أن نفكر بأن الصــعود العنيف في اللا مســاواة في الدخــل منذ الســبعينيات من 1970 هو الذي حــوَّل العمل الحكومي السياســي الأمريكي أكثر مما هو معقول، أن نعزو التحول كله إلى ألمعية قلة من المفكرين. ولكن الفرضية بأن صعود تركيز الدخل قد مكّن للنخبة الاقتصادية، دافعاً بذلك تحوُّلَ الحزب القديم الكبير نحو اليمين، تصــطدم بمشــكلة التوقيت. والتحول الحاد للحــزب الجمهوري نحو اليمين بدأ قبل أن يكون هناك أي زيادة مرئية في اللا مســاواة في الدخل. فرونالد ريغان سُــمِّي مرشــحاً في العام 1980، وهو عام لم يكن فيه الأغنياء قد صــاروا، بالنسبة إلى الأمريكي المتوسط، أغنى مما كانوا عليه في أثناء سنوات إيزنهاور. وفي مجلس الشيوخ بدأ التحول السياســي مع انتخابــات العام 1976 والعام 1978. وكما يشــير إيدزول «القلب الصــلب للشيوخ الجمهوريين الصغار الملتزمين إيديولوجياً» زاد من أربعة في العام 1975 إلى أحد عشر في العام 1979، مع تحول متوافق أيضاً يحدث في مجلس النواب[17]. والاستيلاء على جمهوريي الكلية من قِبَل محافظي الحركة حدث أبكر من ذلك أيضاً: فقد كان كارل روف قد انتخب رئيساً لجمهوريي الكلية في 1972. والمؤسسات الرئيسة للحركة المحافظة كانت قد أنشــئت في الوقت نفســه تقريباً. وعلى سبيل المثال، كانت مؤســســة التراث قد أنشئت في العــام 1971. والطاولة المســتديرة للأعمــال، التي دَمَجت عدة فئــات منظَّمة تنظيماً فضفاضاً إلى جماعة ضغط قوية للمصالح بالنيابة عن العمل السياسي الموالي للشركات، التي قادت في نهاية الأمر إلى تشكيل الأساس لاجتماعات شارع كي التي عقدها سانتوروم، كانــت، هذه الجماعة، قد شــكلت في العام 1972، وأعيد ميــلاد غرفة التجارة الأمريكية بوصفها قوة ضغط مهمة للمصالح بعد ذلك بقليل.

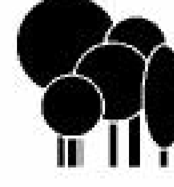
أضف إلى هذه الدليل الذي شرحته في الفصل السابع، وهو أن التغييرات في المؤسسات والمعايير تكمن خلف الكثير من الارتفاع في اللا مساواة وأن التغيير السياسي هو الذي قاد إلى تلك التغيرات في المؤسسات والأعراف، وأن وجهة النظر الميكانيكية القائلة بأن اللا مساواة نقلت الجمهوريين إلى اليمين تفقد معظم معقوليتها الظاهرية. ومن المحتمل أن يكون ارتفاع تركُّز الدخل قد عزّز اتجاه الحزب القديم الكبير نحو اليمين، حين ازداد عدد المانحين والأغنياء القادرين على إنفاق التمويلات بإسراف على السياسيين من ذوي الخط المتشدد بشكل مناسب. ولكن شيئاً ما آخر لابد أن يكون قد جعل العملية تسير.

ذلك الشيء، كما أعتقد، هو التجمع العنقودي للقوى التي وصفتها في الفصلين السادس والرابع. ولنكرر القصة بإيجاز: في أواخر الخمسينيات من 1950 ومطالع الستينيات من 1960 ازداد «المحافظون الجدد»، وهم مجموعة ضيقة نخبوية تركزت حول مجلة ناشيونال ريفيو، ازدادوا ليكونوا حركة خطيرة الشأن عن طريق الاندماج مع فئات أخرى غير سعيدة بأمريكة المعتدلة، أمريكة الطبقة الوسطى لسنوات ما بعد الحرب. فالمتحمسون المعادون للشيوعية وجدوا في الحركة المحافظة النفوس المتقاربة التي شاطرتهم مخاوفهم. والناس الذين أغضبتهم فكرة أن يتلقى ناس آخرون خدمة الرفاهية وجدوا حركة كانت تستطيع أن تجعل سخطهم أمراً يقبل الاحترام من الناحية السياسية. ورجال الأعمال المحتدمون غضباً؛ لأنه كان عليهم أن يتعاملوا مع اتحادات العمال وجدوا حركة كانت تستطيع أن تحول غضبهم إلى عمل سياسي فعال.

وتقاطع القوى هذا كان قوياً قوة كافية مكنته من تسمية باري غولد ووتر، ولكن ذلك كان فقط لأن مؤسسة الحزب الجمهوري كانت قد أخذت على حين غرة بالمفاجأة. وخسر غولد ووتر الانتخاب خسارة كاسحة. وعلى الرغم من ذلك، استمرت الحركة، وتعلمت. وريغان هو الذي علَّم الحركة كيف تغطي الأفكار الاقتصادية النخبوية بلباس من البلاغة الشعبية. وأبان نيكسون، على الرغم من أنه ليس محافظاً من الحركة، أبان كيف أن الجانب الأسود من أمريكة، أي السخط الثقافي والاجتماعي، والقلق بشأن الأمن في الوطن وفي الخارج، وفوق كل ذلك، العرق، هو جانب كان يمكن أن يستغل لكسب الانتخابات.

ذلك الجزء الأخير كان حاسـماً. فالقدرة على تحويل المواقف اليمينية المتصـلبة إلى إسـتراتيجية رابحـة، لا إلى احتجاج لا طائـل تحته، هي القدرة التـي جلبت إلى الحركة التمويل الواسـع النطاق الذي أنشـأ معاهد الحركـة المحافظة، أي ، «المؤامرة الضـخمة للجناح اليميني» التي نعرفها اليوم.

وذلك، على كل حال، يأتي بنا إلى الأحجية الثانية التي حددتها في مطلع هذا الفصـل : لماذا كان الدعاة إلى دولة رفاهية صـغيرة وإلى خطط سياسـية للنكوص عن الضرائب قادرين على أن يربحوا الانتخابات، على الرغم من أن تزايد اللا مسـاواة في الدخل كان يجب أن يجعل دولة الرفاهية أكثر شعبية؟ ذلك هو موضوع الفصل الآتي.



الفصل التاسع

أسلحة الذهول الشامل

الناخبون لا ينتخبون من أجل مصلحتهم الخاصة لا غير، وفي الحقيقة أن المواطن المهتم بنفسه اهتماماً كاملاً لن يحتمل عناء الانتخاب مطلقاً؛ وذلك نظراً إلى أن تكلفة الذهاب إلى مكان الاقتراع تَرجَح على الأثر المحتمل لأي صوت يعطيه فرد لصالح رفاهه ذكراً كان أم أنثى. وبعض الناس قد يصوت ضد «حكومة كبيرة» من حيث المبدأ، على الرغم أن من المحتمل أن يكون هؤلاء الناس مستفيدين فائدة صافية من برامج الحكومة، في حين أن آخرين قد يدعمون البرامج الاجتماعية الكريمة التي يرجّح أنهم هم أنفسهم لا يحتاجون إليها. ومع ذلك فنحن نتوقع أن تعكس تفضيلات الناخبين مصالحهم الخاصة إلى حدٍ ما. وهي تعكس فعلاً: فالناخبون المنتمون إلى الثلث السفلي من توزيع الدخل يرجح، على نحو لافت للأنظار، أن يفضلوا إنفاقاً حكومياً أعلى، وبرامج حكومية للوظائف، وغير ذلك أكثر مما يفضله الناخبون المنتمون إلى الثلث الموجود في القمة[1] وذلك لأن «الحكومة الكبيرة»، وهي حكومة الرفاهية، تقوم بعمل أمرين. الأول، هو أنه شكل من التأمين: فهي تحمي الناس من بعض مخاطر الحياة، مؤكدة لهم أنه مهما يحدث فهم لن يتضوروا من الجوع في سنواتهم المتأخرة، أو أنهم إن كانوا قد تجاوزوا الخامسة والستين، فلن يكونوا عاجزين عن إجراء عملية. والثاني، هو أن الحكومة بصورة مجملة تعيد توزيع الداخل نزولاً نحو الأسفل.

انظر، على سبيل المثال، في آثار الرعاية الصحية. فهي شكل فعال جداً من التأمين الاجتماعي. إنها تمُد الناس بهدوء البال ومنهم في الجملة كذلك أولئك الذين يصلون في النهاية إلى الدفع دفعاً أكثر إلى هذا النظام، في الضرائب، وفي الأقساط، دفعاً يزيد عما يتسلمونه بشكل منافع لهم. وقلة تماماً من الأمريكيين في أواخر خمسينياتهم أو مطالع ستينياتهم يفكرون بأنفسهم بوصفهم يحاولون أن يتشبّثوا حتى يصلوا الرعاية الصحية للمسنين – دفع أقساط التأمين الصحي التي لا يستطيعون دفعها، أو العيش

بقلق من دون تأمين مؤملين ألا يمرضوا مرضاً خطيراً، إلى أن يصلوا يوم ميلادهم السحري الخامس والستين.

ولكن هناك سبب آخر يجعل الرعاية الصحية محبوبة شعبياً. وذلك على الرغم من أنها نادراً ما يعلن عنها على هذا الشكل؛ فهي برنامج لإعادة التوزيع يأخذ من أقلية غنية ويعطي أكثرية أقل غنى. والمنافع المضمونة من الرعاية الصحية هي نفسها لكل شخص، ولكن معظم الضرائب التي تدعم البرنامج، وهي تقريباً متناسبة مع الدخل،[2] تدفع من قبل نسبة لا تزيد عن 25 بالمئة من السكان. تذَكَّر، بالنسبة إلى الدخل فالولايات المتحدة هي بحيرة يوبيغون معكوسة*: فمعظم الناس تحت الوسط. وهكذا فإن البرنامج الحكومي الذي يفرض ضريبة على كل شخص في الوقت الذي يعطي فيه المنافع لكل شخص هو برنامج مقصود له أن يبدو وكأنه صفقة جيدة لمعظم الأمريكيين.

وناحية إعادة التوزيع في برنامج الرعاية الصحية هي خاصية لدولة الرفاهية في مجملها. وبرامج التحقيق في أحوال المستحقين مثل برنامج العون الصحي وطوابع الطعام تعيد توزيع الدخل بشكل واضح، ولكن استحقاقات الطبقة الوسطى تفعل مثل ذلك. فالأمريكيون الذين يقعون في الستين (60) بالمئة السفلى من الكَسَبَة يستطيعون أن يتوقعوا أن يتسلَّموا من منافع الضمان الاجتماعي أكبر، بشكل مهم، مما دفعوا من ضرائب قانون إسهامات التأمين الاتحادي، في حين أن أولئك الموجودين في العشرين(20) بالمئة الذين في القمة يستطيعون أن يتوقعوا أن يتسلّموا أقل مما دفعوا[3].

بهذا الافتراض، يجب أن نتوقع من الرأي العام أن ينتقل إلى اليسار حين تزيد اللا مساواة في الدخل، أي، يجب على الناخبين أن يصيروا أكثر دعماً للبرامج التي تفرض الضريبة على الأغنياء وتقدم المنافع للسكان في مجملهم. وهذا إلى حدٍ معين يتأكد بالاستطلاع: فحين كان الحزب الجمهوري يتحرك بعيداً إلى اليمين أيضاً، توحي استطلاعات الرأي العام أن الجمهور، إن كان تحرك مطلقاً، فقد تحرك قليلاً إلى اليسار.

* اسم مدينة وهمية، اخترعه مراسل يروي الأخبار من هذه المدينة في عرض إذاعي في أمريكا، والاسم مكون من تلاعب بالألفاظ. وفي هذه المدينة كل النساء قويات، وكل الرجال وسيمون، وكل الأطفال فوق الوسط. (المترجم).

والمصـــدر الرئيس للمعلومات عن الاتجاهات الطويلة الأمــد في الرأي العام الأمريكي هــو دراســات الانتخابــات القومية الأمريكيــة، وهي منظمة كانت تســأل أســئلة ثابتة في اســتطلاعات الجمهور وتعود إلى الوراء، في بعض الحالات، إلى الخمسينيات من 1950. وأكثر الأســئلة كشــفاً ثلاثة تنطبق تقريباً بشكل مباشــر على حجم الحكومة وعلى سخاء دولة الرفاهية.

أحد الأسئلة يعالج الرعاية الصحية، ويطلب من الناس أن يضعوا أنفسهم على مقياس من 1 إلى 7، ورقم 1 يمثل الدعم القوي لخطة حكومية تعطي التكاليف الصــحية ورقم 7 يمثل الدعم للاعتماد على الدفعات الشخصــية وشركات التأمين. في العام 1972، أجاب 37 بالمئــة من الذين اســتطلعت آراؤهــم بالأرقــام 1، أو 2، أو 3، مظهرين الدعم للتأمين الصــحي الحكومــي، في حــين أجــاب 35 بالمئــة بالأرقــام 5، أو 6، أو 7. وفي العام 2004 كان الدعم للتأمين الصــحي الحكومي قد ارتفع إلى 42 بالمئة في حين كانت المعارضــة قد انخفضت إلى 27 بالمئة.

والســؤال الثاني يســأل هل كان على الحكومة أن «تلتزم بأن يمتلك كل شــخص وظيفة ومســتوى جيداً من المعيشــة؟» في العــام 1972، فكر 28 بالمئة بأن علــى الحكومة أن تفعل ذلــك، في حين فكر 40 بالمئة أن الحكومة «يجب فقط أن تَدَعَ كل شــخص يتقدم بجهوده». وفي العام 2004 كانت تلك الأرقام 31 بالمئة و 42 بالمئة على التوالي، أي أنه كان هناك عدد أقل من الجالسين على السياج، أو غير المقرِّرين ، ولكن الموقف المتوسط ظل دون تغيير.

وأخيراً، يســأل الســؤال الثالث هل كان يجب على الحكومة أن تقــدم خدمات وإنفاقاً أكثر أو أقل؟ ومن سوء الحظ أن ذلك السؤال لا يعود إلا إلى العام 1982 فقط، حين أراد 32 بالمئة حكومة أصــغر، وأراد 25 بالمئــة حكومة أكبر. وبحلول العام 2004 كان 20 بالمئة فقط يريدون حكومة أصغر، في حين كان 43 بالمئة يريدون حكومة أكبر.

توحــي هذه البيانــات أن هيئة الناخبين قد تحركت، إن حدث ذلك مطلقاً، إلى اليســار. ربما لم تتحرك نحو اليسار بالقدر الذي قد يكون المرء قد توقعه إذا ما أخذنا بالحسبان اللا مساواة الصاعدة. ولكن الرأي العام، على النقيض من الحزب الجمهوري، لم يتحول تحولاً

حاداً إلى اليمين. ومع ذلك فالحقيقة هي أن الجمهوريين يستمرون في الفوز بالانتخابات، وهي ملاحظة فقدت بعض قوتها ولكنها بالتأكيد لم تفقد كل قوتها بعد الانتخابات النصفية للعام 2006. ما الذي يشرح النجاح الانتخابي للحزب القديم الكبير؟

كانساس في أذهاننا

الحركة التي تسعى إلى تخفيض الضرائب في الوقت الذي تفكك فيه دولة الرفاهية حركة فيها مشكلات متأصلة في الفوز بدعم جماهيري عام. وتخفيضات الضرائب، وخصوصاً نوع تخفيضات الضرائب الذي يريده محافظو الحركة، تسلم معظم منافعها لأقلية صغيرة من السكان، في حين أن الألم الناشئ عن شبكة سلامة جرى إضعافها ألم يضرب على نطاق أوسع إلى حدٍ بعيد. التنظيم والنقود يستطيعان إلى حدٍ معين أن يعوضا عن عدم الشعبية المتأصل في الخطط السياسية المحافظة، ولكن الفوز بالانتخابات يتطلب عادة أن يجد حماة الحركة طريقة ما لتغيير الموضوع.

في كتابه المشهور الصادر في العام 2004، المعنون (ماذا جرى لكانساس؟) عرض توماس فرانك صورة تستثير الكآبة للمنتخبين من الطبقة العاملة الذين يسهل التلاعب بسذاجتهم، مرة تلو المرة، عن طريق المشاهد والمسائل الثانوية:

> **الحيلة لا تشيخ أبداً، والوهم لا يزول. اقترع لتوقف الإجهاض. وتسلّم تخفيضاً في ضرائب أرباح بيع الأصول الرأسمالية. اقترع لتجعل بلدنا قوياً ثانية، وتسلّم اجتثاث التصنيع. اقترع لتثبيت هؤلاء الأساتذة الجامعيين المهتمين بالتصحيح السياسي. وتسلم رفع التنظيم عن الكهرباء. اقترع لإبعاد الحكومة عن ظهورنا، وتسلم التكتل والاحتكار في كل مكان من وسائل الإعلام إلى تعليب اللحم. اقترع لتقف مرفوع القامة ضد الإرهابيين، وتسلّم جهود خصخصة الضمان الاجتماعي. اقترع لتوجيه لطمة إلى النخبوية، وتسلم نظاماً اجتماعياً تكون فيه الثروة مركزة أكثر من أي وقت مضى من قبل في حياتنا، وكان فيه العمال قد جردوا من القوة وكوفئ فيه المديرون التنفيذيون الرئيسون بطريقة تفوق الخيال[4].**

كم تبلغ هذه الصورة من الصدق؟ لقد فوجئت وتأثرت بكتاب فرانك حين ظهر، وما زلت أعتقد أنه مقالة مكتوبة كتابة بارعة عن عبقرية الحركة المحافظة في استغلال

القضــايا العاطفيــة وفي نفاقها في الأسـبقيات المتحكمة. ولكن علماء العلوم السياسـية، وبشـكل ملحوظ زميلي في برينسـتون لاري بارتليت، الذي كتب رداً واسع المعرفة وعنوانه «مــاذا جـرى مع ماذا جرى لكنســاس؟» وتحدى دقـة المدى الذي كان فيــه الناخبون من الطبقة العاملة قد خدعوا فعلاً.

والحقيقة الواقعة هي أن الانتخاب صار أكثر استناداً إلى الطبقة لا أقل استناداً إليها مع مرور الزمن، وهو بالضـبط ما سوف تتوقعه إذا أخذت بالحسبان التغيير الذي حدث في طبيعة الحزب الجمهوري. ففي الخمسـينيات والسـتينيات كان الحزب القديم الكبير يـدار على أيدي رجال يتبعون عقيـدة إيزنهاور عن «مذهب الحزب الجمهوري الحديث»، رجال قبلوا تراث برنامج الإصـلاح الجديد (نيوديل). وفي تلك العقود كان البيض الذين يكسـبون دخـلاً عالياً لا يكادون يرجِّحون عَدَّ أنفسـهم جمهوريين، أو يصـوتون لصـالح المرشـحين الجمهوريـين، بأكثر مما كان يفعـل البيض من ذوي الدخـل المنخفض. ومنذ أن اسـتولت الحركـة المحافظـة على الحزب القـديم الكبير، برز، على كل حال، تقسـيم طبقي قوي. فالأغنياء صوتوا على نحو متزايد لصالح الجمهوريين، في حين أن البيض من ذوي الدخل المنخفض، وخصوصـاً من كان منهم خارج الجنوب، يصـوتون فعلاً لصالح الديمقراطيين على نحو أرجح مما كانوا يفعلونه منذ نصف قرن.

وعلى الرغم من ذلك، فقد سـمح شـيئ ما للحركة المحافظة أن تفوز بالانتخابات على الرغم من خطط سياسـية كانت يجب أن تكون غير محبوبة شـعبياً لدى أكثرية الناخبين. ولذلك دعونا نتحدث عن القضـايا غير الاقتصـادية التي اسـتغلها المحافظون، ابتداء من القضية التي لم يذكرها فرانك على نحو غريب في ذلك الخطاب الغاضب المجيد والقضية هي: العرق.

فيلادلفيا

اطلـب من الرجل أو من المرأة في الشـارع أن يذكرا الأفكار التـي تتداعى بخاطرهما بشـكل حـر حـين يذكرا اسـم رونالـد ريغان فسـيجيبا من دون شـك كبير «تخفيضـات الضـرائب» أو «هزيمة الشـيوعية»، ولكن ريغان لم يبدأ جولته من أجل الرئاسة بتجمعات

حاشدة على خطط سياسية اقتصادية أو خارجية. فأثناء تقدّمه في العام 1976 لتسميته مرشحاً عن الجمهوريين، صنع علامته عن طريق المبالغة على نحو فجٍ مؤذٍ لحالة احتيال على دولة الرفاهية في شيكاغو، مدخلاً تعبير «ملكة الرفاهية»[5]. ولم يذكر ريغان عرق المرأة، فلم يكن يحتاج إليه. وبدأ ريغان حملته في العام 1980 بخطاب عن حقوق الولايات في مَعرِض المقاطعة بالقرب من فيلادلفيا، ميسيسبي، وهي البلدة التي قتل فيها ثلاثة عاملين لحقوق الإنسان في العام 1964. وكل شخص تسلَّم الرسالة.

إذا أخذنا بعين الاعتبار كمية الكتابات التي سبق أن كُتبت حول التغيرات في العمل الحكومي السياسي الأمريكي طوال الجيل الماضي، ومقدار الألم الشديد الذي كان حول مصادر الهبوط الديمقراطي والصعود الجمهوري، يكون من المذهل كم من الظاهرة كلها يمكن اختصاره في خمس كلمات فقط: البيض الجنوبيون بدؤوا يصوتون للجمهوريين.

وقبل أن أناقش هذا التحول السياسي، دعونا نحصل على منظور تاريخي تقريبي. فالولايات المتحدة كانت من الناحية السياسية على يمين البلدان المتقدمة الأخرى لزمن طويل. وكان الإنفاق على الإعانات المالية والتحويلات، وهو في الأساس الإنفاق لدولة الرفاهية، كان يشكل حصة من الإنتاج المحلي الكلي في الولايات المتحدة أصغر مما هي في أوروبة منذ القرن التاسع عشر. وبحلول العام 1937 كانت البلدان الأوروبية تنفق من قبل ذلك على برامج دولة الرفاهية، بالنسبة إلى حجم اقتصاداتها بقدر ما ستنفق الولايات المتحدة في العام 1970 بعد إنشاء الرعاية الصحية والعون الصحي.

ما الذي يفسر هذا الاختلاف؟ وذلك سؤال قديم، يعود إلى الوراء على الأقل إلى كتاب ورنر سومبارت الصادر في العام 1906 بعنوان: (لماذا لا توجد اشتراكية في الولايات المتحدة؟) وكان الاختلاف قد عُزِي إلى كل شيء من الأجور العالية إلى المواقف الثقافية الداعمة ، ويكتب سومبارت: «كل الطوباويات الاشتراكية تصل إلى الحزن على لحم العجل المشوي وفطيرة التفاح»[6]. ولكن أكثر التقويمات الحديثة منهجية، وهو الذي قام به ألبيرتو أليسينا، وإدوارد غليسر، وبروس ساسيردوت، والثلاثة من اقتصاديي هارفرد، خلص إلى الاستنتاج بأن أهم عامل في استثنائية أمريكة الطويلة هو على الأرجح العرق:

يلعب التنافر العرقي دوراً حاسماً في تقرير المعتقدات بشأن الفقراء. ونظراً إلى أن الأقليات ممثلة تمثيلاً مفرطاً إلى درجة عالية في صفوف أفقر الأمريكيين، فإن أي إجراءات إعادة توزيع تستند إلى الدخل سوف تعيد التوزيع على نحو خاص للأقليات. وخصوم إعادة التوزيع استخدموا استخداماً منتظماً البلاغة المستندة إلى العرق ليقاتلوا الخطط السياسية الخاصة بالجناح اليساري. وعبر البلدان يكون التشظي العرقي منبئاً قوياً عن إعادة التوزيع. وداخل الولايات المتحدة، يعد العرق أهم منبئ مفرد عن الدعم المقدم للرفاهية. وعلاقات أمريكة العرقية المضطربة هي بوضوح سبب رئيس لغياب دولة رفاهية أمريكية[7].

ويتأكد هذا الاستنتاج بكل من تاريخ المعارك السياسية حول البرامج الرئيسة لدولة الرفاهية وشكل العمل الحكومي السياسي في المناطق اليوم.

ابدأ بإصلاح برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) الذي لم يحدث: وهو التأمين الصحي الشامل. كل بلد متقدم باستثناء الولايات الأمريكية يملك نظام رعاية صحية شامل، فكيف فقدنا نحن الفرصة لذلك؟ ربما تكون أفضل فرصة لإنشاء مثل هذا النظام قد جاءت في أواخر الأربعينيات من 1940، حين حاول هاري ترومان أن ينشىء نظاماً كان يمكن أن يبدو بشكل جوهري مثل الرعاية الصحية لكل السكان. وقد أوحت استطلاعات الرأي بوجود دعم شعبي كاسح للرعاية الشاملة (مثلما توحي اليوم).

ولكن جهد ترومان، كما جاء وصفه في الفصل الرابع، أخفق في وجه معارضة جاءت من جماعتين حاسمتين: من الرابطة الصحية الأمريكية ومن البيض الجنوبيين، الذين كان يمكن لهم أن يكسبوا من برنامج الرعاية الشاملة بسبب دخولهم المنخفضة ولكنهم عارضوه بسبب الخوف من أنه سيقود إلى مستشفيات مدمجة عرقياً[8].

وآثار العرق على الدعم المقدم لدولة الرفاهية هي أيضاً واضحة من المقارنة بين ولايات أمريكة. وقد بَينَّ أليسينا، وغليسر، وساسيردوت أن هناك ترابطاً قوياً بين التكوين العرقي للولاية وبين خططها السياسية. وعلى وجه العموم، كلما ارتفع الجزء الأسود من سكان الولاية، انخفض إنفاقها الاجتماعي لكل شخص. وإلى مدى معين قد يعكس هذا حقيقة هي أن الولايات الجنوبية، على الرغم من هجرة الأفارقة الأمريكيين نحو الشمال وتقارب

الدخول في المناطق، هي أكثر الولايات سواداً وأفقر من بقية الولايات المتحدة. ولكن الأمر أكثر من ذلك: فبعد أخذ مستويات الدخل في الحسبان يبقى الترابط قائماً أيضاً.

ولجعل هذه النقطة محسوسة أكثر، افترض أننا نقارن بين فن أو علم العمل الحكومي السياسي(politics) وبين خطط السياسة (policy) في ماساشوسيتس وفيرجينيا. فالولايتان قابلتان تقريباً للمقارنة في كل من الدخل المتوسط وفي الدخل الوسيط لكل شخص، وهذا يخبرنا أن الولايتين فيهما مستويات متماثلة من الدخل وأنه لا يوجد اختلافات كبيرة في المدى الذي يتركز فيه الدخل عند القمة. ومع ذلك فإن فن أو علم العمل الحكومي السياسي (politics) مختلف اختلافاً مؤثراً: ماساشوسيتس ليبيرالية بشكل مشهور، في حين أن فيرجينيا كانت لوقت طويل محافظة بشكل عميق. (قد يكون ذلك الآن في حال تغير، ولكن تحويل فيرجينيا إلى اللون الأزرق* هو ظاهرة حديثة جداً.) وتستطيع أن تعمل مقارنات متشابهة زوجية بين الولايات الأخرى من الكونفيدرالية** القديمة ونظيراتها الاقتصادية الشمالية، وفي معظم الحالات، وإن لم يكن في الحالات كلها، تجد أن الولايات كلما اتجهنا نحو الجنوب كانت أكثر الولايات سواداً أكثر محافظة إلى حد كبير. ومن الصعب ألا تستنتج أن العرق هو الاختلاف.

ومع ذلك فإن برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) ضم الجنوب معه، لأسباب نوقشت في الفصل الرابع. كانت هناك مصلحة ذاتية طبيعية لم تصقل: فقد كان الجنوب منطقة فقيرة لوقت طويل، وهذا ما جعله يكسب على نحو أكثر من غيره نسبياً من دولة الرفاهية. كان هناك تاريخ: فقد بقي الحزب الجمهوري، في العقول الجنوبية، هو حزب لينكولن. وكانت هناك الرغبة الأولية من الليبيراليين الشماليين في أن يعقدوا صفقة مع الشيطان، فيقبلوا فيها ضمناً جيم كرو في مقابل الدعم الجنوبي في جدول الأعمال الأوسع لدولة الرفاهية.

وفي نهاية الأمر، على كل حال، تحطم الزواج بين البيض الجنوبيين وبين بقية الحزب الديمقراطي على اختلافات لا يمكن التوفيق بينها. وبدأت العملية مع غولد ووتر الذي

* اللون الأزرق للحزب الديمقراطي، واللون الأحمر للحزب الجمهوري، (المترجم).

** تكونت الكونفيدرالية من الولايات الجنوبية التي انفصلت عن الاتحاد الأمريكي بعد نجاح أبراهام لينكولن رئيساً. وقاتلت الولايات الشمالية من أجل الإبقاء على الرق وهزمت، (المترجم).

اتخـذ موقفاً قوياً من حقوق الولايات وانتهى في النتيجة ضـد قانون الحقوق المدنية للعام 1964. وباستثناء أريزونا، كانت جميع الولايات التي فاز بها غولد ووتر في انتخابات العام 1964 في الجنـوب. وفي العـام 1968 ذهـب الكثير من الجنوب إلى جـورج والاس، ولكن نيكسون التقط العديد من ولايات الحدود. وبحلول العام1980 كان ريغان يستطيع أن يفوز بولايات جنوبية عن طريق مناشـدات مموّهة تمويهاً شفيفاً لعاطفة العزل العنصري، في حـين كان الديمقراطيون مرتبطين بالحقوق المدنيـة وبالعمل الإيجابي ارتباطاً أكثر ثباتاً مـن أي وقت مضـى. وفي الحقيقة كان الغموض الحقيقي هو لماذا اسـتغرقت بعثة الهيئة التشريعية للجنوب هذا الوقت الطويل إلى هذا الحد كي تقلب؟

ما هي الحصة من الصعود السياسي للحركة المحافظة التي يمكن عزوها إلى التحول الجنوبي؟ ما توحي به الأرقام هو أن التحول يعلل كل النصر المحافظ، ثم المزيد إلى درجة كبيرة بالإضافة إلى ذلك.

قارن تكوين مجلس النواب في تاريخين يفصـل بينهما نصـف قرن. بعد انتخابات العام 1954 كان الديمقراطيـون قـد بدؤوا قبل قليل ما تبين أنه سـيكون هيمنة على المجلس لمدة أربعين عاماً، وأمسـكوا 232 مقعداً من أصـل 435 مقعداً. بعـد انتخابات العام 2004 كان لدى الجمهوريين العدد نفسه بالضبط من المقاعد التي كان يشغلها الديمقراطيون في العام 1954، وهـو مـا أعطاهم أكبر أكثرية سـبق لهـم أن حققوها في حكمهم طوال اثنـي عشـر عامـاً. فأين إذاً كسـب الجمهوريون ميزتهم؟ الجواب هو أن الديمقراطيين بالفعل كسـبوا مقاعد في خارج الجنوب. وأكثر من جميع الخسارة الصافية الديمقراطية إلى الجمهوريين جاء من تحول الجنوب.

تحـول الجنوب يعكس تغييراً في سـلوك الانتخاب لدي البيضـ الجنوبيين. ففي العام 1954 كان البيضـ الجنوبيـون في كل مسـتويات الدخـل أكـثر ترجيحاً على نحو ضـخم للتصويت للديمقراطيين مما كان نظراؤهم في الشمال. وبحلول العام 2004 لم يبق البيض الجنوبيون من ذوي الدخل المنخفض ديمقراطيين بأكثر من البيض ذوي الدخل المنخفض في أي مكان آخر في البلاد، في حين أن الجنوبيين البيض من ذوي الدخل المتوسط والعالي

كانوا جمهوريين على نحو أكثر نسبياً. في انتخابات الرئاسة للعام 2000 وللعام 2004 فضل البيض في خارج الجنوب انتخاب بوش، ولكن بأشد الهوامش تواضعاً فقط. في الجنوب صوت البيض لصالح بوش بهوامش من 35 أو أكثر من نقط النسبة المئوية، وهي كافية لترجح على التصويت الكاسح من السود الجنوبيين للديمقراطيين[9]. ومن دون تلك الأصوات الجنوبية البيضاء ما كان لبوش أن يصل إلى أي مكان قرب مدى سوء الاستخدام الاحتيالي لآلات الانتخاب من البيت الأبيض.

توحي الأهمية الكاسحة لتحول الجنوب بقصة بسيطة على نحو محرج تقريباً عن النجاح السياسي للحركة المحافظة. وهي تذهب إلى قول مثل هذا: شكراً لتنظيمهم، وللمعاهد المتشابكة التي تشكل حقيقة المؤامرة الضخمة للجناح اليميني، فكان محافظو الحركة قادرين على الاستيلاء على الحزب الجمهوري وعلى أن ينقلوا خططه السياسية نقلاً حاداً إلى اليمين. وفي معظم البلد نفَّر هذا التحول نحو اليمين الناخبين، الذين انتقلوا تدريجياً نحو الديمقراطيين. ولكن الجمهوريين كانوا قادرين مع ذلك على أن يكسبوا الانتخابات الرئاسية، وأن يكسبوا في نهاية الأمر السيطرة على مجلس الشيوخ، لأنهم كانوا قادرين على استغلال قضية العرق ليربحوا الهيمنة السياسية على الجنوب. انتهت القصة.

أو ربما لم تكن تلك هي نهاية القصة تماماً. فقبل انتخابات العام 2004 أيضاً، اقترح بعض المحللين، وبشكل ملحوظ توم شاللر، وهو عالم سياسي في جامعة ميريلاند، اقترح أن الجمهوريين قد تجاوزوا إلى أبعد مما هدفوا، وجعلوا أنفسهم عرضة للإصابة من انقلاب مناطقي يمكن أن يقارن بالانقلاب الذي أخرج الديمقراطيين من السلطة[10]. وتماماً مثلما استمر الديمقراطيون بالإمساك بالعديد من المقاعد الجنوبية للهيئة التشريعية لوقت طويل بعد أن كان زواج المصلحة التاريخي بين أتباع برنامج الإصلاح الجديد (أتباع نيوديل) وبين الديكسيقراطيين* قد تحطم، فإن المقاطعات المعتدلة نسبياً في بقية البلد استمرت في إرسال جمهوريين إلى مجلس الشيوخ لوقت طويل بعد أن صارت

* (المترجم) المجموعة اليمينية التي انشقت عن الديمقراطيين في الجنوب وشكلت حزب حقوق الولايات في العام 1948.

بعثة الهيئة التشريعية للحزب القديم الكبير، في الواقع العملي، كتلة تصويت صلبة للجناح اليميني.وفي الواقع، فقدَ عدد من هؤلاء الجمهوريين أخيراً مقاعدهم في العام 2006.بعد انتخابات العام 2006 كان 42 بالمئة من المقاعد التي مازالت مشغولة بالجمهوريين كانت في الجنوب،ليست أقل إلى حد كبير عن نسبة 47 بالمئة التي كانت الحصة الجنوبية من مقاعد الديمقراطيين في العام 1954 [11].

بعد قول كل ذلك، يبقى شيء واحد هو أحجية نوعاً ما: ما الذي يظن الجنوبيون البيض أنهم يحصلون عليه بالفعل من الحزب القديم الكبير؟ فالجمهوريون في واشنطون لم يجعلوا العالم آمناً بالنسبة إلى دعاة العزل العنصري ثانية، ولنكون منصفين، فإن من المشكوك فيه أن العديدين من الجنوبيين سوف يسعون إلى العودة إلى جيم كرو ولو سمح به الاتحاديون. إن ما عرضه ريغان في فيلادلفيا، الميسيسيبي، كان هو الرمزية بشكل رئيس، إنه عُودٌ في عين اليانكي المراقبة الناقدة، وليس إمكانية حقيقية لطي إنجازات حركة الحقوق المدنية والرجوع عنها. وربما كان من الواجب أن يكون كتاب فرانك بعنوان (ماذا جرى مع الديكسي؟) وكان من الواجب أن تذهب الكتابة المتبجحة مثل هذا: «صوِّتوا من أجل الأيام القديمة الجيدة من الكبرياء الجنوبية، وتسلَّموا خصخصة الضمان الاجتماعي». وحين حاول بوش بالفعل أن يستخدم «تخويله» في العام 2004 ليخصخص الضمان الاجتماعي، كان الجنوب معارضاً للاقتراح بالقدر نفسه تقريباً مثل بقية البلد[12] .

فالعرق، إذاً، كان جوهرياً لقدرة المحافظين على أن يربحوا الانتخابات بالرغم من الخطط السياسية الاقتصادية التي فضلت أقلية على الأكثرية. ولكن ماذا عن أشكال أخرى من الذهول؟

إمبراطوريات الشر والشريرون

«رأى المحافظون وحشية 9/11 في الهجمات وأعدوا للحرب، والليبيراليون رأوا وحشية 9/11 وأرادوا أن يعدوا إحالات إلى المحاكمة ويقدموا العلاج والتفهم لمهاجمينا». هكذا صرح كارل روف، وهو الإستراتيجي السياسي الرئيس لجورج بوش، في خطاب له في العام 2005 [13].

ونحــن نعــرف الآن، أن روف كان يقاتــل، إم م م ، الحــرب الأخيرة: فمــع حلول العام 2005 كانــت الهزيمة المنكرة في العراق تبري برياً ســريعاً فهم الجمهور بأن الجمهوريين أفضــل من الديمقراطيين في حماية الأمة. ولكن من أين جاء هذا الفهم وكم ســاعد هذا الفهم الجديد الجمهوريين ليربحوا الانتخابات؟

يجري الجزم في الغالب أن ميزة الأمن القومي للجمهوريين تعود إلى الوراء إلى حرب فيتنام، وبشــكل محدد إلى نصــر نيكسون بالأغلبية الكاســحة في العام 1972 على جورج ماكغفرن. ولكن، كما يحدث هكذا في الغالب، حين ننظر عن قرب إلى التاريخ السياســي الحقيقــي لهــذا البلــد، يكون من البعيــد عن الوضــوح أن يكون ما يعرفه كل شــخص هو الصحيح. لقد جادل ريك بيرليستاين بأن انتخابات 1972 نفسها كانت هزيمة شخصية لماكغفرن أكثر مما كانت رفضــاً للديمقراطيين، الذين كســبوا بالفعل في مجلس الشــيوخ وعانوا خسائر متواضعة فقط في مجلس النواب[14].

والأكــثر علاقة بالمســألة المطروحة، هــو أن الدليل المتوافر من اســتطلاعات الرأي لا تشير إلى أن الجمهور نظر إلى الديمقراطيين على وجه العموم بوصفهم ضعفاء في الأمن القومي في السنوات التي تلت مباشرة سقوط سايغون. فحتى تاريخ متأخر في شهر تشرين الأول/أكتوبر 1979 وجد اســتطلاع للرأي أمرت به اللجنة القومية للجمهوريين، وســأل: أي الحزبين ســيقوم بعمل أفضــل من أجل «صون الأمن العسكري». وجد أن 29 بالمئة من الناخبين يســمون الجمهوريين، و 28 بالمئة يســمون الديمقراطيين، و 21 بالمئة يقولون إن كليهما سيقوم بعمل جيد[15]. إن فهم أن الديمقراطيين ضعفاء في الأمن القومي، وهو الفهم الذي جعل الاستغلال الحزبي لعملية 9/11 ممكناً، لم يستقر حقيقة حتى الثمانينيات من 1980. ولم يكن له إلا القليل من الارتباط مع حقائق الدفاع أو خطة السياسة الخارجية. وبدلاً من ذلك كانت مسألة عقدة القصة، وفوق كل شيء كانت مسألة تحويل التاريخ إلى أعمال رامبووِيَّة.

ليس سهلاً على الإطلاق الإقرار بالهزيمة. فبعد الحرب العالمية الأولى توصل العديدون من الألمان ،على نحو مشهور، إلى الاعتقاد بأسطورة أن القوات الألمانية كانت قد «طُعِنت في

الظهر» على أيدي قادة مدنيين ضعفاء. ومن سقوط سايغون فصاعداً كان هناك أمريكيون صاروا، مثل نظرائهم في ألمانية بعد الحرب العالمية الأولى، مؤهَّبين لتلقي نظريات الطعنة في الظهر، وللزعم بأن العسكريين كان يمكن أن يكسبوا الحرب لو أن المدنيين فقط لم يكونوا قد ربطوا أيديهم. حين كانت ذكريات حرب فيتنام بكل رعبها وعبثيتها ما زالت حية، كان القائلون بتلك النظريات، على كل حال، أقلية صغيرة على الرغم من أنها كانت أقلية صوتية.

وإذا كانت هناك لحظة دخلت في أثنائها هذه النظريات إلى مجرى التفكير السائد، فقد كانت تلك اللحظة هي التي جاءت مع نجاح فيلم العام 1982 (الدم الأول)، وهو أول فيلم سينمائي لرامبو، وفيه يصرح رامبو، «أنا فعلت ما كان يجب علي أن أفعله للفوز، ولكن شخصاً ما لا يريد أن يتركنا نفوز». وهو أيضاً يهاجم بلغة مهينة «أولئك الأشخاص الديدان الموجودون في المطار الذين يحتجون، ويبصقون، ويسمونني قاتل الأطفال الرضع»، وصُور المحتجين وهم يبصقون على العسكريين العائدين صارت مغروزة في الثقافة الشعبية. ليس هناك من دليل على أن هذا حدث فعلاً في أي وقت مضى، وليس هناك حالات موثقة توثيقاً يقبل التصديق بأن المحاربين القدماء العائدين قد جرى البصق عليهم أو بأنهم دعوا بقاتلي الأطفال الرضع. ومع ذلك، فأسطورة أن الليبيراليين لا يحترمون القوات العسكرية صارت أسطورة ثابتة في عقل الجمهور.

وبعد الطعنة في الظهر جاءت خيالات الانتقام. فأفلام: (بسالة غير مألوفة) (1983)، و(مفقود في العمليات) (1984)، و(رامبو: الدم الأول الجز الثاني) (1985) - وهي التي أعادت اختراع المحارب القديم المشوش، المعطوب من الفيلم الأول بوصفه بطل عمليات، هي أفلام أسست علاقة مع سوق للخيالات عاود فيه رجال عسكريون متمردون في الواقع القتال في الحرب، وكسبوها.

والمزاج المتمرد مجدداً للأمة عمل بوضوح لصالح المحافظين. والسجل الواقعي لليبيراليين في معارضة حرب فيتنام لم تكن على الأرجح على ذلك القدر من الأهمية: وبحلول الثمانينيات من 1980 كانت حقائق ما حدث قد تلاشت إلى حد كبير من الذاكرة

العامة. ما كان مهماً، بدلاً من ذلك، هو الطريقة التي توافق فيها خوف محافظي الحركة ونفورهم من الشيوعية مع رغبات أمة تشفى من أعراض متلازمةِ ما بعد حرب فيتنام. وحين وصف ريغان الاتحاد السوفييتي بأنه «إمبراطورية الشر» مال الليبيراليون والمعتدلون إلى الهزء بذلك، لا لأنهم كانوا ضعفاء في الأمن القومي، وإنما لأنهم كانوا ذرائعيين بشأن ما الذي كان يلزم لتحقيق الأمن. ولكن أمريكيين عديدين أحبوا ذلك القول.

جهود الحركة المحافظة للتعريف بنفسها بوصفها المدافع عن الأمة لقيت العون من حقيقة أن القوات المسلحة، وهي دائماً مؤسسة محافظة، صارت محافظة أكثر بكثير بعد منتصف السبعينيات. وفي العام 1976 عرَّف قسم كبير من القادة العسكريين بأنفسهم بوصفهم مستقلين، في حين عرَّف ثلثُ القادة أنفسَهم بوصفهم جمهوريين. وبحلول العام 1996 عَدَّ ثلثا القادة أنفسهم بأنهم جمهوريون[16]. هذا التحول في تحديد الهوية السياسية كان له على الأرجح العديد من الأسباب. والسبب الأول هو أن القادة العسكريين، الذين كانوا أقل قدرة من المدنيين على أن يضعوا هزيمة فيتنام خلفهم، ربما كانوا على وجه الخصوص مؤهبين أكثر لتقبل أسطورة الطعن في الظهر. وربما كان لذلك أيضاً علاقة ما مع الميزانيات: فكارتر رأس انكماش القوات العسكرية بعد فيتنام، وريغان زاد الإنفاق العسكري زيادة هائلة، ثم رأس كلينتون هبوطاً ثانياً، وهذه المرة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي. ولعب العمل الحكومي السياسي في المناطق دوراً أيضاً. وكما عبرت عن ذلك إحدى الروايات:

> [تحول العسكريين نحو الجمهوريين] أيضاً نجم عن التجنيد المتغير وعن خطط سياسية مستندة إلى إغلاق القواعد، متحدة مع التحول لثابت للجنوب إلى الجمهوريين. والمدة منذ أواخر الستينيات من 1960 رأت إغلاق العديد من برامج قطعات تدريب الضباط الاحتياط الشمالية الشرقية وتوسيع تلك البرامج في الجنوب. وبحلول أواخر التسعينيات من 1990، كان أكثر من 40 بالمئة من كل برامج قطعات تدريب الضباط الاحتياط موجودة في الجنوب، وبشكل رئيس في جامعات الولاية، على الرغم من أن الجنوب هو موطن أقل من 30 بالمئة من طلاب الكليات. والأنماط المشابهة في إغلاق القواعد كانت تعني أن أعداداً أكثر نسبيا من الأفراد العسكريين هم الآن مرابطون في قواعد في الجنوب وفي الغرب الجنوبي.

وأخيراً، ولكنه ليس آخراً، قد يكون هناك أيضاً مكّون «قيمي»: فحين صار المجتمع الأمريكي أكثر تساهلاً، صار العسكريون، حيث ما زال زنا المتزوجين يعد جريمة تحت ظروف معينة، صاروا يشعرون بالنفور على نحو متزايد. والثورة الجنسية، التي نربطها عادة مع الستينيات، لم تنشط في سوق الكثرة الكثيرة من الناس حتى السبعينيات، وهي نقطة شدَّد عليها عنوان إحدى روايات جون أبدايك العديدة حول زنا المتزوجين والظرف الإنساني، (ذكريات إدارة فورد).

حين كسبت الحركة المحافظة السلطة، صارت، بعدئذ، قادرة، على نحو متزايد، أن تلف نفسها في العلم، أي أن تدعي أنها أقوى في الأمن القومي من الجانب الآخر، وأن تدعي حصولها على دعم أكثرية كبيرة من القادة العسكريين.

من العسير، على كل حال، تقديم قضية تشرح أن الميزة الجمهورية المفهومة عن الأمن القومي لعبت دوراً حاسماً في أي انتخابات قومية قبل 9/11. ذلك الفهم أوقع الأذى في الديمقراطيين في العديد من المناسبات: صورة مايكل دوكاكيس في الدبابة ساعدت على خسارة انتخابات العام 1988، والشجار الذي ثار على شواذ الجنس في القوات المسلحة أسهم في استيلاء الجمهوريين في العام 1994 على مجلس الشيوخ. أصوات القوات المسلحة هي التي صنعت الفرق في العام 2000، ولكن أشياء أخرى عديدة أيضاً فعلت مثل ذلك: ففي أي انتخابات تغلق أي عامل أعطى الحزب القديم الكبير قلة من آلاف الأصوات يمكن أن يدعى عاملاً حاسماً.

وفي انتخابات العام 2002 والعام 2004 فقط صار فيها الأمن القومي قضية حقيقية لكسب الانتخابات. وبعد أن ووجه الجمهوريون بفضائح الأعمال، وباقتصاد ضعيف، وبالميل العادي لحزب الرئيس إلى أن يخسر مقاعد في الانتخابات في منتصف المدة، كان يجب أن يخسر الجمهوريون موقعهم في العام 2002، منتهياً ذلك كله بسيطرة الديمقراطيين على مجلس الشيوخ، وبشكل ممكن تماماً، على مجلس النواب كذلك. ولكن الأمة احتشدت حول جورج بوش، حين وعد بمعاقبة «الشريرين» المسؤولين عن 9/11 وبإحضار أسامة ميتاً أو حياً. وانهمك حزب بوش في استغلال سياسي فج للوحشية، ومن

جملة ذلك إعلانات تشكلت فيها وجوه الديمقراطيين في صدام حسين. وكانت النتيجة نصراً كبيراً للحزب القديم الكبير.

وبحلول انتخابات العام 2004 كانت الشكوك حول العراق تتنامى، ولكن الكثيرين من هيئة الناخبين ما زالت في حالة إنكار. وفي عشية الانتخابات كانت أغلبية الناخبين ما زالت تعتقد أن الولايات المتحدة فعلت «الشيء الصحيح» في غزو العراق، وكانت على الطريق إلى النصر، أو كليهما[18]. وأعطى الأمن القومي بالتأكيد تقريباً بوش هامشاً للربح.

في العواقب المباشرة لانتخابات 2004 كان هناك العديد من التصريحات التي مفادها أن الميزة الجمهورية المفهومة في الأمن القومي سوف تساعد على دعم أكثرية جمهورية دائمة. وهكذا ناقش توماس إيدسول الذي سبق أن اعترفت له بالفضل في كتابه المتنبئ الصادر في العام 1984، بعنوان (العمل الحكومي السياسي الجديد للا مساواة)، ناقش في كتابه الصادر في العام 2006 بعنوان (بناء أمريكة الحمراء) أن الأمن القومي سوف يبرهن على أنه مصدر ثابت لميزة الحزب القديم الكبير، وقال: «أي ضعف في الدفاع القومي يلاحق الحزب الديمقراطي يتضاعف مضاعفة جوهرية في سياق (حرب طويلة)[19]».

ومع ذلك فهناك قضية جيدة لتُرفَع وتَشرح أن الاستغلال الناجح للأمن في العام 2002 والعام 2004 كان استغلالاً محدوداً على نحو متأصل، وربما كان إستراتيجية تهزم نفسها على نحو متأصل. وما لم تكن الولايات المتحدة مشتبكة اشتباكاً نشيطاً في حرب كبيرة فإن الأمن القومي يميل إلى التراجع من حيث هو قضية. وجورج بوش الكبير تعلم ذلك في العام 1992: فحرب الخليج في العام 1991 أعطته مؤقتاً معدَّل موافقة وصل إلى 80 بالمئة، ولكن انتباه الجمهور بعد عام تحول إلى الاهتمامات الاقتصادية، واستعاد الديمقراطيون الفوز بالبيت الأبيض على الرغم من إدراكات الجمهور وفهمه بأن الديمقراطيين كانوا ضعفاء في قضايا الدفاع.

والشيء نفسه بدا مبدئياً كأنه يحدث لبوش الصغير: فبحلول صيف العام 2002 كان معدل الموافقة له قد هبط من مستوى طبقة الإستراتوسفير، وكان الانتباه العام يتحول إلى فضائح الشركات وإلى الاقتصاد الضعيف. ثم جاء الحشد للحرب مع العراق. قد

لا نعـرف أبـداً على وجه الدقـة لمـاذا أرادت الإدارة تلك الحرب على هذا النحو السـيئ للغاية، ولكن المغامرة العسـكرية تملك الأثر في أن تعطي الأمن القومي، وهي قضـية ظن الجمهوريون أنهم امتلكوها، بروزاً مستمراً.

والمشـكلة، التي صـارت في نهاية الأمر واضحة وضوحاً كاملاً، هي أن إبقاء اهتمامات الأمـن القومـي على عين النـار الأمامية مـن الموقـد، أي إعطاءها أسـبقية عالية، يعني السـعي إلى فرص القتال مع الناس الذين يردون على إطلاق النار، ولكن الناس السيئين في الحيـاة الحقيقية يصـوبون إلى الهدف تصـويباً أفضـل ممـا فعلوا في أفـلام رامبو السـينمائية. والورطة في العراق لم تكن مصـادفة: ولو افترضـنا أن العراقيين كانوا قد رحبوا بنا بالزهور والحلوى، لكانت ستوجد ورطة أكبر، وأسوأ على طول الطريق. وقد قال مسـؤول بريطاني لمجلة نيوزويك في العام 2002: «يريد كل شـخص أن يذهب إلى بغداد. ورجال حقيقيون يريدون أن يذهبوا إلى طهران».[20]

وزيـادة على ما تقدم، فإن الحركة المحافظة وجهود الحرب الكبيرة لا تختلطان. فأي حشد عسكري كبير، يحرض على الدعوات إلى التضحية المتساوية، وهي تعني زيادات في الضرائب، وكبحاً صارماً للاستغلال والربح الفاحش المنظور، وغير ذلك. فكلا الحربين العالميتـين قـادت إلى الارتفـاع في عضـوية الاتحـاد، والزيادة في تصـاعدية الضـريبة، والتخفيضـ في اللا مسـاواة في الدخـل، وكل هذا لعنة للمحافظين. لقـد كتب الكثير عن الفقـدان الكارثـي للتخطيط لما بعد غزو العراق. ولكن ما لم يتم التشـديد عليه تشـديداً كافيـاً هـو أن إدارة بوشـ كان عليهـا أن تعتقد أن الحـرب كان يمكن شـنها بتكلفة قليلة جداً من الناحية الاقتصـادية، وذلك لأن التقدير الواقعي لتكلفة الحرب ومتطلباتها كان سـيفرض تحدياً مباشراً على جدول أعمال الإدارة في تخفيض الضرائب. أضف إلى هذا الانغلاق العقلي أمام الأفكار الجديدة وعدم المرونة التي تأتي من الفقاعة التي يعيش فيها محافظو الحركة، ومن محاباة المعارف والأصـدقاء والفسـاد المتأصل في الحكم المحافظ للحركة، ومغامرة العراق كانت منذ البداية محكوماً عليها بالتدمير.

ويبـدو أن قضـية الأمن القومي قد أعطـت الحركة المحافظة نصـرين انتخابيين، في العام 2002 والعام 2004، وهما نصران ما كانت الحركة ستستطيع أن تكسبهما بطريقة

أخـرى، ومددت بذلك السـيطرة الجمهورية على كل من مجلس الشـيوخ والبيت الأبيض إلى ما وراء مدة حياتهما الطبيعية بأربع سـنوات. ولسـت أعني أن أقلل من عواقب ذلك التمديد، الذي سـيكون محسوسـاً طوال عقود قادمة، وخصوصاً في المحكمة العليا. ولكن الدفاع لا يبدو، في هذه النقطة، وكأنه مصدر دائم للميزة التي تحسب للمحافظين.

الأقلية الأخلاقية

> نحن نعتقد أن ممارسة تمزيقات لوطية شاذة على نسيج المجتمع، يسهم في تدمير وحدة الأسرة، ويقود إلى انتشار الأمراض الخطرة القابلة للانتقال. إن السلوك الجنسي الشاذ يتناقض مع الحقائق الأساسية الثابتة التي لا تتغير التي أمر الله تعالى بها، التي اعترف بها مؤسسو بلدنا، وتشترك فيها أغلبية أهل تكساس.

هكذا يصـرح برنامـج العام 2006 للحزب الجمهوري في تكسـاس، والـذي يتعهد أن «يبدد أسطورة فصل الكنيسة عن الدولة».

هنـاك مسـألتان مختلفتـان عـن دور الديـن والقيـم الأخلاقية في العمـل الحكومي السياسـي المتصل باللا مسـاواة. إحداهما هي المدى الذي بلغه المؤمنون الذين لا يقبلون فصـل الكنيسة عن الدولة في الاستيلاء على الحزب الجمهوري[21]، وهو ما تدعوه ميشلي غولدبيرغ، في كتابها الذي يوقف شعر الرأس (مملكة قادمة). والمسألة الأخرى هي سؤال توم فرانك: وهو أن المدى الذي بلغه حشد «ناخبي القيم»، واستخدام قضايا القيم لتغيير الموضـوع بعيداً عن قضايا الخبز والزبدة، قد سمح للحزب الكبير القديم أن يتابع جدول أعمال اقتصادي مناوئاً لأنصار الشعبية.

في المسألة الأولى، وهي تأثير اليمين المسيحي على الحزب الجمهوري، الجواب واضح: إنـه تأثير قـوي جداً بالفعل. والبرنامج الجمهوري في تكسـاس لا يعرضـ آراء طرفية في الحواشـي مـن الحزب، إنه يعرض ما تفكر فيه القاعدة النشـيطة ولكـن البرنامج عادة يبتعد عن التشـديد في العلن أمام الجمهور. وفي الحقيقة إنه لمثير للدهشـة كم اسـتغرق المحللـون السياسـيون من الوقت الطويـل ليدركوا تماماً كم هو قـوي بالفعل تأثير اليمين

المسيحي. وذلك في قسم منه بسبب أن إدارة بوش قد برهنت على أنها بارعة للغاية في إرسال الرسائل التي يستطيع الجمهور المقصود بها فقط أن يسمعها. والمثال التقليدي هو وصف بوش لنفسه «المحافظ الرحيم». التي سمعها معظم الناس بوصفها تصريحاً بأنه لن يعمل على تمزيق شبكة الأمان. وكان الوصف في الواقع إشارة إلى عمل مارفين أولاسكي، وهو مؤلف يميني مسيحي. وكتابه الذي صدر في العام 1992 المعنون (مأساة أمريكة الرحيمة)، رفع نظام الرفاهية في أمريكة القرن التاسع عشر، والذي قامت فيه الجماعات الخاصة المستندة إلى الإيمان بتوزيع العون والدين معاً، رفع ذلك النظام بصفته هو النموذج، واستشهد وهو موافق باقتباسات من مؤلفي العصر المموّه الذين أدانوا «أولئك المجرمين اللطفاء، ذوي النوايا الحسنة، والقلوب الرقيقة الذين يصرون على الانغماس في التمييز في الصدقات»[22] .

في الربيع من العام 2007 وقعت أخيراً تصرفات إدارة بوش في وزارة العدل تحت التدقيق المتمعن، وصار واضحاً أن الوزارة، في وجوه مهمة، قد جرى الاستيلاء عليها من اليمين المسيحي. فعدد من المناصب الرئيسة ذهب لخريجي جامعة ريجينت، وهي مدرسة تأسست وأديرت على أيدي المبشر الإنجيلي بات روبرتسون، وحوّل قسم الحقوق المدنية تركيز اهتمامه إلى حد كبير من حماية حقوق مجموعات الأقلية إلى حماية الجهود التبشيرية للمجموعات الدينية. ففي إدارة الأغذية والدواء، عين بوش دبليو. ديفيد هاغر، المؤلف المشارك لكتاب (مثلما رعى المسيح النساء)، وهو كتاب يوصي بقراءات محددة من الكتاب المقدس علاجاً لمتلازمة ما قبل الحيض، إلى اللجنة الاستشارية الصحية للتناسل، ولعب هاغر دوراً رئيساً في تأخير الموافقة على «الصباح الثاني» بعد حبة منع الحمل[23]. واختار بوش في العام 2006 لرئاسة خدمات التخطيط العائلي في وزارة الصحة والخدمات الإنسانية، الدكتور إيريك كيروك، الذي عمل في المركز المسيحي لاستشارات الحمل والذي يرى أن توزيع موانع الحمل «يحط من كرامة المرأة»[24]. وهناك المزيد من الأمثلة العديدة الأخرى.

واليمين المسيحي الذي نتحدث عنه هنا ليس مجرد مجموعة من الناس الذين يجمعون الإيمان مع الميول السياسية المحافظة. وكما تعبر عن ذلك غولدبيرغ في (مملكة قادمة)، هو

قومية مسيحية تسعى إلى «الهيمنة». إنها إيديولوجية سياسية «شمولية» وهي «تشدد على الحق المسيحي في الحكم»[25]. وتأثير هذه الإيديولوجية على الحزب الجمهوري الحديث تأثير كبير جداً اليوم إلى درجة أنه يثير السؤال من الذي يستخدم من؟ هل محافظو الحركة يستخدمون الدين ليصرفوا الجماهير، كما جادل في ذلك توماس فرانك؟ أم هل الجماعات الدينية تطلب مساعدة مصالح الشركات في طريقها إلى الحكم؟

الأمر المهم بالنسبة إلى نقاشنا الجاري هو أن نحتفظ باستشعارنا لمنظور يتبصر في الأهمية الانتخابية لليمين الديني. إنه مجموعة منظمة تنظيماً جيداً تستطيع أن تلعب دوراً حاسماً في الانتخابات المتقاربة النتائج، ولكنها ليست كبيرة على نحو كاف لتعطي محافظي الحركة القدرة على متابعة الخطط السياسية الاقتصادية غير المحبوبة شعبياً على نحو غير منضبط. البيض الذين يحضرون إلى الكنيسة بشكل متكرر صوتوا للجمهوريين بهوامش كبيرة منذ العام 1992، وهي الحالة التي لم تكن كذلك من قبل. ولكنْ هناك قيدان لهذه الملاحظة. الأول، هو أن الكثير من هذا التحول يمثل تحول الجنوب، إلى الحزب الكبير القديم، والجنوب منطقة متدينة أكثر إلى حد كبير من بقية البلد. والثاني، هو أن الافتراق بين المتدينين تديناً شديداً وبين من هم أقل منهم تقوى يعكس حركة في كلا الاتجاهين: فأصحاب العقول العلمانية وأولئك الذين يحملون إيمانهم على نحو خفيف تحولوا نحو الديمقراطيين. وهذا هو السبب الذي من أجله لم يكن أي حشد حدث للناخبين المتدينين كافياً لمنع الناخبين البيض خارج الجنوب من الاتجاه إلى الديمقراطيين.

ومرة أخرى، يستطيع الناخبون المبشرون الإنجيليون المحشودون أن يؤرجحوا الانتخابات المتقاربة النتائج. ومن دون دور الكنائس كان يمكن لأوهايو، ومن ثم قد كان يمكن للأمة، أن تذهب إلى كيري في العام 2004. ولكن الدين لا يصعد تقريباً إلى مستوى العرق بوصفه تفسيراً للنجاح السياسي المحافظ.

العمال المحرومون من حق الانتخاب

عامل آخر يحتاج إلى أن يستحضر إلى خليط التفسيرات المطروحة للنجاح السياسي المحافظ: وهو أن الناخب النموذجي أفضل حالاً بكثير من الأسرة النموذجية، وذلك في

قسم منه لأن أفقر المواطنين حالاً هم أقل في الأرجح من المواطنين الموسرين انتخاباً، وفي قسم آخر منه لأن كثيرين من ذوي الدخل المنخفض المقيمين في الولايات المتحدة ليسوا مواطنين. وهذا يعني أن خطط السياسات الاقتصادية التي تفيد أقلية غنية، ولكنها تؤذي أكثرية، هي خطط ليست خاسرة سياسياً بالضرورة من وجهة نظر انتخابية. فعلى سبيل المثال، أنتج مركز خطط السياسة الضريبية غير الحزبي تقديرات عديدة عن الأثر النهائي لتخفيضات بوش الضريبية على طبقات الدخل المختلفة، مفترضاً أن العائد المفقود معوَّض عنه نوعاً ما، لِنَقُل بتخفيضات في البرامج الاجتماعية. وأحد التقديرات يفترض تمويلاً «بمبلغ دفعة واحدة» كاملة، أي أن كل أمريكي يعاني الخسارة نفسها من منافع الحكومة، بغض النظر عن الدخل. وفي هذا الافتراض يعد كل شخص دخله أقل من 75,000 دولار خاسراً نهائياً. وذلك يقارب 75 بالمئة من السكان. وستكون الخسائر متواضعة بالنسبة إلى الناس في مدى50,000 دولار إلى 75,000. ولكن، وعلى الرغم من ذلك، كان يجب أن تكون تخفيضات الضرائب غير محبوبة شعبياً، نظراً إلى أن 60 بالمئة من السكان لهم دخول أقل من 50,000 دولار في السنة. ولكن بيانات مكتب الإحصاء تخبرنا أن أقل من 40 بالمئة من الناخبين لهم دخول أقل من 50,000 دولار في السنة. وهكذا فقد لا يكون خفض الضرائب ذلك الخاسر السياسي بعد كل شيء.

يقدم ماك كارثي، وبوول، وروزنتال بيانات توحي بأن المحاباة نحو الأعلى لدخول الناخبين، كما هي بالمقارنة مع دخول كل المقيمين في الولايات المتحدة، زادت زيادة جوهرية منذ مطالع السبعينيات من 1970. وقد يكون أحد الأسباب هو انهيار اتحادات العمال، التي فعلت سابقاً الكثير لتحشد الناخبين من الطبقة العاملة. والسبب الآخر هو الصعود السريع للسكان المهاجرين، وخصوصاً منذ 1980 [26].

وعلى المدى الأبعد، سوف تساعد الهجرة على تقويض الإستراتيجية السياسية للحركة المحافظة، لأسباب سأشرحها مطولاً في الفصل العاشر. وباختصار، لا يستطيع محافظو الحركة أن يوجهوا مناشدات مستندة إلى العرق بشكل ضمني إلى المقترعين البيض، وأن يخطبوا، في الوقت نفسه، ودَّ الحصة المتزايدة من الناخبين الهسبانيين

والآسيويين. وفي الحقيقة، أن المشكلات التي نشأت للحزب القديم الكبير من تقاطع الهجرة مع العرق كانت ظاهرة من قبلُ في انتخابات العام 2006. وطوال السنوات الخمس والعشرين الماضية كانت الهجرة قد ساعدت، على كل حال، على تمكين الحركة المحافظة، وذلك عن طريق تخفيض نسبة العمال ذوي الدخل المنخفض الذين ينتخبون.

وكما أشرت في الفصل الثاني، فإن الهجرة على نطاق واسع ساعدت على إدامة الهيمنة المحافظة في أثناء العصر المموّه الطويل، وذلك عن طريق ضمان أن قسماً كبيراً من قوة العمل المنخفضة الأجر كان محروماً من حق الانتخاب. ونهاية الهجرة على نطاق واسع في العشرينيات من 1920 كان لها النتيجة غير المقصودة، وهي إنتاج المزيد من السكان الذين لهم حق كامل في الانتخاب، وهو ما ساعد على تحويل التوازن إلى اليسار. ولكن عودة صعود الهجرة من الستينيات من 1960، وهي هجرة هيمنت عليها تدفقات من العمال ذوي المهارة المنخفضة، والأجر المنخفض، وخصوصاً من المكسيك، أعادت إلى حد كبير خلق مستويات العصر المموّه من ناحية الحرمان من حق الانتخاب. وتوحي لوحات ماك كارثي، وبوول، وروزنتال أن الهجرة عامل مهم ولكنه ليس كاسحاً في الانتخاب المنخفض من الناس ذوي الدخل المنخفض، وأنها عامل مسهم بنجاح المحافظين، ولكنها ليست العامل القلب. فأثر الحرمان من الانتخاب هو، على كل حال، شيء يحتاج الليبيراليون إلى التفكير جدياً بشأنه حين يواجهون المسائل المطروحة عن الإصلاح المتصل بالهجرة.

أعيقوا التصويت

سؤال أخير، لا يمكن تجنبه هو قضية الخداع. فإلى أي مدى تعتمد الإستراتيجية السياسية للحركة المحافظة على كسب الانتخابات بالغش؟ نستطيع أن نستبعد الاعتراضات من شكل «كيف نستطيع أن نقترح مثل هذا الأمر؟» الخداع في التصويت تقليد أمريكي قديم، مثلما شرحت حين وصفت العمل الحكومي السياسي في العصر المموّه. والحركة المحافظة الآن، وسبق أن كانت دائماً، حركة غير ديمقراطية بشكل

عميق. وفي العام 1957 امتدحَت مجلة ناشيونال ريفيو، فرانسيسكو فرانكو، وهو الذي أطاح حكومة إسبانية المنتخبة وأقام حكم رعب، امتدحته بوصفه «بطلاً قومياً». وفي العام 2007 خوطبت لجنة العمل السياسي المحافظة من كل المرشحين الجمهوريين الرئيسين للرئاسة باستثناء جون ماكين. وبعد أن تكلم الحاكم السابق لماساشوسيتس ميت رومني إلى جمع الحاضرين، أعطى ترحيباً حاراً للمتحدث الآتي، وهي الكاتبة الصحافية آن كولتر[27]، التي صرحت باننا نحتاج إلى أن «نخيف الليبيراليين بشكل عنيف مادي». فإذا أخذ هذا التاريخ بالحسبان فليس هناك أي سبب للاعتقاد بأن الشخصيات القائدة في الحركة سوف تمتنع، بناء على المبدأ، عن سرقة الانتخابات.

وفي الحقيقة ليس هناك من شك في أن قمع التصويت أي، استخدام أي وسائل متاحة لمنع الناخبين الديمقراطيين المحتملين، وهم في العادة الأفارقة الأمريكيون، من الإدلاء بأصواتهم الشرعية، كان أسلوباً ثابتاً للجمهوريين منذ أن تم الاستيلاء على الحزب من محافظي الحركة. وفي العام 2000 قامت وزيرة الدولة الجمهورية في فلوريدا كاثرين هاريس، بتنفيذ ما دعته نيويورك تايمز «استبعاداً ضخماً لناخبين مستحقين» لحق الانتخاب، وهم سود بنسبة كبيرة، حُدِّدوا خطأ بأنهم مجرمون. ومن دون ذلك الاستبعاد ما كان جورج دبليو.بوش ليصل إلى البيت الأبيض[28]. في جورجيا سن مجلس التشريع الجمهوري قانونَ تعريف بالناخبين في العام 2005 أوصى برفضه فريق محامين ومحللين في وزارة العدل لأنه كان على الأرجح يميز ضد الناخبين السود، ولكن الفريق ألغي في اليوم الثاني بمعيَّنين سياسيين[29]. وكان هذا جزءاً من إستراتيجية أوسع، وهي صفة مميزة للحركة المحافظة، تضمنت تعاون المعينين السياسيين داخل الحكومة وعمليات القطاع الخاص مع التمويل من المصادر المعتادة، وهي في هذه الحالة «المركز الأمريكي لحقوق الناخبين»، الذي كان قد تأسس من قبل المستشار العام لحملة بوش - تشيني في حملة العام 2004، واختفى فجأة في العام 2007 حين صار طرد المدعين العامين لأمريكة الذين رفضوا التعاون مع تهم خداع الناخبين المزيفة فضيحة كبيرة. وفيما يلي كيف وصفت صحف ماك كلاتشي الإستراتيجية:

وجدت صحف ماك كلاتشي أن إستراتيجية الانتخابات هذه كانت نشيطة على ثلاث جبهات على الأقل:

* جماعات الإعفاء من الضرائب مثل المركز الأمريكي ورابطة المحامين وكانت منتشرة في ولايات أرض المعركة للضغط من أجل قوانين هوية مقيّدة وللإشراف على الإدلاء بالأصوات.

* قسم الحقوق المدنية في وزارة العدل حوّل تطبيق حقوق الانتخاب التقليدية رأساً على عقب مع خطط السياسة القانونية التي ضيقت حقوق الأقليات بدلاً من حمايتها.

* البيت الأبيض ووزارة العدل شجعت مدعين عامين مختارين لأمريكة لاتخاذ إجراءات قانونية ضد خداع الناخبين على الرغم من أن الدراسات تبين أن خداع الانتخابات ليس مشكلة واسعة الانتشار[30] .

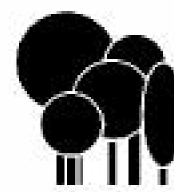
وهكذا فإن قمع التصويت هو جزء من الإستراتيجية السياسية المحافظة للحركة. وهو قمع يستطيع أن يكون حاسماً في الانتخابات المتقاربة النتائج، وهو ما يعني أن قمع التصويت بوصفه مسألة كمية هو في الصنف نفسه مثل حشد اليمين الديني، ولكنه ليس في الصنف نفسه مثل استغلال رد الفعل العرقي الأبيض، الذي يبقى في قلب قدرة الحركة المحافظة على تحقيق النجاح الانتخابي.

والسؤال المخيف حقاً هل كان الغش الانتخابي قد ذهب أو سيذهب إلى ما وراء قمع التصويت ليصل إلى الفساد في تعدد الأصوات نفسه؟ وأكبر قلق يشمل آلات التصويت الإلكترونية ذات الشاشات التي تعمل باللمس. في شهر آب/أغسطس من العام 2007 حددت ولاية كاليفورنيا تحديداً حاداً استخدام آلات شاشات اللمس بعد تدقيق قام به باحثون في جامعة كاليفورنيا وأكد أسوأ مخاوف الناشطين الناخبين: وهي أن الآلات من دايبولد، وسيكوبيا، والموردين الكبار الآخرين، هي في الحقيقة، عرضة لتغيير غير قانوني على نحو شديد، من شأنه أن يغير نتائج الانتخابات. وهذا يثير السؤال، وهو سؤال لا أحب مجرد أن أجيب عنه، وهو هل كان هناك في الحقيقة خداع إليكتروني في العام 2002 والعام 2004. ومن الممكن أيضاً في العام 2006؟ وما هو أهم من ذلك، هو أن هناك احتمالاً مزعجاً، وهو أن الاتجاهات السياسية المفضلة التي سأناقشها في الفصل القادم

قد تكون عوِّضت بالخداع الزائد. وإذا أخذنا بالحسبان تاريخ الحركة المحافظة، فإن مثل هذه الهموم المقلقة لا يمكن استبعادها ببساطة بوصفها نظريات مؤامرة مجنونة. إذا كانت سرقة الأصوات على نطاق واسع تقع فعلاً، فكل الرهانات غير صحيحة - وستكون أمريكة في شكل أسوأ بكثير مما يتخيله الجميع حتى المتشائمون.

حدود الذهول

ولذلك ماذا جرى لأمريكة؟ لماذا كان السياسيون الذين يدعون إلى خطط سياسية تؤذي معظم الناس قادرين على الفوز بالانتخابات؟ الرأي الذي يرى أن حركة المحافظين قد وجدت طرقاً مضمونة النجاح لتذهل الجمهور ولتجعل الناس يصوتون ضد مصالحهم الخاصة، ليس رأياً زائفاً زيفاً كاملاً، ولكن قد تم الإفراط في توكيده إلى درجة كبيرة. وبدلاً من ذلك فإن قدرة المحافظين على أن يربحوا على الرغم من خطط عملهم السياسي غير المحبوبة شعبياً هي قدرة استقرت على استغلال الانقسام العرقي. والدين واستدعاء القيم الأخلاقية كان له بعض الأثر، ولكن ذلك كان أقل أهمية إلى حد كبير. والأمن القومي كان حاسماً في العام 2002 والعام 2004 ولكنه لم يكن كذلك من قبل. وهناك مؤشرات على أن معظم الطرق التي وجدتها الحركة المحافظة لصرف انتباه الناخبين تفقد الآن فاعليتها. العنصرية العرقية وعدم التسامح الاجتماعي هما في انهيار، وورطة العراق قد ذهبت في طريق طويل نحو تكذيب الثقة بالحزب القديم الكبير في الأمن القومي. وفي الوقت نفسه فإن الاهتمامات بشأن اللا مساواة وعدم الأمن الاقتصادي في حالة تصاعد. وهذا هو، باختصار، زمن الفرصة السياسية لأولئك الذين يفكرون في أننا كنا نسير في الاتجاه الخاطئ. وبقية هذا الكتاب تضع أبعاد هذه الفرصة، وماذا يجب أن نفعل بها.



الفصل العاشر

العمل الحكومي السياسي الجديد للمساواة

النصر الديمقراطي في الانتخابات الانتصافية في العام 2006 جاءت صدمة للعديدين، وذلك على الرغم من أنها كانت قد ظهرت مقدماً في برقيات أرسلت بها استطلاعات الرأي العام. وكثيرون من المحللين كانوا قد ألزموا أنفسهم عاطفياً ومهنياً في فكرة التفوق السياسي الجمهوري الكاسح. وأنا أمتلك رفاً كاملاً من الكتب من العام 2005 إلى العام 2006 تشرح، في حزن، أو بانتصار، أو ببساطة بالرهبة كيف أن التنظيم المتفوق للحزب القديم الكبير، وحماسة مسانديه، وميزته في المال، وملكيته لقضية الأمن القومي، وقدرته، وفق بعض الروايات، على أن يتلاعب بالانتخابات جعلته الحزب الذي لا يهزم. وبسبب الاعتقاد أن الجمهوريين يمتلكون قفلاً على السلطة، فإن بعض الناس لم يستطيعوا أن يصدقوا ما كانت استطلاعات الرأي تقوله، أي، أن الشعب الأمريكي قد نال منهم ما يكفي.

بل كان هناك، بعد أن كانت نتائج الانتخابات قد ظهرت أيضاً، تردد ظاهر للعيان في الإقرار إقراراً كاملاً بما حدث. وطوال شهور بعد الانتخابات أكد العديد من تحاليل الأنباء أمراً أو أمرين: أن النصر كان نصراً ضيقاً فقط للديمقراطيين، و/أو أن الديمقراطيين الذين فازوا إنما تمكنوا من ذلك لأنهم كانوا محافظين. الزعم الأول كان مجرد زعم زائف، وكذلك الزعم الثاني كان معظمه زائف.

فالهامش الديمقراطي الجديد في مجلس النواب لم يكن هامشاً ضيقاً. وفي الحقيقة، كان هامشاً أوسع من أي أغلبية جمهورية في أثناء حكم الحزب القديم الكبير طوال اثني عشر عاماً. والأغلبية الديمقراطية الجديدة في مجلس الشيوخ كانت رقيقة مثل الورق، ولكن تحقيق ذلك أيضاً ابتداء من نقص خمسة مقاعد،كان شيئاً من المعجزة، وذلك

لأن ثلث مجلس الشيوخ فقط ينتخب في المرة الواحدة. وكما حدث، فإن الديمقراطيين والمستقلين المتحالفين مع الديمقراطيين ربحوا أربعة وعشرين من ثلاثة وثلاثين من مقاعد مجلس الشيوخ الواقعة في خطر الربح أو الخسارة. وأخذ الديمقراطيون أيضاً ست حاكميات، وكسبوا السيطرة على ثماني غرف تشريعية لمستوى الولاية.

والزعم بأن الديمقراطيين فازوا بكونهم صاروا محافظين هو زعم أقل زيفاً بشكل ضئيل فقط. فبعض الوجوه الجديدة في مجلس الشيوخ كانت من الديمقراطيين الذين فازوا في مقاطعات محافظة نسبياً، وكانوا هم أنفسهم أكثر محافظة قليلاً من الديمقراطي المتوسط. ولكن يبقى الصحيح هو أن كل ديمقراطي كان إلى اليسار من كل جمهوري، والنتيجة هي أن التحول في السيطرة أمال التوازن السياسي على نحو حاد إلى اليسار[1]. والمقارنة الصحيحة ذات العلاقة هي بين الأكثرية الديمقراطية الآن والأكثرية الديمقراطية في العام 1993 – 94، وهي آخر مرة كان فيها الحزب مسيطراً. وبأي مقياس، فإن الأغلبية الجديدة، التي لا تعتمد على جناح من الديمقراطيين الجنوبيين المحافظين، هي أغلبية أكثر ليبرالية إلى حد كبير. ونانسي بيلوسي، المتحدثة الجديدة لمجلس النواب، صنعت عناوين الصحف لأنها صارت أول امرأة تشغل هذا المنصب، ولكنها أيضاً أكثر المتحدثين تقدمية في أي وقت.

ولكن ماذا كان يعني النصر الديمقراطي والتحول نحو اليسار في مجلس الشيوخ؟ هل كان حدثاً انحرافياً، عن المعتاد، ونتيجة لعجز خاص من إدارة بوش؟ أم هل كان علامة لإعادة اصطفاف سياسي أساسي؟

ما من أحد يستطيع أن يكون متيقناً يقيناً كاملاً. وفي هذا الفصل، على كل حال، سوف أدفع بقضية معللة بالأسباب من أجل الاعتقاد أن الانتخابات في العام 2006 لم تكن انحرافاً، وأن جمهور الشعب الأمريكي مستعد بالفعل ليعمل شيئاً ما مختلفاً، أي، ليعمل عملاً حكومياً سياسياً جديداً للمساواة. ولكن ظهور هذا العمل الحكومي السياسي الجديد ليس استنتاجاً متشكلاً قبل المناقشة ونتيجة محتومة. إنها لن تحدث إلا إذا اغتنم السياسيون الليبراليون الفرصة فقط.

عضّات اللا مساواة

سـأل استطلاع غالوب للرأي في شـهر حزيران / يونيو 2007، «عموماً، أأنت راض أم غير راض عن الطريقة التي تسير بها الأمور في الولايات المتحدة في هذا الوقت؟»[24]. بالمئة فقط كانوا راضـين، بالمقارنة مع 74 بالمئة كانوا غير راضـين. وفي الوقت الذي أكتب فيه هذا النص في صيف 2007، كان معظم الأمريكيين غير سعداء بشأن اتجاه البلاد.

الكثـير من ذلك له علاقه بالورطه في العـراق. ولكن ما هو جدير بالملاحظة هو مدى الضآلة التي يبدو أن المزاج القومي قد ارتفع بها من جراء ما يبدو، للنظرة الأولى، وكأنه اقتصـاد جيد. الإنتاج المحلي الكلي كان يرتفع طوال ست سنوات تقريباً، ومعدل البطالة هو 4,5 بالمئة فقط، مقارنة بمسـتوياتها في أواخر التسـعينيات، وسوق الأسهم والسندات يصـل إلى ارتفاعات جديدة. ومع ذلك حين سـأل استطلاع غالوب: «كيف تقوِّم الظروف الاقتصادية في البلد؟» أجاب ما يقارب الثلث فقط من المجيبين «ممتاز» أو «جيد». وكانت النسبة ضعف ارتفاعها في أواخر التسعينيات.

والمحافظون، وهم يبحثون عن شـخص ما ينحون عليه باللائمة، يشـتكون من أن وسـائل الإعـلام لا تروي الأخبار الطيبة عن الاقتصـاد، تماماً مثلما هـي لا تروي الأخبار الطيبة عن العـراق. وعلى نحو أخطر، فإن المشـاعر السـيئة عن الحـرب ربما كانت تنـزف وتفيض إلى وجهات نظر الجمهور عن قضـايا أخرى. ومع ذلك، فمن الجدير بالملاحظة أن ثقة المسـتهلك في العـام 1968 كانـت أعلى بكثير مما هي عليه في صـيف العام 2007[2]. علـى الرغم من أن العام 1968 كان عام هجوم تيت، وعام الاحتجاجات الضخمة المعادية للحرب، وكما وثَّقتُ في الفصل الخامس، كان أيضاً عام الشعور المنتشر بأن الأشياء كانت تنهار متهاوية ، وهذا يوحي أن هناك حدوداً تحدد المدى الذي يستطيع الجزع، من نواحٍ أخرى من الحالة القومية، أن يلوّن مدارك الناس ومشـاعرهم عن الكيفية التي يسـير عليها الاقتصـاد، وهي بدورها توحي بأن عدم السـعادة العامة بشأن الاقتصاد ليست مجرد إسقاط للمشاعر السيئة التي يشعرون بها عن الحرب. وهناك نقطة أخرى حاسمة: وهي أن كون الناس غير سعداء حول حالة الاقتصاد أمر مفهوم تماماً لمعظم الناس في الواقع. وبسبب اللا مساواة الصاعدة، فإن الأداء الجيد في الأرقام الكلية مثل الإنتاج المحلي الكلي لم يترجم إلى مكاسب للعمال العاديين.

والانقطاع الحالي بين النمو الاقتصادي الكلي وبين حظوظ الأمريكيين النمطيين هو، إلى الحد الذي أستطيع أن أقوله، انقطاع غير مسبوق في التاريخ الحديث الأمريكي. كانت اللا مساواة عالية في أثناء العصر المموه الطويل، ولكن بسبب أن اللا مساواة كانت مستقرة، فقد رأى معظم العمال مستواهم المعيشي يتحسن بثبات مع نمو الاقتصاد. النمو في الازدهار العظيم بعد الحرب الذي انتهى في العام 1973 كان نمواً متَقاسَماً بشكل عام. وبعد أن بدأت اللا مساواة بالصعود أيضاً في نهاية السبعينيات من 1970، استمر الاقتصاد النامي يترجم إلى مكاسب لكل شخص تقريباً. وهكذا كانت اللا مساواة صاعدة في الثمانينيات من 1980، ولكن توسُّع الاقتصاد من العام 1982 فصاعداً كان ما زال قوياً بما فيه الكفاية ليسمح لريغان بالتصريح «الصباح في أمريكة» في العام 1984، وليجعل جورج بوش الأول يُنتَخب في العام 1988. واستمرت اللا مساواة بالارتفاع في أثناء التسعينيات من 1990. ولكن كان هناك تحسن مؤثر ما زال موجوداً في عاطفة الجمهور حين كان الاقتصاد يتعافى من الهبوط الذي وقع في المدة من 1990 – 92 .

وعلى كل حال، صار، الآن، ركود الأجور والدخل الوسيط في وجه التوسع الاقتصادي الكلي، صار واضحاً جداً إلى درجة لم تبق معها مدارك الجمهور ومشاعره، عن الكيفية التي يسير بها الاقتصاد، تبدو مرتبطة مع الإجراءات المعيارية للأداء الاقتصادي. أي أن الأعوام منذ العام 2001 كانت أعوام دخول بل غيتس إلى البار: فالمتوسط ارتفع، ولكن ذلك لا يعني شيئاً بالنسبة إلى معظم الناس. أو لنكن أقل كلاماً على سبيل الاستعارة، فإن أرباح الشركات حلَّقت عالياً، وهي الآن في أعلى مستوى لها، من حيث هي نسبة مئوية من الإنتاج المحلي الكلي، منذ العام 1929، ومثل ذلك حلّقت عالياً الدخول الموجودة في قمة المقياس. ولكن أجور معظم العمال لا تكاد تحافظ على الارتفاع الذي يباري التضخم. أضف إلى ذلك إحساساً متزايداً من عدم الأمان، وخصوصاً بسبب انهيار نظام التأمين الصحي (سيوجد عنه المزيد في الفصل الحادي عشر)، ومن المعقول بشكل كامل بالنسبة إلى معظم الناس أن يشعروا أنهم متشائمون بشأن الحالة الاقتصادية.

وتوحي استطلاعات الرأي أيضاً أن الجمهور يفهم دور اللا مساواة المتنامية ويدعم فعل الحكومة لتعمل شيئاً ما بشأنها، كذلك. وقد وجد استطلاع ضخم للاتجاهات في

الـرأي العام قام به مركز بيو للبحث أن الأقسـام الصـغيرة من الجمهـور التي توافق على أن الأغنياء يزدادون غناً وأن الفقراء يزدادون فقراً، وأن على الحكومة مسـؤولية لتسـاعد بموجبها أولئك الذين هم في حاجة، وأن كل شـخص يجب أن يُضمن له ما يكفي ليأكل وأن يُضـمن له مكان ليعيش فيه، هي أقسـام ارتفعت كلها إلى مسـتويات لم تُشـهد منذ مطالع التسـعينيات من 1990 [3]. وكل هذا يوحي بأن هناك فرصة من أجل القيام باندفاعة كبيرة باتجاه خطط سياسية لمعالجة اللا مساواة و/ أو عدم الأمن الاقتصادي.

وحقيقةُ أن أرقام الاستطلاع اليوم تشبه الأرقام المتوافرة من مطالع التسعينيات من 1990 هي حقيقة ترفع بعض أعلام التحذير. فبعد كل شيء، أدى السخط الاقتصادي إلى انتخاب بل كلينتون في العام 1992. ولكنه حين حاول أن يمرر إصلاح الرعاية الصحية، وهو الإصلاح الـذي يجب أن يكون أهم ملمح من أي جدول أعمال إصـلاحي تقدمي، فشـل فشـلاً كاملاً، حسـب ما سوف أناقشـه مطولاً في الفصـل الحادي عشر. وهذه الهزيمة التشـريعية تبعتها هزيمة انتخابية، ممثلة في الهزيمة المنكرة في العام 1994 وهي التي وضـعت الجمهوريين في سيطرة على مجلس الشيوخ. وهذا يطرح السؤال إن كان التاريخ سوف يعيد نفسه.

هنـاك، على كل حال، أسباب عديدة للتفكير بأن تلك العودة من التاريخ لن تحدث، أو على الأقل إن من غير المحتوم أن تحدث.

الأول هـو أن فشـل كلينتون في الرعاية الصـحية يبدو، حين إعـادة النظر إليه بعد أن مضى، هو فشل أبعد من أن يكون محتوماً. فمع قيادة أفضل، ومع اتصال أفضل مع مجلس الشيوخ في كابتول هيل، ومع الجمهور، لربما كان يمكن لكلينتون على نحو معقول أن يكون قـادراً علـى أن يذهب إلى العـام 1994 ومعه مأثرة لخطة سياسـية محلية كبيرة منجزة تحـت حزامـه. ومع ذلك فبعد أن كانـت اندفاعة كلينتون قد ارتطمت بالأرض، عرضـت مجموعـة مـن الديمقراطيين والجمهوريين المعتدلين حلاً وسـطاً كان يمكن أن يغطي 85 بالمئة من غير المشمولين بالتأمين، ولكن هيلاري كلينتون رفضت اقتراحاتهم.

ونقطة أساسـية أخرى هي أن استبدال السخط الاقتصـادي اليوم باهتمامات أخرى أمر أقل ترجيحاً بكثير من ذلك الاستبدال الذي حدث في مطالع التسعينيات من 1990.

كان الأمريكيون مغمومين بشأن الاقتصاد في العام 1992، وكان ذلك في قسم كبير منهم؛ لأن الاقتصاد في مجمله كان كاسداً، ومعدل البطالة فوق نسبة 7 بالمئة تماماً. وبعد أن استعاد الاقتصاد عافيته، فقدت المسألة الاقتصادية الكثير من قوتها. ومن بين أمور أخرى، وبعد حصول المزيد من الناس على وظائف مع التمتع بمنافع الرعاية الصحية، تلاشى الضغط من أجل إصلاح الرعاية الصحية. (وكان هناك أيضاً سبب ثانوي لهبوط الاهتمام: فطوال الكثير من عقد التسعينيات من 1990 كانت منظمة صيانة الصحة، اتش ام أو، قد بدت أنها محتوية للتكاليف. ومرة أخرى، سيأتي المزيد من هذا في الفصل الحادي عشر.) واليوم، على كل حال، الناس قلقون بشأن تمويلاتهم وبشأن حالة الاقتصاد ولو بعد سنوات من نمو اقتصادي جيد باعتدال، ومعدل بطالة ليس بعيداً عن الانخفاضات التاريخية. ويبدو من المرجح أن المطالبات بأن تفعل الحكومة شيئاً ما من أجل الأمريكيين العاملين سوف تزداد لتكون أكثر شدة، لا أقل شدة.

وفي الوقت نفسه، شيء آخر ما قد تغير: فكلٌ من الاتجاهات الطويلة الأمد في المجتمع الأمريكي والأحداث الحديثة قد ألحقت الضرر في قدرة محافظي الحركة على تغيير الموضوع، وعلى أن يقنّعوا الحقيقة الواقعة التي تُظهِر أنهم يقفون إلى جانب أصحاب الامتيازات عن طريق تحويل انتباه الأمة إلى قضايا أخرى. وأحد المصادر الكبيرة لذلك التغيير هو الطريقة التي ألحق بها بوش الضرر بصدقية اليمين في الأمن القومي.

العراق والعمل الحكومي السياسي الجديد للأمن القومي

مثلما وثَّق كريس هيدجيس في كتابه الصادر في العام 2002، بعنوان (الحرب قوة تعطينا معنى)، صار المجلس العسكري الأرجنتيني في مطالع الثمانينيات من 1980 أيضاً، وهو حكومة ترأست على التضخم المفرط والانهيار الاقتصادي، صار محبوباً شعبياً بشكل قصير حين بدأ حرباً بلا معنى مع بريطانية بغزوه لجزر الفوكلاند[4]. والمعدلات العالية للغاية لموافقة جورج دبليو.بوش بعد 9/11 عكست أثر الالتفاف نفسه حول العَلَم: وهو أن الحكومات تحصل دائماً على ارتفاع أولي في الدعم الشعبي حين تذهب إلى الحرب، بغض النظر عن مدى عدم كفاية الحكومة وعن مدى فسادها وبغض النظر عن مدى حماقة تلك الحرب.

ومع ذلك، من المشكوك فيه أن يكون رئيس ديمقراطي قد تلقى تعزيزاً سياسياً كبيراً مثلما تلقى بوش. وفي أثناء سنوات ريغان وبوش الأول، كان الجمهوريون قد رسخوا سمعتهم بصلابة بوصفهم أقوى من الديمقراطيين في الأمن القومي. ولا تهتم بمسألة إن كان لتلك السمعة في أي وقت مضى أي تبرير، والنقطة هي أن 9/11 تناسبت مع نص موجود مسبقاً. والأسئلة المطروحة حول إهمال بوش للتحذيرات التي وصلت إليه بشأن التهديدات أسئلة أزيحت جانباً. والنجاح الأولي في أفغانستان عومل بوصفه انجازاً ضخماً لإدارة بوش، وكأن قَلْبَ توازن القوة في حرب أهلية في العالم الثالث كان مكافئاً ليوم كهذا يوم الإنزال في النورماندي. والتفاصيل الصغيرة مثل فرار أسامة بن لادن إلى جبال تورا بورا قد أهملت.

وفي المسار العادي للأحداث، تكون قضية الأمن القومي قد تراجعت بالتدريج في البروز السياسي، مثلما فعلت تماماً بعد حرب الخليج الأولى. ولكنّ بوش وأولئك الموجودين حوله وجدوا طريقة لإبقاء الحرب مستمرة نفسياً. ولدينا صورة واضحة وضوحاً مقبولاً عن الكيفية التي باعت بها إدارة بوش أمريكة في الحرب مع العراق: استخبارات انتقائية تشدد على موقف معين، وربط بلاغي مصرٌّ على ربط العراق مع 9/11، وهكذا. وما هو أقل وضوحاً هو السبب الذي أرادت الإدارة من أجله أن تهاجم نظام حكم لم تكن له علاقة مع 9/11. وعلى كل حال، يبدو الأمر تقريباً مؤكداً، أن المزايا السياسية المحلية المنظورة لحرب صغيرة رائعة لعبت دوراً مهماً في قرار الغزو. وفرصة أخذ الصورة السيئة السمعة الآن مع الصحافة، عن «المهمة أنجزت»، والهبوط المسرحي لبوش على حاملة طائرات، كان، إلى حد كبير، هو ما تدور حوله الحرب. وقد عملت الحرب لصالح بوش لوقت طويل على نحو مثير للدهشة. فعلى الرغم من الفشل في الكشف عن أسلحة تدمير شامل، ومن ارتفاع عدد القتلى الأمريكيين، فقد استغرق الأمريكيون أكثر من سنتين في الحرب قبل أن تبدأ أكثرية الأمريكيين تقول للمستطلعين بشكل ثابت إن غزو العراق كان غلطة.

وعند هذه النقطة، على كل حال، صار اشمئزاز الجمهور من حرب العراق هو الحقيقة المركزية في العمل الحكومي السياسي. ويمكن أن تكون تلك ظاهرة قصيرة الأمد، والسؤال بالنسبة إلى هذا الكتاب هو هل سيكون لورطة العراق أثر أطول أمداً في تغيير المشهد السياسي؟ وأنا أعتقد أنه سيكون لها ذلك الأثر.

من الناحية المثالية، سوف يستنتج الجمهور من الورطة أنك إذا كنت تريد أن تربح الحرب، فلا تستأجر محافظي الحركة. استأجر ليبيرالياً، أو على الأقل جمهورياً من طراز إيزينهاور. يحتمل أن الفشل في العراق قد كان محتوماً، ولكن مهما تكن فرص النجاح التي يحتمل أن تكون الولايات المتحدة قد امتلكتها ضئيلةً فقد هُدِرت نتيجة الأخطاء التي كانت متأصلة في الحركة المحافظة. وبشكل خاص، فإن فرط التفاؤل من إدارة بوش ومحاولتها أن تقاتل حرباً بتكلفة قليلة جداً، وبأعداد في الحد الأدنى من القوات على الأرض، انبثق بشكل طبيعي من التزامها بتخفيض الضرائب. والاعتراف الصريح بأن الحرب عمل خطير، ومكلف كان يستحث فوراً على الدعوات إلى التضحية المشتركة. تذكَّر أن الضرائب على الأغنياء ارتفعت واللا مساواة هبطت في أثناء الحربين العالميتين كلتيهما. ولكن إدارة بوش خططت لاستخدام الحرب لتعزز جدول أعمالها المحلي المعزز للا مساواة. ودعا النص المكتوب إلى حرب صاعقة، واستعراض نصر، ثم بعدئذ دورة أخرى من خفض الضرائب. وهذا تطلب افتراض أن يكون كل شيء سهلاً، واستبعاد التحذيرات الموجهة من الخبراء العسكريين بأن من المحتمل أن النص لن ينجز وفق تلك الطريق.

وفيما وراء ذلك، لعبت محاباة الأصدقاء، وهي جزء أساسي في حركة المحافظة، لعبت دوراً رئيساً في فشل إعمار العراق. فالوظائف الرئيسة منحت لموالين محازبين تنقصهم الخبرة. والعمل الرديء النوع الذي نفذه مقاولون مرتبطون سياسياً، مثل بناء مركز تدريب الشرطة الجديد الذي تنزل فيه قطرات البول والغائط من السقف، مرَّ بلا عقوبة[5]. وازدهر الفساد بصراحة. ولم تكن هذه الإخفاقات عرضية: فالاستخدام المنهجي للسلطة السياسية لمنح الحظوات إلى الحلفاء المحازبين هو جزء من الغراء الماسك للحركة المحافظة معاً. وأن تكون قد أدرتَ حرب العراق بكفاية وأمانة، بالطريقة نفسها التي أدار فيها فرانكلين ديلانو روزفلت الحرب العالمية الثانية، كان سيعني التصرف على الأقل بشيء قليل يشبه برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل)، وذلك سيكون اللعنة للناس الموجودين في موقع المسؤولية.

فمن الناحية المثالية، كما قلت، يجب أن يخرج الجمهور من هذه الخبرة فاهماً أن محافظي الحركة لا يستطيعون فعلاً أن يدافعوا عن البلد. وعلى أقل تقدير جداً يجب أن

تعمل خبرة العراق على أن تحيد لزمن طويل قادم قدرة المحافظين على كسب الانتخابات باتخاذ أوضاع قتالية تلفت الأنظار وبالتحدث حديثاً خشناً. سيتذكر الناخبون إلى أين أوصلنا ذلك تحت بوش، وهو أن قائد الحديث الخشن واتخاذ الأوضاع اللافتة للأنظار لالتقاط الصور ضلل الأمة وأساء قيادتها إلى حرب غير ضرورية وكارثية. وإذا لم يتذكر الناخبون، فإن الليبيراليين يستطيعون أن يذكّروهم. وهكذا يجب أن تكون مرت مدة من الزمان فعلاً قبل أن تستطيع حركة محافظة أخرى أن تفعل ما فعله بوش في العام 2002 والعام 2004: وهو استخدام الأمن القومي ليَصرِف انتباه الجمهور لِيَذهَل عن طبيعة خططه السياسية النخبوية بشكل أساسي، والمناوئة للجمهور الشعبي.

بعد كل ما ذكر، ربح محافظو الحركة الانتخابات على نحو متكرر بما في ذلك في السنوات التي لم يكن فيها الجمهور مركز الانتباه على الأمن القومي. وأهم مصدر مستمر لهذه القوة الانتخابية كان هو العرق، أي، القدرة على إقناع مجموعة فرعية من الناخبين البيض عن طريق إرضاء مخاوفهم من السود، بشكل ضمني على الأقل. وذلك المصدر للقوة الانتخابية لم يذهب بعيداً. ومع ذلك، فهناك سبب جيد للاعتقاد أن قضية العرق تفقد قوتها تدريجياً.

هل يفقد العرق حدَّته الآن؟

في العام 2002 نشر روي تيكسيرا وجون جوديس كتابهما (الأغلبية الديمقراطية البازغة)، وهو كتاب قصدا منه أن يضاهي كتاب كيفين فيلليبس الذي اتسم بسبق النظر وصدر في العام 1969 بعنوان (الأغلبية الجمهورية البازغة). ومثلهما مثل فيلليبس ناقشا من وجهة الاتجاهات السكانية، التي زعما أنها كانت تجري في مصلحة الديمقراطيين. ولكن انتصارات الجمهوريين في العام 2002 وفي العام 2004 جعلت أطروحتهما تبدو خطأ كلها، ولكن انتخابات العام 2006 أعطتها حياة جديدة. وفي مقالة في العام 2007 جادل تيكسيرا وجوديس في أن «هذه الانتخابات تؤشر إلى نهاية الإحياء الجمهوري السريع الزوال، الذي استحثه رد فعل إدارة بوش على هجمات 11 أيلول/ سبتمبر الإرهابية، والعودة إلى الاتجاهات السياسية والسكانية التي كانت تقود إلى أغلبية ديمقراطية وإلى

يسار الوسط في الولايات المتحدة»[6]. وهذا ليس بعيداً جداً عن وجهة نظري الشخصية. ولكن نسختي أكثر فظاظة وأشد فجاجة من نسختهما. وأفضل القول إن العمل الحكومي السياسي لرد الفعل الأبيض، الذي كان أساسياً لنجاح الحركة المحافظة هو سياسات تفقد الآن نجاعتها لسببين هما: أن أمريكة تتحول إلى أن تكون أقل بياضاً، وأن كثيرين من البيض (ولكن ليس كلهم) يتحولون إلى مواقف أقل عنصرية عرقية.

وبكلمة «بيض» أعني فعلاً «البيض غير الهسبانيين». والنمو السريع للسكان الهسبانيين من نسبة 6,4 بالمئة من المجموع الإجمالي في العام 1980 إلى 12,5 بالمئة في العام 2000، هو السبب الرئيس في أن تركيب أمريكة العرقي في حال تغير. والسكان الآسيويون أيضاً ينمون بسرعة، وإن يكن هذا النمو آتياً من قاعدة أخفض: فالآسيويون كانوا 1,5 بالمئة من السكان في العام 1980، ولكنهم 3,8 بالمئة في العام 2000. وكلتا المجموعتين العرقيتين تنمو بشكل رئيس بسبب الهجرة، على الرغم من أن لدى الهسبانيين أيضاً معدل ولادة عالياً.

والأثر السياسي المباشر للهجرة، كما أشرت في مناقشة العصر المموّه الطويل، هو أن يُحرم العمال ذوو الأجر المنخفض من حق الانتخاب، وهذا يحوِّل التوازن السياسي تحويلاً فعالاً إلى اليمين. حين يشكل المهاجرون ذوو الأجر المنخفض جزءاً كبيراً من قوة العمل، فإن أولئك الذين لديهم أكثر ما يمكن ليكسبوه من الخطط السياسية التي تروج المساواة لا يصوتون، في حين أن أولئك الذين لديهم أكثر ما يمكن ليخسروه يصوتون. فإذا كانت تلك هي القصة الكاملة، فإن الخليط العرقي المتغير من سكان الولايات المتحدة سيكون ببساطة هو المنتج الفرعي للعملية التي تساعد المحافظين وتؤذي الليبيراليين. ولكنها ليست هي القصة الكاملة. فالمهاجرون الجدد ليسوا بيضاً، أو على الأقل، الكثيرون من البيض المولودون في الوطن ينظرون إليهم بوصفهم غير بيض، وهو كل ما يُهِم. وتفاعل تلك الحقيقة مع العمل الحكومي السياسي المتصل بالعرق في أمريكة يخلق دينامية، أود أن أجادل، في أنها في نهاية الأمر تحرم الحركة المحافظة من أقوى سلاح سياسي لها.

ولفهم هذه الدينامية يجب على المرء أن يميز أولاً أن الهجرة قضية مفرِّقة بشكل عميق بالنسبة إلى التحالف الذي يساند الحركة المحافظة. ومصالح الأعمال مؤيدة للهجرة لأن

المصـــالح تحب وجود قوة عمل وافرة ورخيصة. ولكن النـاخبين الذين يمكن أن يتأرجحوا بقضــية العرق، وكانوا حاســمين في نجاح الحركـة، يميلون أيضــاً إلى أن يكونوا محابين للمحليين على نحو قوي. وقد وصف جون جوديس صورة الجمهوريين المعادين للهجرة:

> إنهم مشابهون جداً لناخبي الطبقة العاملة البيضاء الذين صاروا جمهوريين في السبعينيات من 1970 وفي الثمانينيات من 1980 بسبب المعارضة للعزل العنصري وللثقافة المضادة. وهم نمطياً بيض إنجيليون بروتستانت من الجنوب، والوسط الغربي، والغرب غير الباسيفيكي ولهم دخول منخفضة ومن دون درجات دراسية في كلية. وهم يعيشون في بلدات صغيرة وفي مناطق ريفية، وهي تقع عادة بعيداً عن التجمعات التي يتركز فيها المهاجرون، ويعدون أنفسهم أنهم «محافظون»[7].

والنتيجة هي انقســام مرير داخل الحركة على خطط سياسة الهجرة. وهذا له عاقبة أبعــد وهي الواقع الحقيقي الواضــح الذي يبــين أن جناحاً مهماً مــن الحزب الجمهوري الحديــث معاد على نحو مرير للهجرة يدفع بالمهاجرين غير البيض إلى أحضــان الحزب الديمقراطــي. وهذا ما ســبق أن حــدث في كاليفورنيا: بيت ويلســون، الحاكم الجمهوري الســابق، كســب نصــراً مقلوباً في العام 1994 عن طريق جعل الهجرة غير المشروعة هي المركز في حملته. وفي الأعوام التي تلت، على كل حال، رد الســكان الهســبانيون المتنامون بأن صــاروا ديمقراطيين على نحو كاســح، محولين العمل الحكومي السياســي للولاية في اتجاه ليبيرالي حاد. وانتخاب آرنولد شــوارزينغر حاكماً غير قليلاً: فقد تعلم شوارزينغر بســرعة أنه ليكون فعالاً كان عليه أن يحكم بوصــفه نسخة حديثة من إيزنهاور جمهوري، إلى هــذا الحــد والعاقبة هي أنه، مثل عمدة نيويورك مايكل بلومبيرغ (الذي أعلن نفســه مستقلاً حديثاً)، كان قد وصف نفسه في الغالب بأنه ديمقراطي بالأمر الواقع.

وبكلمات أخرى، يعتمد النجاح السياســي للحركة المحافظة على الالتجاء إلى استهواء البيض الذين يســتاؤون من الســود. ولكن من الصــعب أن تكون ضــد الســود من دون أن تكون ضــد المهاجرين. ونظراً إلى أن العدد المتنامي نمواً ســريعاً للمهاجرين يجعلهم قوة سياســية فعالة على نحو متزايد، فإن القضــية العرقية، التي كانت حتى الآن أصــولاً قوية لمحافظي الحركة في الماضي، قد تكون تدريجياً في حالة تحول إلى دَيْن مطلوب منهم.

وقد سعى الجمهوريون إلى احتواء هذه المشكلة بالإبقاء على المهاجرين ونسلهم محرومين من حق الانتخاب إلى أطول وقت ممكن. بعض حالات تزييف الناخبين الكاذبين الموصوفة في الفصل التاسع كانت قد استهدفت الهسبانيين لا السود. وفي العام 2003، حين استنتج محامو وزارة العدل بالإجماع أن خطة إعادة تقسيم المقاطعات سيئة السمعة في تكساس خرقت قانون حقوق الانتخاب، فإن المحامين شددوا على الطريقة التي أضعفت بها الخطة أثر التصويت الهسباني. (وكان قد أُلغي استنتاج المحامين، طبعاً، بوساطة معينين سياسيين، واستمرت الخطة قدماً وأدت إلى كسب خمسة مقاعد جمهورية في مجلس الشيوخ). ومع ذلك فإن إعادة تقسيم المقاطعات لم تمنع الديمقراطيين من الاكتساح للوصول إلى السيطرة على مجلس النواب في العام 2006، ومن الصعب رؤية مثل هذه الأعمال، وهي على هذا القدر من استحقاقها اللوم، بأكثر من كونها أسلوباً للإعاقة.

وفيما وراء الحقيقة الفظة الفجة وهي أن أمريكة تصير أقل بياضاً، هناك سبب آخر أكثر إعلاءً للاعتقاد بأن الاستغلال السياسي للعرق قد يكون في حالة فقدان لقوته: فبوصفنا أمة فقد صرنا أقل عنصرية عرقية بكثير. وأشد الدلائل تأثيراً على أن العنصرية المتضائلة هي الطريق التي يرد بها الناس على أسئلة عن موضوع كان في الماضي يثير الرعب في قلوب البيض وهو: اختلاط الأجناس بالزواج أو المساكنة مع عرق آخر. في العام 1978، حين كان صعود الحركة المحافظة إلى السلطة قد بدأ قبل قليل، وافق 36 بالمئة فقط من الأمريكيين الذين استطلع آراءهم غالوب على الزواج بين البيض والسود، في حين لم يوافق 54 بالمئة. وفي تاريخ متأخر في العام 1991 وافقت أكثرية من 48 بالمئة. وبحلول العام 2002، على كل حال، وافق 65 بالمئة من الأمريكيين على الزواجات المختلطة بين الأعراق، وبحلول شهر حزيران/ يونيو 2007، كانت النسبة قد ارتفعت إلى 77 بالمئة .

قد لا يبدو هذا له علاقة على نحو مباشر مع العمل الحكومي السياسي. فبعد كل شيء، ما من أحد يقترح أن يعاد وضع القوانين التي كانت في السابق موجودة ضد الزواج المختلط بين الأعراق. ولكن قدرة اليمين على أن يستغل التوتر العرقي ليس له إلا علاقة قليلة مع العمل الحكومي السياسي الفعلي، وله علاقة كبيرة مع استغلال

العواطـف الأولية. فإذا كانت تلك العواطف الأولية تفقد شـدتها، وهي تفقدها بالفعل، فإن الإستراتيجية تفقد قوتها.

والجَزْر المتراجع في العنصرية العرقية لا يترجم إلى ثورة سياسية فورية. والجنوب العميق، على وجه الخصوص، سوف يبقى على الأرجح جمهورياً بقوة لبعض الوقت القادم. ولكن الإستراتيجية الجنوبية تهترئ حرفياً عند الأطراف، وولايات الحدود، وهي نوع من الولايات يشتمل الآن على فيرجينيا، هي ولايات تصير بشكل متزايد منافسة للديمقراطيين. وفي الحقيقة فإن النصر المقلوب الذي أحرزه جيمس ويب على جورج ألين في السباق إلى مجلس الشيوخ في فيرجينيا للعام 2006 كان إيضاحاً كاملاً للطريقة التي تستطيع بها العنصرية العرقية القديمة الطراز أن تتفاعل مع الهجرة بطريقة أضعفت محافظي الحركة. كثيرون من الناس كانوا ينظرون بتقدير كبير إلى الموهبة السياسية التي عرضها ألين، فهو حضري من كاليفورنيا يمتهن عملاً حسن الراتب وأسلوب حياة ميسورة وأعاد صنع نفسه من جديد ليكون رجلاً كبيراً جداً يمثل صفات الجنوبي الأبيض، وكانوا يعتقدون أنه كان يمتلك فرصة جيدة ليصير المرشح الرئاسي الجمهوري اللاحق. ولكن جاءت بعد ذلك حادثة ماكاكا: وفيها بدأ ألين يسخر من اس.ار.سيدهارت، وهو مساعد أسود البَشَرَة لجيمس ويب، وكان هذا المساعد مولوداً بجنسية أمريكية ولكن من أصول هندية، وتبين أن السخرية لقب عرقي غامض. والحادثة وهي مسجلة في شريط مصور (فيديو) (مثلما هو كل شيء في هذه الأيام) كانت كافية لتضع ويب فوق القمة.

أهمية العمل الحكومي السياسي المتحول عن العرق عملية من المستحيل المبالغة في تقريرها. فالحركة المحافظة بصفتها قوة سياسية قوية هي حركة فريدة خاصة بالولايات المتحدة. والسبب الرئيس الذي من أجله كان محافظو الحركة قادرين على الازدهار، في حين أن أناساً لهم أفكار مساوية استبعدوا إلى الهامش السياسي في كندا وأوروبة، السبب هو التوتر العرقي الذي يعد تركة من الرق. هدئ بعضاً من ذلك التوتر، أو بدقة أكبر زد الثمن السياسي الذي يدفعه الجمهوريون بسبب محاولتهم لاستغلاله، وتصير أمريكا أقل تميزاً، ومثل الديمقراطيات الغربية الأخرى على نحو أكبر وفيها يكون الدعم لدولة الرفاهية والخطط السياسية الموضوعة للحد من اللا مساواة دعماً أقوى بكثير.

ما هو المُرْضي في كانساس؟

ربما كان أشد الأجزاء صعقاً في ذلك التقرير الصادر من مركز بيو عن اتجاهات المدى الطويل في المواقف، هو الجزء الذي يتحدث عن القضايا الاجتماعية وعن «القيم». إن من المذهل أن ندرك كم كانت أمريكة غير متسامحة، منذ وقت ليس بطويل جداً، وكم تغيرت المواقف تغيراً كبيراً. فعلى سبيل المثال، في العام 1987 كان أكثر من نصف المجيبين يعتقدون أن المدارس يجب أن يكون لها الحق في أن تطرد المعلمين الشواذ، وكان 43 بالمئة يعتقدون أن مرض الإيدز قد يكون عقوبة من الله بسبب السلوك الجنسي اللاأخلاقي. وبحلول العام 2007 كانت تلك الأرقام قد هبطت إلى 28 بالمئة و 23 بالمئة على التوالي. أو خذ مسألة دور المرأة في المجتمع: ففي العام 1987 لم يوافق إلا 29 بالمئة فقط بشكل كامل على اقتراح بأن على النساء أن يعدن إلى أدوارهم التقليدية، ولكن بحلول العام 2007 كان ذلك قد ارتفع إلى 51 بالمئة.

مدى التغيير في المواقف مؤثر. والمضامين السياسية أقل وضوحاً. وكما شرحت في الفصل التاسع، فإن علماء العلوم السياسية ينزعون إلى الشك بشأن أطروحة «ماذا جرى مع كانساس؟»، فهم بمعالجة الأرقام لم يجدوا إلا القليل من الدليل على أن الدين والقضايا الاجتماعية، مقارنة مع العرق، قد قادت بالفعل عدداً كبيراً من بيض الطبقة العاملة إلى أن يصوتوا ضد مصالحهم الاقتصادية. ويبدو أن «ناخبي القيم» كانوا حاسمين فقط في الأعراق المتقاربة. ومع ذلك، وإلى المدى الذي كان فيه اللاتسامح الاجتماعي والديني قد استغل من محافظي الحركة، فإن المجال الموجود لذلك النوع من الاستغلال يتضاءل تضاؤلاً واضحاً.

وزيادة على ما تقدم هناك إشارات عن دينامية في القضايا الاجتماعية والدينية تشبه في بعض الوجوه الدينامية في العرق: ففي الوقت الذي تصير فيه البلد أكثر تسامحاً فإن اعتماد الحزب الجمهوري على قاعدة غير متسامحة يضعه على نحو متزايد على خطى غير منسجمة مع الأكثرية. والحالة التي تعد مثالاً موضحاً هي كانساس نفسها، حيث صار عدد من الجمهوريين البارزين ديمقراطيين بعد انتخابات العام 2004 احتجاجاً على هيمنة

اليمين الديني على الحزب القديم الكبير المحلي. وصرح الرئيس السابق الجمهوري للولاية وهو يغير الحزب الذي ينتمي إليه: «لقد تعبت من الحوارات اللاهوتية عما إذا كان تشارلز داروِن على حق». الحزب الجمهوري في كانساس رد بأن أمر بأن يوقع الأعضاء على «عهد الوحدة» الذي يبدو مثيراً للانزعاج على نحو جدي، ويبدو على نحو غامض ماوياً، وفيه يصرح الأعضاء بالقول: «أنا لن أجد، في أي نقطة في مستقبلي السياسي أو الشخصي، سبباً لتحويل ولائي لحزبي»[8]. وفي وقت كتابة هذا النص، فإن في كانساس حاكماً (ديمقراطياً) ويشغل الديمقراطيون مقعدين من مقاعدها الأربعة في المجلس النيابي.

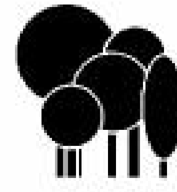
البحث عن أجوبة

الأمريكيون قلقون بشأن الاقتصاد الذي يترك معظمهم في الخلف، بما في ذلك الأوقات التي يفترض أنها أوقات طيبة. لقد صاروا أقل قابلية للتأثر بالعمل الحكومي السياسي المتصل بالذهول، أي، المناشدات التي تلجأ إلى اللاتسامح العرقي والاجتماعي، وتدمير سمعة الآخرين على أساس الأمن القومي. لكل هذه الأسباب يبدو مرجحاً أن لحظة الحركة المحافظة قد مرت.

ولكن الليبيراليين، على كل حال، يحتاجون إلى أن يمثلوا أكثر من مجرد كونهم ببساطة ليسوا على الدرجة نفسها من السوء كالناس الذين كانوا يديرون أمريكة مؤخراً. فكروا ثانية ببرنامج الإصلاح الجديد (نيوديل): فإن فشل الحكم المحافظ جعل ربح الديمقراطيين انتخابات العام 1932 محتوماً تقريباً، ولكن لم يكن مؤكداً على أي حال أن المنتصر سيترك خلفه تركة دائمة. إن ما جعل تأثير برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) دائماً، على هذا الحال، هو حقيقة أن فرانكلين ديلانو روزفلت قدم أجوبة للا مساواة وللاأمن الاقتصادي. وهذان تضمنا أولاً وقبل كل شيء مؤسسات دولة الرفاهية الأمريكية، وفوقها جميعاً، الضمان الاجتماعي. وكما رأينا، كان برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) كذلك ناجحاً نجاحاً لافتاً للأنظار في تسوية توزيع الدخل في الولايات المتحدة، من دون آثار ضارة على النمو الاقتصادي.

نحن الآن مرة ثانية أمة مشـمئزة من الحكم المحافظ. وليس الحال هو الحال نفســه مثل العام 1932 مرة أخرى كاملة، ولكن الميزة جيدة على نحو طيب في أن الديمقراطيين، وبعض الليبيراليين الديمقراطيين، إلى جانب ذلك، سوف يمسكون قريباً بمجلس الشيوخ والبيت الأبيض. والسؤال هو إن كانت الأكثرية الجديدة سوف تنجز أي شيء دائم.

يجـب أن يكونـوا قادرين علـى أن يفعلوا ذلـك. فالليبيراليون اليـوم يملكون ميزة ضـخمة واحدة على الليبيراليين قبل خمسة وسبعين عاماً وهي: أنهم يعرفون ما يجب أن يفعلوا، في قضـية مهمة واحدة على الأقل. وفي الفصـل الآتي سوف أشرح القضية الكاسـحة من أجل استـكمال برنامج الإصـلاح الجديد (نيوديل) عـن طريق تزويد الأمريكيين بشــيء ما يمتلكه من قبلهم المواطنون في كل بلد متقدم آخر، وهو الرعاية الصحية الشاملة المضمونة.



الفصل الحادي عشر

واجب الرعاية الصحية

الولايات المتحدة، منفردة من بين الأمم الغنية، هي الأمة التي لا تضمن الرعاية الصحية الأساسية لمواطنيها. ومعظم المناقشات عن خطة سياسة الرعاية الصحية، ومن جملتها مناقشتي، تبدأ بحقائق وأرقام عن تكاليف ومنافع إغلاق تلك الفجوة. وسأصل إلى تلك الحقائق والأرقام بعد قليل. ولكن دعني أبدأ بنوع مختلف من السؤال: ما الذي نفكر في أنه الشيء الصحيح أخلاقياً لنفعله؟

هناك مناقشة متماسكة أخلاقياً ضد الرعاية المضمونة، وهي تنزل إلى القول إن الحياة قد تكون غير منصفة، ولكن ليس من واجب الحكومة أن تخلّص العالم من عدم وجود العدالة. وإذا كان بعض الناس لا يستطيعون توفير التأمين الصحي، فإن هذه المناقشة سوف تؤكد أن ذلك من سوء الحظ، ولكن الحكومة ليس من عملها أن تجبر الناس الآخرين على مساعدتهم عبر فرض ضرائب أعلى. وإذا كان بعض الناس يرثون مورثات تجعلهم عرضة للإصابة بالمرض، أو لاكتساب ظروف عند نقطة من حياتهم تجعل من المستحيل عليهم الحصول على التأمين الطبي من ذلك الحين فصاعداً، فهناك، في الحقيقة، الكثير من ضربات الحظ السيئ في الحياة. ولا تستطيع الحكومة أن تصلح حالهم جميعاً، وليس هناك من سبب يدعو إلى إبراز هذه المشكلات على وجه الخصوص.

ومن الواضح أنني لا أوافق على هذه المناقشة. ولكنني لا أثيرها لمجرد أن أسقطها. وبدلاً من ذلك، فإن نقطتي هي أنه في الوقت الذي يوجد مناقشة متماسكة أخلاقياً ضد الرعاية الصحية الشاملة، فإنها مناقشة لا تسمعها أبداً تقريباً في الحوار السياسي. هناك بالتأكيد عدد مهم من المحافظين الذين يعتقدون أن الحكومة لا تمتلك الحق في صرف أموال دافعي الضرائب مساعدة لغير المحظوظين. وكان الراحل موللي أيفنز

مغرماً باقتباس قول مشرِّع من تكساس كان قد سأل: «من أين أتت هذه الفكرة التي ترى أن كل شخص يستحق تعليماً مجانياً، ورعاية طبية مجانية، و أيّ شيء مجانياً؟ إنها تأتي من موسكو، من روسيا. إنها تأتي مباشرة من حفرة من الجحيم»[1]. ولكن السياسيين القوميين لا يقولون أبداً أشياء مثل هذا في العلن.

والسبب، طبعاً، في أنهم لا يقولون ذلك، هو أنهم يعلمون أن الناخبين لا يوافقون. وستكون تحت ضغط شديد لتجد أكثر من حفنة نسبية من الأمريكيين الذين يرون أن الحق هو حرمان الناس من الرعاية الصحية بسبب ظروف موجودة من قبل، وتوحي استطلاعات الرأي كذلك أن أكثرية كبيرة تعتقد أن جميع المواطنين الأمريكيين يجب أن يكون لهم رعاية صحية مضمونة بغض النظر عن الدخل. والقضية الأخلاقية الداعية إلى الرعاية الصحية الشاملة ليست محل نزاع.

وبدلاً من ذلك فإن المعارضة للرعاية الصحية الشاملة تعتمد على الزعم بأن القيام بالعمل الصحيح أخلاقياً أمر غير ممكن، أو على الأقل فإن التكلفة، في دولارات دافع الضرائب، وفي النوعية المخفضة من الرعاية المقدمة للذين يعملون بشكل حسن تحت نظامنا الحالي، ستكون تكلفة عالية جداً. وهنا هو المكان الذي تدخل فيه الحقائق والأرقام. والحقيقة هي أن كل بلد متقدم آخر ينجح في تحقيق المستحيل المفترض، وهو توفير الرعاية الصحية لجميع مواطنيها. ونوعية الرعاية التي يقدمونها، بأي مقياس متوافر، نوعية على الدرجة نفسها من الجودة أو هي أجود من رعايتنا التي نقدمها. وهم يفعلون كل هذا في الوقت نفسه الذي ينفقون فيه على الشخص الواحد في الرعاية الصحية أقل بكثير مما ننفق نحن. الرعاية الصحية، في كلمات أخرى، تنتهي في النتيجة إلى أن تكون مجالاً يكون فيه فعل الأمر الصحيح أخلاقياً هو أيضاً غداء مجاني بالتعبير الاقتصادي، أو شيء يتم الحصول عليه من دون تكلفة. وجميع الدلائل توحي أن نظاماً أكثر عدلاً سيكون أرخص أيضاً لإدارته من نظامنا الحالي، وسوف يقدم رعاية أفضل.

وهناك أمر واحد آخر مهم يجب أن ندركه بشأن الرعاية الصحية: وهو أنها قضية يحرص الأمريكيون عليها، وذلك في قسم كبير منه بسبب أن النظام الذي نمتلكه واضح

بشكل يمكن رؤيته. إن استطلاعات الرأي توحي على نحو ثابت أن الرعاية الصحية، هي في الحقيقة، أهم قضية محلية لدى الناخبين الذين يرجح أن ينتخبوا.

القيم المشتركة، والاقتصاد الجيد، والأهمية في عيون الناخبين، كل هذه يجب أن تجعل إصلاح الرعاية الصحية أسبقية. وكل شيء نعرفه عن اقتصاد الرعاية الصحية يشير إلى أن النوع الوحيد من الإصلاح الذي سيعمل هو النوع الذي يكون، بأي تعريف له، ليبيرالياً: أي إنه سيشمل العمل الحكومي الذي سوف يخفض اللا مساواة واللاأمن. إصلاح الرعاية الصحية هو ملمح رئيس طبيعي لبرنامج الإصلاح الجديد (نيوديل). وإذا كان الليبيراليون يريدون أن يُظهِروا أن الخطط السياسية التقدمية تستطيع أن تخلق مجتمعاً أفضل وأعدل، فهذا هو المكان الذي يبدؤون منه.

وقبل أن أصل إلى مقترحات من أجل إصلاح الرعاية الصحية، على كل حال، فأنا أحتاج إلى أن أتحدث قليلاً عن اقتصاديات الرعاية الصحية.

نحن الرقم السابع والثلاثون!

إذا كان الماضي يقدم أي إرشاد، ففي أثناء العام الآتي سوف يكون على نصف الأمريكيين نفقات طبية تافهة الأهمية. ربما سيشترون بضع زجاجات أسبرين، وربما سيقومون بإجراء فحص عام أو اثنين، ولكنهم لن يمرضوا، أو على الأقل لن يمرضوا مرضاً شديداً يجعلهم يحتاجون إلى العلاج الغالي الثمن. ومن جهة أخرى فإن قلة من الأمريكيين سوف يتكبدون نفقات طبية هائلة، سوف يحتاجون إلى عملية تحويل في القلب، أو إلى الديَّلزة، حين تعجز الكلية عن تصفية الدم، أو إلى علاج كيماوي. وبشكل عام فإن 20 بالمئة من السكان سوف يشكلون السبب لنسبة 80 بالمئة من التكاليف الطبية. ونسبة واحد بالمئة وهي أشد السكان مرضاً، سوف تحتاج، في المتوسط، إلى ما قيمته أكثر من 150.000 دولار من الرعاية الطبية في العام القادم فقط[4].

قلة قليلة جداً من الأمريكيين تستطيع أن تملك الوسائل المالية اللازمة لتدفع مبالغ على ذلك القدر من الضخامة من جيبها، وخصوصاً إذا كانت الرعاية الطبية

الغالية الثمن تستمر طوال سنوات، كما هي في أغلب الحالات. الرعاية الطبية الحديثة متوافرة للأمريكيين من الطبقة الوسطى ونظرائهم في البلدان المتقدمة الأخرى فقط لأن شخصاً ما آخر سوف يدفع معظم الفواتير إذا دعت الحاجة وحين تدعو الحاجة للرعاية الغالية الثمن.

في الولايات المتحدة منفردة من بين الأمم الغنية، ذلك «الشخص الآخر» هو عادة شركة تأمين خاصة. في كل مكان آخر يُقَدَّم معظم التأمين الصحي في الواقع من الحكومة، وفي النهاية من دافعي الضرائب (على الرغم من أن التفاصيل يمكن أن تكون معقدة). وفي الولايات المتحدة نفسها، يُغَطِّي برنامج تأمين مُمَوّل من دافع الضرائب، وهو الرعاية الطبية، كلَّ شخص بلغ الخامسة والستين فأعلى، ويغطي برنامج حكومي آخر، وهو العون الطبي، بعضَ لا كلَّ أولئك الذين هم أفقر من أن يقدروا على توفير التأمين الخاص. ولكن الأغلبية الكبيرة من الأمريكيين الذين يمتلكون التأمين الصحي يحصلون عليه من القطاع الخاص. وذلك الاعتماد على التأمين الخاص أيضاً يجعل الولايات المتحدة هي البلد المتقدم الوحيد الذي لا يملك فيه قسم كبير من السكان، وهم قريب من 15 بالمئة، أي تأمين مطلقاً.

كلمة عن المصطلحات: إن خصوم التأمين الصحي الحكومي يسمونه أحياناً «الطب المؤمم»، طب الدولة العمومي، ولكن ذلك مضلّل - إنه تأمين مؤمم، وهو ليس أبداً الشيء نفسه. في كندا ومعظم البلدان الأوروبية، الأطباء أصحاب مهن حرة أو هم يعملون بشكل رئيس لمستشفيات ولمستوصفات مملوكة ملكية خاصة. وبريطانية فقط، من بين الأمم الكبيرة، هي التي تملك بالفعل التطبيب المؤمم، وفيه تدير الدولة المستشفيات، والأطباء فيها موظفون لدى الدولة.

فكيف إذاً يتساوى نظام الرعاية الصحية الأمريكي، مع اعتماده الفريد على التأمين الخاص، مع أنظمة البلدان الأخرى؟ الجدول 7 يقص القصة. فالجدول يبين كم تنفق البلدان المختلفة لكل شخص على الرعاية الصحية، ويقارن الإنفاق مع متوسط العمر المتوقع، وهو أبسط مقياس لمدى جودة عمل نظام الرعاية الصحية. الولايات المتحدة تنفق تقريباً على الرعاية الصحية للشخص الواحد ضعف ما تنفقه كندا، وفرنسة،

وألمانية، وتنفق بقدر ضـعفين ونصـف تقريبـاً مما تنفقه بريطانية، ومع ذلك فمتوسـط العمر المتوقع عندنا يأتي في أسفل المجموعة.

الجدول 7، مقارنة الرعاية الصحية في العالم الغربي

	الإنفاق على الشخص 2004	سنوات العمر المتوقع 2004
الولايات المتحدة	6102 دولار	77,5
كندا	3165	80,2
فرنسة	3150	79,6
ألمانية	3043	78,9
بريطانية	2508	78,5

المصدر: منظمة الصحة العالمية، http://who,int/research/en/.

هذه الأرقام واضـحة للغاية، وهي تفنيد، شـديد للغاية، للحكمـة التقليدية التي ترى أن القطـاع الخاصـ أكفأ مـن القطاع العام، إلى درجـة أن بعض السياسـيين، والعلماء، والاقتصـاديين ينكرونها بكل بسـاطة. نظامنا للرعاية الصـحية هو «الأفضل في العالم»، كما يقول المرشـح الجمهوري الرئاسـي رودي جيولياني، غير أن منظمة الصـحة العالمية تضـعه فعلاً في المرتبة السـابعة والثلاثين[3]. الأوروبيون يواجهون تكاليف ضخمة مخبوءة مـن التأخيرات ومـن الخدمة غير الملائمـة أو غير المريحة، كما يقـول يايلر كاوين، وهو اقتصـادي محافظ، غير أن المسوح الإحصـائية بين الأمم تقول إن البريطانيين في جملة الآخرين يمتلكون وصـولاً إجمالياً إلى الرعاية الصـحية أفضـل مما يملـك الأمريكيون: إنهم ينتظرون لمدة أطول مما ننتظر من أجل جراحة متروكة لاجتهاد الشـخص، ولكنهم يجدون أن من الأسهل عليهم رؤية طبيب بعد إشعار قصير، وخصوصاً بعد ساعات أو في نهاية عطلة الأسبوع. ولا يوجد لدى الألمان والفرنسيين أي تأخيرات مهمة من أي نوع[4].

ونحن نسـمع بشـكل لا نهاية لـه أن الكنديين يجب عليهم أن ينتظـروا أطول من انتظار الأمريكيين من أجل اسـتبدالات مفصـل الفخذ، وهو صـحيح. ولكن ذلك مثل غير مألوف للاختيـار، لأن معظم اسـتبدالات مفصـل الفخـذ في أمريكة يدفع عنها مـن قبل الرعاية الطبيـة. والرعاية الطبية، الآن، برنامج حكومي، على الرغم من أنه ليس من الواضـح إذا

كان كل شخص يعرف أن، خبراء خطة سياسة الصحة يكررون في الغالب القصة التي تروي كيف أن عضو مجلس الشيوخ السابق جون بروكس تقدم منه ناخب من دائرته وحثه على ألّا يترك الحكومة تضع يدها على الرعاية الطبية. والنقطة، على كل حال، هي أن فجوة استبدال مفصل الفخذ مقارنة بين نظامي تأمين حكومتين، وفيها يُموّل نظام الولايات المتحدة تمويلاً أكثر سخاء. وليس لهذا أي علاقة مع الفضائل المزعومة للمشروع الخاص.

وبشكل أكثر جدية، هناك بعض الأسئلة عن المدى الذي يؤدي به أسلوب الحياة الأمريكية إلى رفع نفقات الرعاية الصحية. ويسمي إيزرا كلين، وهو من مجلة ذا أمريكان بروسبكت، يسميه عقيدةَ «ولكن نحن نأكل تشيزبرغر أكثر»، وهو صحيح أن الأمريكيين ميالون إلى السمنة أكثر من الأوروبيين، وهذا بدوره يميل إلى رفع التكاليف الطبية، وخصوصاً للظروف المزمنة مثل مرض السكري. وتوحي محاولات معالجة الأرقام بالحاسوب، على كل حال، أن أنماط الحياة المختلفة، والأمراض التي تجعلنا هذه الأنماط ميالين إليها، ليست كافية لتشرح أكثر من قسم صغير من فجوة التكلفة الموجودة بين الولايات المتحدة وكل طرف آخر. وتقدر دراسة قام بها معهد ماكينزي العالمي أن الاختلاف في مزيج الأمراض بين الولايات المتحدة والبلدان المتقدمة الأخرى، يعلل أقل من 25 بليون دولار في تكاليف العلاج السنوي، أو يعلل أقل من 100 دولار من 3,000 دولار إضافية تقريباً لكل شخص تنفقها الولايات المتحدة على الرعاية الصحية في كل عام[5].

وهناك شيء واحد يجب عليكم أن تعرفوه: وهو أن أمريكة، على الرغم من أنها تنفق أكثر بكثير على الرعاية الصحية من أي طرف آخر، فإن هذا لا يشتري على ما يبدو رعاية طبية أكثر على نحوٍ مهم. وبمقاييس مثل عدد الأطباء لكل 100,000 نسمة، فإن العدد المتوسط لزيارات الأطباء، وعدد الأيام المقضية في المستشفى، وكمية دواء الوصفات التي نستهلكها، وهكذا، فإن الرعاية الصحية الأمريكية لا تبرز عن الرعاية الصحية في بلدان غنية أخرى[6]. فنحن فوق العادة خارج المألوف، في قمة اللوحات البيانية، فيما يتعلق بما ندفعه للرعاية، ولكننا في وسط المجموعة فقط فيما يتعلق بما نحصل عليه بالفعل مقابل نقودنا.

كل هـذا يخبرنا أن نظام الرعاية الصـحية الأمريكي غير كفـيٍّ إلى درجة مبالغ فيها جـداً. ولكن كيف لبلد يسـتطيع أن يفعل، وهو يقف علـى مقدمة أعظم التقدم التقاني في العديـد مـن الحقول، أن يدير مثل هـذا النظام غير الكفيّ للرعاية الصـحية؟ والجواب الرئيسـ هـو أننا وقعنا في نظام تنفق فيه مبالغ ضـخمة من المال لا علـى تقديم الرعاية الصحية، بل على الحرمان منها.

علم اقتصاد الصحة 101

لعل أفضل طريق لفهم التشويش الحاصل في الرعاية الصحية في الولايات المتحدة هو النظـر إلى الاختلاف الموجـود بين ما نريده نحن من نظامنا أن يعملـه، وأنا أعني بذلك الأغلبية الكبيرة من الأمريكيين، وبين ما يعطيه النظام، مثلما يعمل حالياً، إلى اللاعبين الرئيسين حافزاً ليعملوا.

وكما سـبق أن ناقشـت، هناك ما يقترب من الإجماع على أن مـن الواجب أن يتلقى كل الأمريكيين الرعاية الصحية الأساسية. وأولئك الذين يعتقدون غير ذلك يُبقون اعتقاداتهم سـريَّة، لأن القول إن من المقبول حرمان شـخص ما من الرعاية لأنه، سـواء كان ذكراً أم أنثـى، ولِـد فقـيراً، أو ولِد وهو يحمل المورثات الخطـأ، هو قول غير مقبول سياسـياً. وعلى كل حال، فإن شـركات التأمين الخاصة، لا تكسـب المال بالدفع من أجل الرعاية الصحية. إنهـا تكسـب المال من جباية الأقسـاط في حين أنهـا لا تدفع للرعاية الصـحية، إلى درجة أن الشـركات تسـتطيع أن تفلت من الدفع. وفي الحقيقة، في صناعة التأمين الصحي تكون الدفعـات الفعليـة للرعاية، من مثل دفع تكاليف عملية كبيرة، تكون موضـوعة حرفياً تحت الإشارة إليها باسم «خسائر طبية».

وتحـاول شـركات التأمين أن تبقي تلك الخسـائر الطبية التي يؤسـف لها منخفضـة بطريقتين رئيسـتين. واحدة عبر «اختيار الخطر»، وتعرف خلاف ذلك، على نحو غامض على الأصـح، باسـم «الضـمان» لإصـدار الشـركة. وكلاهما تعبير ملطف عن رفض بيع التأمين إلى الناس الذين يرجح أن يحتاجوا إليه، أو تكليفهم بدفع سـعر عال جداً. وحين يسـتطيع المؤمِّنون فإنهم بكل احتراس يفرزون المتقدمين لطلب التأمين لكشـف المؤشرات التـي تـدل على أن من المرجـح أن طالبي التأمـين يحتاجون لرعاية غاليـة الثمن، وذلك

مثل تاريخ الأسـرة، وطبيعة الوظيفة، وفوق كل شيء، الظروف الصحية الموجودة مسبقاً. وأي مؤشـر يدل علـى أن المتقدم بطلب التأمين هو من حيث احتمـال حاجته إلى تكاليف طبية عالية أعلى من الاحتمال المتوسط على الأرجح، فإن الطلب ومعه أي فرصة للتأمين المقدور عليه مالياً يخرج من النافذة.

ومع ذلك، إذا احتاج شـخص ما كان قد نجح في عملية اختيار الخطر، إلى الرعاية، فهنـاك خط دفـاع ثان: وهـو أن المؤمِّنـين يبحثون عن طـرقٍ لعدم الدفع. فهم يفتشـون في التاريخ الطبي للمريض ليكشـفوا إن كانوا يسـتطيعون الزعـم بأنه كانت هناك بعض الظروف التي كانت موجودة مسـبقاً وأخفق المريض ذكراً كان أم أنثى في الكشـف عنها، وهم بذلك يلغون التأمين. وأهم ما في الأمر في معظم الحالات، هو أنهم يتحدّون الطلبات المقدمة من الأطباء والمستشفيات، محاولين أن يجدوا أسباباً ليبرروا من أجلها أن العلاج الذي قُدِّم للمرض لم يكن من مسؤولية المؤمِّنين.

والمؤمِّنون لا يفعلون كل هذا لأنهم أناس شـريرون. إنهم يفعلون ذلك لأن بنية النظام لا تترك لهم إلا خياراً قليلاً. إن شـركة التأمين الجيدة، الشـركة التي لم تحاول أن تفرز الزبائن المكلِّفين التي لم تبحث عن طرق لتجنب الدفع عن الرعاية الصحية، سوف تجتذب بالدرجة الرئيسة الزبائن الذين يحملون مخاطر عالية، وهذا يترك الشركة مرتبكة بكل النفقات التي كان المؤمِّنون الآخرون يحاولون أن يتجنبوها، وسوف تخرج هذه الشركة من العمل بشكل سريع. وعلى كل حال، إذا كان الناس الذين يفعلون كل هذا ليسوا أشراراً، فإن عواقب عملهم شـريرة. تذكَّر، هناك اعتقاد شـامل تقريباً أن كل شخص يجب أن يمتلك الرعاية الصـحية الكافية، وهذا يعني امتلاك التأمـين الكافي، ولكن الطريقة التي يعمل بها نظامنا، تجعل ملايين من الناس محرومين من التأمين أو يُعرَض عليهم التأمين فقط بأسعار غير مقدور عليها مالياً. وفي الوقت نفسه تنفق شركات التأمين مبالغ ضخمة لفرز المتقدمين بطلبات التأمين وللقتال عند الدفع. والمزوِّدون بالرعاية الصحية، ومن جملتهم الأطباء والمستشفيات ينفقون مبالغ طائلة في التعامل مع شركات التأمين وفي القتال معها لجعلها تدفع. هناك صـناعة كاملة معروفة باسـم «إدارة رفض الطلب»: شركات تساعد الأطباء لمناقشة شركات التأمين حين ترفض الدفع وتتنصل منه.

وما من تكلفة من هذه التكاليف تنشأ في نظام الرعاية الصحية الشامل الذي تتصرف فيه الحكومة بوصفها مؤمِّناً. إذا كان كل شخص مستحقاً للتأمين الصحي، فليس هناك حاجة لفرز الناس لاستبعاد الزبائن الذين يمثلون مخاطر عالية. وإذا كانت وكالة حكومية هي التي تقدم التأمين فليس هناك حاجة إلى القتال على من الذي يدفع من أجل إجراء طبي: إذا كان إجراء مشمولاً بالغطاء فالحكومة هي التي تدفع. ونتيجة لذلك تكون برامج تأمين الرعاية الصحية الحكومية أقل بيروقراطية وتنفق على الإدارة أقل بكثير مما ينفقه المؤمِّنون الخاصون. وعلى سبيل المثال، ينفق برنامج الرعاية الصحية للمسنين ما يقارب 2 بالمئة من تمويله على الإدارة، وبالنسبة إلى المؤمِّنين في القطاع الخاص يصل الرقم إلى ما يقارب 15 بالمئة. ويقدر ماكينزي غلوبال أن التكاليف الإدارية الإضافية في العام 2003 لصناعة التأمين الصحي في الولايات المتحدة، مقارنة بتكاليف برامج التأمين الحكومي في البلدان الأخرى، وصلت إلى 84 بليون دولار.

وذلك حرفياً ليس النصف منها. وكما يعترف تقرير ماكينزي، «هذا الإجمالي لا يشتمل على العبء الإداري الإضافي لهيكل الدافع المتعدد ولمنتجات التأمين على المستشفيات والمراكز الصحية للمرضى غير المنوّمين ... ولا هو أيضاً يشتمل على النفقات الإضافية التي يتكلفها الموظفون بسبب الحاجة إلى إدارة موارد بشرية قوية لإدارة منافع الرعاية الصحية»[7]. إحدى المقارنات التي يُستَشهد بها على نطاق واسع بين نظامي الولايات المتحدة وكندا، التي حاولت أن تقدر هذه النفقات الأخرى استنتجت أن التكلفة الإدارية الإجمالية في الولايات المتحدة، ومن ضمنها كل من تكاليف المؤمِّنين والمزوِّدين بالرعاية الصحية، تعلل 31 بالمئة من نفقات الصحة، مقارنة مع أقل من 17 بالمئة في كندا. وذلك ما يبلغ تقريباً 300 بليون دولار من التكاليف الزائدة، أو ما يقارب ثلث الفرق بين الإنفاق الأمريكي والكندي[8].

أين ذهبت بقية المال؟ بخلاف البلدان المتقدمة الأخرى، لا تمتلك الولايات المتحدة وكالة مركزية للمساومة مع الشركات الصيدلانية على أسعار الدواء. ونتيجة لذلك تستخدم أمريكا بالفعل أدوية أقل لكل شخص من البلد الأجنبي المتوسط ولكنها تدفع أكثر إلى حد بعيد، مضيفة 100 بليون دولار أو أكثر إلى التكلفة الإجمالية للرعاية

الصحية. وهناك أيضاً تنويعة أدق من أنواع عدم الكفاية في نظام الولايات المتحدة، مثل الحوافز المالية المفسِدة التي قادت إلى تكاثر تسهيلات المسح التصويري المقطعي الحاسوبي للمرضى غير المنوَّمين في الأماكن التي تكون فيها التجهيزات الغالية الثمن ذات استخدام قليل نسبياً.

وأخيراً فإن الأطباء الأمريكيين يقبضون أكثر من نظرائهم في البلدان الأخرى. وهذا، على كل حال، ليس مصدراً كبيراً للفرق في التكاليف مقارنة مع الإدارة، والأدوية، والمشكلات الأخرى. ومؤلفو تلك الدراسة المقارِنة للتكاليف الإدارية الأمريكية والكندية يقدرون أن ارتفاع الرواتب للأطباء الأمريكيين تعلل ما يقارب 2 بالمئة فقط من الاختلاف في التكاليف الكلية.

هناك خلل واحد مزعج بالإضافة إلى ذلك يجب أن أذكره في نظام الولايات المتحدة: وهو أن المؤمِّنين لديهم حافز قليل للدفع من أجل الرعاية الوقائية، ولو كان الدفع سيوفر مبالغ كبيرة في التكاليف الطبية في المستقبل. وأكثر الأمثلة سوءاً في السمعة هو مثال داء السكري، الذي لا يدفع المؤمِّنون في الأغلب للعلاج الذي قد يضبط المرض في مراحله الأولى ولكنهم سيدفعون لعمليات بتر الأقدام التي هي كلها في الغالب جداً من عواقب داء السكري الذي يخرج عن السيطرة. وهذا قد يبدو إمعاناً في الخطأ، ولكن انظر في الحوافز المتوافرة للمؤمِّن: وهي أن المؤمِّن يتحمل التكلفة حين يدفع للرعاية الوقائية، ولكن من غير المرجح أن يحصد المنافع نظراً إلى أن الناس يغيرون المؤمِّنين في الغالب، أو يتحولون من التأمين الشخصي إلى برنامج الرعاية الطبية حين يبلغون الخامسة الستين. وهكذا فالرعاية الطبية التي تكلف مالاً الآن ولكنها توافر المال في المستقبل قد لا تكون ذات قيمة من منظور شركة تأمين شخصية. وفي المقابل، تمتلك الأنظمة الشاملة، التي تغطي كل شخص مدى الحياة تمتلك حافزاً قوياً للدفع من أجل الرعاية الوقائية.

حتى الآن جعلت النظام الأمريكي يبدو وكأنه كابوس، وهو كابوس بالنسبة إلى الكثيرين من الناس. ومع ذلك فإن ما يقارب 85 بالمئة من الأمريكيين يملكون تأميناً صحياً، ومعظمهم يتلقون رعاية محترمة. فلماذا يعمل النظام إلى هذا الحد من الجودة أيضاً؟

جزء من الجواب هو أن الحكومة في أمريكة أيضاً، تلعب دوراً حاسماً في تقديم التغطية الصحية. ففي العام 2005 كان 80 مليون أمريكي مشمولين بالغطاء ببرامج حكومية، ومعظمها الرعاية الطبية والعون الطبي زائداً برامج أخرى من مثل الرعاية الصحية للمقاتلين القدماء. وكان هذا أقل من 198 مليون مشمولين بالغطاء بتأمين صحي خاص، ولكن نظراً إلى أن كلا البرنامجين مخصص إلى حد كبير للمسنين، الذين لديهم تكاليف طبية أكثر من الشباب بكثير، فإن الحكومة تدفع بالفعل للمزيد من الرعاية الطبية أكثر مما يدفع المؤمَّنون الخاصون. في العام 2004 دفعت البرامج الحكومية من أجل 44 بالمئة من الرعاية الصحية في أمريكة، في حين دفع التأمين الخاص من أجل 36 بالمئة فقط، ومعظم البقية كان إنفاقاً من الجيب، وهو موجود في كل مكان.

وبقية السبب الذي من أجله يعمل النظام الأمريكي على مستوى الجودة التي يعمل عليها، هو أن الأكثرية الكبيرة من الأمريكيين الذين لديهم تأمين صحي خاص يحصلون عليه من أرباب عملهم. وهذا في جزء منه نتيجة التاريخ، ففي أثناء الحرب العالمية الثانية لم يكن يسمح للشركات أن ترفع أجورها لتنافس من أجل الحصول على العمال، وهكذا فالكثير من هذه الشركات عرضت المنافع الصحية بدلاً من ذلك. وهو أيضاً في قسم كبير نتيجة لميزة الضريبة الخاصة: فالمنافع الصحية، على خلاف الراتب، ليست خاضعة لضرائب الدخل أو ضرائب جدول الرواتب. فلكي يحصل رب العمل على هذه الميزة الضريبية، على كل حال، عليه أن يعرض الخطة نفسها الصحية لجميع الموظفين، بغض النظر عن تاريخهم الصحي. فالتغطية المستندة إلى التوظيف، إذاً، تقلل إلى حد ما مشكلة قيام المؤمِّنين بفرز أولئك الذين يحتاجون إلى التأمين فعلاً. وكذلك، فإن أرباب العمل الكبار إلى حد ما يقفون إلى جانب حقوق موظفيهم في العلاج.

ونتيجة لهذه الميزات، فإن التأمين المستند إلى التوظيف كان قد قدَّم لمدة طويلة حلاً قابلاً للعمل لمشكلة الرعاية الصحية للكثيرين من الأمريكيين، وهو حل كان جيداً بما فيه الكفاية إلى درجة أدت معها إلى إعاقة الطلبات الداعية إلى القيام بالفحص الدقيق الشامل الأساسي لإصلاح النظام. ولكن ذلك الحل الآن، في الشكل الذي كان عليه، يعاني من الانهيار.

أزمة بالحركة البطيئة

الأشكال الأساسية لنظام الرعاية الصحية الأمريكي لم تتغير كثيراً منذ العام 1965، حين أنشأ ليندون جونسون الرعاية الطبية والعون الطبي. وهو التأمين الحكومي للمسنين وللفقراء، والتأمين المستند إلى التوظيف للعمال الذين يعملون أعمالاً جيدة في شركات جيدة، والتأمين الشخصي، إذا كنت تستطيع أن تحصل عليه، لأولئك الذين لم يكونوا محظوظين كفاية ليحصلوا على التغطية المستندة إلى التوظيف، وحياة مخيفة من دون تأمين لعدد مهم من الأمريكيين. وفي حين بقيت أشكال نظام الرعاية على حالها، فإن الأعداد تغيرت على كل حال. فالتأمين المستند إلى التوظيف ينحل بالتدريج. والعون الطبي استوعب بعض الركود ولكنه لم يستوعبه كله. ووصل الخوف من فقدان التأمين الصحي إلى التغلغل في أوساط أمريكة الطبقة الوسطى.

بدأت أزمة الحركة البطيئة للرعاية الصحية في الثمانينيات من 1980. ودخلت في تراجع قصير لشدتها طوال جزء من التسعينيات، وهي الآن عائدة بدرجة شديدة. ولب الأزمة هو الهبوط في التأمين المستند إلى التوظيف. وفي وقت قريب في سنة 2001، كان 65 بالمئة من العمال الأمريكيين مشمولين بغطاء مستند إلى التوظيف. وبحلول العام 2006 كانت تلك النسبة قد نزلت إلى 59 بالمئة، مع عدم وجود أي إشارة إلى أن الاتجاه المنحدر كان يصل إلى نهاية[9]. والذي يدفع الهبوط في التغطية المستندة إلى التوظيف، هو بدوره، ارتفاع تكلفة التأمين: فالقسط السنوي المتوسط لتغطية الأسرة كان أكثر من أحد عشر ألف دولار في العام 2006، وهو مبلغ يزيد عن ربع المكاسب السنوية للعامل الوسيط[10]. وبالنسبة إلى العمال ذوي الراتب المنخفض فإن ذلك كثير جداً تماماً، وفي الحقيقة، إنه قريب جداً من المكاسب السنوية الإجمالية لعامل يعمل كامل وقت العمل، ويُدفَع له الحد الأدنى من الأجر. ووجدت إحدى الدراسات أن في صفوف الأمريكيين ذوي «الدخل المتوسط» أيضاً، وهو المحدد بصفة أعضاء الأسر التي لها دخول بين عشرين ألفاً وخمسة وثلاثين ألف دولار في السنة، يوجد أكثر من 40 بالمئة منهم كانوا غير مؤمَّنين عند نقطة من الزمان طوال مدة عامين[11].

لماذا يصير التأمين أكثر غلاء؟ الجواب، على نحو مكابر، هو التقدم الطبي. فالتقدمات الحاصلة في التقانة الطبية تعني أن الأطباء يستطيعون أن يعالجوا مشكلات عديدة لم تكن في السابق ممكنة العلاج، ولكن ذلك يحدث بتكلفة كبيرة فقط. وشركات التأمين تدفع من أجل هذه المعالجات ولكنها تعوض عن طريق رفع الأقساط.

واتجاه التكاليف الطبية الصاعدة يعود إلى الوراء لعدة عقود. ويبين الجدول 8 مجمل الإنفاق الأمريكي على الرعاية الصحية من حيث هو نسبة مئوية من الإنتاج المحلي الكلي منذ العام 1960، وما عدا حادثة موجزة واحدة ، سيأتي منها المزيد فيما بعد، فإن الإنفاق حتى الآن نسبة صاعدة بشكل ثابت. وطالما كانت النفقات الطبية منخفضة نسبياً، شكل الإنفاق الصاعد، على كل حال، مشكلة صغيرة: فالأمريكيون حملوا على كواهلهم العبء المالي، واستفادوا من التقدم الطبي.

وبحلول الثمانينيات من 1980، على كل حال، ارتفعت التكاليف الطبية إلى النقطة التي كان التأمين يصير عندها غير مقدور عليه بالنسبة إلى الكثيرين من أرباب العمل. ومع استمرار التكاليف الطبية بالتصاعد، بدأ أرباب العمل يُسقِطون التغطية بالتأمين لموظفيهم، ويزيد بذلك عدد الناس الذين يعملون من دون تأمين، والذين يخفقون بتلقي أي رعاية حتى الرعاية الأساسية منها. وكما كتبنا روبن ويلز وأنا فيما سبق في العام 2006:

> نظام رعايتنا الصحية يتخذ في الغالب خيارات غير عقلانية، والتكاليف الصاعدة تفاقم شدة تلك اللاعقلانيات. وعلى نحو خاص، فإن الرعاية الصحية الأمريكية تميل إلى تقسيم الشعب إلى داخليين وخارجيين. الداخليون، وهم الذين يملكون تأميناً جيداً، يتلقون كل شيء يستطيع الطب الحديث أن يقدمه، ولا يهم كم هو غالي التكلفة. والخارجيون، وهم الذين يملكون تأميناً متواضعاً أو لا يملكون تأميناً قطعياً، أو يتلقون القليل جداً منه. ...
>
> واستجابة للتقانة الطبية الجديدة، فإن النظام ينفق على الداخليين أكثر أيضاً. ولكنه يعوض عن الإنفاق الأعلى على الداخليين إنفاقاً ، تعويضاً جزئياً، بإرسال المزيد من الناس إلى مكانة الخارجيين، أي سلب بيتر من رعايته الأساسية لكي تدفع إلى بول أحدث علاج. وهكذا فنحن لدينا التناقض القاسي وهو أن التقدم الطبي سيء بالنسبة إلى صحة الكثيرين من الأمريكيين[12].

الجدول 8، إنفاق الرعاية الصحية

العام	النسبة المئوية من الإنتاج المحلي الكلي
1960	5,2
1970	7,2
1980	9,1
1990	12,3
1993	13,7
2000	13,8
2005	16,-

المصدر: مراكز لخدمات الرعاية الصحية والعون الصحي.

http://www.cms.hhs.gov/NationalHealthEXPendedData

هذا التناقض القاسي كان في حالة حركة تماماً في الثمانينيات من 1980، وهو الذي قاد، لمدة من الزمن، إلى حركة قوية تطلب إصلاح الرعاية الصحية. ربح هاريس ووفورد نصراً مفاجئاً في انتخابات مجلس الشيوخ الخاصة في العام 1991 في بنسلفانيا، وكان قسم كبير من النصر عن طريق التشديد على مشكلات الرعاية الصحية. وبل كلينتون التقط الموضوع نفسه، وساعد هذا الموضوع على انتخاب كلينتون في العام 1992.

ولكن محاولة كلينتون أن يحقق المتوقع من وعده أخفقت، وهُزِم ووفورد نفسه على يد ريك سانتوروم وهو محافظ من الحركة له مكانة كاملة، في العام 1994. (وسانتوروم، بدوره، هزم هزيمة كاملة في العام 2006. وكما ذكرت في الفصل الثامن، فقد التجأ في الوقت الحالي إلى خزان فكري للحركة، وهناك يعكف الآن على إنشاء برنامج يدعى «أعداء أمريكة»). لماذا فشل إصلاح الرعاية الصحية تحت حكم كلينتون؟ ولماذا جاء وقته ثانية؟

العقبات الدائمة أمام إصلاح الرعاية الصحية

كانت هناك أشهر قليلة في العام 1993 حين بدا إصلاح الرعاية الصحية الأساسي إصلاحاً لا يمكن استيقافه. ولكنه فشل، ولحق بفشل خطة كلينتون الانتصار الجمهوري في انتخابات العام 1994، وهي عاقبة تنتاب الديمقراطيين كالشبح وتخيفهم إلى هذا اليوم. والخوف من ورطة أخرى هو واحد من العوامل الرئيسة التي تحد من رغبة الديمقراطيين الكبار في إلزام أنفسهم بالرعاية الصحية الشاملة الآن. ولكن السؤال المطروح، على كل حال، هو: ما هي الدروس التي يجب فعلاً أن نتعلمها من العام 1993؟

أجد أن من المعين أن أقسم الأسباب التي أدت إلى إخفاق كلينتون إلى ثلاثة أصناف. الأول: هو أنه كانت هناك العقبات الدائمة أمام الإصلاح، وهي نفسها الآن مثلما كانت آنئذ. والثاني: هو أنه كانت هناك مظاهر من الحالة في العام 1993 لم تبق لها علاقة الآن. والثالث: هو أنه كانت هناك الخطوات الخاطئة التي يمكن تجنبها، وهي أخطاء ارتكبها كلينتون، وما ينبغي لها أن تتكرر.

دعنا نبدأ بالعقبات الدائمة، التي تعد أشد عقبة أساسية منها هي المعارضة العنيدة من محافظي الحركة. فقد صرح وليام كريستول، في أول سلسلة مشهورة من مذكرات الإستراتيجية الموزعة على الجمهوريين في مجلس الشيوخ، صرح بأن على الجمهوريين أن يسعوا إلى «قتل» خطة كلينتون. وشرح لماذا يجب أن يفعلوا ذلك في وول ستريت جورنال وقال: «مرور خطة كلينتون للرعاية الصحية في أي شكل لها سيكون كارثياً. فهي سوف تضمن تدخلاً اتحادياً غير مسبوق في الاقتصاد الأمريكي. ونجاح الخطة سوف يعطي إشارة لإعادة ولادة خطة سياسية دولة الرفاهية المركزية»[13]. واستمر في المحاجّة في أن الخطة سوف تقود إلى نتائج سيئة، ولكن اهتمامه الرئيس، وعلى نحو واضح كان منصباً على أن الرعاية الصحية الشاملة قد تعمل بالفعل، وأنها ستكون محبوبة شعبياً، وأنها سوف تقيم الحجة لصالح قضية تدخل الحكومة. وهو المنطق نفسه الذي قاد إلى محاولة جورج دبليو.بوش أن يخصخص الضمان الاجتماعي: وهي أخطر برامج الحكومة من

وجهــة نظــر محافظ في الحركــة، وهـي البرامج التي تعمل على أفضــل وجهــة وهـي بذلك تضفي الشرعية على دولة الرفاهية.

وليســ علينــا أن نتفكر في هل ســيكون محافظــو الحركة عنيدين على نحو متســاو في معارضــهم لإصلاحات الرعاية الصحية المســتقبلية أم لا؟ إنهم عنيدون من قبلُ في وقت كتابة هذا النص، ومناقشــاتهم أكثر تطرفاً أيضــاً مما كانوا عليه في العام 1993. وعلى ســبيل المثال، حــين وجدت الســلطات البريطانية أن حلقــة من أطباء مســلمين توظفهم الخدمات الصحية القومية كانوا يخططون لهجمات إرهابية، كان هناك جهد منسق من منافذ وســائل الإعلام من أمثال فوكس نيــوز وعلماء محافظي الحركة لدفع الفكرة التي تقول إن الرعاية الصحية القومية تحرض على الإرهاب. صدقاً![14]

ومن المؤكد، على سويّة واحدة مع ما سبق، أن صناعة التأمين سوف تعارض الإصلاح معارضة شرسة، مثلما فعلت في العام 1993. وما يتذكره معظم الناس حول ورطة كلينتون هو الإعلانات الفعالة إلى حد عال، إعلانات «هاري ولويس» التي أدارتها جماعات الضغط لمصــالح التأمين، وهي إعلانات أخافت الناس ودفعت بهم إلى الاعتقاد أن الخطة ســوف تحرمهم من الاختيار الطبي. ولكن ما لم يدركوه على الأرجح هو أن معارضــة الصــناعة جاءت مفاجئة لآل كلينتون، الذين حاولت خطتهم التعاون مع شــركات التأمين عن طريق إعطائها دوراً كبيراً في إدارة النظام. جميع الخطط الرئيسة للرعاية الصحية الموضوعة الآن على الطاولة للمناقشــة، كما هو موصــوف أدناه تحتفظ، بشــكل مشــابه، بدور مهم للمؤمِّنــين الخاصــين، ولكــن ذلــك الآن، مثلمــا كان آنئذ، لن يقلل معارضــة الصــناعة. والحقيقة هي أنّه ما من إصلاح للرعاية الصحية يستطيع أن ينجح ما لم يخفض تكاليف الإدارة المفرطة الآن المفروضة من قبل شركات التأمين، وذلك يعني إجبار الصناعة على الانكماش، ولو احتفظ المؤمِّنون بدور لهم في النظام. ليس هناك في الواقع من ســبيل إلى شراء تعاون شركات التأمين.

ومــرة أخــرى لا نحتاج إلى أن نتفكر في هذا. فالديناميات السياســية ظاهرة من قبلُ في كاليفورنيــا، التــي اقترح فيها أرنولد شــوارزينيغر، وهو نســخة حديثة مــن إيزينهاور

جمهوري، اقترح رعاية صحية شاملة على مستوى الولاية. وخطة شوارزينيغر سوف تحتفظ بدور شركات التأمين الخاصة، ولكنها سوف تنظمها في محاولة لإزالة اختيار المخاطر. ومن المؤكد بما فيه الكفاية أن الصليب الأزرق لكاليفورنيا، وهو أضخم مؤمّن للولاية، يدير الآن إعلانات من نوع هاري ولويس يحذر من أن «الإصلاحات غير المحكمة»، التي لم يُنعَم النظر فيها، يمكن أن تخرب الرعاية الصحية للولاية.

وصناعة الدواء ستكون أيضاً مصدراً للمعارضة الشرسة، وربما تكون معارضتها أشد مما كانت في العام 1993، والسبب هو أن إنفاق الدواء هو حصة من مجمل التكاليف الطبية اليوم أكبر بكثير مما كانت عليه منذ خمسة عشر عاماً. ومثل معارضة المؤمِّنين، فإن معارضة صناعة الدواء لا يمكن تجنبها بشكل أساسي؛ لأن شركات الدواء قسم من المشكلة، فالرعاية الصحية الأمريكية غالية التكلفة لأننا في قسم منها ندفع أكثر بكثير من بلدان أخرى لأدوية الوصفات، وعاجلاً أو آجلاً سوف يحاول نظام من الرعاية الصحية الشاملة أن يساوم على تلك الأسعار ليخفضها.

حتى الآن على هذه الدرجة من السوء: بعض المصادر الكبيرة لمعارضة إصلاح الرعاية الصحية في مطالع التسعينيات سوف تحتفظ بمقاومة مساوية في الشراسة اليوم. ومع ذلك، فهناك إحساس أساسي تكون فيه الاندفاعة الحالية لصالح الإصلاح أكثر دواماً، وتكون أقل قابلية للتقويض بفعل الأحداث على الأرجح، من الاندفاعة التي حدثت منذ خمسة عشر عاماً.

العام 2008 ليس هو العام 1993

وكما أشرت في الفصل العاشر، انُتخِب بل كلينتون إلى حد ما لأن الاقتصاد الأمريكي كان في حال كساد. والركود في المدة بين العامين 1990 – 91 تبعته مدة طويلة من نمو الوظائف البطيء، وما يدعى «انتعاش بلا وظائف»، وشعر بها معظم الناس كأنها ركود مستمر. وبدت أزمة الرعاية الصحية حادة بشكل خاص لأن الناس كانوا يفقدون وظائفهم، ويفقدون التأمين الصحي الذي كان يسير مع تلك الوظائف. والمشكلة بالنسبة إلى مصلحي الرعاية

الصـحية كانت مرتبطة بالاقتصـاد فحين بدأ الاقتصاد بالتحسـن، بدأت بالتحسن حالة التأمين الصـحي كذلك. وفي مطالع العام 1994 كان ويليام كريستول قد أقنع الجمهوريين بمحاربة خطة كلينتون، لا بناء على مزاياها الخاصـة بها ولكن بالادعاء أنه لم تكن هناك أي أزمة في الرعاية الصـحية الأمريكية. وكما يبين الجدول 9، فإن حالة التأمين الصـحي كانت في الحقيقة تتحسـن تحسناً سـريعاً: فالنسـبة المئوية من الأمريكيين الذين يمتلكون تأميناً مسـتنداً إلى التوظيف ارتفعت ارتفاعاً حاداً في العام 1994، حين حصل الأمريكيون الموظفـون حديثاً على تغطية مع حصـولهم علـى وظائفهم. وأسـاليب المماطلة الجمهورية عملت إلى حد ما بسـبب أن الأمريكيين، بحلول نهاية العام الأول من رئاسـة كلينتون، كانوا يشعرون شعوراً أفضل بشأن الحالة الراهنة التي كانت عليها الأمور في الرعاية الصحية.

وذلك ببسـاطة لن يحـدث هذه المرة ويعود في دورته. فالأعـوام الأولى من هذا العقد كانت موسومة بكساد وبانتعاش من دون وظائف شبيه بالذي حدث في مطالع التسعينيات مـن 1990. وبدأت الصـورة الوظيفية بالتحسـن في العام 2003، علـى كل حال، وبحلول العام 2006 كان معدل البطالة قد هبط إلى مستويات ليست بعيدة فوق مستواها المنخفض في أواخر التسـعينيات. ومع ذلك فإن صـورة التأمين استمرت في الازدياد سوءاً. وفي هذه المرة لن يكون هناك تحسن مؤقت في الصورة سيدع المعوِّقين ينكرون أن هناك أزمة.

الجدول 9، التأمين المستند إلى التوظيف

العام	النسبة المئوية المشمولة بالتغطية
1987	62,1
1993	57,1
1994	60,9
2000	63,6
2005	59,5

المصدر: جداول التأمين الصحي في مركز الإحصاء في الولايات المتحدة.

http://www.census.gov/hhes/www/hlthins/historic/hihistt/.htm

وكان هناك أيضاً عامل آخر ينتج فرجاً مؤقتاً وذلك بالضبط حين كان كلينتون يحاول أن يبيع خطته الصحية: فأواسط التسعينيات من 1990 كانت هي العصر الذهبي لمنظمات المحافظة على الصحة. وكانت الفكرة الأصلية خلف منظمات المحافظة على الصحة هي أن تقليد ما يعرف بالتأمين الذي يعطي الحرية في اختيار الحزمة الطبية، والذي تدفع فيه الشركات لأي طبيب عن أي إجراء طبي مسموح به، هو تقليد يقود إلى فرط الإنفاق: فالأطباء يطلبون أي إجراء قد ينتج منافع طبية، والمرضى يوافقون نظراً إلى أن شخصاً ما غيرهم هو الذي يدفع. وكان يفترض أن تعمل منظمات المحافظة على الصحة على أن تُستبدل بهذه المنظمات «الرعاية الموجهة بخطة» وفيها كان الأطباء الذين هم جزء من شبكة منظمة المحافظة على الصحة يملكون حوافز ليأخذوا التكلفة بالحسبان، وهذا يقودهم إلى أن يتخلوا عن الإجراءات الغالية التكلفة وأن يستعيضوا عنها بالمنافع الطبية المتوقعة الصغيرة. وذهبت النظرية، إلى أن الناس سيقبلون هذه الحدود، لأنها ستقود إلى تأمين صحي أرخص كثيراً.

والفكرة الكلية المتصلة بأخذ التكلفة بالحسبان في القرارات الطبية فكرة معقولة. فالخدمة الصحية القومية البريطانية، وهي المثال الأوحد عن التطبيب المؤمم الحقيقي من بين البلدان المتقدمة الكبيرة، تمتلك ميزانية محدودة. والمهنيون الطبيون الذين يديرون النظام يحاولون أن يستخدموا هذه الميزانية على أنفع وجه، وذلك عن طريق تصنيف درجات الإجراءات الطبية على أساس الربح الطبي المكتسب من كل جنيه أنفقت، وعن طريق تحديد الإنفاق المنخفض الربح. وفي الولايات المتحدة، تفعل إدارة صحة المحاربين القدماء، وهي نوع من النسخة الأمريكية المصغرة من خدمة الصحة القومية تفعل الشيء نفسه إلى حد كبير. وكلا النظامين الخدمة القومية الصحية وإدارة المحاربين القدماء، يعمل على نحو جيد يلفت الأنظار في توفير الرعاية الصحية الفعالة على الرغم من امتلاكه موارد محدودة جداً.

ولكن منظمات المحافظة على الصحة، على كل حال، منظمات خاصة يديرها رجال أعمال، لا وكالات عامة يديرها أطباء. في البداية ظهروا أنهم يفون بوعودهم عن توفيرات التكلفة: فحين انتشرت منظمات المحافظة على الصحة في التسعينيات من 1990، توقف

الارتفــاع طويــل الأمد في تكاليــف الرعاية الصــحية، وهو توقف يمكن رؤيته بوضــوح في الجــدول[8]. وفي أثناء التســعينيات مــن 1990 أدى المزيج المكون من توفــيرات التكلفة في منظمات المحافظة على الصــحة ومن اقتصــاد مزدهر أدى إلى تحسن كبير ولكنه مؤقت في صورة التأمين الصحي الذي يمكن رؤيته في الجدول [9].

ولكن منظمات المحافظة على الصــحة فشــلت في النهاية في إدامة توفيرات مســتمرة لســبب بســيط واحد: وهــو أن النــاســ لا تثق بها. المرضــى في الخدمة القومية الصــحية البريطانيــة، مســتعدون، على العمــوم، أن يقبلوا بعضــ التقنين للرعاية الصــحية لأنهم يفهمون أن نظام الصحة القومي يملك ميزانية محدودة ويديره أطباء يحاولون الاستفادة إلى أقصــى فائــدة من تلك الميزانيــة. أما أعضــاء المنظمات الأمريكيــة للمحافظة على الصــحة فهم مســتعدون إلى درجة أقل بكثير لقبول التقنين لأنهــم يعرفون أنها تدار من محاســبين يحاولون أن يرفعوا إلى الحد الأقصــى الســطر الأخير في حساب الشركة، أي الأرباح. وبســبب من عدم الثقة ومن عدم الرضــا هذا، فإن عدد المسجلين لدى منظمات المحافظة على الصحة بوصفه حصة من الإجمالي العام بلغ الذروة في أواسط التسعينيات من 1990، على الرغم من أن أشكالاً أخرى من الرعاية الموجهة بخطة استمرت في النمو. وزيادة على ما تقدم، فإن احتجاجاً عاماً وجلســات اســتماع في مجلس الشيوخ قد أجبرت المؤمِّنــين على التراجع بالتدريج عن المحاولات الجريئــة لتحديد التكاليف. ونتيجة لذلك ترتفع التكاليف الطبية في الولايات المتحدة مرة أخرى ارتفاعاً ســريعاً، ومرة أخرى يكون التأمين المستند إلى رب العمل في حالة هبوط.

وهذا كله يعني ضــمناً أن قضــية إصلاح الرعاية الصــحية هي الآن أقل هشاشة مما كانــت عليــه في العام 1993. كان كلينتون قد امتلك نافذة قصــيرة من الفرصــة لتحقيق الإصــلاح، قبل أن يتحول الانتباه العام إلى أمور أخرى. أما في هذه المرة فإن من الصعب تصــور أي شيء ســيؤدي إلى مضاءلة الإحســاس العام بأن شــيئاً ما يجب أن يعمل، ودع المعارضين ليدَّعوا أنه لا توجد أزمة.

ومع ذلك ففي العام 1993 أيضاً كان يمكن لكلينتون أن يكون قد حقق إصلاح الرعاية الصحية لولا أنه ارتكب العديد من الأخطاء التي حسمت النتيجة.

أخطاء ينبغي تجنب تكرارها

كُتِب الكثير عن الشخصيات التي عملت في خطة كلينتون للرعاية الصحية وعن نواحي القصور في تلك الشخصيات. ولن أحاول أن أضيف إلى كل ما كُتِب. وبدلاً من ذلك دعني أركز على أمرين فعلهما كلينتون على نحو خاطئ بشكل واضح.

الأول، هو أنه بالضبط لم يبدأ سريعاً بما فيه الكفاية. وقد قدَّم ماثيو هولت، وهو محلل للرعاية الصحية صارت مدونته عن خطة السياسة الصحية قراءة واجبة في هذا الميدان، قدَّم مقارنة صارمة بين محاولة كلينتون الفاشلة في الإصلاح وبين اندفاعة ليندون.بي.جونسون الناجحة في الرعاية الصحية. جونسون وقَّع فعلاً الرعاية الصحية لتكون قانوناً في 30 تموز/ يوليو 1965، بعد أقل من تسعة شهور بعد انتصاره في انتخابات 1964. أما كلينتون فلم يلق خطابه القومي الأول عن الرعاية الصحية إلاّ في 23 أيلول/ سبتمبر 1993 فقط[13].

التأخير الطويل كان كارثياً لعدة أسباب. فبحلول خريف العام 1993 كان أي زخم سياسي من انتخابات 1992 قد تبدد، وكانت إدارة كلينتون قد صارت من قبلُ مرهقة ومعوقة بالقضايا الصغيرة مثل دور الشواذ في القوات المسلحة. إضافة إلى الفضائح المتنوعة الزائفة المصنوعة من غرفة الأصداء والتأثيرات الخاصة التابعة للحركة المحافظة. وفي الوقت نفسه كان الانتعاش الاقتصادي يقوض الطلب الداعي إلى إصلاح الرعاية الصحية.

لماذا لم يتحرك كلينتون في وقت أبكر؟ كانت المسألة من بعض الوجوه، مسألة أسبقيات: فقد كان انشغاله الأولي بقضايا الميزانية. وكذلك فقد كان وضع خطة كلينتون الصحية أيضاً عملية صعبة معقدة تضم قوة لإنجاز المهمة، قوة ضخمة ولكنها سرّية نجحت قيادتها في تنفير العديد من الحلفاء الطبيعيين. وفوق كل ذلك، على كل حال، لم يكن كلينتون جاهزاً كذلك. الرعاية الصحية برزت بسبب سنوات من المناقشة المسبقة، وأما كلينتون فدخل إلى الموضوع بسجل شبه فارغ تقريباً. وحملته الرئاسية لم تقدم أي تفاصيل عن إصلاح الرعاية الصحية، ولا كان هناك حوار قومي عن الموضوع لإعداد الأرضية.

وحين ظهرت أخيراً خطة كلينتون تبين أن فيها مشكلة أخرى: وهي أنها كانت مصورة تصويراً سهلاً جداً بوصفها خطة سوف تحرم الأمريكيين من الاختيار الطبي.

وخطة كلينتون احتضنت النظرية الكامنة خلف الرعاية الموجهة بخطة، وهي أن تحديد الإنفاق على الإجراءات الطبية الغالية التكلفة، ولكنها من الناحية الطبية إجراءات هامشية، هو تحديد يمكن أن يقود إلى توفيرات ضخمة في التكلفة. لقد كانت خطة من أجل التغطية الشاملة، ولكنها كانت أيضاً خطة من أجل توجيه كل واحد، في الواقع، إلى منظمات المحافظة على الصحة، التي ستنهمك في «منافسة موجهة بخطط لها». وبسرعة اتجه الخصوم المعارضون للخطة إلى التركيز على ناحية الرعاية الموجهة بخطط: أي أن أول إعلانات «هاري ولويس» وأشدها تخريباً حذرت من أن «الحكومة قد تجبرنا على أن نختار من خطط رعاية صحية قليلة صممها مسؤولون حكوميون»[16].

وكي نتجنب تكرار هذا التاريخ التعيس، على مصلحي الرعاية الصحية اليوم أن يتجنبوا هذه الأخطاء. فهم يحتاجون إلى انتهاز الفرصة والبدء بالسرعة الكاملة: فإذا تسلم المنصب، وما إن يتسلم المنصب، رئيس تقدمي مع أغلبية تقدمية في مجلس الشيوخ، يجب عليهم أن يمتلكوا على الأقل العناصر الرئيسة من خطة الرعاية الصحية الشاملة التي تكون قد سبق أن تقررت وسبق أن نوقشت على نطاق واسع. وهكذا فإنه لأمر جيد جداً أن يكون إصلاح الرعاية الصحية قد صار قضية مركزية في الحملة الرئاسية الحالية. وسوف يحتاجون أيضاً إلى عرض خطة تعيد طمأنة الأمريكيين بأنهم سوف يحتفظون ببعض الاختيار، وأن أولئك الذين يملكون حالياً تأميناً جيداً لن يجبروا على تأمين أسوأ منه.

مسارات إلى إصلاح الرعاية الصحية

حين أنشأ فرانكلين ديلانو روزفلت الضمان الاجتماعي وتأمين البطالة كان يدخل أرضاً غير معروفة بعدُ على خريطة. ومثل هذه البرامج لم تكن قد وجدت أبداً في أمريكة بعد، وبرامج دولة الرفاهية في ألمانية وبريطانية كانت، في آن واحد، محدودة وغير معروفة في أمريكة إلا معرفة قليلة. وما من أحد كان يستطيع أن يكون مستيقناً من درجة الجودة التي

كانت ستعمل بها خطط برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل) الموضوعة لحماية الأمريكيين من المخاطر، في أثناء التطبيق العملي لتلك الخطط. وفي المقابل، كانت الرعاية الصحية الشاملة قد وجدت لعقود من الزمان في معظم العالم الغربي، ونحن نملك مسبقاً فكرة جيدة جداً عما يعمل.

وقد قدَّم إيزرا كلين مسحاً جيداً جداً لأنظمة الرعاية الصحية في بلدان متقدمة أخرى، وتستحق فقراته الافتتاحية أن نقتبسها بأكملها:

> قد يكون الطب صعباً، ولكن التأمين الصحي بسيط. وبقية أمم العالم الصناعي قدَّرته من قبلُ، وفعلت ذلك من دون أن تترك 45 مليوناً من أبناء بلدانهم غير مؤمَّنين و16 مليوناً أو ما يقارب ذلك مؤمَّنين بأقل من اللازم، ومن دون ترك التكاليف تتصاعد لولبياً إلى أرفع الأعالي وتهدد اقتصاداتها القومية تهديداً حاداً.
>
> بل ما هو أفضل من ذلك، هو أن هذه النجاحات ليست سرية، وآلياتها ليست غير معروفة. اسأل الباحثين في الصحة ما الذي ينبغي عمله؟ وهم سوف يتنفسون طويلاً ويقترحون شيئاً ما قريباً لما تعمله فرنسة أو ألمانية. واسألهم ما الذي يعتقدون أن من الممكن عمله؟ وآنئذ فإن شدة حاجتهم إلى تجنب معارضة صناعة التأمين وصناعة الصيدلانيات والمحافظين والصناعيين وكل البقية سوف تتركهم يتلعثمون بكلمات طنانة وحلول مؤقتة، وأحلاف إقليمية للشراء وحسابات توفيرات الصحة. إن التعقيد المشهور عن الموضوع هو وظيفة القوى التي تحمي الوضع القائم الحالي، وليس تعقيداً ناجماً عن القضية نفسها[17].

انظر في النظام الفرنسي، الذي صنفته منظمة الصحة العالمية بمرتبة رقم واحد في العالم. وفرنسة تحافظ على نظام تأمين أساسي يغطي كل شخص، ويدفع له من مبالغ الضرائب المستلمة. وهذا يقبل المقارنة مع الرعاية الصحية. والناس يشَجَّعون أيضاً على شراء تأمين إضافي يغطي المزيد من النفقات الطبية، وهذا يقبل المقارنة مع التأمين الصحي المكمِّل الذي يستطيع الكثيرون من الأمريكيين الذين هم أكبر سناً أن يمتلكوه فوق الرعاية الصحية، وأما الفقراء فيستلمون إعانات مالية لتساعدهم على شراء المزيد من التغطية، وهذا يقبل المقارنة مع الطريقة التي يساعد بها العون الصحي ملايين من الأمريكيين المسنين.

ومن الجدير بالملاحظة، في هذه المناسبة، أن النظام الكندي الذي يستخدم في الغالب بوصفه مثالاً لما يجب أن تكون عليه الرعاية الصحية في أمريكة، يمتلك ملمحاً لا يوجد لا في النظام الفرنسي ولا في الرعاية الصحية. فالكنديون غير مسموح لهم بشراء رعايتهم الصحية الخاصة بهم في مجالات مغطاة من التأمين الحكومي. والسبب المعروض لهذا التقييد هو أنه وسيلة لتحديد التكلفة عن طريق منع الكنديين الميسورين من المزايدة بشراء الموارد الطبية النادرة. ومع ذلك، فمن الواضح أنه ليس ملمحاً أساسياً من الرعاية الشاملة. ومرة أخرى، فالأمريكيون الأكبرون سناً الذين يغطيهم برنامج الرعاية الصحية، مثل الفرنسيين، أحرار في أن يشتروا رعاية صحية بالقدر الذي يريدونه زيادة على ما تقدمه الحكومة وعلاوة عليه.

التشابهات بين النظام الفرنسي وبرنامج الرعاية الصحية ليست كاملة: فهناك بعض الملامح من النظام الفرنسي لا تملك لها نظائر في أمريكة، على الأقل لا تملكها حتى الآن. فالكثير من المستشفيات الفرنسية مملوكة من الحكومة، على الرغم من أن على هذه المستشفيات أن تتنافس على المرضى مع القطاع الخاص. وتملك فرنسة كذلك تشديداً قوياً على الرعاية الوقائية. فالحكومة الفرنسية تقدم تغطية كاملة، لا دفعات مشارِكة من المؤمَّن عليه، للحالات المزمنة مثل داء السكري وارتفاع ضغط الدم وذلك لكيلا يقتر المرضى على أنفسهم في العلاج الذي قد يمنع عواقب مستقبلية.

والنقطة الرئيسة، على كل حال، هي أن نظام الرعاية الصحية الفرنسي، الذي يغطي كل شخص والذي يعد أفضل نظام في العالم، يبدو أنه بالفعل يشبه كثيراً نسخة موسعة ومحسنة من برنامج الرعاية الصحية للمسنين، وهو برنامج مألوف ومحبوب، وموسع ليشمل كل السكان. إن نسخة أمريكية من النظام الفرنسي سوف تكلف أكثر مما يكلف النظام الفرنسي بسبب تنويعة من الأسباب، ومن جملتها الحقائق التي تبين أن أطباءنا يُدفَع لهم أكثر وأننا أكثر بدانة ولذلك فنحن أكثر ميلاً إلى بعض الظروف العالية التكلفة. وإجمالاً، على كل حال، فإن برنامج الرعاية الصحية لكل شخص سوف ينهي مشكلة غير المؤمَّن عليهم، وسوف يكلف تقريباً على نحو مؤكد أقل مما يكلف نظامنا الحالي، الذي يترك 45 مليوناً من الأمريكيين من دون تغطية بالرعاية الصحية.

في عالم يديره خبراء المعرفة التفصيلية بخطط السياسة وآثارها، سيكون ذلك نهاية القصـة. فالأمريكيون يحبون برنامج الرعاية الصـحية للمسـنين، فدعونا نعطه إلى كل شـخص. والدفع من أجل التوسع سـوف يعني ضـرائب أعلى، ولكن الأمريكيين أنفسهم الذين يملكون حالياً التأمين سـوف يعوضـون عن ذلك وأكثر من مجرد التعويض؛ لأنه لا يجب عليهم أن يدفعوا مثل هذه الأقسـاط العالية. فالمشـكلة محلولة! ومن حسـن الطالع أو مـن سـوء الطالع، على كل حـال، أن العالم لا يديره خبراء المعرفة التفصـيلية بخطط السياسـة وآثارهـا. فالمقترحات الداعية إلى تأسـيس نظام دافع مفرَد، والمعروف أيضـاً باسم الرعاية الصحية للجميع، يواجه حواجز طرق سياسية كبيرة عديدة.

وحاجـز الطريق الأول الذي يسـمع المرء عنه أكثر ما يسـمع في الغالب هو المعارضـة العنيدة من صناعات التأمين والأدوية لنظام الدافع الواحد. ويجب أن يدرك المصلحون، على كل حال، أن جماعات المصـالح هذه سـوف تمضـي بكل ما أوتيت من جهد ضـد أي إصلاح جدي للرعاية الصحية، وليس هناك أي طريقة للتخلص منهم ورشوتهم.

قد يكون من الممكن، على كل حال، أن نصـفّي حاجزيـن آخرين للتغيير: الحاجة إلى فرض ضـرائب، والخـوف العام من فقدان الاختيار. الأول، مشـكلة الضـرائب: فإن مدَّ برنامج الرعاية الصـحية الخاصـة بالمسـنين أو ما يعادله إلى كل أمريكي سـوف يتطلب كثيراً من الدخل الحكومي الإضـافي، الذي يقارب علـى الأرجح 4 بالمئة من الإنتاج الكلي المحلي. من الصـحيح القول إن هذه الضـرائب الإضافية لن تمثل عبئاً مالياً حقيقياً على البلد؛ نظراً إلى أنها سـوف تحل محل أقسـاط التأمين التي كان يدفعها الناس من قبل. علـى الرغم من الحقيقة التي توضـح أنه سـيكون أمـراً متحدياً جداً أن تقنـع الناس أن زيادة كبيرة في الضـريبة لن تمثّل زيادة صـافية حقيقية في عبئهم المالي، وخصوصـاً في وجه حملة المعارضـة غير الأمينة التي سوف يواجهها مثل هذا الاقتراح على نحو محتوم. وسـيكون أيضاً من الصعب أن تمرر زيادات في الضرائب من الحجم الذي تدعو الحاجة إليه، ولو مع وجود أغلبية تقدمية قوية.

ومشـكلة المحافظـة على قـدرة المريض على الاختيار هي مشـكلة مشـابهة، في بعض النواحي. فالتغطية من نوع برنامج الرعاية الصحية للمسنين سوف تحل محل الكثير من

التأمين الذي يملكه الأمريكيون من قبلُ، وسيكونون أحراراً في شراء تغطية إضافية. ولكن الخطة التي تضع الناس تلقائياً في داخل نظام التأمين الحكومي يمكن أن تُصَوَّر بسهولة بوصفها خطة تحرمهم من القدرة على الاختيار. وسوف يفعل معارضو الإصلاح أفضل ما في وسعهم لترويج سوء الفهم ذلك.

من المهم أن نتذكر أن هاتين المشكلتين هما اعتراضان سياسيان على نظام الدافع المفرَد، وليسا اعتراضين اقتصاديين. ففي التعابير الاقتصادية المحضة، أن نظام الدافع المفرَد هو بوضوح الطريق الوحيد الذي يجب أن يُسلك. فنظام الدافع المفرَد، مع تكاليفه الإدارية المنخفضة ومقدرته القوية على المساومة على الأسعار، سوف يقدم رعاية صحية أكبر، بتكلفة أخفض، من البدائل المطروحة لهذا النظام. ولكن الكامل، على كل حال، يمكن أن يكون عدو الجيد، فإن من الأفضل كثيراً السير مع خطة إصلاح تكون قابلة للتنفيذ سياسياً وتحقق بعض ميزات الدافع المفرَد، أفضل من أن نصر على الحصول على الحل المثالي.

والآن جاء دور الأخبار الطيبة: طوال السنوات القليلة الماضية كان محللو الخطط السياسية والسياسيون يطورون مدخلاً إلى إصلاح الرعاية الصحية يبدو أنه حل وسط وقابل للعمل بين الكفاية الاقتصادية والواقعية السياسية. ويشتمل المدخل على أربعة عناصر أساسية:

- معدل المجتمع.*
- إعانات مالية للعائلات ذات الدخل المنخفض.
- التغطية الإجبارية.
- التنافس العام والخاص.

سوف أبدأ بمناقشة العناصر الثلاثة الأولى، وأتوقف لأشرح ماذا تنجز وهي موحدة مشتركة، ثم سأشرح دور العنصر الرابع.

* هذه طريقة لتطوير معدلات قسط التامين الصحي وفيها يقدر خبراء حساب قسط التأمين ما ستكون عليه التكاليف الإجمالية للسكان، ثم يقدرون الحصة التي تخصص لكل فرد، وأسرة (المترجم).

بموجب معدل المجتمع يمنع المؤمِّنون من تكليف الزبائن أقساطاً مختلفة، أو من أن يمنعوا عن الزبائن التغطية منعاً تاماً، استناداً إلى مخاطرهم الملحوظة في إصابتهم بالمرض. ويتطلب معدل المجتمع «النقي»، وهو الموجود من قبلُ قانوناً في نيويورك وفيرمونت، يتطلب أن يقدم المؤمِّنون لكل شخص عقد تأمين (بوليصة)، بالقسط نفسه، نهاية القصة. وبموجب معدل المجتمع «المعدَّل»، وهو الموجود من قبلُ قانوناً في ماساتشوسيتس، ونيوجيرسي، وفي غيرهما، يمكن أن تتنوع الأقساط بموجب معايير مثل العمر والجغرافية، ولكنها لا تتنوع بموجب التاريخ الطبي. والغرض من معدل المجتمع هو منع المؤمِّنين من حرمان الناس من الرعاية ومنع الرعاية عن الناس الذين يعانون من ظروف موجودة مسبقاً ومن عوامل مخاطر أخرى، ويفترض في المعدل أيضاً أن يقلل التكاليف الإدارية، لأن شركات التأمين لا تخصص بعد ذلك مبالغ كبيرة لتحديد طالبي التأمين الذين فيهم مظنة خطر وفرزهم ورفضهم.

والإعانات المالية شيء نعرفه من قبل، وبموجب إصلاح العون الطبي تدعو المقترحات إلى مد هذه الإعانات لتغطية كثير من الناس غير المؤهلين لتلقي العون الطبي ولكنهم مع ذلك لا يستطيعون تحمل تكلفة التأمين، وهم بالدرجة الرئيسة الراشدون العاملون ذوو الدخل المنخفض.

تقول التغطية الإجبارية إنه يجب عليك أن تمتلك تأميناً صحياً، تماماً مثلما يجب على مالكي السيارات أن يمتلكوا تأميناً للسيارة. والقصد منه هو التعامل مع مشكلة الأفراد الذين يستطيعون تحمل تكلفة التأمين ولكنهم يختارون أن يجازفوا بدلاً من ذلك، وبعدئذ تكون النتيجة أن ينتهوا في غرف الطوارئ، وهناك تكون النتيجة في الغالب أن ينتهي دافعو الضرائب إلى دفع الفاتورة، إذا سار شيء ما سيراً خاطئاً. وبعض الخطط تتضمن أيضاً تعهد رب العمل، الذي يتطلب من رب العمل أن يشتري تأميناً صحياً لموظفيه.

توحيد هذه العناصر الثلاثة المشتركة يقود إلى نظام رعاية صحية شامل يدار عبر شركات التأمين الخاصة. والناس الذين قد يكونون منعوا من التأمين بسبب من التاريخ الطبي يضمنون الوصول إلى التأمين عبر معدل المجتمع، والناس الذين قد لا يكونون

قادرين، تحت ظروف أخرى، على تحمل تكلفة التأمين يعطون إعانة إضافية مالياً، والناس الذين قد يكونون قد اختاروا أن يجازفوا لا يسمح لهم بذلك.

أدخلت ماساتشوسيتس نظاماً وفق هذه الخطوط في العام 2006. وخطة أرنولد شوارزينيغر الموضوعة لكاليفورنيا مشابهة لها. وكان مرشحان كبيران لتسمية الديمقراطيين للرئيس وهما جون إدواردز وباراك أوباما قد أعلنا خططاً ذات علاقة بذلك في وقت كتابة هذا النص، على الرغم من أنهما كليهما أيضاً لديهما الملمح الرابع، الذي سأناقشه بعد لحظات.

هل مثل هذا النظام، الذي يكون فيه إنجاز الرعاية الشاملة عبر المؤمِّنين الخاصين، يمتلك أي ميزات أساسية على نظام الدافع المفرَد؟ في التعابير الاقتصادية، لا. وفي الواقع أن من الأفضل النظر إليه بوصفه محاولة لمحاكاة نظام الدافع المفرَد أثناء التنظيم والمساعدات المالية وستكون المحاكاة غير كاملة. وسبق لي أن قارنت مثل هذه الخطط بوسائل روب غولدبيرغ، التي تحقق الأهداف البسيطة بطريقة معقدة. وبشكل خاص إجبار معدَّل المجتمع والالتزامات الإجبارية بأن تتطلب بيروقراطية حكومية كبيرة. ومن المثير للتهكم، أن إدارة رعاية صحية عبر المؤمِّنين الخاصين يتطلب حكومة متدَخِّلة أكثر تطفلاً مما يتطلبه برنامج حكومي بسيط.

ومع ذلك، هناك ميزات سياسية لنظام معدَّل المجتمع والإعانات المالية والالتزامات الإجبارية. أولاً وقبل كل شيء، أنه يتطلب دخلاً حكومياً إضافياً من الضرائب، أقل بكثير مما يتطلب الدافع المفرَد، وذلك لأن معظم تكلفة التأمين تستمر في أن تدفع في شكل أقساط من أرباب العمل ومن الأفراد. وكل ما تحتاج إليه هو دخل حكومي كاف من الضرائب، لتقديم إعانات مالية للأسر المنخفضة الدخل. وتوحي التقديرات المعقولة أن الدخل الحكومي من الضرائب الذي تدعو الحاجة إليه لتأسيس رعاية شاملة هجينة هو أقل إلى حد كبير من الدخل الحكومي من الضرائب المفقود نتيجة لتخفيضات بوش للضرائب، المجدولة لتنتهي في نهاية العام 2010. وهكذا فهذا النوع من خطة الرعاية الصحية الشاملة يمكن أن يطبق من دون الحاجة إلى تمرير زيادة في الضرائب. وكل

ما سيكون على رئيس ديمقراطي ومجلس شيوخ ديمقراطي أن يفعلوه هو ترك بعض تخفيضات بوش الضريبية تنقضي، وتكريس الدخل الحكومي المكتسب من الضرائب للرعاية الصحية.

وفي الوقت نفسه يسمح مثل هذه الخطة للناس الراضين عن تأمينهم الخاص بأن يحتفظوا به، وسوف تحاول صناعة التأمين أن تعيق الإصلاح عن طريق مهاجمة معدَّل المجتمع، وفي الواقع، فإن معدل المجتمع كان هدفاً لواحد من إعلانات «هاري ولويس» في العام 1993. ولكن صناعة التأمين لن تكون قادرة على اتهام الحكومة بإجبار الناس على الدخول في الرعاية الموجهة بخطة.

على الرغم من أن الرعاية الصحية الشاملة المستندة إلى التأمين الخاص تبدو أكثر قابلية لأن تُعمَل من الدافع المفرد، فهي تتخلى عن بعض ميزات الدافع المفرد. والتكاليف الإدارية، بشكل خاص، ستكون أعلى، وسيبقى هناك مع ذلك كثرة متعددة من المؤمنِّين وقتال على مَنْ يدفع؟ وماذا يدفع؟ هل هناك أي طريق لحل هذه المشكلات؟

وذلك هو المكان الذي يدخل فيه بالحسبان العنصر الرابع. فخطط إدواردز وأوباما تسمح للناس بأن يستمروا في التأمين الخاص، ولكن الخطط تسمح للناس أيضاً بأن يشتروا حصة في خطة تأمين حكومية من نوع برنامج الرعاية الصحية للمسنين، بسعر يعكس التكلفة الحقيقية بالنسبة إلى الحكومة. والسماح بشراء حصة في برنامج الرعاية الصحية يخلق منافسة بين الخطط العامة والخاصة. وتوحي الدلائل بأن خطط الحكومة، التي سيكون لها تكاليف رأسمالية أخفض لأنها لن تكرس مبالغ ضخمة للتسويق، هي التي ستربح ذلك التنافس. حين بدأ برنامج الرعاية الصحية يطالب بأن تتنافس خطط ميزات برنامج الرعاية الصحية، وهي الخطط الخاصة المدعومة من دافع الضرائب للمسنين، مع برنامج الرعاية الصحية التقليدي على أساس عادل من مخاطر التأمين والأقساط، انحدرت الخطط الخاصة. (وبدأت تتوسع ثانية بعد أن قدم قانون تحديث برنامج الرعاية الصحية في العام 2003 إعانات مالية كبيرة للخطط الخاصة، تصل في متوسطها إلى ما يقارب ألف دولار للشخص المستلِم في كل عام. ولكن تلك قصة أخرى). فإذا فاقت خطط

الحكومة في قدرتها على التنافس المؤمنّين الخاصين وبشكل مستمر، فسوف يتطور النظام مع الزمان إلى نظام الدافع المفرد، حين يفقد المؤمّنون حصتهم في السوق. وهذا سوف يمثل، على كل حال، اختياراً من جانب الجمهور، لا مرسوماً حكومياً يجبر الناس على الدخول في برامج حكومية.

وإذا طبقت خطة وفق هذه الخطوط، فسوف تكون النتيجة نظام رعاية صحية أمريكياً لا يكون تماماً مثل أي نظام آخر ولكنه يشابه نوعاً ما النظام الألماني، الذي يكون فيه التأمين الصحي مقدماً عن طريق صناديق «تمويلات مرض» متنافسة ولكنها منظمة تنظيماً شديداً. النظام الألماني، مثل النظام الفرنسي، يكلف أقل إلى حد بعيد من نظامنا في حين أنه يقدم التغطية الشاملة والرعاية عالية الجودة. وهو يعمل أيضاً في أدائها على نحو أفضل من النظام الأمريكي في كل بعد من أبعاد الوصول إلى الرعاية الصحية: فمن الأسهل أن ترى الطبيب بعد إشعار قصير، والانتظارات في غرف الطوارئ أقصر، بل إن الجراحة الاختيارية تتضمن تأخيرات أقل مما يلزمها هنا [18].

هناك تفاصيل كثيرة، كثيرة لإنجازها، ولكن الأمر المهم هو أن الرعاية الصحية الشاملة تبدو قابلة للعمل جداً، من وجهة نظر اقتصادية، ومالية، بل من وجهة نظر سياسية أيضاً.

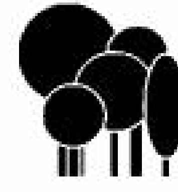
الحصيلة لإصلاح الرعاية الصحية

السبب الرئيس لإصلاح الرعاية الصحية الأمريكية هو ببساطة أن الإصلاح سوف يحسن جودة الحياة ونوعيتها لمعظم الأمريكيين. فتحت نظامنا الحالي يفتقد عشرات الملايين الرعاية الصحية الكامنة، وملايين آخرون كانت حياتهم قد دمرت نتيجة للعبء المالي الذي تشكله التكاليف الطبية، وكثيرون آخرون لم يذهبوا بعد من دون تأمين أو تم إفلاسهم بسبب التكاليف الصحية يعيشون في خوف من أنهم قد يكونون هم اللاحقين. وهي كلها غير ضرورية: فكل بلد غني بعد آخر يملك تغطية شاملة. إن تقليل المخاطر التي يواجهها الأمريكيون سيكون أمراً يستحق التقدير ولو كان له تكلفة جوهرية، ولكن في هذه

الحالة لن يكون هناك أي تكلفة قطعياً. الرعاية الصحية الشاملة ستكون أرخص وأفضل من نظامنا الحالي المجزأ.

وهناك، على كل حال، سبب آخر مهم لإصلاح الرعاية الصحية. وهو السبب نفسه الذي كان محافظو الحركة حريصين من أجله على قتل خطة كلينتون. فنجاح تلك الخطة، كما قال كريستول، «سوف يعطي إشارة لإعادة ميلاد خطة سياسة دولة الرفاهية المركزية»،وقد عنى بذلك فعلاً أن الرعاية الصحية الشاملة سوف تعطي حياة جديدة لفكرة برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل)، وهي أن على المجتمع أن يساعد أعضاءه الذين هم أقل حظاً، وفي الحقيقة أنه سيفعل، وتلك حجة كبيرة لصالحه.

وباختصار، تستطيع الرعاية الصحية الشاملة أن تكون لبرنامج إصلاح جديد جديد ما كان الضمان الاجتماعي لبرنامج الإصلاح الجديد الأصلي، فكلاهما برنامج مهم أهمية حاسمة عبر خصائصه الحقة، وإعادة توكيد للمبدأ الذي يقرر أننا حفظة لإخواننا. يجب أن يكون الحصول على الرعاية الشاملة هو الأسبقية المحلية الرئيسة لليبيراليين المحدثين. وبعد أن ينجحوا هناك، يستطيعون أن يلتفتوا إلى الواجب الأوسع، والأكثر صعوبة وهو التنافس في ترويض اللا مساواة الأمريكية.



الفصل الثاني عشر

مجابهة اللا مساواة

أمريكة التي ترعرعت فيها كانت مجتمع الطبقة الوسطى المتساوية نسبياً. وعلى مر الجيل السابق، على كل حال، عادت أمريكة إلى مستويات العصر المموّه من اللا مساواة. وفي هذا الفصل سوف ألخص الخطط السياسية التي تستطيع أن تساعد على قلب اتجاه هذه التغيرات. وكما فعلت في مناقشة الرعاية الصحية، سوف أبدأ، على كل حال، بسؤال القيم. لماذا يجب علينا أن نهتم بشأن اللا مساواة العالية والمتصاعدة؟

واحد من الأسباب للاهتمام بشأن اللا مساواة هو قضية مستويات المعيشة الصريحة. فكما وثّقت مطولاً في الفصل السابع، فإن حصة الأسد من النمو الاقتصادي في أمريكة طوال الثلاثين سنة الماضية ذهبت إلى أقلية صغيرة غنية، إلى ذلك الحد الذي ليس واضحاً فيه هل كانت الأسرة النموذجية قد استفادت بأي حال من الأحوال من التقدم التقاني ومن الناحية الإنتاجية المتصاعدة التي يأتي بها التقدم أم لا؟ إن نقص التقدم الاقتصادي الواضح بالنسبة إلى الأسر المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل هو في حد ذاته سبب مهم للسعي إلى توزيع متساو أكثر للدخل.

وفيما وراء ذلك، على كل حال، الضرر الذي توقِعه اللا مساواة المتطرفة بمجتمعنا وبديمقراطيتنا. بل إن فكرتنا عن أنفسنا كانت، منذ تأسيس أمريكة، هي أننا أمة من دون تمايزات طبقية حادة، أمة ليست مجتمعاً متساوياً ذا مساواة كاملة، ولكنه مجتمع لم تكن الفجوة فيه بين النخبة الاقتصادية والمواطن النموذجي صدعاً لا يقبل التجسير. وهذا هو السبب الذي جعل توماس جيفرسون يكتب، «ملاك الأرض الصغار هم أثمن جزء من الولاية[1]».

وحين يترجم قول جيفرسون إلى تعابير حديثة بوصفه تشديداً على أن الطبقة الوسطى العريضة هي أثمن جزء في الولاية، يبقى قوله صحيحاً كما كان دائماً. فاللا مساواة

العالية، التي حولتنا إلى أمة ذات طبقة وسطى أُضعِفت كثيراً، لها أثر بسبب التآكّل في علاقاتنا الاجتماعية وفي العملية الحكومية السياسية. وهو أثر صار واضحاً أكثر من أي وقت حين تحركت أمريكة تحركاً أعمق إلى عصر مموّه جديد.

تكاليف اللا مساواة

جاءت إحدى أفضل المناقشات التي سبق لي أن رأيتها بالنسبة إلى التكاليف الاجتماعية للا مساواة، جاءت من محافظ في الحركة يحاول أن يناقش لصالح العكس. ففي العام 1997 نشر إيرفنغ كريستول، وهو مفكر أصيل من المفكرين المحافظين الجدد المحدثين، نشر مقالة في وول ستريت جورنال بعنوان «اللا مساواة في الدخل من دول صراع طبقي». وجادل كريستول في أننا لا ينبغي أن نقلق بشأن اللا مساواة في الدخل، وذلك لأنه مهما يمكن للأرقام أن تقول، فإن التمايزات الطبقية، في الواقع الحقيقي، ذهبت كلها تقريباً. وشدّد كريستول على القول، اليوم

> تميل اللا مساواة في الدخل إلى أن تكون مغمورة بمساواة اجتماعية أكبر تماماً. ... ففي كل مدننا الرئيسة، ليس هناك مطعم واحد يستطيع فيه مدير تنفيذي رئيس أن يتناول غداءه أو أن يتعشى مع الاطمئنان المطلق إلى أنه لن يقابل مصادفة سكرتيرته. وإذا أنت طرت في الدرجة الأولى، فمن الذين سيكونون رفاق سفرك؟ لن تعرف أبداً. فإذا ذهبت إلى باريس فسوف تكون ضائعاً في حشد من الشباب الذين يلوحون ببطاقات الائتمان الخاصة بهم[2].

كان كريستول، بالزعم أن اللا مساواة في الدخل لا تهم لأننا نملك المساواة الاجتماعية، كان في الواقع يقر أن اللا مساواة في الدخل ستكون مشكلة إذا قادت إلى اللا مساواة الاجتماعية. وهنا القضية: إنها فعلاً تقود إليها. إن خيال كريستول عن عالم يعيش فيه الأغنياء تماماً مثلما تعيش أنت وأعيش أنا، وما من أحد يشعر أنه أدنى من الناحية الاجتماعية، هو خيال لا يحمل أي مشابهة لأمريكة التي تعيش فيها.

فأساليب حياة الأغنياء والمشاهير، وهذا قابل للجدال والنقاش، هي أقل جزء من القصة أهمية، ومع ذلك فإن ما يستحق الإشارة إليه هو أن رؤية كريستول عن المديرين

التنفيذيين الرئيسين وهم يختلطون مع الطبقة الوسطى هي رؤية تناقضها تناقضاً كاملاً تقارير روبر فرانك التي يرسلها إلى وول ستريت جورنال، ومجاله المخصص له ليغطيه بانتظام هو تغطية حياة الأغنياء. وفي كتابه (أغنيائستان) يصف فرانك ما تعلمه:

> أغنياء اليوم شكلوا بلدهم الافتراضي الخاص بهم. ... لقد بنوا عالماً مكتفياً ذاتياً لأنفسهم، مكتملاً مع نظام رعاية صحية خاص بهم (أطباء رعاية الأغنياء)، وشبكة سفريات (شبكة طائرات، والنوادي المقصودة)، واقتصاد منفصل. ... الأغنياء لم يكونوا يزدادون غنى وحسب، بل إنهم صاروا غرباء مالياً أيضاً، وهم ينشئون بلدهم الخاص به داخل بلدهم، ومجتمعهم الخاص بهم داخل مجتمع، واقتصادهم الخاص بهم داخل اقتصاد[3].

والحقيقة أن اللا مساواة الضخمة في الدخل تستحضر لا محالة اللا مساواة الاجتماعية الضخمة في أعقابها. وهذه اللا مساواة الاجتماعية ليست بالضبط مجرد مسألة حسد وإهانات. إن لها عواقب حقيقية، سلبية بالنسبة إلى الطريقة التي يعيش وفقها الناس في هذا البلد. قد لا يهم كثيراً أن تكون الأكثرية الكبيرة من الأمريكيين غير قادرة على تحمل تكلفة الإقامة في أجنحة فنادق بتكلفة أحد عشر ألف دولار في الليلة الواحدة التي تظهر في فنادق الرفاهية الموجودة حول العالم[4]. ويهم أهمية كبيرة أن ملايين الأسر من الطبقة الوسطى تشتري بيوتاً لا تستطيع فعلاً أن تتحمل تكاليفها المالية، بادئين بالتعامل مع ديون رهن لا يستطيعون معالجتها معالجة مأمونة، لأنهم شديدو الحاجة إلى إرسال أبنائهم إلى مدرسة جيدة، وإن تشديد اللا مساواة يعني أن مدارس المقاطعات المرغوبة تصير أقل في العدد وأكثر تكلفة للعيش فيها.

درست إليزابيث وورين، وهي خبيرة في الإفلاس في مدرسة القانون في هارفارد، وأميليا وورين تاياغي، وهي مستشارة أعمال، ارتفاع الإفلاس في الولايات المتحدة. وبحلول العام 2005، تماماً قبل أن وضع موضع التنفيذ القانون الجديد الذي يجعل إعلان الإفلاس أصعب بكثير بالنسبة إلى الأفراد، كان عدد الأسر المتقدمة بطلب لإعلان الإفلاس كل عام خمسة أضعاف مستواه في مطالع الثمانينيات من 1980. وكان السبب التقريبي من أجل هذه الارتفاع في الإفلاسات هو أن العائلات كانت تتحمل ديوناً أكثر،

وهذا قاد إلى أحكام أخلاقية عن الناس الذين ينفقون كثيراً جداً على كماليات الرفاهية التي ليست في مقدروهم. وما وجدته وورين وتاياغي، على كل حال، هو أن أسر الطبقة الوسطى كانت تنفق فعلياً على الكماليات أقل مما كانت تنفق في السبعينيات من 1970. وبدلاً من ذلك فإن الارتفاع في الدين عكس بشكل رئيس الإنفاق المتزايد على الإسكان، وكان يدفعه بشكل رئيس التنافس للحصول على مناطق المدارس الجيدة. وكان أمريكيو الطبقة الوسطى قد علقوا في منافسة شرسة، سباق فئران، لا لأنهم جشعون أو حمقى بل لأنهم يحاولون أن يعطوا لأطفالهم فرصة في مجتمع غير متساو على نحو متزايد[5]. وهم محقون في أن يقلقوا: لأن البداية السيئة يمكن أن تدمر فرص الطفل في الحياة.

ما زال الأمريكيون ميالين حين يسألون، إلى أن يقولوا إن الأفراد يستطيعون أن يصنعوا مكانهم الخاص في المجتمع. ووفقاً لمسح من المسوح يوافق 61 بالمئة من الأمريكيين على مقولة إن «الناس يحصلون على مكافأة على جهدهم»، مقارنة مع 49 بالمئة في كندا و 23 بالمئة فقط في فرنسة[6]. وفي الواقع الحقيقي، على كل حال، يوجد لدى أمريكة لا مساواة ضخمة في الفرص وفي النتائج كذلك. فنحن قد نعتقد أن أي شخص يستطيع أن ينجح عبر العمل الشاق والتصميم، ولكن الحقائق تقول غير ذلك.

هناك العديد من النُّبَذ من الشواهد التي تظهر أن قصص هوارشيو آلجر هي قصص نادرة جداً في الحياة الواقعية الحقيقية. وواحد من أبرز الشواهد اللافتة للانتباه يأتي من دراسة نشرها المركز القومي لإحصاءات التعليم، وهي دراسة تتبعت الخبرة التعليمية للأمريكيين الذين كانوا في المرحلة الثامنة في العام 1988. وفُرِز هؤلاء الذين كانوا في المرحلة الثامنة عبر أمرين حسب الموهبة الظاهرة، كما يقيسها اختبار الرياضيات، وحسب المكانة الاجتماعية الاقتصادية لآبائهم، كما تقيسها الوظائف، والدخول، والتعليم.

النتيجة الرئيسة مبينة في الجدول 10، وبشكل غير مثير للدهشة. إن الحصول على علامة اختبار عالية والتمتع بمكانة الوالدين العالية زاد فرصة الطالب في إنهاء الكلية. ولكن مكانة الأسرة كانت أكثر أهمية. والطلاب الذين أخذوا علامات في الربع الأخير من الترتيب، ولكن مكانة أسرهم التي جاؤوا منها وضعتهم في الربع الأعلى من الترتيب، وهم

مَن كان مِن عادتنا أن نسميهم «أطفال أغنياء أغبياء». حين كنت أنا دون العشرين، هؤلاء الطلاب كان احتمال أن ينهوا الكلية أكبر من الطلاب الذين أخذوا علامات في الربع الأعلى من الترتيب ولكن آباءهم كانوا في الربع الأخير من الترتيب. وما يخبرنا هذا الوضع به هو أن الفكرة القائلة بأننا نمتلك أي شيء قريب من مساواة الفرص هي فكرة خيالية بشكل واضح. وسيكون من الأقرب إلى الحقيقة أن نقول، على الرغم من أنها ليست كل الحقيقة: في أمريكة الحديثة، تغلب الطبقةُ الموروثة، الموهبةَ في أغلب الأحيان.

أليس ذلك صحيحاً في كل مكان؟ ليس إلى المدى نفسه. فالمقارنات الدولية عن «الحراك بين الأجيال»، أي المدى الذي يستطيع الناس أن يحققوا فيه مكانة أعلى من آبائهم، هي مقارنات تستدعي الحذر لأن البلدان لا تجمع بيانات قابلة للمقارنة على نحو كامل.

الجدول 10، النسبة المئوية من طلاب المرحلة الثامنة للعام 1988 الذين ينهون الكلية

	علامات في الربع الأسفل	علامات في الربع الأعلى
آباء في الربع الأسفل	3	29
آباء في الربع الأعلى	30	74

المصدر: المركز القومي للإحصاءات التعليمية، حال التعليم 2003، ص. 47

وعلى كل حال فإن من الواضح أن هوراشيو ألجر قد تحرك إلى مكان ما في أوروبة: فالحراك في البلدان الإسكندينافية هو الأعلى، ومعظم النتائج يوحي أن الحراك يكون في الولايات المتحدة أخفض منه في فرنسة وكندا، وربما في بريطانية أيضاً. وليس ذلك لأن الأمريكيين لا يملكون الفرصة المتساوية وحسب، بل إن الفرصة هنا أقل تساوياً من أي مكان آخر في الغرب.

وليس من العسير أن نفهم الأسباب. فافتقارنا الفريد إلى الرعاية الصحية الشاملة، هو وحده تماماً، يضع الأمريكيين غير السعداء بوالديهم في ظروف معاكسة: وذلك لأن الأطفال الأمريكيين المنحدرين من أسر منخفضة الدخل في الأغلب أطفال غير مؤمَّن عليهم، وعلى الأرجح أنهم سيعانون من مشكلات صحية تُخرِج فرص حياتهم عن مسارها.

فالتغذية الرديئة، والشكر هنا يعود إلى الدخل المنخفض والافتقار إلى المساندة الاجتماعية، تستطيع أن تؤدي إلى الأثر نفسه. فاضطرابات الحياة التي تؤثر على والدي الطفل تستطيع أيضاً أن تجعل الحراك إلى الأعلى صعباً، وإن ضعف شبكة السلامة الاجتماعية الأمريكية يجعل حدوث مثل هذه الاضطرابات أكثر احتمالاً وتجعلها أسوأ إذا حدثت. ثم هناك النوعية غير المتساوية إلى حد عال من التعليم الأساسي الأمريكي، وهكذا. وما يصل إليه هذا كله هو أن مبدأ «المساواة في الفرصة، وليس المساواة في النتائج»، وعلى الرغم من أنه يبدو حسناً، تمييز خيالي إلى حد كبير. فمجتمع فيه نتائج غير متساوية إلى حد كبير هو مجتمع ، بشكل محتوم تقريباً، فيه فرص غير متساوية إلى حد كبير، أيضاً. إذا كنت تؤمن إيماناً حقيقياً بان جميع الأمريكيين مخوَّلون الحق بفرصة متساوية عند خط البداية، فتلك مناقشة من أجل عمل شيء ما من أجل تخفيض اللا مساواة.

فاللا مساواة العالية في أمريكة، إذاً، تفرض تكاليف جدّية على مجتمعنا الذي يذهب إلى ما وراء الطريقة التي يحدد بها القدرة الشرائية لمعظم الأسر. وهناك طريقة أخرى تضرنا بها اللا مساواة: وهي أنها تفسد العملية السياسية الحكومية. وقد قال وودرو ويلسون في العام 1913، وبكلمات كانت غير متصورة تقريباً من رئيس حديث: «إذا كان يوجد في هذا البلد رجال كبار إلى درجة كافية تجعلهم يمتلكون حكومة الولايات المتحدة، فإنهم سيمتلكونها».[7] حسناً، الآن هم كبار، وهم يمتلكونها، ليس على نحو كامل، طبعاً، ولكن لا يكاد يمر أسبوع من دون الكشف عن حالة كان فيها تأثير المال قد شوه خطط سياسة الولايات المتحدة تشويهاً غريباً مخيفاً.

وحين ذهب هذا الكتاب إلى المطبعة، كان هناك مثال هائل: وهو الطريقة التي حشد فيها بعض الديمقراطيين أيضاً قواهم لدعم مديري صندوق الاستثمار الوقائي، الذين يتسلمون تخفيضات ضريبية لا يقيدها ضمير. وأثناء مغالطة في الطريقة التي كانت قد فسرت بها قوانين الضرائب، فإن هؤلاء المديرين، وبعضهم يكسب أكثر من بليون دولار في السنة، نجحوا في جعل معظم مكاسبهم تفرض عليها الضرائب وفق معدل مكاسب رأس المال، وهي 15 بالمئة فقط، على الرغم من أن الآخرين الكاسبين كسباً عالياً يدفعون معدل 35 بالمئة. فجوات التهرب الضريبي لصندوق الاستثمار الوقائي تكلف الحكومة أكثر من

6 بلايين دولار سنوياً في العائد المفقود، وهو تقريباً تكلفة توفير الرعاية الصحية لثلاثة ملايين طفل[8]. ويذهب بليونان تقريباً من المبلغ الإجمالي إلى خمسة وعشرين شخصاً فقط. بل إن الاقتصاديين المحافظين أيضاً يعتقدون أن تخفيضات الضريبة غير مبررة، ويجب أن تلغى[9].

ومع ذلك فإن تخفيضات الضريبة تملك دعماً سياسياً قوياً، وهو دعم لا يأتي من الجمهوريين فقط. ففي شهر تموز / يوليو 2007، أعلن عضو مجلس الشيوخ تشارلز شومر من نيويورك، ورئيس لجنة حملة أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين، أعلن وقال: ليكن معلوماً أنه سوف يؤيد إزالة فجوة صندوق الاستثمار الوقائي إذا أزيلت فقط في الوقت نفسه التخفيضات الضريبية الأخرى المستحكمة على نحو عميق. وكما فهم كل شخص، كانت هذه هي «الحبة السامة» إنها طريقة لإعاقة الإصلاح من دون أن يقول لا بوضوح لا لَبْسَ فيه. وعلى الرغم من أن شومر أنكر ذلك، فإن كل شخص أيضاً ظن أن موقفه كان مدفوعاً بالمبالغ الضخمة التي تسهم بها صناديق الاستثمار الوقائي في الحملات السياسية الديمقراطية[10].

فجوة صندوق الاستثمار الوقائي هي مثال متعارف عليه عن الكيفية التي يُفسِد فيها تركيز الدخل في أيدٍ قليلة العملية السياسية الحكومية. وخلف ذلك تأتي القصة الكبرى وهي الكيفية التي عززت بها اللا مساواة في الدخل تصاعد الحركة المحافظة؛ وهي قوة غير ديمقراطية بشكل أساسي. وكما جادلت في الفصل السابع، فإن تصاعد اللا مساواة قد حدث إلى حد مهم بسبب تحول سياستنا في العملية السياسية الحكومية إلى اتجاه اليمين، ولكن العلَّة المسببة تسير أيضاً في الطريق الآخر. فالثروة الجديدة للأغنياء زادت نفوذهم، محافظة بذلك على مؤسسات الحركة المحافظة وساحبة بذلك الحزب الجمهوري أبعد فأبعد أيضاً إلى فلك الحركة. إن قبح سياستنا في العملية السياسية الحكومية هي إلى حد ما انعكاس للا مساواة في توزيع دخلنا.

ومع ذلك وعلى نحو أوسع، تُجهِدُ المستويات العالية من اللا مساواة الروابطَ التي تُمسكنا معاً بصفتنا مجتمعاً. لقد كان هناك اتجاه تنازلي طويل الأمد في المدى الذي يثق فيه الأمريكيون في الحكومة أو يثق فيه أحدهم بالآخر. في الستينيات، وافق الأمريكيون

على الاقتراح القائل إن «معظم الناس يمكن أن يوثق بهم»، أما اليوم فمعظمهم لا يوافق[11]. في الستينيات، اعتقد معظم الأمريكيين أن الحكومة تدار «من أجل منفعة الجميع»، أما اليوم فمعظمهم يعتقد أنها تدار «من أجل المصالح الكبيرة القليلة»[12]. وهناك دليل مقنع أن اللا مساواة المتنامية هي وراء ارتيابنا المتهكم المتنامي، وهو ما يجعل الولايات المتحدة تبدو بشكل متزايد مثل بلد من أمريكة اللاتينية. وكما يشير عالما العلوم السياسية إيريك أسلانر وميتشيل براون (ويدعمان ببيانات مستفيضة)، «في عالم من الذين يملكون والذين لا يملكون، فإن الذين هم عند إحدى النهايتين من الطيف الاقتصادي لا يملكون إلا سبباً قليلاً للاعتقاد أن (معظم الناس يمكن أن يوثق بهم) ... فالثقة الاجتماعية تستقر على أساس من المساواة الاقتصادية»[13].

تخفيض اللا مساواة في الدخل: خطط سياسات بعد السوق حين نناقش طرق تخفيض اللا مساواة، من المُعين لنا أن نميز بين مفهومين للا مساواة، ونوعين اثنين من خطط سياسات تخفيض اللا مساواة.

المفهوم الأول للا مساواة هو اللا مساواة في دخل السوق. فالولايات المتحدة، طبعاً، اقتصاد سوق. ومعظم الناس يحصلون على معظم دخلهم عن طريق بيع عملهم إلى أرباب العمل، ويحصل الناس أيضاً على دخلهم من عائد السوق على الأصول من مثل الأسهم والسندات، وسندات الدين الحكومي، والعقارات. وهكذا فأحد مقاييس اللا مساواة هو لا مساواة الدخل الذي يحصله الناس من بيع أشيائهم. وتوزيع دخل السوق هو توزيع غير متساو إلى حد بعيد، وهو يزداد في ذلك أكثر مما سبق. وفي الحقيقة، يُوزَّع دخل السوق الآن توزيعاً غير متساو مثلما كان يوزع في العشرينيات من 1920.

ولكن ذلك ليس نهاية القصة. فالحكومة تجمع جزءاً من دخل السوق في شكل ضرائب، وتحول قسماً من ذلك العائد راجعاً إلى الجمهور إما في دفعات مباشرة، مثل شيكات الضمان الاجتماعي التي تشكل المصدر الرئيس للدخل لمعظم المسنين الأمريكيين، أو بالدفع في مقابل سلع وخدمات مثل الرعاية الصحية. وهكذا فمقياس آخر للا مساواة هو اللا مساواة في الدخل المتبقي بعد حسم الضرائب، أي الدخل بعد أن تأخذ الضرائب

والتحويلات الحكومية بالحسبان. في أمريكة الحديثة، كما هو في كل البلدان المتقدمة، تكون اللا مساواة في الدخل المتبقي بعد الضرائب أقل من اللا مساواة في دخل السوق، لأننا نمتلك حكومة رفاهية، على الرغم من أنها حكومة صغيرة بالمعايير الدولية. فالضرائب والتحويلات، التي تعيق نوعاً ما المستويات المعيشية للأغنياء في الوقت نفسه الذي تساعد فيه من هم أقل حظوظاً، هي السبب الذي لم تشعر من أجله أمريكة في العام 2007 بأنها غير متساوية مثلما شعرت أمريكة في العشرينيات من 1920.

والآن، فإن إحدى الطرق لتخفيض اللا مساواة في أمريكة هي أن نعمل المزيد من هذا: أن نوسع ونحسّن خططنا السياسية بعد السوق، وهي الخطط التي تأخذ لا مساواة دخل السوق كما هي معطاة، ولكن السياسات تعمل على تخفيض أثرها. ولكي نرى كيف قد يعمل هذا التخفيض، دعوني أصف مثالاً لبلد يعمل على تخفيض اللا مساواة على نحو أضخم مما نفعل نحن: وهو فرنسة.

إذا كنت ستعاني مدة صعبة من الزمان في حياتك، أو إذا كانت كل حياتك صعبة، فأن تكون فرنسياً أفضل بكل تأكيد من أن تكون أمريكياً. في فرنسة، إذا أنت فقدت وظيفتك وكان عليك أن تأخذ وظيفة أدنى، لا يجب عليك أن تقلق حول فقدان تأمينك الصحي؛ لأن الحكومة هي التي تقدم التأمين الصحي. وإذا كنت من دون عمل لمدة طويلة، فإن الحكومة تساعد على المحافظة عليك حاصلاً على الطعام والمسكن. وإذا كنت مالياً في ضائقة من تكلفة تنشئة الأطفال، فإنك تحصل على المال الإضافي من الدولة، إضافة إلى المساعدة بالرعاية النهارية. الحياة المريحة غير مضمونة لك، ولكن أفراد أسرتك، وخصوصاً أطفالك، محميون ضد معاناة حرمان مادي شديد فعلاً.

ومن ناحية أخرى، إذا كانت الأمور تسير معك على نحو جيد، فإن كونك فرنسياً له خسائره، فمعدلات ضريبة الدخل أعلى نوعاً ما من معدلاتها في الولايات المتحدة، وضرائب جدول الرواتب، وخصوصاً المبلغ المدفوع رسمياً من قبل أرباب العمل، ولكنه في الواقع مأخوذ من الأجور، هي ضرائب أعلى بكثير. وكذلك فإن تكلفة المعيشة أعلى لأن فرنسة لديها ضريبةُ قيمةٍ مضافةٍ أعلى، وهي شكل من الضريبة القومية على المبيعات.

وبالنسبة إلى الناس الذين لديهم دخول عالية فإن هذه الأعباء لا تعوض تعويضاً كاملاً بميزات من التأمين الصحي الحكومي وبالمنافع الأخرى. وهكذا فإن الرجل الفرنسي الذي يقع تعويضه (ومن جملته ضرائب جدول الرواتب المدفوعة من رب عمله) في المدى الذي سنعده الطبقة الوسطى العليا أو أعلى من ذلك، يملك قوة شرائية أقل جوهرياً مما يملكه أمريكي يتسلم التعويض نفسه.

وبكلمات أخرى، تملك فرنسة خطط سياسات واسعة بعد السوق من شأنها أن تخفض اللا مساواة عن طريق مواساة المبتلين ولكنها نوعاً تؤلم المرتاحين. في هذا تعد فرنسة مثالاً للأمم الغربية غير الناطقة بالإنجليزية. بل إن الناطقين الآخرين بالإنجليزية أيضاً يفعلون أكثر مما نفعل لتخفيض اللا مساواة بعد السوق.

وعلى سبيل المثال، تنفق الولايات المتحدة أقل من ثلاثة بالمئة من الإنتاج المحلي الكلي على البرامج التي تخفض اللا مساواة في صفوف أولئك الذين تقع أعمارهم تحت 65 سنة. ولنجاري ما تفعله كندا يجب علينا أن ننفق 2.5 بالمئة إضافية من الإنتاج المحلي الكلي، ولنجاري ما تفعله معظم أوروبة سيتطلب عملنا 4 بالمئة إضافية من الإنتاج الكلي المحلي، ولنجاري البلدان الإسكندنافية، سوف يتطلب 9 بالمئة إضافية.[14] البرامج الأمريكية تخفض الفقر بين غير المسنين بنسبة 28 بالمئة، مقارنة مع 54 بالمئة في كندا، و61 بالمئة في بريطانية، و 78 بالمئة في السويد[15]. وهذه الأرقام تقلل بالفعل توكيد الفرق بين الولايات المتحدة وكل طرف آخر؛ لأنها لا تأخذ بالحسبان الفشل الأمريكي المتميز في ضمان الرعاية الصحية للجميع.

طريقة «سهلة» واحدة بالنسبة إلى الولايات المتحدة لتخفيض اللا مساواة إلى ما وراء التخفيض الفعال الذي سنحققه بالرعاية الصحية الشاملة، وهي طريقة تعمل فيها أمريكة عملاً أكبر بقدر كثير لتساعد غير المحظوظين عبر العون العام من أنواع مختلفة، العون الذي يُدفع من أجله بضرائب أعلى تفرض على الميسورين. ويرجح أن يتكون الإنفاق الإضافي إلى حد بعيد من توسيع برامج نحن نمتلكها من قبل: وهي تخفيض موسع للضريبة على الدخل المكتسب، وبرنامج لصرف طوابع للطعام أكثر سخاء، وعون أكبر للإسكان،

وهكـذا. ويمكن لها أيضـاً أن تشـمل بنوداً أخـرى مثل دعم الطفل والمسـاعدة في الرعاية النهارية. وسأذكر من أين يمكن أن يأتي العائد الإضافي فيما بعد في هذا الفصل.

ولكن ألا تزيل الضرائب العالية ودولة الرفاهية الممتدة الحوافز على العمل والتجديد؟ الإنتاج الكلي المحلي لكل فرد في فرنسـة هو 74 بالمئة فقط من الإنتاج الكلي المحلي للفرد في الولايات المتحدة الأمريكية. أليسـت تلك حجة ملزِمة ضـد التحرك في اتجاه فرنسي؟ حسـناً، فرنسـة والبلدان الأخرى التي تمتلك برامج اجتماعية سخية فيها فعلاً مشكلات اقتصـادية جدية. وتلك المشـكلات، على كل حال، ليسـت على القدر من البساطة أو أنها متصلة اتصالاً حميماً مع السخاء في البرامج الاجتماعية مثلما قد تظن.

فرنسـة تمتلـك فعلاً إنتاجاً محليـاً كلياً لكل فرد أخفض بكثير مـن الولايات المتحدة. وذلك إلى حد كبير لأن قسماً أصغر من السكان موظف، فالإنتاج الكلي المحلي لكل عامل أقل بنسـبة 10 بالمئة فقط منه في الولايات المتحـدة[16]. وذلك الاختلاف في الإنتاج الكلي المحلي لكل عامل، هو بدوره، بشكل كامل بسبب أن العمال الفرنسيين يحصلون على زمن عطلة أكثر بكثير: ففي المتوسط يعمل العمال الفرنسيون 86 بالمئة فقط من عدد الساعات في كل عـام من عدد السـاعات التي يعمل فيها الأمريكيون[17]. وتبـدو إنتاجية العامل لكل ساعة أنها أعلى قليلاً في فرنسة منها في الولايات المتحدة.

والسـؤال الحقيقي ما هي نواحي الاختلاف الفرنسـي التي تمثل مشـكلات؟ وما هي ببساطة النواحي التي تمثل اختيارات مختلفة وربما تمثل اختيارات أفضل؟ ويبدو أن عدد الساعات الأخفض لكل عامل في فرنسة يقع في الصنف الثاني. ففي الولايات المتحدة تكون العطلات قصيرة جداً، والعديد من العمال لا يحصلون على أي عطلة مطلقاً. أما فرنسة فقد اتخذت في الأساس قراراً، ينفذ بالمتطلبات القانونية على وقت العطلة كما ينفذ على تسويات اتحادات العمال، لمبادلة دخل أقل بوقت عطلة أكبر. وهناك بعض الأدلة التي تبين أن هذا القرار يجعل معظم الناس فعلاً أغنى حالاً. وكما تشـير دراسة حديثة للاختلاف في ساعات العمل بين أوروبة والولايات المتحدة، فإن الاستطلاعات توحي أن الناس يحبون أن يعملوا سـاعات أقصـر، وأن المقارنات الدولية المذكورة عن «الرضا بالحياة» تبدو أنها

تقول إن العمل لساعات أقل يحسن نوعية الحياة ولو كان يخفض الدخل. ومع ذلك فإن من الصعب لأي شخص، يعمل لحسابه ذكراً أو أنثى، أن يبادل دخلاً أقل بالمزيد من وقت الفراغ. والقواعد والأنظمة الفرنسية التي تحل هذه المشكلة بطلبها من أرباب العمل أن يقدموا العطلة، قد تكون فعلياً شيئاً جيداً، على الرغم من أنهم بذلك يخفضون الإنتاج المحلي الكلي[18].

وبالإضافة إلى عمل الفرنسيين ساعات أقل من ساعات الأمريكيين، يحتمل على الأرجح أن يعمل الفرنسيون أقل من الأمريكيين مطلقاً. ولنكون أكثر دقة: في فرنسة لا يميل الفتيان والمسنون إلى أن يكونوا موظفين، فما يقارب 80 بالمئة من البالغين الفرنسيين في عنفوان العمر، أي أولئك الذين تقع أعمارهم بين الخامسة والعشرين والرابعة والخمسين موظفون، وهو بالضبط تقريباً الرقم نفسه في الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن 25 بالمئة فقط من المقيمين الفرنسيين الذين تقع أعمارهم بين خمسة عشر عاماً وأربعة وعشرين عاماً موظفون، مقارنة مع 54 بالمئة في الولايات المتحدة، و41 بالمئة فقط من الذين تقع أعمارهم بين خمسة وخمسين وأربعة وستين موظفون، مقارنة مع 62 بالمئة هنا في أمريكة[19]. والسؤال هو هل يجب أن ينظر إلى معدلات التوظيف المنخفضة هذه بوصفها مشكلة؟

إن معدل التوظيف المنخفض بين حديثي السن في فرنسة هو مشكلة أقل مما قد يبدو. فهو يعكس إلى حد ما التنظيمات التي تجعل من الصعب على أرباب العمل أن يطردوا العمال، ويجعلهم لذلك مترددين في أن يستأجروا عمالاً بادئ ذي بدء. ويكشف الفحص الدقيق، على كل حال، أن الأسباب الأخرى للتوظيف المنخفض لحديثي السن، هي أسباب أكثر أهمية على الأرجح. ويحتمل أن يكون الفرنسيون أكثر من الأمريكيين بقاء في المدرسة: فنسبة 92 بالمئة من المقيمين الفرنسيين الذين تقع أعمارهم بين الخامسة عشرة إلى التاسعة عشرة هم في المدرسة، و45 بالمئة من الذين تقع أعمارهم بين العشرين وبين الرابعة والعشرين، مقارنة بنسبة 84 بالمئة و35 بالمئة، على التوالي، في الولايات المتحدة الأمريكية. ونسبة 10 بالمئة فقط من الطلاب الفرنسيين يمسكون بأعمال في الوقت نفسه، مقارنة بنسبة 20 بالمئة في الولايات المتحدة. وعلى ما يبدو، فإن المزيج من التعليم المجاني والدعم المالي العام في فرنسة يجعل حديثي السن من العائلات المنخفضة الدخل يركزون

على دراساتهم، في حين أنهم في أمريكة إما أن يكون عليهم أن يتركوا المدرسة أو أن يشقوا طريقهم. وهذا يبدو أنه فضيلة، لا نقيصة، للنظام الفرنسي[20].

وبعد أن يبلغ الفرنسيون عنفوان عمر العمل، مثلما رأينا، يكونون على درجة الاحتمال نفسها عيناً في أن يكونوا موظفين مثلنا نحن، وهي حقيقة لا تتوافق كثيراً جداً مع صورة القوة العاملة المتعطلة إلى حد كبير، والمرسومة في الغالب في تقارير الأخبار الأمريكية. والمكان الوحيد الذي يوجد فيه لدى الفرنسيين مشكلة - وكي نكون واضحين تماماً، إنها مشكلة مهمة جداً - هو معدلات التوظيف المنخفضة ومشاركة قوة العمل المنخفضة من العمال الذين هم أكبر سناً. ويعكس هذا بعض الأخطاء الكبيرة للخطط السياسية، وخصوصاً القرار الذي اتخذ منذ ربع قرن، لتخفيض العمر الذي يستحق فيه العمال منافع الراتب التقاعدي الكامل إلى سن الستين. فهذا شجع على التقاعد المبكر وفرَض أعباء ضخمة على دافعي الضرائب في الوقت نفسه.

وهكذا، إذاً، فالفرنسيون يرتكبون أخطاء. ولكن القول: إن «فرنسة قد أساءت إدارة خطط سياسة راتب تقاعدها» أمر مختلف جداً عن القول: إن «الاقتصاد الفرنسي قد أعجزته دولة الرفاهية المفرطة الحجم». إنه مضلل على نحو عميق أن نستخدم المثال الفرنسي لنجادل ضد فعل المزيد لمساعدة الفقراء وغير المحظوظين.

علم حساب عمل المساواة

افترض أننا نوافق على أنَّ على الولايات المتحدة أن تصير أكثر شبهاً بالبلدان المتقدمة الأخرى، التي تعمل أنظمتها الضرائبية ومنافعها أكثر من أنظمتنا بكثير لتخفيض اللا مساواة. فالسؤال الآتي هو: ماذا يمكن أن يتضمن ذلك القرار؟

سوف يتضمن إلى حد ما إبطال الكثير من تخفيضات الضرائب بالنسبة إلى الأغنياء، وهي التخفيضات التي دفعت بها حركة المحافظين إلى النهاية منذ العام 1988. ويبين الجدول 11 ما حدث لثلاثة معدلات ضريبية تؤثر تأثيراً قوياً على واحد بالمئة من سكان الولايات المتحدة، في حين أنها لا تمتلك إلا أثراً قليلاً على أي شخص آخر غيرهم. بين العام 1979 والعام 2006 خُفض معدل الضريبة الأعلى على الدخل المكتسب إلى

النصف، ومعدل الضريبة على مكاسب رأس المال خفض بالقدر نفسه تقريباً، ومعدل الضريبة على أرباح الشركات هبط بأكثر من الربع. الدخول العالية في أميركا عليها ضرائب أقل بكثير مما كان عليها في العادة. وهكذا فإن رفع الضرائب على الأغنياء لتعود إلى المستويات التاريخية يستطيع أن يَدفع لجزء، على الرغم من أنه جزء فقط، من شبكة سلامة أقوى من شأنها أن تحد اللا مساواة.

الخطوة الأولى نحو إعادة التصاعدية إلى نظام الضرائب هي ترك تخفيضات بوش الضريبية بالنسبة إلى الأغنياء جداً حتى ينتهي وقتها في نهاية العام 2010، كما هي مجدولة الآن. وذلك وحده سوف يجبي كمية مهمة من العائد. ويقدر مركز معهد إيربان - بروكينغز المشترك لخطط سياسة الضرائب، غير الحزبي، أن ترك تخفيضات بوش الضريبية لينتهي وقتها بالنسبة إلى الناس الذين يحصلون على دخول فوق 200 ألف دولار، سوف تكون بقيمة تقارب 140 بليون دولار في السنة ابتداء من العام 2012. وذلك يكفي للدفع من أجل الإعانات المالية التي تدعو الحاجة إليها لتنفيذ الرعاية الصحية الشاملة. إن تراجعاً من هذا النوع لتخفيضات الضرائب لتعود إلى المستوى السابق، وتستخدم لتمويل إصلاح الرعاية الصحية، سوف تخفض اللا مساواة تخفيضاً مهماً. وسوف تفعل هكذا من بعض الوجوه عن طريق تخفيض الدخول عند

الجدول 11، المعدلات الثلاثة للضريبة العليا (نسب مئوية)

	الضريبة العليا على الدخل المكتسب	الضريبة العليا على مكاسب رأس المال الطويلة الأمد	الضريبة العليا على الدخل المكتسب
1979	70	28	48
2006	35	15	35

المصدر: مركز خطط سياسة الضرائب لمعهد إيربان - بروكينغز.

http://taxpolicycenter.org/taxfacts/tfdb/tftemplate.cfm

القمة تخفيضاً متواضعاً: ويقدر مركز خطط سياسات الضرائب أن السماح لتخفيضات بوش الضريبية أن ينقضي وقتها بالنسبة إلى الأمريكيين الذين يكسبون

أكثر من مائتي ألف دولار في السنة سوف يخفض الدخول بعد الضريبة لأغنى واحد بالمئة من الأمريكيين بما يقارب 4.5 بالمئة مقارنة بما كانت ستكون عليه لو أن تخفيضات بوش الضريبية جُعلت دائمة. وفي هذا الوقت نفسه سيكون الأمريكيون من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض قد ضمنوا الرعاية الصحية، وهي ناحية من النواحي الأساسية لكون المواطن من الطبقة الوسطى حقيقة[21].

وستكون الحركة الأخرى السهلة نسبياً من وجهة النظر السياسية هي إغلاق بعض الفجوات في نظام الولايات المتحدة. وهذه تشمل الحكم الذي وصفناه في مكان سابق والذي يسمح للدهاة الماليين الذين يقدمون مصالحهم، مثل مديري صناديق الاستثمار الوقائي، بأن يصنفوا مكاسبهم بصفتها مكاسب رأس مال، وتفرض عليهم ضريبة بمعدل 15 بالمئة بدلاً من 35 بالمئة. وتشمل الفجوات الضريبية الكبيرة أيضاً أحكاماً تترك الشركات، وشركات الدواء على نحو خاص، تحول الأرباح المسجلة إلى سلطة قضائية فيما وراء البحار منخفضة الضريبة، مكلفة بذلك المزيد من البلايين، وتقدر إحدى الدراسات الحديثة أن تجنب الضريبة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات تكلف ما يقارب 50 بليون دولار في السنة[22].

الذهاب إلى ما وراء إبطال تخفيضات بوش وإغلاق الفجوات الواضحة سيكون مهمة أصعب سياسياً. ومع ذلك فإن من الممكن أن يكون هناك تحولات سريعة فيما يبدو واقعياً من الناحية السياسية. ففي نهاية العام 2004 بدا، إلى درجة ممكنة جداً، أن الضمان الاجتماعي، وهو الملمح المركزي من برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل)، سوف يُخَصخص، وأن يصل إلى نهايته مرحلة بعد مرحلة. وأما اليوم فيبدو الضمان الاجتماعي آمناً، وتبدو الرعاية الصحية الشاملة قريبة المنال. فإذا كانت الرعاية الصحية ممكنة التحقيق، وفكرة برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل)، القائلة إن الحكومة تستطيع أن تكون قوة للخير، فكرة قد أعيد بث الحيوية فيها، فإن الأشياء التي يبدو الآن أنها ليست للنقاش وبعيدة عن الطاولة، قد لا تظهر غير تقليدية بشكل متطرف جداً.

وتبين كلّ من الدلائل التاريخية والدولية أن هناك متسعاً لزيادات الضرائب عند القمة التي تذهب إلى ما وراء مجرد إبطال تخفيضات بوش الضريبية. بل قبل تخفيضات بوش

الضــريبية، كانت معدلات الضــرائب عند القمة في الولايات المتحدة منخفضــة بالمعايير التاريخية، كان معدل الضــريبة على فئة القمة بنســبة 39.6 بالمئة فقط في أثناء ســنوات كلينتون، مقارنة بنســبة 70 بالمئة في الســبعينيات و50 بالمئة حتى مــا بعد تخفيض ريغان الضــريبي في العام 1981. ومعدلات الضريبة الأمريكية في القمة منخفضة أيضاً مقارنة بالمعدلات الموجودة في البلدان الأوروبية. فعلى ســبيل المثال، في بريطانية، معدل ضــريبة الدخــل في القمــة هــو 40 بالمئة، وهو على ما يبــدو مكافئ لمعدل القمة لســنوات كلينتون. وعلــى كل حــال، ففي بريطانية يدفع أرباب العمل أيضــاً ضــريبة تأمــين اجتماعي، وهي تكافئ حصــة رب العمل من قانون إسهامات التأمين الاتحادي، وتطبق على جميع الدخل المكتسب. (معظم المكافئ لذلك في الولايات المتحدة يجبى عن دخل يرتفع إلى مبلغ أقصاه 97.500 دولار فقط.) ونتيجة لذلك فإن الموظفين البريطانيين الذين يتلقون رواتب عالية جداً يواجهون معدل ضريبة فعالاً من نسبة 48 بالمئة تقريباً. بل إن معدلات القمة الفعالة في فرنسة أعلى. وفي بريطانية، أيضاً، فإن مكاسب رأس المال تفرض عليها الضريبة مثل دخل عادي، وذلك ليكون معدل الضريبة الفعال المفروض على مكاسب رأس المال بالنسبة إلى النــاس الذين لهــم دخل عال هو 40 بالمئة، مقارنة مــع 15 بالمئة للولايات المتحدة[23]. فرض الضــريبة على مكاسب رأس المال بوصــفها دخلاً عادياً في الولايات المتحدة سوف يغل عائداً أكثر على نحو مهم، وســوف يحد أيضــاً مدى إســاءة اســتخدام الضريبة مثل فجوة صناديق الاستثمار الوقائي.

وكذلك، فقد كان يعد عادياً ومناســباً، من زمن برنامج الإصــلاح الجديد (نيوديل) إلى الســبعينيات من 1970، أن يكون لدينا معدلات ضــريبية «عالية» جداً مفروضــة على الأفراد أصــحاب الدخل العالي جداً. وقلة من الناس فقط هم الذين كانوا خاضعين لفئة 70 بالمئة العليا في السبعينيات من 1970، دع عنك المعدلات العليا من فئة 90 بالمئة زائداً من ســنوات إيزنهاور. وكان من العادة أن يجري الحوار على أن الضــريبة الإضافية على الدخــول العالية جداً لا تخــدم أي غرض حقيقي غير معاقبة الأغنياء لأن تلك الضــريبة الإضــافية لا تجمع الكثير من المال، ولكن هذا لم يبق صــحيحاً بعد الآن. واليوم فإن نسبة 0.1 بالمئة وهي التي تمثل القمة من الأمريكيين، وهم طبقة لها دخل يقارب في الحد الأدنى

1.3 مليونــاً وثلاثة أعشــار المليون من الدولارات ودخل متوســط يقارب 3.5 ثلاثة ملايين ونصــف المليون من الدولارات، تتســلم هذه الطبقة أكثر من 7 بالمئة من كل الدخل، وهذا صــعود من مجرد 2.2 بالمئة في العام 1979 [24]. إن الضــريبة الإضــافية على ذلك الدخل ســوف تغل مبلغاً مهماً من العائد، يمكن أن يســتخدم ليســاعد كثيرين من الناس. وعلى العمــوم، بعدئذ، يجــب أن تكون الخطوة الثانية، بعد إبطال تخفيضــات بوش الضــريبية وتطبيق الرعاية الصــحية الشــاملة، هي بذل جهد أوســع من أجل اســتعادة تصــاعدية ضــرائب الولايات المتحدة، واســتخدام العائد منها للدفع من أجل المزيد من المنافع التي تساعد الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

ومــن الناحيــة الواقعيــة، على كل حال، لــن يكون هذا كافيــاً للدفع من أجــل النفقات الاجتماعيــة، مقارنة بتلك التي توجــد في البلدان المتقدمة، ولو كانت في المســتوى الكندي المتواضــع نســبياً. فبالإضــافة إلى فرض ضــرائب أعلى علــى الأغنياء، تفرضــ البلدان المتقدمة الأخرى أيضــاً ضرائب أعلى على الطبقة الوسطى، عبر أمرين هما دفعات أعلى من التأمين الاجتماعي وضــرائب قيمة مضــافة، وهي في الواقع ضرائب المبيعات القومية. وضــرائب التأمين الاجتماعي وضرائب القيمة المضافة ليســت، في حد ذاتها، تصاعدية. وتأثيرها في تخفيض اللا مســاواة تأثير غير مباشــر ولكنه كبير: فهي تُدفع مقابل المنافع، وهذه المنافع تســاوي قيمة أكبر من حيث هي نســبة مئوية من الدخل بالنســبة إلى الناس ذوي الدخول المنخفضة.

ولأن المسألة مسألة سياسية، فإن إقناع الجمهور بأن الأسر ذات الدخل المتوسط ستكون أفضل حالاً حين تدفع ضرائب أعلى نوعاً ما في مقابل شبكة أمان اجتماعية أقوى، سيكون بيعاً صــعباً بعد عقود من الدعاية المعادية للضــريبة، والمعادية للحكومة. وعلى الرغم من أني أود كثيراً أن أرى الولايات المتحدة تخصص 2 بالمئة أو 3 بالمئة أخرى من الإنتاج المحلي الكلــي للنفقــات الاجتماعيــة فوق الرعاية الصــحية، أرى أن هذا مســعى يجب أن ينتظر علــى مــا يرجح إلى أن يكون الليبيراليون قد رســخوا ســجل أداء وإنجاز قوي باســتخدام الحكومة اســتخداماً ناجحاً لجعل حياة الناس أفضل وأكثر أمناً. وهذا واحد من الأسباب التي ســوف تجعل لإصلاح الرعاية الصحية، وهو إصــلاح مهم أهمية كبيرة في حد ذاته،

منافع أخرى: إنه ســوف يأتي بشيء مختلف غير مسبوق، ويضع علامات الطريق من أجل جدول أعمال تقدمي أوســع. وهذا أيضاً هو الســبب الذي من أجله يكون محافظو الحركة مصممين تصميماً شرساً على ألا يدَعوا إصلاح الرعاية الصحية ينجح.

تخفيض لا مساواة السوق

الخطط السياســية بعد السوق تستطيع أن تعمل الشيء الكثير لتخفيض اللا مساواة. ولكن ذلك لا ينبغي أن يكون هو تركيزنا الكلي. فالانضغاط الكبير أيضاً تضمن تخفيضاً حاداً في اللا مســاواة الخاصة بدخل السوق. وكان هذا قد تحقق إلى حد ما عبر ضوابط الأجــور في أثناء الحرب العالمية الثانية، وهي خبرة نأمل أنها لن تتكرر. ومع ذلك، هناك خطوات عديدة نستطيع أن نتخذها.

إن الخطوة الأولى قد اتخِذت من قبل: ففي العام 2007 أقر مجلس الشيوخ أول زيادة في الحد الأدنى للأجر في غضون عقد من الزمان. وفي الخمسينيات من 1950 والستينيات من 1960 وصل متوسط الأجر الأدنى إلى ما يقارب نصف الأجر المتوسط. وبحلول العام 2006، على كل حال، كانت القوة الشــرائية للأجر الأدنى قد تأكّلت جداً بفعل التضــخم إلى درجة أنه كان في التعابير الحقيقية في أخفض نقطة له منذ العام 1955. وكان يساوي 31 بالمئة فقط من الأجر المتوسط. والشكر هنا للأكثرية الديمقراطية في مجلس الشيوخ، فــإن مــن المخطط للأجر الأدنى أن يرتفع من قيمته الحالية وهي 5.15 دولار في الســاعة إلى 7.25 دولار بحلــول العام 2009. وهذا الارتفاع لن يســتعيد كل التــأكّل، ولكنه خطوة أولى مهمة.

وهناك اعتراضــان عامان، ولكنهما متضاربان نوعاً ما، نسمع بهما في الغالب، على زيــادة الحــد الأدنى للأجر. فمن جهة أولى، يجادل المعترضــون في أن رفع الحد الأدنى للأجر ســوف يخفض التوظيف ويزيد البطالــة. ومن جهة أخرى يجادلــون في أن رفع الحد الأدنى للأجر لن يكون له إلا أثر قليل أو لن يكون له أي أثر في رفع الأجور. ويوحي الدليــل، على كل حــال، أن زيادة الحد الأدنى للأجر ســوف يكون لهــا في الحقيقة آثار إيجابية متواضعة.

وفي جانب التوظيف، لم تجد دراسة ممتازة قام بها ديفيد كارد من جامعة بيركلي وآلان كروغر من جامعة برنستون، وهما اثنان من أفضل اقتصاديي العمل في أمريكة، لم تجد دليلاً على أن زيادات الحد الأدنى للأجر في المدى الذي خبرته الولايات المتحدة أدى إلى خسائر في الوظائف[25]. وكان عملهما قد هوجم على نحو غاضب لأمرين: لأنه يبدو أنه يناقض الاقتصاد 101؛ ولأنه كان من الناحية الإيديولوجية عملاً مزعجاً للكثيرين. ومع ذلك فإن العمل صمد صموداً جريئاً جيداً جداً في وجه التحديات المتكررة، وتستمر بالظهور حالات جديدة تؤكد نتائجه. وعلى سبيل المثال، فإن ولاية واشنطون لديها حد أدنى للأجر أعلى بثلاثة دولارات في الساعة تقريباً عن جارتها ولاية إيداهو، ويبدو أن خبرات الأعمال قرب خط الولاية تشير إلى أنه، إذا كان هناك من شيء على الإطلاق، فهو أن واشنطون كسبت وظائف على حساب إيداهو. وقد روت نيويورك تايمز أن «ملاك الأعمال الصغيرة في واشنطون يقولون إنهم قد نجحوا في الازدهار إلى ما وراء توقعاتها إلى حد بعيد. ... فسكان إيداهو تحت سن العشرين يعبرون خط الولاية ليعملوا في مطاعم الطعام السريع في واشنطون».

كل الدلائل العملية توحي أن زيادات الحد الأدنى للأجر، في المدى الذي هو مرجح أن يحدث، لا تقود إلى خسارات مهمة في الوظائف. صحيح، أن زيادة في الحد الأدنى للأجر لِنَقُل 15 دولاراً في الساعة سيسبب على ما يحتمل خسارات في الوظائف، لأنه سوف يرفع رفعاً مؤثراً تكلفة التوظيف في بعض الصناعات، ولكن ذلك ليس هو الموضوع على الطاولة، ولا إلى جانبها أيضاً.

في الوقت نفسه فإن زيادات الحد الأدنى للأجر تستطيع أن يكون لها آثار مهمة بشكل معتدل على الأجور عند النهاية الدنيا من معدل الأجور. ويقدر معهد خطط السياسة الاقتصادية أن قوة العمل الأمريكية التي تتسلم أسوأ الرواتب، وهي تشكل نسبة 10 بالمئة من القوة العاملة، وهي 13 مليون عامل، سوف تربح من زيادة الحد الأدنى للأجر التي سُنّت قبل قليل. من هؤلاء 5.6 من الملايين يجري الدفع لهم حالياً أقل من الحد الأدنى الجديد للأجر، وسوف يرون منفعة مباشرة. والبقية عمال يكسبون أكثر من الحد الأدنى للأجر، وهم سينتفعون من الآثار التموجية للحد الأدنى الأعلى.

الحد الأدنى، على كل حال، يهم بشكل رئيس العمال الذين يتلقون راتباً منخفضاً. وأي جهد أوسع لتخفيض لا مساواة السوق سيكون عليه أن يعمل شيئاً ما بشأن الدخول الموجودة في مكان أبعد باتجاه أعلى المعدل. وأهم أداة في ذلك الشأن يحتمل أن تكون وضع نهاية لثلاثين عاماً من ميل خطط سياسة الحكومة ضد الاتحادات العمالية.

وقد جادلت في الفصل الثامن في أن الهبوط الشديد في حركة اتحادات العمال في الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن، كما يُزعم في الغالب، نتيجة محتومة للعولمة والتنافس المتزايد. وتُظهِر المقارنات الدولية أن هبوط اتحادات العمال في الولايات المتحدة فريد، على الرغم من أن بلاداً أخرى واجهت الضغوط العولمية نفسها. ومرة أخرى، ففي العام 1960 كانت كندا والولايات المتحدة قد امتلكتا معدلات متساوية أساساً من الانتساب إلى الاتحادات، وكانت تلك المعدلات هي 32 بالمئة و 30 بالمئة من عمال الأجور والرواتب على التسلسل. وبحلول العام 1999 كان الانتساب إلى الاتحادات العمالية في الولايات المتحدة قد هبط إلى 13 بالمئة، ولكن الانتساب الكندي إلى اتحادات العمال لم يتغير. وكما ناقشت في الفصل الثامن فإن مصادر الهبوط في الاتحادات في أمريكة تقع لا في قوى السوق بل في المناخ السياسي الذي أنشأته الحركة المحافظة، التي سمحت لأرباب العمل في أن يشاركوا في نشاطات كسر الاتحادات العمالية وأن يعاقبوا العمال على دعمهم لمنظمي الاتحادات. من دون ذلك المناخ السياسي المتغير، كان يحتمل أن يكون كثير من اقتصاد الخدمة، وخصوصاً عمالقة بيع المفرق مثل وول مارت، اقتصاداً منتسباً إلى الاتحادات العمالية اليوم.

إن مناخاً سياسياً جديداً يستطيع أن يبعث قوة جديدة في حركة الاتحادات العمالية، ويجب أن يكون بعث القوة الجديدة في الاتحادات العمالية هدفاً تقدمياً رئيساً. وإن التشريع المحدد، مثل قانون الاختيار الحر للموظف المستخدم، والذي سيخفض قدرة أرباب العمل على تخويف العمال ليرفضوا الاتحاد، هو جزء فقط مما تدعو الحاجة إليه. ومن الحيوي أيضاً فرض تنفيذ قوانين العمل الموجودة من قبلُ في الكتب. فكثير من النشاط المناوئ للاتحادات العمالية، إن لم يكن معظم ذلك النشاط، وهو الذي قاد إلى الهبوط الحاد في الانتساب الأمريكي إلى الاتحادات العمالية كان نشاطاً غير قانوني

تحت القانون الموجود كذلك. ولكن أرباب العمل قدروا، وكان تقديرهم صحيحاً، أنهم كانوا يستطيعون أن يفوزوا وأن يفلتوا من العقوبة.

والسؤال الذي تصعب الإجابة عنه هو ما المدى الذي ستنخفض إليه اللا مساواة بفضل حركة اتحادات عمالية أمريكية متمكنة حديثاً؟ إن المقارنات الدولية توحي أنها قد تعمل فرقاً كبيراً فعلاً. إن أَحَدّ زيادات في اللا مساواة في الأجر في العالم الغربي حدثت في الولايات المتحدة وفي بريطانية، وكلتاهما خبرت هبوطاً حاداً في عضوية الاتحادات (ولكن بريطانية ما زالت أكثر انتساباً إلى الاتحادات، إلى حد بعيد، من أمريكة، ولكن بريطانية كانت في العادة تمتلك أكثر من 50 بالمئة من الانتساب إلى الاتحادات.) وتبدو كندا، على الرغم من أن اقتصادها مرتبط ارتباطاً وثيقاً باقتصاد الولايات المتحدة، تبدو كأنها كانت قد شهدت زيادة في اللا مساواة في الأجر أقل بشكل جوهري، ومن المحتمل أن يكون استمرار حركة اتحادات عمالية قوية هو السبب القوي في ذلك. الاتحادات العمالية ترفع أجور أعضائها، الذين يميلون إلى أن يكونوا في وسط توزيع الأجر، ويميلون أيضاً إلى جعل الأجور متساوية بين الأعضاء. وربما يكون أهم ذلك كله، هو أن الاتحادات تعمل بصفة قوة موازنة مع الإدارة، وبهذا تفرض تنفيذ معايير اجتماعية تحد من الراتب العالي جداً والمنخفض جداً، ولو كان ذلك بين الناس الذين ليسوا أعضاء في الاتحادات. وتحشد الاتحادات أعضاءها للتصويت لصالح الخطط السياسية التقدمية. فهل ستؤدي العودة بالولايات المتحدة الأمريكية إلى المستويات التاريخية للانتساب إلى اتحادات العمال إلى أن تبطل جزءاً ضخماً من الافتراق الكبير؟ نحن لا نعرف، ولكن العودة قد تفعل، ويجب أن يكون تشجيع انبعاثات اتحادات العمال هدفاً رئيساً للخطط السياسية التقدمية.

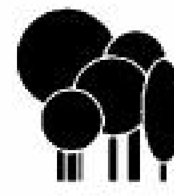
وحركة الاتحادات العمالية التي بعثت فيها القوة من جديد ليست هي التغيير الوحيد الذي يستطيع أن يخفض اللامساوايات المتطرفة في الراتب. فكما ذكرت أنا في الفصل الثامن، فإن عدداً من العوامل الأخرى شجعت دفع شيكات رواتب عالية جداً لجيل جاء بعد الحرب العالمية الثانية. وأحد هذه العوامل كان تغييراً في المناخ السياسي: فالراتب العالي جداً للمدير التنفيذي كان يثير، في العادة، تدقيق الرقابة العامة، وجلسات استماع في مجلس الشيوخ، بل كان يثير التدخل الرئاسي أيضاً. ولكن ذلك كله انتهى في سنوات ريغان.

وما زالت الخبرة التاريخية توحي أن على الأكثرية التقدمية الجديدة ألا تخجل بشأن المساءلة عن رواتب القطاع الخاص حين تبدو فاحشة مسيئة. لقد كان الإقناع الأخلاقي فعالاً في الماضي، ويمكن أن يكون كذلك مرة أخرى.

انضغاط كبير آخر

الانضغاط الكبير، وهو التخفيض المفاجئ في اللا مساواة الاقتصادية الذي حدث في الولايات المتحدة في الثلاثينيات من 1930 وفي الأربعينيات من 1940؛ حدث في زمن أزمة. واليوم حالة أمريكة مضطربة، ولكننا لسنا في وسط كساد كبير أو في حرب عالمية. وعلى نحو مماثل، فليس علينا أن نتوقع تغيرات قاسية أو مفاجئة مثل التغيرات التي حدثت منذ سبعين عاماً. والأرجح أن تكون عملية تخفيض اللا مساواة الآن نوعاً من الاعتدال الكبير أكثر مما هي انضغاط كبير.

ومع ذلك، فمن الممكن، من حيث هي مسألة اقتصادية وفيما يتعلق بالعملية السياسية الحكومية العملية على السواء، أن تُخفَّض اللا مساواة وأن تُجعَل أمريكة أمة الطبقة الوسطى مرة ثانية. والآن هو زمن البدء بذلك.



الفصل الثالث عشر

ضميرُ ليبراليّ

إحـدى تناقضـات أمريكة الظاهرة للعيان في مطالع القرن الحادي والعشـرين هي أن أولئك الذين يسمون منا أنفسهم ليبراليين، هم في معنى مهم، محافظون، في حين أن الذين يسـمون أنفسـهم محافظين هم إلى حد كبير، راديكاليون. الليبيراليون يريدون اسـتعادة مجتمـع الطبقة الوسـطى الذي ترعرعت فيه، وأولئك الذين يسـمون أنفسـهم محافظين يريـدون أن يأخذونـا ويعودوا بنا إلى العصـر المموّه الطويل، ويبطلون قرنـاً من التاريخ. الليبيراليـون يدافعـون عن المؤسسـات الموجودة منذ زمن طويل مثل الضـمان الاجتماعي وبرنامج الرعاية الصـحية للمسنين، وأولئك الذين يسمون أنفسهم محافظين يريدون أن يخصخصوا تلك المؤسسات وأن يقوضوها. الليبيراليون يريدون أن يكرموا شرف مبادئنا الديمقراطية وحكم القانون، وأولئك الذين يسمون أنفسهم محافظين يريدون للرئيس أن يمتلك سلطات استبدادية دكتاتورية، وقد هتفوا استحساناً لإدارة بوش وهي تسجن الناس من دون تهم وتخضعهم للتعذيب.

والمفتاح لفهم هذا التناقض هو التاريخ الذي وصـفته في هذا الكتاب. ففي وقت مبكر في العام 1952، وتبين أنه سابق لأوانه نوعاً ما، صرح أدلاي ستيفنسون بالقول:

> الخيمياء الغريبة للزمن قد قلبت الديمقراطيين نوعاً ما إلى الحزب المحافظ الحقيقي في البلد - فالحزب مكرس لحفظ كل ما هو أفضل وللبناء على هذه الأساس بناء صلباً ومأموناً. والجمهوريون، بالمقارنة، يتصرفون مثل حزب راديكالي- حزب المتهورين الذين يشعرون بالمرارة، وهم مصممون على تفكيك المؤسسات التي كانت قد بنيت بناء صلباً في داخل نسيجنا الاجتماعي.[1]

ومـا عناه هو أن الديمقراطيين كانوا قد صـاروا المدافعين عن الضـمان الاجتماعي، وتأمين البطالة، وحركة اتحادات عمالية قوية، وهي مؤسسـات برنامج الإصلاح الجديد

(نيوديـل) ، التي أنشـأت وصـانت مجتمع الطبقة الوسـطى، في حـين كان الجمهوريون يحاولون أن يدمروا تلك المؤسسات.

إن وصـف ستيفنسون للجمهوريين فقد أصـالته بمرور أعوام قليلة. ففي الأعوام التي تلت خطابه تولى السـيطرة على حزبهم جمهوريو أيزنهاور «الحديثون» وابتعدوا بحزبهم عـن الحرس القديم الذي كان ما زال يقاتل برنامج الإصـلاح الجديد (نيوديل) ، وطوال العقديـن اللاحقين مـن الزمان قاد الحزبَ الكبير القديم رجـالٌ قبلوا إنجازات برنامج الإصـلاح الجديـد (نيوديـل) . ومع ظهـور الحركـة المحافظة، علـى كل حال، اسـتُؤنِف الانقضـاض على تلك الإنجازات. وصراعات الخطط السياسية الكبيرة المحلية للسنوات الخمس عشرة، وهي محاولة نيوت غينغريتش أن يخنق برنامج الرعاية الصحية للمسنين، ومحاولة جورج دبليو. بوش أن يخصـخص الضـمان الاجتماعي، كانت هي بالضـبط ما وصـفه ستيفنسون: حزب المتهورين الذين يشـعرون بالمرارة ويحاولون تفكيك المؤسسات التي تكوِّن أجزاء أساسية من النسيج الاجتماعي لأمريكة الحديثة.

وكان الصـراع وما زال حول حفظ ديمقراطيتنا وحفظ نسيجنا الاجتماعي كذلك. إن برنامج الإصـلاح الجديد (نيوديل) عمل أكثر من مجرد إنشاء مجتمع الطبقة الوسطى. لقـد جـاء بأمريكة أيضـاً لتكون أقـرب إلى مثلهـا العليـا الديمقراطية، وذلـك بإعطاء الأمريكيين العاملين سلطة سياسية حقيقية وإنهاء الوضع المهيمن للنخبة الثرية. صحيح أن برنامج الإصـلاح الجديد (نيوديل) اعتمد على تحالف مصلحي مؤقت مع الجنوبيين دعاة العزل العنصـري، ولكن في النهاية، وبشكل محتوم، حولت القيم الأساسية لبرنامج الإصـلاح الجديـد الديمقراطيين إلى حزب الحقـوق المدنية والحقوق السياسـية. وأدى قانون الضمان الاجتماعي للعام 1935 ، بفعل التقدم الطبيعي، إلى قانون حقوق الانتخاب بعد ثلاثين عاماً. وبكلمات أخرى، فإن الليبرالية لا تخص دولة الرفاهية فقط: إنها أيضاً تخص الديمقراطية وحكم القانون. وأولئك الذين يسـمون أنفسهم محافظين موجودون على الجانب الآخر، ولديهم إسـتراتيجية سياسـية تقوم، في لُبابها، على اسـتغلال عدم اسـتعداد بعض الأمريكيـين لمنح الحقوق المتسـاوية لإخوانهم من المواطنـين، إلى أولئك

الذين لا يشـاركونهم في لون بشـرتهم، ولا يشـاركونهم في معتقداتهم، ولا يشاركونهم في تفضيلاتهم الجنسية.

وكما وثّقت في هذا الكتاب، كانت الحركة المحافظة معادية للديمقراطية، مع انجذابها إلى التسلط، من البداية، حين امتدحت مجلة ناشيونال ريفيو فرانسيسكو فرانكو ودافعت عـن حـق البيض الجنوبيـين بأن يحرموا السـود حـق الانتخـاب. وذلك الموقـف المعادي للديمقراطية، والمتسلط لم يذهب بعيداً قط. وحين يصطدم الليبيراليون والمحافظون على حقـوق الانتخـاب، في أمريكة اليوم، يحـاول الليبيراليون دائماً أن يمنحـوا المواطنين حق الانتخاب في الوقت الذي يحاول فيه المحافظون دائماً أن يحجزوا بعض المواطنين عن حق الانتخاب. وحين يصطدمان على امتيازات الحكومة، يكون الليبيراليون دائماً مدافعين عن الطرق القانونية للأنشـطة الحكومية، في حين يصـر المحافظون على أن أولئك المتسـلمين للسـلطة يملكـون الحق في أن يفعلوا كما يحلو لهم. بعـد 9/11 حاولت إدارة بوش أن تغذي جواً سياسياً غير أمريكي على نحو عميق وكان يعد فيه أي نقد موجه إلى الرئيس نقداً غير وطني، وباستثناءات قليلة هتف المحافظون الأميركيون استحساناً لذلك.

أنا أؤمن بمجتمع متسـاو نسبياً، مدعوم بمؤسسـات تحد من تطرفات الثروة والفقر. وأنا أؤمن بالديمقراطية، وبالحريات الليبيرالية، وبحكم القانون. وذلك يجعلني ليبيرالياً، وأنا فخور بذلك.

الليبيرالية والحركة التقدمية

كثيرون من الناس المنغمسـين انغماسـاً عميقاً في العملية السياسية الحكومية الفعلية يشاركون في المعتقدات التي وصفتُها قبل قليل، ومع ذلك فهم يفضلون أن يصفوا أنفسهم بأنهـم تقدميون وليسـوا ليبراليين. وإلى حد ما ذلك رد فعـل لحملة الدعاية التي امتدت عقـوداً وأدارتها حركة المحافظين، التي كانت ناجحة تماماً في جعل الأميركيين يحتقرون كلمـة «ليبيرالي»، ولكن الحملة كانت أقل نجاحاً بكثير في تخفيض الدعم المقدم للخطط السياسية الليبيرالية. وتبين استطلاعات الرأي عموماً أن قلة من الأمريكيين نسبياً، وهم

عــادة أقل من 30 بالمئة، يعرفون أنفســهم بأنهم ليبيراليون. وفي الجانب الآخر، أكثريات ضــخمة من الأمريكيين تفضــل مواقع في الخطط السياســية نســميها نحن بشــكل عادي سياسات ليبيرالية، مثل ضمان التأمين الصحي لكل أمريكي.

ومع ذلك فكلمة «التقدمي» ليست ببساطة كلمة جديدة لما كانت كلمة «ليبيرالي» تعني في الســابق. والتمايــز الحقيقي بين اللفظتــين، على الأقل، كما اســتخدمهما أنا وآخرون كثــيرون، هو تمايــز بين الفلســفة وبين الفعــل. فالليبيراليون هــم أولئك الذيــن يؤمنون بالمؤسســات التي تحد من اللا مســاواة ومن عدم العدالــة. والتقدميون هم أولئك الذين يشــاركون، صــراحة أو ضــمناً في تحالف سياســي يدافع عن تلك المؤسســات ويحاول أن يوسعها. فأنت ليبيرالي، سواء أكنت تعرف ذلك أم لا، إذا كنت تؤمن أن الولايات المتحدة يجب أن تمتلك رعاية صــحية شــاملة. وأنــت تقدمي إذا كنت تشــارك في الجهد المبذول لإخراج الرعاية الصحية الشاملة إلى حيز الوجود.

كان أحد التغيرات المهمة في المشهد السياسي في الولايات المتحدة في أثناء سنوات بوش هو اندماج حركة تقدمية تشــبه، في بعض النواحي، ولكنها بعض النواحي فقط، الحركة المحافظة. وهي مثل الحركة المحافظة مجموعة من المؤسســات مرتبطة مع حزب سياسي كبير، ولكنها ليست مثل الحزب السياسي الكبير: فديمقراطيون كثيرون تقدميون، ومعظم التقدميين يدعمون الديمقراطيين، ولكن الحركة تمتد امتداداً أكبر إلى ما وراء الحزب. إنها تشــمل أقســاماً من التحالف القديم لبرنامج الإصــلاح الجديد (نيوديل)، وبشــكل ملحوظ، العمالة المنظمة، وتنويعة من الخزانات الفكرية، وكيانات جديدة مثل «النشــاط السياسي» في شبكة المعلومات الدولية، وهو مجتمع افتراضي يمسكه معاً المدونون والمواقع التقدميــة على الشــبكة مثل ديلــي كوس، الذي يجتــذب الآن رســائل إليكترونية منتظمة من السياســيين الديمقراطيــين القادة. وفي نواح أخرى، علــى كل حال، هنــاك اختلافات حــادة بين الحركة التقدمية، والحركة المحافظة. هنــاك مركزية أقل إلى حد بعيد: فعلى الرغــم مــن أن أتباع الجناح اليميني يرون اليد الخفية لجورج ســوروس خلف كل شــيء، فالحقيقــة الواقعــة هي أنه لا يوجد أي شــيء في اليســار يمكن مقارنته بالتمويل المنســق

للحركة المحافظة. وبشكل متوافق، لا يوجد أي شيء مثل وحدة الآراء الأحدية المفروضة من طرف المولين، والقَسَم الضمني على الولاء الذي أقسَمه محافظو الحركة.

ليس المال هو ما يحول المؤسسات التقدمية إلى حركة، إنه تصور الذات. فكثيرون من الأمريكيين الذين لديهم الآن معتقدات ليبرالية تقريباً يعدون أنفسهم أعضاء في حركة عامة، تملك أهدافاً مشتركة من تحديد اللا مساواة والدفاع عن المبادئ الديمقراطية. وتحتفظ الحركة بأكبر احتقارها للديمقراطيين الذين لا يقفون ضد اليمين، والذين يستسلمون في خصخصة الضمان الاجتماعي أو التصعيد في العراق.

في أثناء سنوات كلينتون لم يكن هناك حركة تقدمية في هذا المعنى، وقد دفعت الأمة الثمن. حين ننظر إلى الوراء، يكون من الواضح لنا أن بيل كلينتون لم يمتلك أبداً جدول أعمال محددا تحديداً جيداً. وفي المعنى الأساسي فهو لم يعرف ما كان يفترض فيه أن يعمله. وحين وصل إلى المنصب، كان مستشاروه مشغولين مسبقاً بفكرة مجابهة تجارية مع اليابان، وهو شيء لم يكن فيه الكثير من الحكمة أبداً، ولم يكن قد درس إلى النهاية، ولم يكن له أي قاعدة حقيقية خلفه. وكان هناك أسباب عديدة فشلت لأجلها خطة هيلاري كلينتون للرعاية الصحية، ولكن الضعف الرئيس كان يكمن في أن الخطة لم تكن محاولة لإعطاء مغزى لأهداف حركة واسعة، كانت الخطة مغامرة شخصية، طورت في معزل ومن دون مساندة التحالف. وبعد الانتصار الجمهوري في العام 1994 اختصر عمل بيل كلينتون إلى إجراء تغييرات هامشية في الخطط السياسية. لقد أدار الحكومة إدارة حسنة، ولكنه لم يقدم جدول أعمال أكبر، ولم يبن حركة. وهذا ما يمكن أن يحدث ثانية، ولكنه إذا حدث، فإن التقدميين سوف يشعرون بحق أنهم قد خدعوا وجرت خيانتهم.

جدول الأعمال التقدمي

أن تكون ليبرالياً بمعنى من المعاني هو أن تكون محافظاً، ويعني، إلى حد واسع، أن تريدنا أن نعود لنكون مجتمع الطبقة الوسطى. وأن تكون تقدمياً، على كل حال، يعني ضمناً على نحو واضح أن تريد أن نتحرك إلى الأمام. وهذا ما قد يبدو مثل التناقض ولكنه ليس كذلك. فالتقدم بالأهداف التقليدية لليبرالية يتطلب خطط سياسيات جديدة.

خـذ حالة إضـافة أدوية الوصـفات الطبية إلى برنامج الرعاية الصـحية للمسـنين، وهي التي كانت، وهذا موضـع جدل، خطة سياسية محافظة حافظت على المهمة الأصلية للبرنامـج. وكان يفترض دائماً في برنامج الرعاية الصـحية للمسـنين أن يغطي النفقات الصـحية الكبيرة. ولم تكن الأدوية مشـمولة في البرنامج الأصـلي؛ لأن الأدوية لم تكن في ذلـك الوقت تشـكل نفقات كبيرة. وحين صـار العـلاج الدوائي للأمراض المزمنة تكلفة ضـخمة بالنسـبة إلى العديدين من المسـنين، صـار التركيز الأصـلي لبرنامـج الرعاية الصـحية للمسـنين على تغطية المستشـفيات، غير منسـجم مع مهمة البرنامج، وصارت إضافة أدوية الوصفات الطبية ضرورية للمحافظة على القصد الأصلي للبرنامج.

وتسـتطيع أن تقول شيئاً ما مشـابهاً، بقوة أقل قليلاً، حول الرعاية الصحية الشاملة. وكان قانـون الضـمان الاجتماعـي للعام 1935 قد أسـس منافـع تقاعديـة، ونظاماً من الاتحاد والولاية لتأمين البطالة، ولكن غرضـه الأوسـع، كما يقول التاريخ الرسمي لإدارة الضمان الاجتماعي، كان «أن يواجه بعض المشكلات الجدية من عدم الأمان الاقتصادي المتصـاعد في مجتمع صـناعي».[2] وحماية الأسر ضد التكاليف الفادحة للرعاية الصحية تكون مناسـبة على نحو حسـن جداً لذلك الغرض. وفي الحقيقـة، درس فرانكلين ديلانو روزفلت تضـمين التأمين الصـحي في القانون ولكنه تخلى عن موقفه لأسـباب سياسـية. فتحقيق الرعاية الصـحية الشاملة، إذاً، سـيكون تكملة لتراث فرانكلين ديلانو روزفلت. وزيادة على ما تقدم، فإن الرعاية الصحية الشاملة، هي بالنسبة إلى التأمين الاجتماعي، مثل الأدوية بالنسـبة إلى الرعاية الصحية للمسـنين. لقد كانت فيما مضى نفقة صغيرة نسـبياً، وأما اليوم فانعدام الأمن بشأن النفقات الطبية هو، وهذا أمر قابل للجدل، أكبر مخاطرة مالية مفردة مستمرة في العمل يواجهها الأمريكيون. وإذا كنا نعد أن هدفنا هو أن نكون محافظين على مجتمع الطبقة الوسـطى، فإن التأمين الصـحي المضـمون يكون أساسـياً: فالتأمين المستند إلى التوظيف ربما كان في السابق جيداً بما فيه الكفاية لمعظم الناس قبل ثلاثين عاماً، ولكن هذا التأمين غير كاف اليوم بشكل محزن. وإن مجتمعاً فيه 40 بالمئة من السكان إما أنهم لا يملكون أي تأمين أو أنهم يملكون تأميناً غير كاف وهو ما

يجبرهم على تأجيل الحصول على الرعاية الصحية بسبب تكلفتها، إن مجتمعاً مثل هذا ليس مجتمع الطبقة الوسطى.[3]

فجدول الأعمال التقدمي، إذاً، سوف يتطلب تغييرات كبيرة في خطط السياسة العامة، ولكنه سيكون أي شيء إلا راديكالياً. وسيكون هدف جدول الأعمال هو إكمال عمل برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل)، ومن جملته توسيع التأمين الاجتماعي ليغطي المخاطر التي يمكن تجنبها التي صارت أكثر أهمية بشكل واسع في العقود الحديثة. ومن حيث هي مسألة اقتصادية، فإن تحقيق جدول الأعمال ذلك سيكون قابلاً للعمل بشكل بارز. وسوف يصل إلى إعطاء المواطنين في الولايات المتحدة ما لا يزيد عن مستوى الحماية من المخاطر المالية والحوادث الشخصية المحزنة التي يمتلكها من قبلُ المواطنون في البلدان المتقدمة الأخرى.

وفي الحقيقة، أنك إن تفحص المشهد السياسي الحالي فسوف تتأثر تماماً بمدى جودة الصياغة التي بلغها جدول الأعمال التقدمي، وبمدى الضعف الفكري الذي آلت إليه الحركة المحافظة. وحين كنت أقوم بكتابة هذا الكتاب، كان المرشحون الرئاسيون الديمقراطيون يناقشون خططاً من أجل الرعاية الصحية الشاملة، ومداخل لمعالجة الفقر، وخيارات من أجل مساعدة الذين اشتروا بيوتاً واضطربت أحوالهم، وقضايا أخرى. وفي الوقت نفسه لم يعرض المتنافسون الجمهوريون أي مقترحات ملموسة قطعياً، ويبدو أنهم يتنافسون على من يبدو أكثر من غيره مثل رونالد ريغان، ومن كان أكثر حماسة بشأن التعذيب. وإلى المدى الذي يمثل فيه الحزب الديمقراطي الحركة التقدمية ، فقد صار الديمقراطيون هم حزب الأفكار.

في أن تكون حزبياً

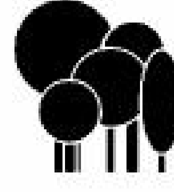
جدول الأعمال التقدمي واضح وقابل للتحقيق، ولكنه سوف يواجه معارضة شرسة. والحقيقة المركزية في الحياة السياسية الأمريكية الحديثة هي سيطرة محافظي الحركة على الحزب الجمهوري، ورؤيتهم لما يجب أن تكون عليه أمريكة مناقضة بشكل كامل لرؤية الحركة التقدمية. وبسبب تلك السيطرة، تكون فكرةُ أننا نستطيع أن نصنع التقدم، وهي

فكرة محبوبة من أساطين السياسة، أثناء الإجماع الثنائي للحزبين، تكون فكرةً حمقاء بكل بساطة. ففي إصلاح الرعاية الصحية، وهو الأسبقية الأولى المحلية للتقدميين، ليس هناك من طريق لتحقيق حل وسط حزبي ثنائي بين الجمهوريين، الذين يريدون أن يخنقوا برنامج الرعاية الصحية للمسنين وبين الديمقراطيين الذين يريدون ضمان التأمين الصحي للجميع. وحين تكون خطة إصلاح الرعاية الصحية مقدمة فعلاً لمجلس الشيوخ، سوف يعمل قادة الحركة المحافظة ما عملوا في العام 1993، أي سوف يحثون الجمهوريين على معارضة الخطة في أي شكل، لئلا يؤدي الإصلاح الصحي الناجح إلى تقويض جدول الأعمال المحافظ للحركة. ومعظم الجمهوريين سوف يسيرون على الأرجح مع ذلك.

فأن تكون تقدمياً، إذاً، يعني أن تكون حزبياً، وذلك على الأقل الآن. والطريقة الوحيدة التي يمكن أن يوضع فيها جدول الأعمال التقدمي موضع التنفيذ هي إذا امتلك الديمقراطيون كلاً من الرئاسة والأكثرية الكبيرة الكافية في مجلس الشيوخ للتغلب على معارضة الجمهوريين. وتحقيق ذلك النوع من التفوق السياسي سوف يتطلب قيادة تجعل خصوم جدول الأعمال التقدمي يدفعون ثمناً سياسياً بسبب مواقفهم التعويقية، قيادة ترحب، مثل فرانكلين ديلانو روزفلت، بكراهية جماعات المصالح التي تحاول أن تمنعنا من جعل مجتمعنا مجتمعاً أفضل.

إذا نجحت الحركة التقدمية الجديدة، فإن الحاجة إلى الحزبية سوف تتضاءل في نهاية المطاف. ففي الخمسينيات من 1950 كنت تستطيع أن تدعم الضمان الاجتماعي واتحادات العمال، ومع ذلك كنت تستمر في التصويت لصالح إيزنهاور بضمير مرتاح، وذلك لأن الحزب الجمهوري كان قد قبل في نهاية المطاف (ومؤقتاً) إنجازات برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل). وفي المدى الطويل نستطيع أن نأمل في الحصول على مقابل لذلك النوع من العمل السياسي الحكومي: وهو وجود حزبين معقولين يقبلان كل ما هو الأفضل لبلدنا ولكنهما يتنافسان على قدرتهما على تأمين حياة مرضية لكل الأمريكيين، وإبقاء أحدهما الآخر أميناً.

والآن، فإن كونك ليبرالياً نشيطاً يعني كونك تقدمياً، وكونك تقدمياً يعني كونك حزبياً. ولكن الهدف في النهاية ليس هو حكم حزب واحد. إنه إعادة تأسيس ديمقراطية حيوية حقيقة، وتنافسية. وذلك لأن الديمقراطية هي في النهاية كل ما يدور حوله كونك ليبرالياً.



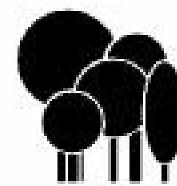
إعراب عن الشكر

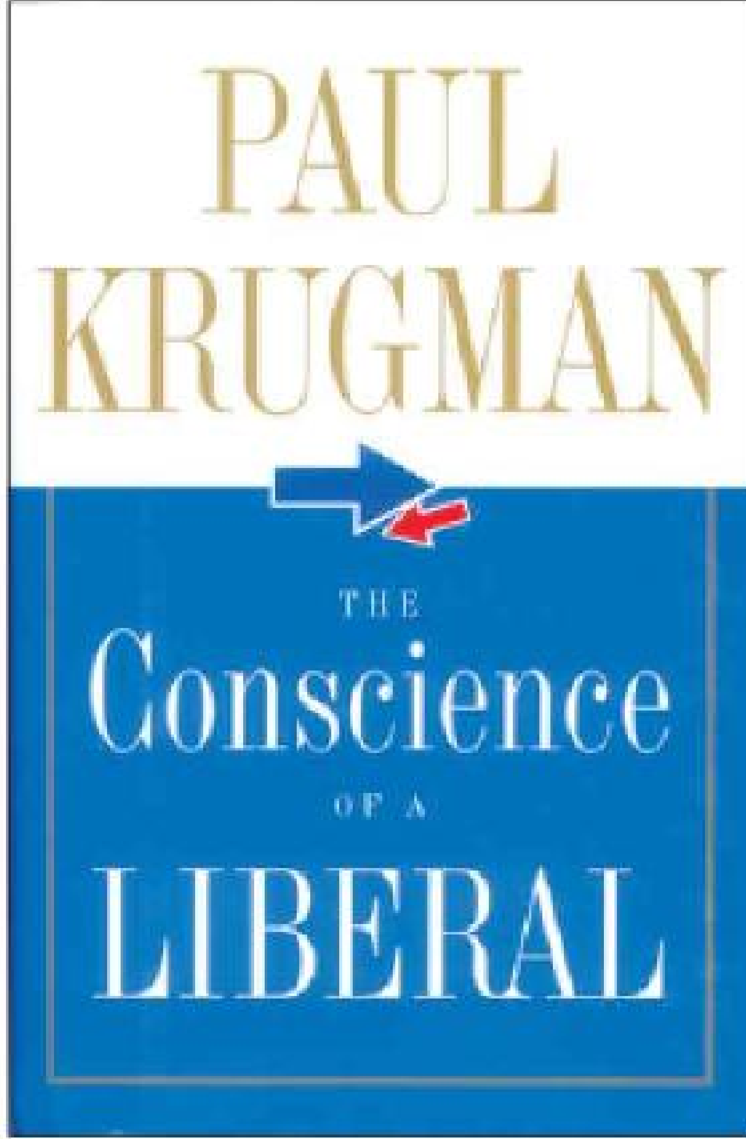
أولاً: وقبل كل شيء، أتوجه بالشكر إلى روبن ويلز، زوجتي والمؤلفة المشاركة لي في الغالب. لقد كانت منهمكة انهماكاً عميقاً في كل مرحلة من هذا المشروع: صوغ الأفكار، والقيام بالبحث، وكتابة مسودات الفصول. إنه بالفعل كتابها بالقدر الذي هو كتابي.

وأعبر عن الشكر أيضاً لاثنين من المؤرخين: شين ويلينتس قرأ مُسَوَّدَةً مبكرة بالتفصيل، وصحح العديد من أفكاري الخاطئة ووضعني على الطريق الصحيح، وريك بيرليستاين تحدث عن بعض الأفكار الأساسية معي وسمح لي برؤية مُسَوَّدَةً مبكرة من الكتاب الرائع الوشيك الظهور (نيكسونلاند)، الذي حسن فهمي تحسيناً واسعاً عن المدة الانتقالية الحاسمة في الاقتصاد السياسي بعد الحرب.

والشكر أيضاً إلى دريرك ماك فيلي من نورتون، الذي ساعد على الكتابة وبقي هادئاً فوق المعتاد حين قمنا بعمل الاندفاع الأخير إلى خط النهاية.

وأخيراً، وعلى الرغم من أنه لم يكن أحد في نيويورك تايمز مشتركاً مباشرة في هذا الكتاب، فأنا أود أن أعبر بكلمة من الشكر إلى أولئك العاملين في التايمز الذين وقفوا إلى جانبي في الوقت الذي كان هناك ضغط ضخم على نقاد إدارة بوش لإخراس أصواتهم، وعلى نحو خاص من هؤلاء أخص بالشكر غيل كوللينز محرر صفحة الافتتاحية من 2001 وحتى 2006.





يضع بول كروغمان خريطة للطريق المؤدية إلى الإصلاح، وكروغمان هو الاقتصادي الأكثر قراءة لما يكتب على نطاق واسع في العالم، وهو واحد من أكثر المعلقين السياسيين تأثيراً.

ويطوف كروغمان في كل اتجاه على قرن من التاريخ، من الاقتصاد السياسي للعصر المموّه، وهو الذي يبدو مألوفاً جداً في هذه الأيام، إلى كوارث سنوات بوش، التي يجادل المؤلف في أنها كانت محتومة بعد أن فازت حركة المحافظين بالسيطرة الكاملة على حكومة الولايات المتحدة. ويبين المؤلف أنه لا (الطبقة الوسطى) التي ترعرع فيها جيل ازدهار المواليد في أمريكا، ولا (أمة حكومة القلة) التي صرنا إليها على نحو متزايد طوال الجيل الماضي تطورا تطوراً طبيعياً، وكلاهما أنشئ - إلى حد كبير - بفعل خطط سياسية حكومية مستهدية بحركات سياسية منظمة.

ويشرح كيف أن المدافعين عن اللامساواة استغلوا الانقسامات الثقافية والعرقية لمصلحتهم، في حين وجد المصلحون طرقاً لتجسير تلك الانقسامات، ويجادل في أن الوقت قد حان من أجل عصر عظيم للإصلاح.

وأخيراً وليس آخراً، فإن الكتاب يلخص برنامجاً للتغيير، ويبين البرنامج كيف أن الرعاية الصحية الشاملة تستطيع أن تكون الملمح الرئيس لبرنامج إصلاح جديد، تماماً مثلما كان الضمان الاجتماعي هو لباب برنامج الإصلاح الجديد (نيوديل). ويشرح البرنامج ما الذي يمكن عمله لتضييق فجوة الثروة والدخل، ويبين كيف أن تحالفاً سياسياً جديداً يستطيع في آن معاً أن يدعم الإصلاح، وأن يكون مدعوماً بالإصلاح، وهو ما يجعل مجتمعنا لا مجرد مجتمع أكثر تساوياً بل أكثر ديمقراطية أيضاً.

ويعد كتاب (ضمير ليبرالي) بأن يعيد تشكيل الحوار العام حول خطط السياسة الأمريكية الاجتماعية، وأن يصير عملاً معيارياً ومحكاً مرجعياً لجيل كامل.

بول كروغمان: اختير كاتب العمود من قبل مجلة المحرر والناشر(Editor and Publisher magazine)، يكتب عموداً مرتين في الأسبوع في الصفحة المقابلة للافتتاحية من صحيفة نيويورك تايمز (New York Times). وهو فائز بوسام جون بيتس كلارك، وهو أثمن جائزة تمنح للاقتصاديين الأمريكيين، ويدرّس كذلك علم الاقتصاد والعلاقات الدولية في جامعة برنستون (Princeton University).

موضوع الكتاب:١- الولايات المتحدة

٢- المجتمع الأمريكي

موقعنا على الإنترنت:
http:/www.obeikanbookshop.com

ISBN:978-9960-54-707-7

